

رَفَع

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الفردوس
www.moswarat.com

العلماء الشرعيون

في الأحوال الشخصية

على مذهب أبي حنيفة النعمان

تأليف

محمد قذري باشا

(١٢٣٧-١٣٠٤ هـ = ١٨٢١-١٨٨٦ م)

بمناية

بسام عبد الوهاب الجبالي

دار ابن حزم

المركز العلمي

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الأحكام الشرعية

في الأحوال الشخصية

على مذهب أبي حنيفة النعمان

تأليف
محمد قذري باشا

(١٢٣٧ - ١٣٠٤ هـ = ١٨٢١ - ١٨٨٦ م)

بمناية
بسام عبد الوهاب الجابي

دار ابن حزم

الجزيرة العربية
للطباعة والنشر

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

حُقوقُ الطَّبَعِ مَحْفُوظَةٌ

الطَّبَعَةُ الْأُولَى

١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م

ISBN 978-9953-81-534-3

الكتب والدراسات التي تصدرها الدار
تعبر عن آراء واجتهادات أصحابها

AL-JAFFAN & AL-JABI

Printers - Publishers

الجفان والجابي
للطباعة والنشر

JAFFAN TRADERS, P.O.Box : 54170 - 3721, Limassol - CYPRUS

Fax: + (357) 25 - 878805, Phone: + (537) 25 - 878804

<http://www.jaffan.com/> - E-mail: hj@jaffan.com

دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع

بيروت - لبنان - ص.ب: 14/6366

هاتف وفاكس: 701974 - 300227 (009611)

بريد إلكتروني: ibnhazim@cyberia.net.lb

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ، وَأَفْضَلُ الصَّلَاةِ وَأَتَمُّ التَّسْلِيمِ عَلَى سَيِّدِنَا
مُحَمَّدٍ وَعَلَى آلِهِ وَصَحْبِهِ أَجْمَعِينَ .

* * *

تَرْجَمَةُ مُحَمَّدِ قَدْرِي بَاشَا

(١٢٣٧ - ١٣٠٤ هـ = ١٨٢١ - ١٨٨٦ م)

فقيهٌ قانونيٌّ ، عالمٌ مفضلٌ ، من رجال القضاء في مصر . وُلِدَ بِهَا ،
في مَلَوَى ، وأصلُ أبيه من الأناضول ، وأُمُّهُ مِصْرِيَّةٌ حَسَنِيَّةٌ . تَعَلَّمَ بِمَلَوَى
وَبالقَاهِرَةِ فِي الأزهرِ ، وَدَخَلَ مَدْرَسَةَ الألسنِ فَاتَمَّ بِهَا دُرُوسَهُ . وَنَبَغَ فِي
مَعْرِفَةِ اللُّغَاتِ . وَكَانَ مُقَرَّبًا مِنْ الخُدِيوي إِسمَاعِيلَ ، وَمُرِيًّا للخُدِيوي
تَوْفيقٍ ، فَاكْتَسَبَ حَظْوَةً جَعَلَتْهُ صَاحِبَ نَفُوذِ قَانُونِيٍّ ، إِذْ صَارَ عَضْوًا
بِالمَحْكَمَةِ التِّجَارِيَّةِ فِي الإسكندريَّةِ ، وَأَخْتَصَّ بِتَعْرِيبِ قَوَانِينِ المَحَاكِمِ
المُخْتَلَطَةِ ، تَمْهيدًا لِوَضْعِ قَوَانِينِ جَدِيدَةٍ لِلْمَحَاكِمِ الأَهْلِيَّةِ عَلَى نَسَقِهَا
التَّالِيفِيِّ ، إِذْ عُهِدَ إِلَيْهِ بِالأشْتِرَاكِ فِي تَرْجَمَةِ قَوَانِينِ المَحَاكِمِ المُخْتَلَطَةِ إِلَى
اللُّغَةِ العَرَبِيَّةِ مَعَ اللِّجْنَةِ الَّتِي أُنشِئَتْ فِي وَزَارَةِ الحَقَائِقِيَّةِ [العَدَلِ] ؛ وَكَانَ
عَمَلُهُ يَقْتَضِي التَّوْفِيقَ بَيْنَ أَحْكَامِ القَانُونِ المُخْتَلَطِ الجَدِيدِ الَّذِي أَخَذَ عَنِ
القَانُونِ الفَرَنْسِيِّ وَبَيْنَ أَحْكَامِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي كَانَ عَلَيْهَا الفُقَهَاءُ

يَوْمَيْدٍ ، فَوَضَعَ كِتَابًا لَمْ يُنْشَرْ بَعْدُ ، وَمَا تَزَالَ نُسَخْتُهُ الْمَخْطُوطَةَ فِي دَارِ
الْكَتُبِ الْمِصْرِيَّةِ عَنْ تَطْبِيقِ مَا وُجِدَ فِي الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ مُوَافِقًا لِمَذْهَبِ أَبِي
حَنِيفَةَ ؛ ثُمَّ جُعِلَ مُسْتَشَارًا بِمَحْكَمَةِ الْأَسْتِنَافِ ، فَرَأَى أَنْ يَهْتَمَّ بِدِرَاسَةِ
التَّشْرِيعِ الْإِسْلَامِيِّ وَصِيَاغَةِ أَحْكَامِهِ فِي مَوَادِّ تَجْعَلُهَا نَاهِضَةً بِحَاجَاتِ
النَّاسِ .

ثُمَّ وُلِيَ فِي الْوَزَارَةِ فِيمَا بَعْدُ ثَلَاثَ مَرَّاتٍ : نَازِرًا لِلْحَقَائِيَّةِ [لَوَزَارَةِ
الْعَدْلِ] ، ثُمَّ وَزِيرًا لِلْمَعَارِفِ ، فَوَزِيرًا لِلْحَقَائِيَّةِ [الْعَدْلِ] ، وَهِيَ آخِرُ
مَنَاصِبِهِ . تُوُفِّيَ فِي ٢٠ نَوْفَمْبَرٍ / تَشْرِينِ الْآخِرِ سَنَةِ ١٨٨٦ م .

فَفِي الْقَرْنِ التَّاسِعِ عَشَرَ الْمِيلَادِيِّ ، وَبَعْدَ تَفْشِي تَأْثِيرَاتِ الثَّوْرَةِ
الْفَرَنْسِيَّةِ فِي الْعَالَمِ ، وَالِدَّعَايَةِ لَشِعَارَاتِهَا وَمَا أَسْفَرَتْ عَنْهُ مِنْ قَوَانِينِ ، بَدَأَ
رَوَاجُ فِكْرَةِ أَنَّ التَّقَدُّمَ وَالْأَزْدِهَارَ لَا يَكُونُ إِلَّا بِسُلُوكِ وَالْتِزَامِ الْقَوَانِينِ
وَالْقَوَاعِدِ الَّتِي أَفْرَزَتْهَا هَذِهِ الثَّوْرَةُ ؛ وَبِخَاصَّةِ أَنَّ التُّخْبَةَ الْمُتَعَلِّمَةَ الْمُفْتَرَضَةَ
وَالَّتِي كَانَتْ تُؤَهِّلُ لِاسْتِلامِ زِمَامِ الْإِدَارَةِ وَالْحُكْمِ فِي الدُّوَلِ الْعُثْمَانِيَّةِ
وَكَذَلِكَ الْمِصْرِيَّةِ أُرْسِلَتْ كِبَعَثَاتٍ إِلَى أَوْرَبَةِ ، حَيْثُ أُنْبَهَرَتْ بِالتَّقَدُّمِ
الصَّنَاعِيِّ وَالْعِلْمِيِّ ، وَلِضَعْفِ أَغْلَبِ الْمُبْتَعَثِينَ وَعَدَمِ وُجُودِ قَاعِدَةٍ مَتِينَةٍ
يُفَرِّقُونَ بِهَا بَيْنَ هَذَا التَّقَدُّمِ الصَّنَاعِيِّ وَالْعِلْمِيِّ وَبَيْنَ الْوَاقِعِ الْاجْتِمَاعِيِّ
الْمُنْحَلِّ وَالْمُتَخَلِّفِ ؛ أَسْقَطَ هَذَا التَّقَدُّمُ عَلَى بَاقِي مَنَاحِي الْحَيَاةِ :

لِذَلِكَ كَانَ لِهَذِهِ التُّخْبَةِ الَّتِي رَجَعَتْ إِلَى بِلَادِهَا وَأَسْتَلَمَتْ قِيَادَةَ الْأُمَّةِ
وَإِدَارَتَهَا هَذِهِ النُّظْرَةُ الْمُنْبَهَرَةُ بِالْعَرَبِ ، وَالْحَاطَةُ مِنْ قِيَمَةٍ مَا هُوَ سَائِدٌ فِي
بِلَادِهِمْ ، بِمَا فِي ذَلِكَ الشَّرِيعَةَ الْمُطَبَّقَةَ .

وَقَدْ عَمِلَتْ مِنْ خِلَالِ هَذَا التَّصَوُّرِ عَلَى إِصْدَارِ قَوَانِينِ وَأَنْظِمَةٍ حَدِيثَةٍ ،
فَأَنْتَقُوا لِهَذَا الْعَمَلِ مَنْ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَقُومَ بِهَذَا الْعَمَلِ .

فَفِي الدَّوَلَةِ العُثْمَانِيَّةِ ، قَامَ الصِّدْرُ الأعْظَمُ مُصْطَفَى رَشِيدِ بَاشَا
(١٢١٥ - ١٢٧٦ هـ = ١٨٠٠ - ١٨٥٨ م) وَيُدْعَى رَشِيدِ بَاشَا الكَبِيرِ ،
بِتَكْلِيفِ مُؤَدِّبِ أَوْلَادِهِ أَحْمَدِ جَوْدَتِ بَاشَا (١٢٣٧ - ١٣١٢ هـ =
١٨٢٢ - ١٨٩٥ م) بِهَذِهِ المُهَمَّةِ ، لَكِنْ لِسِعَةِ أَفْقٍ وَتَمَكُّنِ أَحْمَدِ جَوْدَتِ
بَاشَا مِنَ العُلُومِ الشَّرْعِيَّةِ وَالْعَقِيدَةِ الإِسْلَامِيَّةِ كَانَتِ النَّتِيجَةُ هِيَ تَبْسِيطُ
وَتَسْهِيلُ تَنَاوُلِ الشَّرِيعَةِ الإِسْلَامِيَّةِ وَلَيْسَ نَسْخُهَا بِالقَانُونِ الفَرَنْسِيِّ ،
وَصَدَرَتْ « مَجَلَّةُ الأَحْكَامِ العُدْلِيَّةِ » ، الَّتِي قَنَنْتِ فِقْهَ المُعَامَلَاتِ فِي
ألفِهِ ، أَي : أوردتِ الأَحْكَامَ ضَمَّنَ مَوَادِّ لَهَا أَرْقَامٌ ، يَسْهُلُ عَلَى القُضَاةِ
الإِحَالَةَ إِلَيْهَا بِمُجَرَّدِ ذِكْرِ رَقْمِ المَادَّةِ .

وَيَبْدُو أَنَّ هَذَا الأَسْلُوبَ رَاقٍ لِمُحَمَّدِ قَدْرِي بَاشَا ، فَاتَّخَذَهُ فِي تَأْلِيفِ
كُتُبِهِ .

مُؤَلَّفَاتُهُ :

بَدَلَ مُحَمَّدُ قَدْرِي بَاشَا جُهْدَهُ فِي تَقْيِينِ مَذْهَبِ الإِمَامِ الأعْظَمِ أَبِي
حَنِيفَةَ النُّعْمَانَ ، فَأَلَفَ عِدَّةَ كُتُبٍ لِكِنَّهَا لَمْ تُطْبَعْ فِي حَيَاتِهِ ، بَلْ بَعْدَ وَفَاتِهِ
بِسَنَوَاتٍ طَوِيلَةٍ ؛ وَمِمَّا كَتَبَهُ : مُعْجَمُ عَرَبِيٍّ - فَرَنْسِيٍّ ، مُنْتَخَبَاتُ أَدْبِيَّةٍ
وَعِلْمِيَّةٍ مِنَ اللُّغَاتِ الفَرَنْسِيَّةِ وَالتُّرْكِيَّةِ وَالعَرَبِيَّةِ ، وَصَحَائِفُ مِنْ تَارِيخِ
الدُّوَلِ تُرْجِمَتْ عَنِ الفَرَنْسِيَّةِ لِفَائِدَةِ الشَّبِيَّةِ المِصْرِيَّةِ . طُبِعَتْ لَهُ الكُتُبُ
التَّالِيَةُ :

- « الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ ». شَرَحَهُ مُحَمَّدُ زَيْدُ بَكِ الْأَبْيَانِيُّ (١٢٧٨ - ١٣٥٤ هـ = ١٨٦٢ - ١٩٣٦ م) مُدْرَسُ الشَّرِيعَةِ الْإِسْلَامِيَّةِ بِمَدْرَسَةِ الْحُقُوقِ الْمَلَكِيَّةِ ، ثُمَّ اخْتَصَرَ شَرَحَهُ .
- « تَطْبِيقُ مَا وَجَدَ فِي الْقَانُونِ الْمَدَنِيِّ مُوَافِقًا لِمَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ » .
- « الْأُدُرُّ الْمُنتَخَبُ مِنْ لُغَاتِ الْفِرَنْسِيْسِ وَالْعُثْمَانِيَّيْنَ وَالْعَرَبِ » .
- « الْأُدُرُّ النَّفِيْسُ فِي لُغَتِي الْعَرَبِ وَالْفِرَنْسِيْسِ » .
- « دِيْوَانُ شِعْرِ » .
- « قَانُونُ الْعَدْلِ وَالْإِنْصَافِ فِي الْقَضَاءِ عَلَى مُشْكَلَاتِ الْأَوْقَافِ » .
- « قَطْرُ أَنْدَاءِ الدَّيْمِ » فِي الْأَدَبِ .
- « مُرْشِدُ الْحَيْرَانِ فِي مَعْرِفَةِ أَحْوَالِ الْإِنْسَانِ » عَلَى مَذْهَبِ أَبِي حَنِيفَةَ الْتُّعْمَانِ .
- « مُفْرَدَاتٌ فِي عِلْمِ النَّبَاتَاتِ » .
- مَصَادِرُ تَرْجَمَتِهِ :
- « تَرَاجِمُ مِصْرِيَّةٌ وَعَرَبِيَّةٌ » لِلدَّكْتُورِ مُحَمَّدِ حُسَيْنِ هَيْكَلٍ .
- « رُوَادُ التَّأْلِيفِ الشَّرِيعِيِّ فِي مِصْرَ : قَدْرِي بَاشَا ، مُحَمَّدُ زَيْدٌ ، أَحْمَدُ إِبْرَاهِيمَ » الدُّكْتُورُ مُحَمَّدُ رَجَبُ الْبِيُومِي ، ضَمَّنَ كِتَابَهُ « النَّهْضَةُ الْإِسْلَامِيَّةُ فِي سِيرِ أَعْلَامِهَا الْمُعَاصِرِينَ » الْمَجْلَدُ السَّادِسُ ، دَارُ الْقَلَمِ ، دَمَشَقُ . مَجَلَّةُ الزَّهْرَاءِ ، صَفَرُ ، سَنَةِ ١٣٤٤ هـ ، صَفْحَةُ : ١٣٢ .
- « حَيَاتِي » لِأَحْمَدِ أَمِينِ .

- « الْمُقْتَطَفُ » ٤٨ : ٢٥٣ - ٢٦٣ .
- « إِضْحَاحُ الْمَكْنُونِ » ١ : ٣٥ .
- « مُعْجَمُ الْمَطْبُوعَاتِ الْعَرَبِيَّةِ وَالْمُعَرَّبَةِ » ١٤٩٥ .
- « تَارِيخُ آدَابِ اللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ » لِجُرْجِي زَيْدَانَ ٤ : ٣٠٥ .
- « الْأَعْلَامُ » لِلزَّرْكَلِيِّ .
- « مُعْجَمُ الْمُؤَلِّفِينَ » لِعُمَرَ رِضَا كَحَّالَةَ .

* * *

هَذَا الْكِتَابُ :

وَصَفَهُ مُحَمَّدُ زَيْدٌ بِكَ الْأَيْبَانِي (١٢٧٨ - ١٣٥٤ هـ = ١٨٦٢ - ١٩٣٦ م) ، وَهُوَ الَّذِي دَرَسَهُ فِي مَدْرَسَةِ الْحُقُوقِ الْخَدِيوِيَّةِ كَمُقَرَّرٍ عَلَى طُلَّابِهَا ، فَقَالَ : جَمَعَ مِنْ فِقْهِ أَبِي حَنِيفَةَ مَا يَخْتَصُّ بِذَاتِ الْإِنْسَانِ مِنَ الْأَحْكَامِ فِي مَوَادِّ سَهْلَةٍ الْفَهْمِ قَرِيبَةِ التَّنَاوُلِ عَلَى مَنْ لَيْسَ لَهُ سَابِقَةٌ عَهْدٍ بِمُزَاوَلَةٍ فَهَمَّ عِبَارَاتِ الْفُقَهَاءِ وَحَلَّ رُمُوزِ الْمُتُونِ وَمَعْرِفَةَ أَصْطِلَاحَاتِ الشُّرَاحِ وَالْمُعَلِّقِينَ .

وَأُضِيفُ فَأَقُولُ : يُقْصَدُ عَادَةً مِنْ قَانُونِ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْأَحْكَامِ النَّاطِمَةَ لِعِلَاقَاتِ الزَّوْجِ وَالطَّلَاقِ وَمَا يَنْتَجِ عَنْ هَذِهِ الْعِلَاقَةِ مِنْ إِرْثٍ وَغَيْرِهِ ، وَلَا يُعْرَفُ فِي الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ كُتُبٌ مُسْتَقِلَّةٌ بِهَذِهِ الْأَحْكَامِ ، لَكِنْ يُمَكِّنُ مَعْرِفَةَ هَذِهِ الْأَحْكَامِ مِنْ خِلَالِ كُتُبِ الْفِقْهِ الْجَامِعَةِ ، أَوْ مِنْ خِلَالِ مَعْرِفَةِ كُتُبِ الْفَرَائِضِ لِمَعْرِفَةِ أَحْكَامِ الْإِرْثِ .

أَمَّا الَّذِي يُمَكِّنُ أَنْ نُطَلِّقَ عَلَيْهِ قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الْمُعْتَمَدَةُ عَلَى
 الْفِقْهِ الْإِسْلَامِيِّ بِعَامَّةٍ ، فَهُوَ مَا صَدَرَ عَنِ الدَّوْلَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ تَحْتَ اسْمِ :
 قَرَارِ حُقُوقِ الْعَائِلَةِ ، الَّذِي تَرَجَّمَهُ عَنِ التُّرْكِيَّةِ شَاكِرُ الْحَنْبَلِيُّ
 رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى ، تَحْتَ اسْمِ : « قَرَارِ حُقُوقِ الْعَائِلَةِ فِي النِّكَاحِ الْمَدَنِيِّ
 وَالطَّلَاقِ : النِّكَاحُ - الْإِفْتِرَاقُ » وَهُوَ يَعْتَمِدُ بِشَكْلِ رِئِيسِيٍّ عَلَى الْفِقْهِ
 الْحَنْفِيِّ مَعَ الْأَعْتِمَادِ عَلَى الْمَذَاهِبِ الْأُخْرَى فِي بَعْضِ الْمَسَائِلِ لِخِدْمَةِ
 الْمَسَائِلِ الْمُسْتَجِدَّةِ وَيَتَطَلَّبُهَا تَطَوُّرُ الْمُجْتَمَعِ . وَكُنْتُ طَبَعْتُ هَذَا الْكِتَابَ
 مَعَ « الْمَجَلَّةُ : مَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ [فِقْهُ الْمُعَامَلَاتِ فِي الْمَذْهَبِ
 الْحَنْفِيِّ] » سَنَةِ ١٤٢٤ هـ = ٢٠٠٤ م ، وَصَدَرَ عَنِ الْجَفَّانِ وَالْجَابِي
 لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُولَ ، قَبْرُصَ .

وَتَسْبِقُ « مَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ » بِالصُّدُورِ كُتِبَ مُحَمَّدُ قَدْرِي بِأَسْمَا ،
 لَكِنْ مَا أَمْتَازَتْ بِهِ « مَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ » عَلَى كُتُبِ الْفِقْهِ السَّابِقَةِ لَهَا
 هُوَ تَقْسِيمُهَا عَلَى مَوَادِّ مُرَقَّمَةٍ ، وَهَذَا الْأَسْلُوبُ عَلَى بَسَاطَتِهِ لَمْ يَسْبِقْ إِلَيْهِ
 بِاللُّغَةِ الْعَرَبِيَّةِ إِلَّا كِتَابُ « تَعْرِيْبِ قَانُونِ الْحُدُودِ وَالْجِنَايَاتِ » الْمُرْتَجَمُ مِنْ
 الْفِرَنْسِيَّةِ ، وَقَدْ اسْتُعْمِلَ فِيهِ لَفْظُ (بِنْدٍ) بَدَلَ (مَادَّةٍ) ، وَقَدْ قَامَ بِتَرْجَمَتِهِ ثَلَاثَةٌ
 مِنْ الْمُرْتَجِمِينَ بِمُلَاحَظَةِ حَضْرَةِ رِفَاعَةَ بِكَ الطَّهَطَاوِيِّ لِلْأَجْزَاءِ الثَّلَاثَةِ ،
 وَشَارَكَهُ فِي هَذِهِ الْمُلَاحَظَةِ فِي الْجُزْءِ الثَّانِي عَبْدِ اللَّهِ بِكَ السَّيِّدُ ؛ كُلُّ مِنْهُمْ
 تَرَجَّمَ جُزْءًا ، وَهُمْ :

- مُحَمَّدُ قَدْرِي بِأَسْمَا ، تَرَجَّمَ الْجُزْءَ الْأَوَّلَ ، وَطُبِعَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ
 صَفْرِ الْخَيْرِ سَنَةِ ١٢٨٣ هـ .

- السَّيِّدُ صَالِحٌ مَجْدِي ، أَحَدُ رِجَالِ قَلَمِ التَّرْجَمَةِ ، تَرَجَمَ الْجُزْءَ الثَّانِي الَّذِي سُمِّيَ : « تَعْرِيبُ قَانُونِ تَحْقِيقِ الْجِنَايَاتِ » ، وَطُبِعَ فِي الْعَشْرِ الْأَوَّلِ مِنْ صَفْرِ الْخَيْرِ سَنَةَ ١٢٨٣ هـ .

- مُحَمَّدُ أَفْنَدِي لَاز ، تَرَجَمَ الْجُزْءَ الثَّلَاثَ الَّذِي سُمِّيَ : « قَانُونٌ يَتَعَلَّقُ بِتَرْتِيبِ وَنِظَامِ الْمَشِيخَةِ الْبَلَدِيَّةِ » ، وَطُبِعَ فِي الْعَشْرِ الْأَخِيرِ مِنْ صَفْرِ الْخَيْرِ سَنَةَ ١٢٨٣ هـ .

وَهَذَا الْأَسْلُوبُ مَنقُولٌ عَنِ الْفِرْنَسِيَّةِ فِي تَأْلِيفِ الْقَوَانِينِ ، وَقَدْ رَاقَ هَذَا الْأَسْلُوبُ لِمُحَمَّدِ قَدْرِي بَاشَا فَأَعْتَمَدَهُ فِي تَأْلِيفِ كُتُبِهِ الْفِقْهِيَّةِ وَالْقَانُونِيَّةِ ؛ وَاتَّبَعَ مَا اخْتَارَتْهُ « الْمَجَلَّةُ » مِنْ كَلِمَةٍ : « مَادَّةٌ » بَدَلًا مِنْ « بَنْدٍ » . وَقَدْ سَبَقَ كِتَابُ مُحَمَّدِ قَدْرِي بَاشَا « الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ » ذَيْلَ « مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ » الْمُسَمَّى « قَرَارُ حُقُوقِ الْعَائِلَةِ » السَّابِقُ الذِّكْرُ ، حَيْثُ صَدَرَ الْقَرَارُ سَنَةَ ١٣٣٦ هـ = ١٩١٧ م .

وَالْفَرْقُ بَيْنَ كِتَابِ مُحَمَّدِ قَدْرِي بَاشَا « الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ » وَذَيْلِ « مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ » الْمُسَمَّى « قَرَارُ حُقُوقِ الْعَائِلَةِ » أَنَّ مُحَمَّدَ قَدْرِي بَاشَا أَلْتَزَمَ الْمَذْهَبَ الْحَنْفِيَّ وَلَمْ يَخْرُجْ عَنْهُ ، بَيْنَمَا « قَرَارُ حُقُوقِ الْعَائِلَةِ » خَالَفَ الْمُفْتَى بِهِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيَّ فِي بَعْضِ مَسَائِلِهِ كَمَا هُوَ مُوضَّحٌ فِي مُقَدِّمَةِ الْقَرَارِ .

وَبِذَلِكَ يُمَكِّنُ اعْتِمَادُ كِتَابِ مُحَمَّدِ قَدْرِي بَاشَا « الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ » كَذَيْلٍ لـ « مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ » لِأَنَّهُ يَمْشِي عَلَى الْقَوَاعِدِ نَفْسِهَا الَّتِي قَامَتْ عَلَيْهَا الْمَجَلَّةُ ؛ وَهُوَ أَحَقُّ بِهَذَا .

وَعَلَى سَبِيلِ الْمِثَالِ رَاجِعِ الصَّفَحَاتِ : ٥٠١ ، ٥٠٧ ، ١١٥ مِنْ طَبْعَةِ
« الْمَجَلَّةِ » .

مُلاحَظَةٌ :

سَيَجِدُ الْقَارِئُ أَحْكَامًا اعْتَمَدَتْ عَلَى مَا كَانَ مَعْرُوفًا طِبًّا ، وَبِتَقَدُّمِ
الْمَعْلُومَاتِ الطَّبِيَّةِ مِنْ حَيْثُ إِمْكَانِيَّةُ مَعْرِفَةِ وَالِدِي الْمَوْلُودِ ، أَوْ مُدَّةِ
الْحَمْلِ ، وَ؛ اشَابَةَ ذَلِكَ ؛ لِذَلِكَ يُمَكِّنُ أَنْ تَتَغَيَّرَ الْأَحْكَامُ حَسَبَ تَغْيِيرَاتِ
مُسْتَنَدَاتِهَا ، فَلْيُحَرِّزْ وَلْيَتَّبِعْهُ .

وَكَذَلِكَ سَيَجِدُ الْقَارِئُ أَحْكَامًا اعْتَمَدَتْ عَلَى الظُّرُوفِ وَالْإِمْكَانِيَّاتِ
الْمَعْرُوفَةِ ، مِثْلَ أَحْكَامِ الْمُرْضِعَةِ ، وَالْآنَ بِتَوْفُرِ مَسْحُوقِ الْحَلِيبِ الْمُجَفَّفِ
وَالصَّالِحِ لِتَنَاوُلِ الرِّضِيعِ فِي كَافَّةِ بِقَاعِ الْعَالَمِ لَمْ تَعُدْ هُنَاكَ حَاجَةٌ
لِلْمُرْضِعَاتِ .

عَلَى كُلِّ يَجِبُ ذِكْرُ هَذِهِ الْأَحْكَامِ وَمَعْرِفَتُهَا لِأَنَّهَا يُمَكِّنُ أَنْ تَحْدُثَ وَأَنْ
تَقَعَ وَلَهَا حُكْمُهَا .

* * *

هَذِهِ الطَّبْعَةُ :

كَانَ بَيْنَ يَدَيَّ عِنْدَ إِعْدَادِ هَذِهِ الطَّبْعَةِ الطَّبْعَاتُ التَّالِيَةُ :

- نُسْخَةٌ مَطْبُوعَةٌ السَّعَادَةِ بِجَوَارِ مُحَافَظَةِ مِصْرَ ، طُبِعَ عَلَى ذِمَّةِ الشَّيْخِ
مُصْطَفَى سَيِّدِ أَحْمَدِ تَاجَ وَوَلَدِهِ إِبرَاهِيمَ تَاجَ الْكُتُبِيِّ بِجَوَارِ سَيِّدِي أَحْمَدِ
الْبَدَوِيِّ بِطَنْطَا ، سَنَةِ ١٣٢٧هـ = ١٩٠٩م .

- نُسْخَةُ الْمَطْبَعَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ ، بِكْفَرِ الزَّغَارِي بِشَارِعِ الْمُسْتَعْلِي بِاللَّهِ ، سَنَةَ ١٣٤٧ هـ = ١٩٢٨ م ، طُبِعَتْ عَلَى نَفَقَةِ عُثْمَانَ خَلِيفَةَ صَاحِبِ الْمَكْتَبَةِ الْعُثْمَانِيَّةِ الْمِصْرِيَّةِ ، بِأَوَّلِ شَارِعِ الصَّنَادِقِيَّةِ بِجَوَارِ الْأَزْهَرِ الشَّرِيفِ بِمِصْرَ . وَيَلِيهَا لِائِحَةُ الْمَأْدُونِينَ مَعَ تَعْدِيلَاتِ وَزَارَةِ الْحَقَائِيَّةِ [أَي : الْعَدْلِ] ، وَمَجْمُوعَةُ الْقَوَانِينِ الْجَدِيدَةِ لِلْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ نُمْرَةٌ [رَقْم] : ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٠ ، وَمَا أُدْخِلَ عَلَيْهَا مِنَ التَّعْدِيلَاتِ لِغَايَةِ سَبْتَمْبَرِ / أَيْلُولِ سَنَةِ ١٩٢٦ م . وَهَذِهِ النُّسْخَةُ أَقْلُ النُّسْخِ الْتِي أُعْتَمِدَتْهَا جُودَةٌ .

- نُسْخَةُ مَكْتَبَةِ وَمَطْبَعَةِ مُحَمَّدِ عَلِيٍّ صُبَيْحٍ وَأَوْلَادِهِ بِمِيدَانِ الْأَزْهَرِ بِمِصْرَ ، سَنَةَ ١٣٤٧ هـ = ١٩٢٨ م . وَيَلِيهَا مَجْمُوعَةُ الْقَوَانِينِ الْجَدِيدَةِ لِلْمَحَاكِمِ الشَّرْعِيَّةِ نُمْرَةٌ [رَقْم] : ٢٣ و ٢٤ و ٢٥ لِسَنَةِ ١٩٢٠ م .

- نُسْخَةُ مَنَشُورَاتِ فَرْعِ نَقَابَةِ الْمُحَامِلِينَ فِي دِمَشَقَ ، سَنَةَ ١٩٩٧ م ، وَطُبِعَ مَعَهُ وَقَبْلَهُ : قَانُونُ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ الصَّادِرُ بِالْمَرْسُومِ التَّشْرِيْعِيِّ رَقْم : ٥٩ تَارِيخِ ٧/٩/١٩٥٣ م وَتَعْدِيلَاتُهُ مَعَ الْمَذْكُورَةِ الْإِيضَاحِيَّةِ .

- « شَرْحُ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ » لِمُحَمَّدِ زَيْدِ بَكِ الْأَبْيَانِيِّ (١٢٧٨ - ١٣٥٤ هـ = ١٨٦٢ - ١٩٣٦ م) وَهُوَ بِثَلَاثِ مُجَلَّدَاتٍ ، وَكَذَلِكَ « مُخْتَصَرُهُ » ، وَهُوَ مُجَلَّدٌ .

وَلَمْ أَجِدْ فُرُوقًا هَامَّةً بَيْنَ هَذِهِ الطَّبْعَاتِ ، سِوَى مَا أَثْبَتَهُ فِي الْهَامِشِ ، وَهُوَ قَلِيلٌ .

وَقَدْ أُعْتَمِدَتْ النُّسْخَةُ الْتِي أُعْتَمِدَهَا وَشَرَحَهَا مُحَمَّدُ زَيْدُ بَكِ الْأَبْيَانِيُّ (١٢٧٨ - ١٣٥٤ هـ = ١٨٦٢ - ١٩٣٦ م) أَصْلًا لِذِقَّتِهَا وَجُودَتِهَا ، وَأَثْبَتُ

فِي الْهَامِشِ الْفُرُوقَ وَهِيَ قَلِيلَةٌ كَمَا ذَكَرْتُ ، وَلَيْسَتْ ذَاتَ بَالٍ .
 ضَبَطْتُ النَّصْرَ وَشَكَلْتُهُ وَفَصَّلْتُهُ ، وَقَدَّمْتُ لَهُ وَأَلْحَقْتُ بِهِ فِهْرَسًا ،
 وَبَدَلْتُ وَسُعِي ، وَرَجَّيْتُ أَنْ يَكُونَ قَارِيٍّ مُعِينًا لِي فِي ذَلِكَ ، فَيُؤَافِنِي
 بِمَا أَخْطَأْتُ وَبِمَلَاخِظَاتِهِ وَأَقْتِرَاحَاتِهِ ، لِتَدَارِكِ الْمُسْتَطَاعَ فِي الطَّبَعَاتِ
 التَّالِيَةِ .

هَذَا ، وَالْكِتَابُ كِتَابُ فِقْهِ ، يَتَعَلَّقُ بِصِحَّةِ الْأَحْكَامِ الشَّرْعِيَّةِ فِي
 الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ وَبِالْحَلَالِ وَالْحَرَامِ ؛ لِذَا حِرْصًا عَلَى صِحَّةِ الْمَعْلُومَاتِ
 وَسَلَامَتِهَا مِنْ مَا يُمَكِّنُ أَنْ يَطْرَأَ عَلَيْهَا بِسَبَبِ الطَّبَاعَةِ مِنْ نَقْصٍ أَوْ تَضْحِيفٍ
 أَوْ غَيْرِ ذَلِكَ ، وَخَوْفًا مِنْ أَنْ يَكُونَ هُنَاكَ خَطَأٌ فِي النَّصْرِ ، وَرَفْعًا لِلْمَسْئُورِيَّةِ
 أَمَامَ اللَّهِ تَعَالَى ؛ أَنْصَحُ ، بَلْ أَطْلُبُ رَاجِيًا ، بَلْ هُوَ الْوَاجِبُ وَالْمَطْلُوبُ مِنْ
 الْمُكَلَّفِ ؛ عَدَمَ الْأَكْتِفَاءِ بِهِذِهِ الطَّبَعَةِ أَوْ بِهِذَا الْكِتَابِ ، وَمُرَاجَعَةَ غَيْرِهِ مِنْ
 الْكُتُبِ وَأَسْتِفْتَاءِ مُفْتٍ عَارِفٍ بِالْفَتْوَى وَبِالْمَسْأَلَةِ ؛ كُلُّ ذَلِكَ لِلتَّكْثُرِ مِنْ
 صِحَّةِ النَّصْرِ وَبِالتَّالِيِ مِنْ صِحَّةِ الْحُكْمِ وَالْفَتْوَى ، فَمِنْ غَيْرِ الْمَقْبُولِ شَرْعًا
 رُجُوعَ الْعَامَّةِ مِنَ النَّاسِ إِلَى الْكِتَابِ لِاسْتِنْبَاطِ فِتْوَى أَوْ لِمَعْرِفَةِ حُكْمٍ شَرْعِيٍّ
 دُونَ الرُّجُوعِ إِلَى مُفْتٍ عَالِمٍ أَهْلٍ لِلْفَتْوَى لِاعْتِمَادِ قَوْلِهِ فِي الْمَسْأَلَةِ ،
 فَالْكِتَابُ دَلِيلٌ لِطَالِبِ الْعِلْمِ يَحْتَاجُ لِمُعَلِّمٍ لِيَتَلَقَّى عَنْهُ الْكِتَابَ كَمَا تَلَقَّاهُ هَذَا
 الْعَالِمُ مِنْ أَسَاتِدَتِهِ ، فَهَذَا عِلْمٌ يُتَلَقَّى مِنْ أَفْوَاهِ الْعُلَمَاءِ الثَّقَاتِ ، عُرِفُوا
 بِالْحِفْظِ وَالضَّبْطِ وَشَهَرُوا بِالصِّدْقِ وَالْأَمَانَةِ ، أَخَذُوا عِلْمَهُمْ عَنْ مِثْلِهِمْ ؛
 وَلَيْسَ مِنْ بَطُونِ الْكُتُبِ ، وَقَدْ خُصَّتِ الْعُلُومُ الْإِسْلَامِيَّةُ بِالتَّلَقِّيِ وَالْإِسْنَادِ ،
 وَبِخَاصَّةِ الْقِرَاءَاتِ وَالتَّجْوِيدِ وَالْفِقْهِ وَالْحَدِيثِ وَ . . . إِنْخ ، بَلْ يَكَادُ

الْمَرْءُ لَا يَسْتَشِينِي عِلْمًا مِنْ التَّلَقِّي .

كَمَا أَشْكُرُ مُقَدِّمًا كُلَّ مَنْ يُوَافِينِي عَلَى عُنْوَانِ النَّاشِرِ بِكُلِّ مَا يُسَاهِمُ فِي التَّصْحِيحِ مِنْ طَبْعَةِ الْكِتَابِ ، وَمِنْ اقْتِرَاحَاتٍ وَمَا شَابَهُ ذَلِكَ ، وَأَقُولُ لَهُ : جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ؛ فَقَدْ رَوَى التِّرْمِذِيُّ ، رَقْم : ٢٠٣٥ ، عَنْ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ ، قَالَ : قَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ : « مَنْ صُنِعَ إِلَيْهِ مَعْرُوفٌ ، فَقَالَ لِفَاعِلِهِ : جَزَاكَ اللَّهُ خَيْرًا ؛ فَقَدْ أَبْلَغَ فِي الشَّنَاءِ » قَالَ أَبُو عِيسَى : هَذَا حَدِيثٌ حَسَنٌ جَيِّدٌ غَرِيبٌ لَا نَعْرِفُهُ مِنْ حَدِيثِ أُسَامَةَ بْنِ زَيْدٍ إِلَّا مِنْ هَذَا الْوَجْهِ .

وَأَشْتَرِطُ عَلَى الْقَارِئِ إِنْ وَجَدَ مَا يَسُرُّهُ أَنْ لَا يَنْسَانِي مِنْ دَعْوَةِ صَالِحَةٍ تُفِيدُنِي فِي آخِرَتِي ، وَتُعِينُنِي عَلَى إِخْرَاجِ الْمَزِيدِ مِنَ التُّصُوصِ بِصُورَةٍ مُشْرِقَةٍ وَمُفِيدَةٍ وَمُسَوِّقَةٍ ؛ وَإِنْ وَجَدَ غَيْرَ ذَلِكَ أَنْ لَا يَبْخَلَ عَلَيَّ بِنَصِيحَةٍ مُفِيدَةٍ يُرْسِلُهَا لِي إِلَى عُنْوَانِ النَّاشِرِ .

وَفِي الْخِتَامِ ، أَمَلُ أَنْ أَكُونَ وَفَّقْتُ بِالْإِخْتِيَارِ وَالْعَمَلِ ، أَسْأَلُهُ تَعَالَى التَّوْفِيقَ وَالْإِكْرَامَ ، وَالنَّفْعَ عَلَى الدَّوَامِ ، وَأَنْ يَجْعَلَ عَمَلِي مَقْبُولًا ، خَالِصًا لَهُ تَعَالَى ، وَأَنْ يُيَسِّرَ لَنَا لِلْخَيْرِ ، وَيَسْتَعْمِلَنَا صَالِحًا ، وَيَرْحَمَنَا ، وَيَغْفِرَ لَنَا ، وَلِوَالِدِينَا ، وَلِدُرَّتَيْنَا ، وَلِكُلِّ مَنْ لَهُ حَقٌّ عَلَيْنَا ، وَآخِرُ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

بِسْمِ عَبْدِ الْوَهَّابِ الْجَابِي

دمشق في ٣٠ / ٥ / ٢٠٠٦ م

كَلِمَةُ الْأُسْتَاذِ مَأْمُونِ عَارِفِ الْجُوَيْجَاتِيِّ عَنِ الْكِتَابِ

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وَبَعْدُ . . . نَحْمَدُهُ وَنُصَلِّي عَلَى نَبِيِّهِ الْكَرِيمِ .

لَا يَسَعُ الْإِنْسَانُ وَهُوَ يَطَّلِعُ عَلَى هَذَا الْكِتَابِ إِلَّا أَنْ يَشْعُرَ بِالِإِعْجَابِ لِلتَّكْثِيفِ الَّذِي صِغَ بِهِ وَجُمِعَ فِيهِ مِنَ الْمَسَائِلِ الَّتِي تَخُصُّ الْأُسْرَةَ وَتَمَسُّهَا ، حَيْثُ إِنَّ الْأَنْسِجَامَ وَالْتِمَاسَكَ يُوكِّدَانِ مِنْ خِلَالِ أَبْوَابِهِ الْمُخْتَلِفَةَ أَنَّهَا إِنَّمَا تَصْدُرُ مِنْ مَنَبَعٍ وَاحِدٍ وَفِكْرٍ مُتَنَاسِقٍ ، هُوَ خُلَاصَةٌ آرَاءِ الْفُقَهَاءِ الْحَفِيفَةِ فِي إِعْمَالِ آيَاتِ الْقُرْآنِيَّةِ وَالْأَحَادِيثِ الشَّرِيفَةِ وَسَائِرِ الْأَدِلَّةِ الْمُعْتَدِّ بِهَا فِي اسْتِقَاقِ الْأَحْكَامِ .

لَقَدْ أُتْبِلْنَا هَذِهِ الْأَيَّامَ بِأَنَاسٍ يُسَوِّغُونَ لِأَنْفُسِهِمْ الْعَبَثَ بِهَذَا الْكُتْرِ فَيُبْشِرُونَهُ لِيَنْتَقُوا مِنْهُ مَا يَرُوقُ لَهُمْ ، ثُمَّ يَنْبُشُونَ كِنزًا آخَرَ وَثَالِثَ ، وَيَجْمَعُونَ تِلْكَ النَّفَائِسَ جَمْعًا غَيْرَ مُتَنَاسِقٍ ، وَيُضَيِّفُونَ إِلَيْهِ مِنْ آرَائِهِمْ وَأَهْوَائِهِمْ مَا لَمْ يُسْتَمَدَّ مِنْ أَصُولِ تِلْكَ الْكُنُوزِ بِحُجَّةِ الْمُعَاصِرَةِ وَالْتِمَاشِي مَعَ الْمَوْجَةِ السَّائِرَةِ ، ﴿ وَيَقُولُونَ هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَمَا هُوَ مِنْ عِنْدِ اللَّهِ وَيَقُولُونَ عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ وَهُمْ يَعْلَمُونَ ﴾ [٣ سورة آل عمران/ الآية : ٧٨] .

إِنَّ قَوَانِينَ الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ السَّائِدَةَ فِي مُعْظَمِ الْبِلَادِ الْعَرَبِيَّةِ قَدْ اسْتَقَّتْ مِنْ مِثْلِ هَذَا الْكِتَابِ وَالْأُسُسِ الَّتِي اسْتَدَدَ إِلَيْهَا ؛ بِحَيْثُ إِنَّ إِجْرَاءَ تَعْدِيلِ خَفِيفٍ فِيهِ يَسْتَدْعِي تَعْمِيقَ النَّظْرِ فِي مُتَعَلِّقَاتِهِ وَآثَارِهِ بِحَيْثُ تَعَقُّدُ

لِجَانٍ مِنْ كِبَارِ الْعُلَمَاءِ تَنْظُرُ فِيهِ عَلَى عِدَّةِ جُلُوسَاتٍ وَتَتَّخِذُ الْقَرَارَ الْأَلْيَقَ بِهِ .
وَأَنْظُرُ إِذَا شِئْتَ قَانُونَ الْأَحْكَامِ الشَّخْصِيَّةِ فِي « مَجَلَّةِ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ »
وَمَا صَدَرَ بَعْدَهَا^(١) . وَمِنْ جِهَةٍ أُخْرَى كَانَتْ هُنَاكَ صَيِّحَاتٌ مِنْ قِبَلِ مَنْ
يَدْعُونَ الْأَنْتِصَارَ لِلْمَرْأَةِ وَيَزْعُمُونَ أَنَّ فِي هَذَا الْفِقْهِ ظُلْمًا لِلْمَرْأَةِ ، وَأَنَّ عَلَيْنَا
أَنْ نَخْطُو بِاتِّجَاهِ الْمُسَاوَاةِ التَّامَّةِ فِي كُلِّ الْأُمُورِ بَيْنَ الرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ فَلَا تَمْيِيزَ
بَيْنَهُمَا فِي الشَّهَادَةِ وَالْإِرْثِ وَالْإِلْتِزَامِ تَجَاهِ الْأَوْلَادِ ؛ وَهُمْ يَنْطَلِقُونَ فِي ذَلِكَ
مِمَّا أُتِّخِذَ فِي مُؤْتَمَرَاتِ الْمَرْأَةِ الَّتِي نَظَّمَتْهَا الْجِهَاتُ الْغَرْبِيَّةُ الْمُسَيِّطِرَةُ عَلَى
مَوَاقِعِ الْقَرَارِ فِي لِجَانِ الْأُمَمِ الْمُتَّحِدَةِ مِنْ مُقَرَّرَاتٍ وَأَنْفَاقِيَّاتٍ ، تَحَقَّقَتْ
طَائِفَةٌ مِنَ الْبُلْدَانِ الْإِسْلَامِيَّةِ عَلَيْهَا ، وَفِيهَا بِلَادُنَا ؛ وَتَجَاهَلَتْهَا الْبُلْدَانُ
الْأُخْرَى لِأَنَّهَا غَرْبِيَّةٌ عَلَى الْمُجْتَمَعَاتِ الْإِسْلَامِيَّةِ ، وَقَدْ بُنِيَتْ عَلَى أُسُسٍ
وَمُنْطَلَقَاتٍ غَرْبِيَّةٍ عَنِ نَسِيجِ هَذِهِ الْأُمَّةِ ، وَإِذَا كَانَ عَجِيبًا أَنْ تُحَاوَلَ
الْمُنْظَمَاتُ الْغَرْبِيَّةُ حَشْرَ أَنْفِهَا فِي شُؤُونِنَا الدَّاخِلِيَّةِ ، وَأَنْ تُمْلِيَ عَلَيْنَا إِمْلاءً
أَنْ نُدَمِّرَ تَرْكِيبتَنَا لِيُعَادَ صِيَاغَتُهَا بِمَا يَتَوَافَقُ مَعَ طَرَائِقِهِمْ ، وَهُوَ أَمْرٌ عَلَيْهِ
مَآخِذُ كَثِيرَةٌ فِي سِيَاقِ حِوَارِ الْحَضَارَاتِ ؛ فَإِنَّ الْأَعْجَبَ أَنْ يَنْسَاقَ وَرَاءَهَا
أُولَئِكَ النَّاشِطُونَ وَالنَّاشِطَاتُ وَيَسْتَعِينُوا وَيَسْتَعِدُّوا أُولَئِكَ الْغَرْبِيِّينَ عَلَيْنَا ،
وَتَعْرِضُهُمْ تِلْكَ الْمَقَالَاتُ الدَّعَائِيَّةُ عَنِ الْمُسَاوَاةِ مَعَ أَنَّ الْأُنْثَى عِنْدَهُمْ
لَا تَتَقَاضَى أَجْرًا مُمَاثِلًا لِأَجْرِ الرَّجُلِ عِنْدَهُمْ ، تَرَاهُمْ يَنْهَوْنَنَا عَنِ الْعُنْفِ مَعَ
النِّسَاءِ وَأَعْظَمُ نِسْبَةَ لِلْعُنْفِ عِنْدَهُمْ ، بَلْ لِمَاذَا نَذَهَبُ بَعِيدًا وَبِأَسْلِحَتِهِمْ

(١) أَنْظُرِ « الْمَجَلَّةُ : مَجَلَّةُ الْأَحْكَامِ الْعَدْلِيَّةِ ، فِقْهُ الْمُعَامَلَاتِ فِي الْمَذْهَبِ الْحَنْفِيِّ ، مَعَهَا قَرَارُ
حُقُوقِ الْعَائِلَةِ فِي النِّكَاحِ الْمَدَنِيِّ وَالطَّلَاقِ : النِّكَاحُ - الْإِفْتِرَاقُ » بِعِنَايَةِ بَسَّامِ عَبْدِ الْوَهَّابِ
الْجَابِي ، الْجَمَّانُ وَالْجَابِي لِلطَّبَاعَةِ وَالنَّشْرِ ، لِيَمَاسُولِ ، قُبْرُصِ .

يُلْحَقُ أَشَدُّ أَنْوَاعِ الْعُنْفِ بِالنِّسَاءِ وَالْأَطْفَالِ لِنَيْلِ مَارِبِ مَادِيَّةٍ غَيْرِ مَشْرُوعَةٍ
ظُلْمًا وَبَغْيًا وَعُدْوَانًا ! وَقَدْ أَقْنَعَ الْغَرْبِيُّونَ أَوْلِيَّكَ النَّاشِطِينَ وَالنَّاشِطَاتِ أَنَّ
الْحُقُوقَ لَا تُعْطَى بَلْ تُنْتزَعُ أَنْتِزَاعًا ، وَهَكَذَا فَلَابُدَّ مِنْ فَتْحِ جَبْهَةِ لِلصِّدَامِ بَيْنَ
الْمَرْأَةِ وَالرَّجُلِ ، وَلِيَذْهَبِ الْجِيلُ الْجَدِيدُ إِلَى الْجَحِيمِ . لَقَدْ بَلَغَ أَمْرُهُ هَوْلًا
النَّاسِ أَنَّهُ ذَكَرَتْ قِصَّةُ امْرَأَةٍ ضَحَّتْ بِحُقُوقِهَا وَهَضَمَتْ نَفْسَهَا لِتُسْعِدَ
أَطْفَالَهَا ، فَتَصَدَّقُوا لِكَاتِبِ تِلْكَ الْقِصَّةِ فِي الْجَرِيدَةِ لِيَهَاجِمُوهُ ، وَأَنَّهُ يُرِيدُ أَنْ
يُرْسِخَ فِكْرَةَ تَنَازُلِ الْمَرْأَةِ عَنِ الْحُقُوقِ ! وَهَكَذَا أَضْحَى الْعَطَاءُ مَذْمُومًا
وَالشُّحُّ مَنْصُورًا .

عَلَى أَنَّ الْجَوَابَ بِكُلِّ بَسَاطَةٍ أَنَّ اللَّهَ الَّذِي أَنْزَلَ هَذَا التَّشْرِيحَ لِعِبَادِهِ
لَا يَحْتَاجُ مَعَهُ الْعِبَادُ إِلَى مُطَالَبَةٍ بِحَقٍّ ، بِحَيْثُ إِذَا لَمْ يُجَادِلُوا وَيُنَاضِلُوا لِنَيْلِهِ
يَفُوتُهُمْ ، وَذَلِكَ ظَنُّ ذَوِي الْفِكْرِ الطُّفُولِيِّ الَّذِينَ لَا يَعْرِفُونَ اللَّهَ وَلَمْ يَقْدِرُوهُ
حَقَّ قَدْرِهِ ؛ فَلَا اللَّهُ يُمَكِّنُ أَنْ يَنْحَازَ لِجِنْسٍ دُونَ آخَرَ ، وَالْكَلَّ عَيْدُهُ ،
وَلَا الرَّسُولُ - وَهُوَ ذَكَرٌ - يُرْسِخُ مَفْهُومَ الذُّكُورِيَّةِ وَالْأَبَوِيَّةِ أَنْحِيازًا إِلَى جِنْسِهِ
أَوْ اتِّبَاعًا لِقَوْمِهِ ، لِأَنَّ الرَّسُولَ أَمِينٌ عَلَى وَحْيِ السَّمَاءِ ، فَلَا يُمَكِّنُ أَنْ يَتَّبِعَ
الْهَوَىٰ وَلَا أَصْحَابَ الْأَهْوَاءِ ، وَتَرْبِيَةُ الْقُرْآنِ لَهُ فِي هَذَا السَّبِيلِ صَادِقَةٌ ،
وَأَنْظُرُوا إِذَا شِئْتُمْ « آيَةَ ٧٣ فِي ١٧ سُورَةِ الْأِسْرَاءِ ، وَآيَةَ ١٠٥ - ١١٣
فِي ٤ سُورَةِ النَّسَاءِ » وَلَمْ يَخْتَلِفْ تَكْوِينُ الْمَرْأَةِ وَكَذَلِكَ لَمْ يَخْتَلِفْ تَكْوِينُ
الرَّجُلِ مُنْذُ بَدَأَ الْخَلْقَ إِلَى يَوْمِنَا ، حَتَّى يُقَالَ : إِنَّهُ لَا يَجُوزُ الثَّبَاتُ عَلَى
أَحْكَامٍ كَانَتْ مُنْذُ خَمْسَةِ عَشَرَ قَرْنًا ! بَلِ الْأَغْرَبُ أَنَّهُمْ يُطَالِبُونَ بِاسْتِبْدَالِ
هَذِهِ الْأَحْكَامِ بِأَحْكَامٍ قَدِيمَةٍ بِالْيَةِ تَعُودُ إِلَى أَكْثَرِ مِنْ عِشْرِينَ قَرْنًا ، بَلْ

أَكْثَرَ؟! وَبِالنَّسْبَةِ لِلْمُؤْمِنِ^(١) فَإِنَّ وُجُودَ هَذَا التَّشْرِيعِ الْمُلْزِمِ لَهُ بِمُوجِبِ
إِيمَانِهِ يَجْعَلُ ذَلِكَ التَّشْرِيعَ مُدْعَمًا بِرَقَابَةِ ذَاتِيَّةِ ، وَلَوْ كَانَ ثَمَّةَ تَشْرِيعٍ أَرْضِيٍّ
لَمَا ضَمِنَّا مِثْلَ هَذِهِ الرِّقَابَةِ ، بَلْ لَا تَنْفَعُ الْمُؤَيَّدَاتُ الْجَزَائِيَّةُ وَلَا يُمَكِّنُهَا أَنْ
تَدْخُلَ غُرْفَ النَّوْمِ ؛ غَايَةُ مَا فِي الْأَمْرِ أَنَّهَا تَجْعَلُ الْعَقْدَ - وَهُوَ فِي تِلْكَ
الْحَالَةِ - عَقْدًا مَدْنِيًّا ، لِسَائِرِ عُقُودِ الْمُفَاوِضَاتِ يُحَاوِلُ كُلُّ طَرَفٍ أَنْ يَظْفَرَ
بِأَكْبَرَ قَدْرٍ مِنَ الْمَكَاسِبِ . وَحَسَبَ قُدْرَةَ مُحَامِيهِ يَسْتَطِيعُ أَنْ يَجْعَلَ الْكِفَّةَ
رَاجِحَةً إِلَى جِهَتِهِ .

وَلِذَا ، يَفْتَقِدُ مِثْلَ هَذَا الْمُجْتَمَعِ إِلَى ثَبَاتِ الْعَائِلَةِ وَأَسْتِقْرَارِهَا ؛
وَبِالنَّسْبَةِ لِغَيْرِ الْمُؤْمِنِ ، فَإِنَّ هَذَا التَّشْرِيعَ أُثْبِتَ جِدَارَتُهُ عِنْدَمَا صَلَحَ
لِطَوَائِفَ لَيْسَتْ لَهَا تَعَالِيمٌ تَفْصِيلِيَّةٌ فِي الْأَحْكَامِ الشَّخْصِيَّةِ ، فَتَبَنَوْا هَذَا
الْقَانُونَ وَلَبَّى أَحْتِيَاجَاتِهِمْ وَحَلَّ مَشَاكِلَهُمْ .

إِنَّ الْعَمَلَ عَلَى تَرْجِيحِ كِفَّةِ الْمَرْأَةِ عَلَى حِسَابِ كِفَّةِ الرَّجُلِ أَوْ كِفَّةِ
الْأَطْفَالِ خُرُوجٌ سَافِرٌ عَنِ التَّوَازُنِ فِي الْمُجْتَمَعِ ، الَّذِي بُنِيَ عَلَى مُرَاعَاةِ
حُقُوقِ سَائِرِ الْأَطْرَافِ . وَقَدْ أَمَرْنَا اللَّهُ أَنْ نَكُونَ مُلْتَزِمِينَ بِالْقِسْطِ ، وَالْأَ

(١) مِثْلَ قَوْلِهِ تَعَالَى : ﴿ فَلَا وَرَيْكَ لَا يُؤْمِنُونَ حَتَّى يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيْنَهُمْ ثُمَّ لَا يَجِدُوا فِي
أَنْفُسِهِمْ حَرَجًا مِمَّا قَضَيْتَ وَيُسَلِّمُوا تَسْلِيمًا ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية : ٦٥] . وَقَوْلِهِ :
﴿ وَيَقُولُونَ ءَأَمَّا بِاللَّهِ وَبِالرَّسُولِ وَأَطَعْنَا ثُمَّ يَتَوَلَّى فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مِنْ بَعْدِ ذَلِكَ وَمَا أُولَئِكَ بِالْمُؤْمِنِينَ ﴾ (١٧) وَإِذَا دُعُوا
إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ إِذَا فَرِيقٌ مِّنْهُمْ مُّعْرِضُونَ (١٨) وَإِنْ يَكُنْ لَكُمْ لُحُوقٌ بِأَوْلِيَاءِ مَدْعِينَ (١٩) أَوْ قُلُوبِهِمْ مَرَضٌ
أَمْ آذَانُكُمْ أَمْ يَخَافُونَ أَنْ يَحِفَّ اللَّهُ عَلَيْهِمْ وَرَسُولُهُ بَلْ أُولَئِكَ هُمُ الظَّالِمُونَ (٢٠) إِنَّمَا كَانَ قَوْلَ الْمُؤْمِنِينَ إِذَا دُعُوا
إِلَى اللَّهِ وَرَسُولِهِ لِيَحْكُمَ بَيْنَهُمْ أَنْ يَقُولُوا سَمِعْنَا وَأَطَعْنَا وَأُولَئِكَ هُمُ الْمُفْلِحُونَ ﴾ [٢٤ سورة النور ،
الآيات : ٤٧ - ٥١] .

نَحَابِي أَحَدًا لِكَوْنِهِ فَقِيرًا أَوْ لِكَوْنِ خَصْمِهِ غَنِيًّا .

فَقَالَ اللَّهُ تَعَالَى فِي ٤ سُورَةِ النَّسَاءِ الْآيَةِ : ١٣٥ : ﴿ يَتَأْتِيهَا الَّذِينَ ءَامَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ شُهَدَاءَ لِلَّهِ وَلَوْ عَلَىٰ أَنفُسِكُمْ أَوِ الْوَالِدِينَ وَالْأَقْرَبِينَ إِن يَكُنْ غَنِيًّا أَوْ فَقِيرًا فَاللَّهُ أَوْلَىٰ بِهِمَا فَلَا تَتَّبِعُوا الْهَوَىٰ أَن تَعْدِلُوا وَإِن تَلَوُّا أَوْ تَعْرِضُوا فَإِنَّ اللَّهَ كَانَ بِمَا تَعْمَلُونَ خَبِيرًا ﴾ .

فَإِذَا طَالَ أَوْلَيْكَ النَّاسُ بِفَرْضِ تَعْوِضٍ دَائِمٍ لِلْمَرْأَةِ إِذَا طَلَّقَهَا الرَّجُلُ ، وَالتَّشْرِيْعُ الْإِسْلَامِيُّ لَمْ يَجْعَلْ ذَلِكَ عَلَيْهِ ؛ فَهَذَا إِخْلَالٌ بِالْقِسْطِ ؛ وَإِذَا طَالَبُوا أَنْ تُقَاسِمَ الْمَرْأَةُ الرَّجُلَ إِذَا طَلَّقَهَا أَمْوَالَهُ فَهُوَ تَشْرِيْعٌ مُضَادٌّ لِمَا أَنْزَلَهُ اللَّهُ وَمُغَايِرٌ لَهُ ؛ وَيَتَرْتَّبُ عَلَىٰ ذَلِكَ أَنْ تُرْغَمَ الْمَرْأَةُ عَلَىٰ طَلْبِ الطَّلَاقِ بِنَفْسِهَا مِنَ الرَّجُلِ ، لِأَنَّهُ عِنْدَمَا يَكْرَهُهَا وَلَا يَسْتَطِيعُ طَلَاقَهَا سِيرَاغِمُهَا وَيُكَارِهُهَا حَتَّى تَتِمَّكَنَ مِنَ الْخَلَاصِ مِنْهُ وَلَوْ بِتَرْكِ حُقُوقِهَا . بَلْ لَقَدْ ثَبَتَ فِي جَرَائِمِ حَصَلَتْ أَنَّ الرَّجُلَ كَانَ يَتَخَلَّصُ مِنَ الْمَرْأَةِ بِقَتْلِهَا إِذَا كَانَ يُرِيدُ فِرَاقَهَا وَلَا يَمْلِكُ مَا يُرْتَبُّ عَلَيْهِ الْفِرَاقُ مِنْ تَبَعَاتِ مَادِّيَّةٍ ، فَكَانَتِ الْمَرْأَةُ هِيَ الْخَاسِرَةُ الْأَوْلَىٰ . إِنَّ رَفْعَ شِعَارِ : « تَمَكِينُ الْمَرْأَةِ تَمَكِينُ الْأُسْرَةِ » فِيهِ مِنَ التَّضْلِيلِ مَا فِيهِ ، لِأَنَّهُ يُرَادُ لِهَذَا « التَّمَكِينِ » أَنْ يَجْعَلَ الْمَرْأَةَ غَيْرَ مُقَيَّدَةٍ بِزَوْجٍ وَلَا أَوْلَادٍ وَأَنْ تَتَّبِعَ هَوَاهَا وَقَلْبَهَا وَعَاطِفَتَهَا ، مُحْمِيَةً بِحِمَايَةِ أَوْلَيْكَ النَّاشِطِينَ وَمَنْ وَرَاءَهُمْ مِمَّنْ يُرِيدُونَ تَفْتِيَتِ الْبُنْيَةِ الدَّاخِلِيَّةِ وَإِحْدَاثِ النَّزَاعِ عَلَىٰ كُلِّ الْمُسْتَوِيَّاتِ ، أِبْتِدَاءً مِنَ الْأَقْلِيَّاتِ وَالطَّوَائِفِ وَالْأَثْنِيَّاتِ وَأَنْتِهَاءً بِتَحْرِيسِ النَّسَاءِ عَلَىٰ الرَّجَالِ وَالصَّغَارِ عَلَىٰ الْكِبَارِ . وَعِنْدَ ذَلِكَ يُكْفَوْنَ مَوْوَنَةً مُجْتَمَعِنَا كَ كُتْلَةٍ مُتْمَاسِكَةٍ ، وَكثَافَةٍ مُسْتَقْلَةٍ ، وَحَضَارَةٍ لَهَا قِيَمُهَا

وَمَبَادِئُهَا الْمُخْتَلَفَةُ .

شَتَانَ بَيْنَ الْقِيَمِ الْإِسْلَامِيَّةِ الَّتِي تُعْنَى بِطَهَارَةِ الْإِنْسَانِ وَالَّتِي كَانَتْ مَبْعَثَ فَخْرٍ عِنْدَ الْعَرَبِ وَالْقِيَمِ الْعَرَبِيَّةِ الَّتِي لَا تُسْأَلُ الْفَتَاةُ غَيْرَ الْمُتَزَوِّجَةِ عَنِ الطُّفْلِ الَّذِي أَنْجَبَتْهُ ! وَكَيْفَ يُمَكِّنُ التَّوْفِيقُ بَيْنَ نِتَاجِ وَثَمَرَاتِ هَاتَيْنِ الْتَقَاتَيْنِ ؟ وَنَعُودُ لِنَقُولَ : هَذِهِ الْمَوَادُّ رُزْمَةٌ مُتَكَامِلَةٌ مُنْسَجِمَةٌ ، لَا يَنْبَغِي تَشْوِيهَهَا بِإِحْدَاثِ خُرُوقٍ فِيهَا ، ثُمَّ تَرْقِيعِ تِلْكَ الْخُرُوقِ بِرُقْعٍ مِنْ أُنْسِجَةِ مُغَايِرَةٍ أَوْ حُلُولِ مَسْلُوخَةٍ مِنْ مَخْلُوقَاتٍ أُخْرَى .

وَإِنَّ الدِّينَ الْإِسْلَامِيَّ يَخْتَلِفُ عَنِ غَيْرِهِ مِنَ الْأَدْيَانِ الَّتِي تَجْعَلُ الْمَرْءَ فِي حَيَاتِهِ الدُّنْيَوِيَّةِ حُرًّا فِي اتِّخَاذِ مَا يَشَاءُ مِنْ طَرَائِقَ ، إِنَّهُ لَيْسَ دِينًا فَرْدِيًّا يَجْعَلُ الْعِلَاقَةَ مَحْضُورَةً بَيْنَ الْعَبْدِ وَرَبِّهِ ، بَلْ هُوَ دِينٌ أَجْتِمَاعِيٌّ يُنْظِمُ حَيَاةَ الْمُجْتَمَعِ كُلِّهِ عَلَى مَبَادِئِ الْحَرَامِ وَالْحَلَالِ ، لَهُ مَا لِكُلِّ الْقَوَانِينِ مِنْ مُؤَيَّدَاتٍ جَزَائِيَّةٍ .

لِكِنَ يَخْتَلِفُ عَنْهَا بِمُؤَيَّدٍ إِضَافِيٍّ هُوَ خَشْيَةُ اللَّهِ وَمُرَاقَبَتُهُ ، فَإِذَا أُنْعِمَ هَذَا الْمُؤَيَّدُ فَإِنَّهُ يَبْقَى كَكُلِّ الْقَوَانِينِ ، لَهُ دَوْرُهُ فِي تَنْظِيمِ حُقُوقِ وَوَاجِبَاتِ الْأَفْرَادِ فِي الْمُجْتَمَعِ بِالْقِسْطِ : ﴿ قُلْ إِنْ أَلْهَدَى اللَّهُ الْبَشَرَ إِلَى شَيْءٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهُ ﴾ [٧٣] أَوْ تَيْسَمُ أَوْ يُجَاوِزُ عِنْدَ رَبِّكُمْ قُلْ إِنْ أَلْفَضَلَ بِيَدِ اللَّهِ يُؤْتِيهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ وَاسِعٌ عَلِيمٌ ﴿٧٤﴾ يَخْتَصُّ بِرَحْمَتِهِ مَن يَشَاءُ وَاللَّهُ ذُو الْفَضْلِ الْعَظِيمِ ﴿٣﴾ [سورة آل عمران / الآيتان : ٧٣ و٧٤] .

جَعَلَنَا اللَّهُ مِمَّنْ يَشْكُرُ هَذِهِ النِّعْمَةَ ، وَوَفَّقَنَا لِلتَّمَسُّكِ بِهَا وَالْحَذَرِ مِمَّا يَدْعُونَنَا إِلَيْهِ ، وَآخِرِ دَعْوَانَا أَنْ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ .

مَأْمُونُ الْجَوَيْجَاتِي

دمشق ٢٠٠٦ / ٨ / ١٧

رَفَعُ

عبد الرحمن العجمي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الأعلام الشرعية

في الأحوال الشخصية

على مذهب أبي حنيفة النعمان

تأليف
محمد قدري باشا

(١٢٣٧ - ١٣٠٤ هـ = ١٨٢١ - ١٨٨٦ م)

بمناية
بسام عبد الوهاب الجابي

رَفَعُ

جَدِّ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
أَسْلَمْنَا لِنَبِيِّ الْفُرْقَانِ
www.moswarat.com

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْحَمْدُ لِلَّهِ الَّذِي جَعَلَ الْحَمْدَ فَاتِحَةَ الْكِتَابِ ، وَوَقَّعَ مَنْ شَاءَ بِعِنَايَتِهِ
وَإِزْشَادِهِ لِلْهُدَايَةِ وَالصَّوَابِ ؛ الْقَاضِي بَيْنَ عِبَادِهِ بِمُحِيطِ عِلْمِهِ ، الْعَادِلِ فِي
قَضَائِهِ وَحُكْمِهِ ، الْقَائِلِ فِي مُحْكَمِ كِتَابِهِ وَقَوْلِهِ الْفُضْلُ : ﴿ وَإِذَا حَكَّمْتُمْ بَيْنَ
النَّاسِ أَنْ تَحْكُمُوا بِالْعَدْلِ ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية : ٥٨] .

وَالصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ عَلَى سَيِّدِنَا مُحَمَّدٍ كَثْرَ الْحَقَائِقِ ، وَبَحْرِ الْعُلُومِ
الرَّائِقِ ؛ وَدُرِّهَا الْمُخْتَارِ ، الْمُنتَقَى مِنْ سُلَالَةِ الْإِطْهَارِ ؛ صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ
وَعَلَى آلِهِ السَّادَةِ الْأَبْرَارِ ، وَأَصْحَابِهِ الْكِرَامِ الْأَخْيَارِ ، الَّذِينَ شَيْدُوا قَوَاعِدَ
الَّذِينَ عَلَى مَا أَسَّسَهُ فَعَدَا بِهِمْ عَالِي الْمَنَارِ .

وَبَعْدُ ؛ فَهَذِهِ جَوْهَرَةٌ فِي الْفِقْهِ فَرِيدَةٌ ، وَدُرَّةٌ نَفِيسَةٌ نَضِيدَةٌ ؛ مُلْتَقَطَةٌ
بِقَدْرِ التَّيْسِيرِ ، وَفَتْحِ الْقَدِيرِ ؛ مِنْ بَحْرِ مَذْهَبِ الْإِمَامِ الْأَعْظَمِ أَبِي حَنِيفَةَ
النُّعْمَانِ ، عَلَيْهِ سَحَابُ الرَّحْمَةِ وَالرِّضْوَانِ ، وَمُشْتَمَلَةٌ عَلَى الْأَحْكَامِ
الْمُخْتَصَّةِ بِذَاتِ الْإِنْسَانِ ؛ مِنْ حِينِ نَشَأَتِهِ ، إِلَى حِينِ مَنِيَّتِهِ ، وَتَقْسِيمِ
مِيرَاثِهِ بَيْنَ وَرَثَتِهِ ؛ وَقَدْ نَظَّمْتُ لَائِلَهَا لِيُسْتَضَاءَ بِأَنْوَارِهَا الْبَهِيَّةِ ، فِي
الْمَحَاكِمِ الْمِصْرِيَّةِ ؛ وَبِاللَّهِ التَّوْفِيقُ وَالْعِنَايَةُ ، وَالْوَفَايَةُ وَالْكَفَايَةُ ؛ فَهُوَ
الْأَوَّلُ بِبِلَا بَدَايَةٍ ، وَالْآخِرُ بِبِلَا نَهَايَةٍ .

رَفَعُ
عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الجزء الأول في الأحكام المختصة بذات الإنسان الكتاب الأول في النكاح الباب الأول في مقدمات النكاح

(مادة ١) تجوزُ خطبةُ المرأةِ الخاليةِ عن نكاحٍ وعِدَّةٍ .
(مادة ٢) تحرّمُ خطبةُ المُعتدَّةِ تصرُّيحًا ، سواءً كانت مُعتدَّةً لِطَلاقٍ رَجْعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ أَوْ وَفَاةٍ ؛ وَيَصِحُّ إِظْهَارُ الرَّغْبَةِ تَعْرِيفًا لِمُعتدَّةِ الْوفاةِ دُونَ غَيْرِهَا مِنَ الْمُعتدَّاتِ ؛ وَلَا يَجُوزُ الْعقدُ عَلَى وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ قَبْلَ انْقِضَاءِ عِدَّتِهَا .

(مادة ٣) يَجُوزُ لِلخَاطِبِ أَنْ يَبْصُرَ الْمُخْطُوبَةَ وَيَنْظُرَ إِلَى وَجْهِهَا وَكَفِّيْهَا .

(مادة ٤) الْوَعْدُ بِالنِّكَاحِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَمُجَرَّدُ قِرَاءَةِ الْفَاتِحَةِ بِدُونِ إِجْرَاءِ عَقْدٍ شَرْعِيٍّ بِإِيجَابٍ وَقَبُولٍ لَا يَكُونُ كُلُّ مِنْهُمَا نِكَاحًا ، وَلِلخَاطِبِ الْعُدُولُ عَمَّنْ خَاطَبَهَا وَلِلْمُخْطُوبَةِ أَيْضًا رَدُّ الخَاطِبِ الْمَوْعُودِ بِتَرْوِيجِهَا مِنْهُ ، وَلَوْ بَعْدَ قُبُولِهَا أَوْ قَبُولِ وَلِيِّهَا - إِنْ كَانَتْ قَاصِرَةً - هَدِيَّةَ الخَاطِبِ

وَدَفَعَهُ الْمَهْرَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ^(١) .

* * *

الْبَابُ الثَّانِي

فِي شَرَايِطِ النِّكَاحِ وَأَرْكَانِهِ وَأَحْكَامِهِ

(مَادَّة ٥) يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ بِإِيجَابٍ مِنْ أَحَدِ الْعَاقِدَيْنِ وَقَبُولٍ مِنَ الْآخَرِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ الْمَوْجِبُ هُوَ الزَّوْجُ أَوْ وَلِيُّهُ أَوْ وَكِيلُهُ ، وَالْقَابِلُ هُوَ الزَّوْجَةُ أَوْ وَلِيُّهَا أَوْ وَكِيلُهَا إِنْ كَانَتْ مُكَلَّفَةً ؛ أَوْ بِالْعَكْسِ .

(مَادَّة ٦) يُشْتَرَطُ لِعَقْدِ النِّكَاحِ اتِّحَادُ مَجْلِسِ الْإِيجَابِ وَالْقَبُولِ إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ حَاضِرَيْنِ وَإِنْ طَالَ مِنْ غَيْرِ أَشْتِغَالَ بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْإِعْرَاضِ وَسَمَاعِ كُلِّ مِنْهُمَا كَلَامَ الْآخَرِ ، وَإِنْ لَمْ يَفْهَمَا مَعْنَاهُ مَعَ عِلْمِهِمَا أَنَّهُ مَقْصُودٌ بِهِ عَقْدُ النِّكَاحِ ، وَعَدَمُ مُخَالَفَةِ الْقَبُولِ لِلْإِيجَابِ .

(مَادَّة ٧) لَا يَصِحُّ عَقْدُ النِّكَاحِ إِلَّا بِحُضُورِ شَاهِدَيْنِ حُرَّيْنِ أَوْ حُرٍّ وَحُرَّتَيْنِ عَاقِلَيْنِ بَالِغَيْنِ مُسْلِمَيْنِ لِنِكَاحِ مُسْلِمٍ مُسْلِمَةً ، سَامِعَيْنِ قَوْلَ الْعَاقِدَيْنِ مَعًا ، فَاهْمَيْنِ أَنَّهُ عَقْدُ نِكَاحٍ ، وَلَوْ كَانَا أَعْمِيَيْنِ أَوْ فَاسِقَيْنِ أَوْ أَبْنِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَبْنِ أَحَدِهِمَا ؛ وَالْأَصَمُّ لَا يَصِحُّ شَاهِدًا فِي النِّكَاحِ ، وَلَا النَّائِمُ ، وَلَا الْمَسْكْرَانُ الَّذِي لَا يَعِي مَا يَسْمَعُ وَلَا يَذْكُرُهُ ؛ فَلَا يَنْعَقِدُ النِّكَاحُ صَحِيحًا بِحُضُورِهِمْ .

(١) وَسَيَمُرُّ فِي الْمَادَّةِ : ١١٠ مَصِيرُ الْهَدْيَةِ .

(مَادَّة ٨) إِذَا زَوَّجَ الْأَبُ ابْنَتَهُ الْبَالِغَةَ الْعَاقِلَةَ بِأَمْرِهَا وَرِضَاهَا وَكَانَتْ حَاضِرَةً بِنَفْسِهَا فِي مَجْلِسِ الْعَقْدِ صَحَّ النِّكَاحُ بِمَحْضَرِ شَاهِدٍ وَاحِدٍ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا أَمَرَ الْأَبُ غَيْرَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَتَزَوَّجَهَا^(١) بِمَحْضَرِ رَجُلٍ أَوْ امْرَأَتَيْنِ وَالْأَبُ حَاضِرٌ بِالْمَجْلِسِ صَحَّ النِّكَاحُ .

(مَادَّة ٩) لَا يَتَعَقَّدُ النِّكَاحُ بِالْكِتَابَةِ إِذَا كَانَ الْعَاقِدَانِ حَاضِرَيْنِ ، وَيَتَعَقَّدُ بِكِتَابَةِ الْغَائِبِ لِمَنْ يُرِيدُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا بِشَرْطِ أَنْ تَقْرَأَ أَوْ تُقْرَأَ الْكِتَابَ عَلَى الشَّاهِدَيْنِ وَتُسْمِعَهُمَا عِبَارَتَهُ ، أَوْ تَقُولَ لَهُمَا : فَلَانُ بَعَثَ إِلَيَّ يَخْطِبُنِي ؛ وَتَشْهَدُهُمَا فِي الْمَجْلِسِ أَنَّهَا زَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْهُ .

(مَادَّة ١٠) يَتَعَقَّدُ نِكَاحُ الْأَخْرَسِ بِإِشَارَتِهِ إِذَا كَانَتْ مَعْلُومَةً مُؤَدِّيَةً إِلَى فَهْمٍ مَقْصُودِهِ .

(مَادَّة ١١) يَتَعَقَّدُ النِّكَاحُ صَحِيحًا بِدُونِ تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ وَمَعَ نَفْيِهِ أَصْلًا ، وَبِالْعَقْدِ يَجِبُ مَهْرٌ أَلْمِثْلُ لِلْمَرْأَةِ .

(مَادَّة ١٢) لَا يَتَعَقَّدُ النِّكَاحُ الْمُعَلَّقُ بِشَرْطِ غَيْرِ كَائِنٍ أَوْ حَادِثَةٍ غَيْرِ مُحَقَّقَةِ الْحُضُورِ ، وَلَا يَبْطُلُ النِّكَاحُ الْمَقْرُونُ بِالشَّرْطِ الْفَاسِدِ ، بَلْ يَبْطُلُ الشَّرْطُ دُونَهُ ، كَمَا إِذَا اشْتَرَطَ الزَّوْجُ فِي الْعَقْدِ عَدَمَ الْمَهْرِ ؛ فَشَرْطُهُ فَاسِدٌ وَالْعَقْدُ صَحِيحٌ .

(مَادَّة ١٣) لَا يَتَعَقَّدُ النِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ عَلَى الصَّحِيحِ ، كِنِكَاحِ الْمُتَعَةِ .

(مَادَّة ١٤) نِكَاحُ الْمُتَعَةِ هُوَ : أَنْ يَتَعَقَّدَ الرَّجُلُ عَقْدًا عَلَى امْرَأَةٍ بِلَفْظِ

(١) فِي نُسْخَةٍ : « أَنْ يُزَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَزَوَّجَهَا » بَدَلًا مِنْ : « أَنْ يَتَزَوَّجَ ابْنَتَهُ الصَّغِيرَةَ فَتَزَوَّجَهَا » ، وَالْمُثَبَّتُ هُوَ الْأَصْحَحُ .

الْمُتَعَّةِ ، وَهُوَ بَاطِلٌ ، لَا يَنْعَقِدُ أَصْلًا ، وَإِنْ حَضَرَهُ الشُّهُودُ ، وَلَا يَتَوَارَثُ بِهِ الزَّوْجَانِ .

(مَادَّة ١٥) نِكَاحُ الشُّغَارِ ، وَهُوَ : أَنْ يَجْعَلَ بِضْعَ كُلِّ مِنَ الْمَرَأَتَيْنِ مَهْرًا لِلْآخَرَى ؛ يَنْعَقِدُ صَحِيحًا ، وَيَجِبُ بِالْعَقْدِ مَهْرُ الْمِثْلِ لِكُلِّ مِنْهُمَا .

(مَادَّة ١٦) لَا يَثْبُتُ فِي النِّكَاحِ خِيَارُ رُؤْيِيَّةٍ ، وَلَا خِيَارُ شَرْطٍ ، وَلَا خِيَارُ عَيْبٍ ؛ سِوَاءَ جُعِلَ الْخِيَارُ لِلزَّوْجِ أَوْ لِلزَّوْجَةِ ؛ فَإِذَا اشْتَرَطَ الزَّوْجُ فِي الْعَقْدِ شِفَاهًا أَوْ بِالْكِتَابَةِ جَمَالَ الْمَرْأَةِ أَوْ بَكَارَتَهَا أَوْ سَلَامَتَهَا مِنَ الْعُيُوبِ ، أَوْ اشْتَرَطَتِ الْمَرْأَةُ سَلَامَتَهُ مِنَ الْأَمْرَاضِ وَالْعَاهَاتِ ؛ فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ ، وَالشَّرْطُ بَاطِلٌ ، حَتَّى إِذَا وَجَدَ أَحَدُهُمَا صَاحِبَهُ بِخِلَافِ مَا اشْتَرَطَ فَلَيْسَ لَهُ الْخِيَارُ فِي فَسْخِ النِّكَاحِ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ الْخِيَارُ بِشُرُوطِهِ لِلْمَرْأَةِ إِذَا وَجَدَتْ زَوْجَهَا عَيْنًا أَوْ نَحْوَهُ .

(مَادَّة ١٧) مَتَى انْعَقَدَ النِّكَاحُ صَحِيحًا ثَبَتَتِ الزَّوْجِيَّةُ وَلَزِمَ الزَّوْجُ وَالزَّوْجَةَ أَحْكَامُهُ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِالْمَرْأَةِ ؛ فَيَجِبُ عَلَيْهِ بِمَجَرَّدِ الْعَقْدِ مَهْرٌ مِثْلُهَا إِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَّى لَهَا مَهْرًا ، وَتَلْزِمُهُ نَفَقَتُهَا بِأَنْوَاعِهَا^(١) مَا لَمْ تَكُنْ نَاشِزَةً أَوْ صَغِيرَةً لَا تُطِيقُ الْوَطْءَ وَلَا يَسْتَأْنِسُ بِهَا فِي بَيْتِهِ ، وَيَحِلُّ اسْتِمْتَاعُ كُلِّ مِنْهُمَا بِالْآخِرِ ، وَيَثْبُتُ لَهُ وَلايَةُ التَّادِيْبِ عَلَيْهَا ، وَتَجِبُ عَلَيْهَا طَاعَتُهُ فِيمَا كَانَ مُبَاحًا شَرْعًا ، وَتَتَقَيَّدُ بِمِلَازِمَةِ بَيْتِهِ ، وَلَا تَخْرُجُ بِغَيْرِ حَقِّ شَرْعِيٍّ^(٢) إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَلَا تَمْنَعُهُ مِنَ الِاسْتِمْتَاعِ بِهَا بِلَا عُدْرِ

(١) مِنْ سُكْنَى وَكُسُوفٍ وَطَعَامٍ .

(٢) كَمَا سَيَمُرُّ فِي الْمَوَادِّ : ٢١٤ ، ٢١٥ ، ٢١٦ .

شَرْعِيٌّ بَعْدَ إِيفَائِهَا مُعَجَّلَ مَهْرِهَا ، وَتَثَبْتُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ ، وَيَثَبْتُ الْإِزْثُ مِنْ الْجَانِبَيْنِ ؛ إِلَى غَيْرِ ذَلِكَ مِنْ أَحْكَامِ النِّكَاحِ .

(مَادَّةُ ١٨) كُلُّ عَقْدِ نِكَاحٍ لَمْ تَحْضُرْهُ الشُّهُودُ ، أَوْ فَقَدَ شَرْطًا آخَرَ مِنْ شُرُوطِ الصَّحَّةِ ؛ فَهُوَ فَاسِدٌ لَا تَتَرْتَّبُ عَلَيْهِ أَحْكَامُ النِّكَاحِ ، وَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِنْ لَمْ يَفْتَرِقَا ، وَلَا تَثَبْتُ بِهِ حُرْمَةُ الْمُصَاهَرَةِ إِذَا وَقَعَ التَّفْرِيقُ أَوْ^(١) الْمُتَارَكَةُ قَبْلَ الْوَطْءِ ، أَوْ مَا يَقُومُ مَقَامَهُ ، وَلَا يَتَوَارَثُ فِيهِ الزَّوْجَانِ ، وَإِذَا لَمْ يُسَمَّ الزَّوْجُ مَهْرًا لِلْمَرْأَةِ وَقَتَ الْعَقْدِ فَلَا يَلْزَمُهُ مَهْرٌ مِثْلِهَا إِلَّا بَعْدَ إِثْبَانِهَا فِي الْقَبْلِ أَوْ فَضِّ بَكَارَتِهَا إِنْ كَانَتْ بِكَرًا .

* * *

الْبَابُ الثَّلَاثُ

فِي مَوَانِعِ النِّكَاحِ الشَّرْعِيَّةِ
وَبَيَانَ الْمُحَلَّلَاتِ وَالْمُحَرَّمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ

(مَادَّةُ ١٩) يَجُوزُ لِلْحَرِّ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَرْبَعَ نِسْوَةٍ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ ، أَوْ فِي عُقُودٍ مُتَفَرِّقَةٍ .

(مَادَّةُ ٢٠) يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُحِلًّا لَهُ غَيْرَ مُحَرَّمَةٍ عَلَيَّ مَنْ يُرِيدُ التَّزَوُّجَ بِهَا .

(مَادَّةُ ٢١) أَسْبَابُ التَّحْرِيمِ قِسْمَانِ : مُؤَبَّدَةٌ ، وَمُؤَقَّتَةٌ ؛ فَالْمُؤَبَّدَةٌ

(١) فِي بَعْضِ النُّسخِ : « وَ » بَدَلًا مِنْ : « أَوْ » ؛ وَفِي بَعْضِهَا بِسُقُوطِهَا .

هِيَ : الْقَرَابَةُ ، وَالْمُصَاهَرَةُ ، وَالرِّضَاعُ ؛ وَالْمُؤَقَّتَةُ هِيَ : الْجَمْعُ بَيْنَ مَحْرَمَيْنِ ، وَالْجَمْعُ بَيْنَ الْأَجْنَبِيَّاتِ زِيَادَةٌ عَلَى أَرْبَعٍ ، وَعَدَمُ الدِّينِ السَّمَاوِيِّ ، وَالْتِطْلِقُ ثَلَاثًا ، وَتَعَلَّقُ حَقَّ الْغَيْرِ بِنِكَاحٍ أَوْ عِدَّةٍ .

(مَادَّةُ ٢٢) يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنَ النَّسَبِ : أُمُّهُ وَجَدَّتُهُ وَإِنْ عَلَتْ ، وَأَبْنَتُهُ وَبِنْتُ أَبْنَتِهِ وَبِنْتُ أَيْبِنِهِ وَإِنْ سَفَلَتْ ، وَأُخْتُهُ وَبِنْتُ أُخْتِهِ وَبِنْتُ أُخِيهِ وَإِنْ سَفَلَتْ ، وَعَمَّتُهُ وَعَمَّةُ أُصُولِهِ ، وَخَالَتُهُ وَخَالَةُ أُصُولِهِ ؛ وَتَحِلُّ لَهُ بَنَاتُ الْعَمَّاتِ وَالْأَعْمَامِ ، وَبَنَاتُ الْخَالَاتِ وَالْأَخْوَالِ ؛ وَكَمَا يُحْرَمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِمَنْ ذَكَرَ يَحْرُمُ عَلَى الْمَرْأَةِ التَّزْوُجُ بِنَظِيرِهِ مِنَ الرِّجَالِ ، وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ أَنْبَاءُ الْأَعْمَامِ وَالْعَمَّاتِ ، وَأَنْبَاءُ الْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ .

(مَادَّةُ ٢٣) يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ بِنْتِ زَوْجَتِهِ الَّتِي دَخَلَ بِهَا وَهُوَ مُشْتَهَى وَهِيَ مُشْتَهَاةٌ^(١) ، سِوَاءَ كَانَ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ ، فَإِنْ دَخَلَ بِهَا وَهُوَ غَيْرُ مُشْتَهَى أَوْ هِيَ غَيْرُ مُشْتَهَاةٍ ، أَوْ مَاتَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ ، أَوْ طَلَّقَهَا وَلَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا ، فَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِ بِنْتُهَا . وَتَحْرُمُ عَلَيْهِ أُمُّ زَوْجَتِهِ بِمَجْرَدِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ عَلَيْهَا وَإِنْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ، وَزَوْجَةُ فَرْعِهِ وَإِنْ سَفَلَتْ ، وَأَصْلُهُ وَإِنْ عَلَا ، وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ .

(مَادَّةُ ٢٤) يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَصْلَ مَزْنِيَّتِهِ وَفَرْعَهَا ، وَتَحْرُمُ الْمَزْنِيَّةُ بِهَا عَلَى أُصُولِهِ وَفُرُوعِهِ ، وَلَا تَحْرُمُ عَلَيْهِمْ أُصُولُهَا وَفُرُوعُهَا .

(مَادَّةُ ٢٥) كُلُّ مَنْ يَحْرُمُ بِالْقَرَابَةِ وَالْمُصَاهَرَةِ يَحْرُمُ بِالرِّضَاعِ ، إِلَّا مَا أُسْتُثْنِيَ مِنْ ذَلِكَ فِي بَابِ الرِّضَاعِ .

(١) مَا كَانَتْ فَوْقَ خَمْسِ سِنِينَ .

(مَادَّة ٢٦) لَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهُ أَمْرَأَتَهُ الَّتِي فِي عِصْمَتِهِ ، وَلَا أُخْتَهُ مُعْتَدَّتِهِ ، وَلَا عَمَّةَ أَحَدٍ مِنْهُمَا ، وَلَا خَالَتَهَا ، وَلَا بِنْتَ أُخِيهَا ، وَلَا بِنْتَ أُخْتِهَا ؛ فَإِذَا مَاتَتِ الْمَرْأَةُ الْمَانِعَةُ أَوْ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا بِطَلَاقٍ أَوْ خُلْعٍ أَوْ فَسْخِ زَالِ الْمَانِعِ ، وَجَازَ لَهُ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا أَنْ يَتَزَوَّجَ أُخْتَهَا أَوْ غَيْرَهَا مِنْ مَحَارِمِهَا الْمُتَقَدِّمِ ذِكْرُهُنَّ .

(مَادَّة ٢٧) يَحْرُمُ نِكَاحُ زَوْجَةِ الْغَيْرِ وَمُعْتَدَّتِهِ قَبْلَ أَنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، سِوَاءَ كَانَتْ مُعْتَدَّةً لِطَلَاقٍ أَوْ وَفَاةٍ أَوْ فُرْقَةٍ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ وَطْءٍ بِشُبُهَةٍ .

(مَادَّة ٢٨) يَحْرُمُ عَلَى الرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ حُرَّةً طَلَّقَهَا ثَلَاثًا حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا وَيَدْخُلَ بِهَا حَقِيقَةً ثُمَّ يُطَلِّقَهَا أَوْ يَمُوتَ عَنْهَا وَتَنْقُضِي عِدَّتَهَا .

(مَادَّة ٢٩) يَحْرُمُ نِكَاحُ الْحَامِلِ الثَّابِتِ نَسَبُ حَمْلِهَا^(١) ، وَيَصِحُّ نِكَاحُ الْحَامِلِ مِنَ الزَّانَا ، وَلَا يُوَاقِعُهَا الزَّوْجُ حَتَّى تَضَعَ حَمْلَهَا مَا لَمْ يَكُنِ الْحَمْلُ مِنْهُ .

(مَادَّة ٣٠) مَنْ لَهُ أَرْبَعُ نِسْوَةٍ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ فَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَنْكِحَ خَامِسَةً حَتَّى يُطَلِّقَ إِحْدَى الْأَرْبَعِ وَيَتَرَبَّصَ حَتَّى تَنْقُضِي عِدَّتَهَا .

(مَادَّة ٣١) يَحِلُّ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّاتِ الْمُؤْمِنَاتِ بِكِتَابٍ مُنْزَلٍ ، سِوَاءَ كُنَّ ذِمِّيَّاتٍ أَوْ غَيْرِ ذِمِّيَّاتٍ ، مُسْتَأْمِنَاتٍ أَوْ غَيْرِ مُسْتَأْمِنَاتٍ ؛ مَعَ الْكِرَاهَةِ .

(مَادَّة ٣٢) لَا يَحِلُّ نِكَاحُ الْوَثِيَّاتِ ، وَلَا الْمَجُوسِيَّاتِ ، وَلَا الصَّابِيَّاتِ اللَّاتِيَّاتِ يَعْبُدْنَ الْكُؤَاكِبَ وَلَا يُؤْمِنْنَ بِكِتَابٍ مُنْزَلٍ .

* * *

الْبَابُ الرَّابِعُ فِي الْوِلَايَةِ عَلَى النِّكَاحِ

وَفِيهِ فَضْلَانِ .

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي بَيَانِ الْوَلِيِّ وَشُرُوطِهِ

(مَادَّة ٣٣) يَجِبُ أَنْ يَكُونَ الْوَلِيُّ حُرًّا عَاقِلًا بَالِغًا مُسْلِمًا فِي حَقِّ مُسْلِمٍ
وَمُسْلِمَةٍ ، وَلَوْ فَاسِقًا .

(مَادَّة ٣٤) الْوَلِيُّ شَرْطٌ لِصِحَّةِ نِكَاحِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَمَنْ يَلْحَقُ بِهِمَا
مِنَ الْكِبَارِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ ، وَلَيْسَ الْوَلِيُّ شَرْطًا لِصِحَّةِ نِكَاحِ الْحُرِّ وَالْحُرَّةِ
الْعَاقِلَيْنِ الْبَالِغَيْنِ ، بَلْ يَنْفَعُ نِكَاحَهُمَا بِلَا وَلِيٍّ .

(مَادَّة ٣٥) الْوَلِيُّ فِي النِّكَاحِ الْعَصَبَةُ بِنَفْسِهِ عَلَى تَرْتِيبِ الْإِرْثِ
وَالْحَجَبِ ، فَيَقْدَمُ الْابْنُ ، ثُمَّ ابْنُ الْابْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ
الصَّحِيحُ وَإِنْ عَلَا ، ثُمَّ الْأَخُ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ الْأَخُ لِأَبٍ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ
الشَّقِيقِ ، ثُمَّ ابْنُ الْأَخِ لِأَبٍ ، ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ الْعَمُّ لِأَبٍ ، ثُمَّ ابْنُ
الْعَمِّ الشَّقِيقِ ، ثُمَّ ابْنُ الْعَمِّ لِأَبٍ ، ثُمَّ وَلَاءُ الْعِتَاقَةِ ؛ فَوَلِيُّ الْمَجْنُونَةِ فِي
النِّكَاحِ أَبْنَاهَا وَإِنْ سَفَلَ دُونَ أَبْنَاهَا عِنْدَ الْاجْتِمَاعِ .

(مَادَّة ٣٦) إِذَا لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ تَنْتَقِلُ وِلَايَةُ النِّكَاحِ لِلْأُمِّ ؛ ثُمَّ لِأُمِّ الْأَبِ ،
ثُمَّ لِلْبِنْتِ ، ثُمَّ لِبِنْتِ الْابْنِ ، ثُمَّ لِبِنْتِ الْأَبْنِ ، ثُمَّ لِبِنْتِ ابْنِ الْابْنِ ، ثُمَّ
لِبِنْتِ بِنْتِ الْأَبْنِ ، وَهَكَذَا ؛ ثُمَّ لِلْجَدِّ الْفَاسِدِ ، ثُمَّ لِلْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ ، ثُمَّ

لِلْأُخْتِ لِأَبٍ ، ثُمَّ لِوَالِدِ الْأُمِّ ، ثُمَّ لِأَوْلَادِهِمْ ، ثُمَّ لِبَنَاتِي ذَوِي الْأَرْحَامِ :
 الْعَمَّاتِ ، ثُمَّ الْأَخْوَالِ ، ثُمَّ الْخَالَاتِ ، ثُمَّ بَنَاتِ الْأَعْمَامِ ، ثُمَّ أَوْلَادِهِمْ ؛
 بِهَذَا التَّرْتِيبِ .

(مَادَّة ٣٧) السُّلْطَانُ وَلِيُّ فِي النِّكَاحِ لِمَنْ لَا وَلِيَّ لَهُ ، ثُمَّ الْقَاضِي الَّذِي
 كُتِبَ لَهُ بِذَلِكَ فِي مَنْشُورِهِ .

(مَادَّة ٣٨) لَيْسَ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُزَوِّجَ الْيَتِيمَ وَالْيَتِيمَةَ مُطْلَقًا ، وَإِنْ أَوْصَى
 إِلَيْهِ الْأَبُ بِذَلِكَ ؛ مَا لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا لَهُمَا أَوْ حَاكِمًا يَمْلِكُ التَّزْوِيجَ وَلَمْ يَكُنْ
 ثَمَّةَ مَنْ هُوَ أَوْلَى مِنْهُ .

(مَادَّة ٣٩) لَا وِلَايَةَ فِي النِّكَاحِ وَلَا فِي الْمَالِ لِمُسْلِمٍ عَلَى ذِمِّيٍّ إِلَّا إِذَا
 كَانَ سُلْطَانًا أَوْ نَائِبًا عَنْهُ ؛ وَلِلذِمِّيِّ الْوِلَايَةُ فِي النِّكَاحِ وَالْمَالِ عَلَى ذِمِّيٍّ
 مِثْلِهِ .

(مَادَّة ٤٠) لَا وِلَايَةَ لِلْوَلِيِّ الْأَبْعَدِ مَعَ وُجُودِ الْوَلِيِّ الْأَقْرَبِ الْمُتَوَفَّرَةِ فِيهِ
 شُرُوطُ الْأَهْلِيَّةِ ، فَإِذَا غَابَ الْأَقْرَبُ بِحَيْثُ لَا يَنْتَظَرُ الْخَاطِبُ الْكُفَاءَ
 اسْتِطْلَاعَ رَأْيِهِ ، جَازَ لِمَنْ يَلِيهِ فِي الْقُرْبِ أَنْ يُزَوِّجَ الصَّغِيرَةَ وَلَا يَبْطُلُ
 تَزْوِيجُهُ بَعْدَ الْأَقْرَبِ ، وَكَذَا إِذَا كَانَ الْأَقْرَبُ غَيْرَ أَهْلِ لِلْوِلَايَةِ جَازَ لِلْأَبْعَدِ
 أَنْ يَتَوَلَّى تَزْوِيجَ الصَّغِيرَةِ .

(مَادَّة ٤١) إِذَا عَضَلَ الْأَقْرَبُ وَأَمْتَعَ مِنْ تَزْوِيجِ الصَّغِيرَةِ فَلَيْسَ لِلْأَبْعَدِ
 وِلَايَةَ تَزْوِيجِهَا ، بَلْ يُزَوِّجُهَا الْقَاضِي أَوْ نَائِبُهُ بِطَرِيقِ النِّيَابَةِ عَنِ الْعَاضِلِ ،
 وَلَوْ كَانَ أَبَا الصَّغِيرَةِ إِذَا تَحَقَّقَ الْقَاضِي أَنَّ امْتِنَاعَهُ كَانَ بِغَيْرِ سَبَبٍ مَقْبُولٍ ،
 وَأَنَّ الزَّوْجَ كُفَاءً لَهَا ، وَالْمَهْرَ مَهْرٌ مِثْلُهَا ؛ وَلَيْسَ لِأَحَدٍ نَقْضُ النِّكَاحِ الَّذِي
 عَقَدَهُ الْقَاضِي أَوْ نَائِبُهُ وَلَوْ لَمْ يَكُنِ التَّزْوِيجُ مَنْصُوصًا عَلَيْهِ فِي مَنْشُورِهِ ؛ فَإِنْ

كَانَ الْمَهْرُ دُونَ مَهْرِ الْمِثْلِ فَلَا يُعَدُّ عَاضِلًا ، وَلَا يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يُرَوِّجَهَا .

(مَادَّة ٤٢) إِذَا أُسْتَوَى وَلَيَانِ فِي الْقُرْبِ ، فَأَيُّهُمَا تَوَلَّى النِّكَاحَ بِشُرُوطِهِ جَازَ ، سِوَاءَ أَجَازَهُ الْآخَرُ أَوْ لَمْ يُجِزْهُ .

(مَادَّة ٤٣) لَا يَجُوزُ لِلْحَاكِمِ الَّذِي لَهُ وِلَايَةُ الْإِنِّكَاحِ أَنْ يُرَوِّجَ الْيَتِيمَةَ الَّتِي لَا وَلِيَّ لَهَا مِنْ نَفْسِهِ وَلَا مِنْ أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ .

* * *

الْفَضْلُ الثَّانِي

فِي نِكَاحِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَمَنْ يَلْحَقُ بِهِمَا ، وَالْكَبِيرِ وَالْكَبِيرَةِ الْمُكَلَّفَيْنِ

(مَادَّة ٤٤) لِلْأَبِ وَالْجَدِّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ الْأَوْلِيَاءِ وِلَايَةُ إِنِّكَاحِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ بِشُرُوطِهِ جَبْرًا ، وَلَوْ كَانَتْ ثَيِّبًا ؛ وَحُكْمُ الْمَعْتُوهِ وَالْمَعْتُوْهَةِ وَالْمَجْنُونَةِ شَهْرًا كَامِلًا كَالصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ .

(مَادَّة ٤٥) إِذَا وَلِيَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ بِنَفْسِهِ نِكَاحَ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَمَنْ يَلْحَقُ بِهِمَا مِنْ غَيْرِ الْمُكَلَّفَيْنِ ، وَكَانَ غَيْرَ مَعْرُوفٍ قَبْلَ الْعَقْدِ بِسُوءِ الْاِخْتِيَارِ مَجَانَّةً وَفِسْقًا ؛ لَزِمَ النِّكَاحُ بِلا خِيَارٍ لَهُمَا بَعْدَ الْبُلُوغِ ، وَلَوْ كَانَ النِّكَاحُ بَعْبْنِ فَاحِشٍ زِيَادَةً فِي الْمَهْرِ الَّذِي دَفَعَهُ الصَّغِيرُ وَنَقَصًا فِي مَهْرِ الصَّغِيرَةِ ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ كُفٍّ لَهَا . وَالْمَجْنُونَةُ إِذَا زَوَّجَهَا أَبْنَاهَا الَّذِي هُوَ وَلِيُّهَا بَعْبْنِ فَاحِشٍ فِي الْمَهْرِ أَوْ بغيرِ كُفٍّ لَزِمَهَا النِّكَاحُ ، وَلَا خِيَارَ لَهَا بَعْدَ إِفَاقَتِهَا .

(مَادَّة ٤٦) لَوْ كَانَ الْأَبُ أَوْ الْجَدُّ مَشْهُورًا قَبْلَ الْعَقْدِ بِسُوءِ الْأَخْتِيَارِ مَجَانَّةً وَفِسْقًا ، وَزَوْجَ صَغِيرَةٍ أَوْ صَغِيرَتَهُ بِغُبْنٍ فَاحْسٍ فِي الْمَهْرِ أَوْ بِغَيْرِ كُفٍّ ، فَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ أَصْلًا .

(مَادَّة ٤٧) إِذَا كَانَ الْمَزْوُجُ لِلصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ غَيْرَ الْأَبِ وَالْجَدِّ ، وَلَوْ الْقَاضِي ، فَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ أَصْلًا بِغَيْرِ كُفٍّ أَوْ بِغُبْنٍ فَاحْسٍ فِي الْمَهْرِ ، وَيَصِحُّ بِالْكَفِّ وَبِمَهْرِ الْمِثْلِ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا إِذْ لَمْ يَرْضَ النِّكَاحَ وَلَوْ بَعْدَ الدَّخُولِ خِيَارٌ فَسْخِهُ بِالْبُلُوغِ أَوْ الْعِلْمِ بِهِ بَعْدَهُ .

(مَادَّة ٤٨) إِذَا بَلَغَ الصَّغِيرُ وَالصَّغِيرَةُ ، وَأَخْتَارَا فَسَخَ النِّكَاحَ الَّذِي بَاشَرَهُ غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ ، لَزِمَهُمَا أَنْ يَرْفَعَا الْأَمْرَ إِلَى الْحَاكِمِ لِيَفْسَخَ النِّكَاحَ إِذَا لَمْ يُوجَدْ مُسْقِطٌ لِلْخِيَارِ ، فَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ أَنْ يَفْسَخَ الْحَاكِمُ النِّكَاحَ يَرِثُهُ الْآخَرُ ، وَيَلْزَمُ كُلُّ الْمَهْرِ لِلْمَرْأَةِ أَوْ لَوْرَثَتِهَا .

(مَادَّة ٤٩) الزَّوْجَةُ الَّتِي لَهَا خِيَارٌ الْفَسْخِ بِالْبُلُوغِ إِذَا بَلَغَتْ وَهِيَ بِكْرٌ ، وَأَخْتَارَتْ فَسَخَ النِّكَاحَ ، يَنْبَغِي أَنْ تَبَادِرَ بِأَخْتِيَارِ نَفْسِهَا وَتَشْهَدُ عَلَى ذَلِكَ فَوْرًا حَالِ الْبُلُوغِ إِنْ كَانَتْ عَالِمَةً بِالنِّكَاحِ قَبْلَهُ أَوْ عِنْدَهُ ، أَوْ حَالِ عِلْمِهَا إِنْ لَمْ تَكُنْ عَالِمَةً بِهِ وَقْتَ الْبُلُوغِ ؛ فَإِنْ سَكَتَتْ عَنِ اخْتِيَارِ نَفْسِهَا مُخْتَارَةً عَالِمَةً بِأَصْلِ النِّكَاحِ يَبْطُلُ خِيَارُهَا بِالسُّكُوتِ ، وَلَا يُقْبَلُ عُذْرُهَا إِذَا أَعْتَدَرَتْ بِجَهْلِهَا الْخِيَارَ ، أَوْ الْوَقْتِ الَّذِي يَكُونُ لَهَا الْخِيَارُ فِيهِ . وَمَتَى أَشْهَدَتْ عَلَى اخْتِيَارِهَا نَفْسِهَا سَاعَةَ الْبُلُوغِ أَوْ سَاعَةَ عِلْمِهَا بِالنِّكَاحِ فَلَا يَضُرُّ تَأْخِيرُهَا رَفْعَ أَمْرِهَا إِلَى الْحَاكِمِ ، بَلْ تَبْقَى عَلَى خِيَارِهَا وَإِنْ طَالَ الزَّمَنُ مَا لَمْ يُوجَدْ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَى الرِّضَا .

(مَادَّة ٥٠) إِذَا بَلَغَتْ الزَّوْجَةُ الَّتِي لَهَا الْخِيَارُ وَهِيَ ثَيِّبٌ ، وَسَكَتَتْ عَنِ

أَخْتِيَارِ نَفْسِهَا سَاعَةَ الْبُلُوغِ أَوْ سَاعَةَ عِلْمِهَا بِالنِّكَاحِ ، إِنْ كَانَتْ غَيْرَ عَالِمَةٍ بِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ فَلَا يَبْطُلُ خِيَارُهَا بِالسُّكُوتِ ، وَإِنَّمَا يَبْطُلُ بِالرِّضَا صَرَاحَةً وَدَلَالَةً ؛ وَكَذَلِكَ الْغُلَامُ لَا يَبْطُلُ خِيَارُهُ بِسُكُوتِهِ ، بَلْ بِإِفْصَاحِهِ بِالرِّضَا أَوْ بِوُقُوعِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ .

(مَادَّةُ ٥١) لِلْحُرِّ الْبَالِغِ الْعَاقِلِ التَّرْوُجُ وَلَوْ كَانَ سَفِيهًا بِلَا تَوْشِيْطٍ وَلِيٍّ ، وَلِلْحُرَّةِ الْمُكَلَّفَةِ أَيضًا أَنْ تُرَوِّجَ نَفْسَهَا بِلَا وَلِيٍّ ، بِكُرًا كَانَتْ أَوْ ثِيْبًا ، وَيَنْفَذُ نِكَاحَهَا وَيَلْزَمُ إِذَا كَانَ الزَّوْجُ الَّذِي تَزَوَّجَتْ بِهِ كُفُوًا لَهَا وَكَانَ الْمَهْرُ مَهْرَ مِثْلِهَا .

(مَادَّةُ ٥٢) إِذَا تَزَوَّجَتِ الْحُرَّةُ الْمُكَلَّفَةُ بِلَا رِضَا وَلِيِّهَا بِأَقَلِّ مِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَلِلْوَلِيِّ إِذَا كَانَ عَصَبَةً حَقُّ الْأَعْتِرَاضِ عَلَى الزَّوْجِ حَتَّى يَسْمَ مَهْرَ الْمِثْلِ إِنْ رَضِيَ ، أَوْ يَنْسَخَ الْحَاكِمُ النِّكَاحَ ؛ وَإِذَا تَزَوَّجَتْ بِغَيْرِ كُفَاءٍ لَهَا بِلَا رِضَا وَلِيِّهَا الْعَاصِبِ صَرَاحَةً قَبْلَ الْعَقْدِ فَالنِّكَاحُ غَيْرُ جَائِزٍ أَصْلًا ، وَلَا يَنْفَعُ رِضَا الْوَلِيِّ بَعْدَ الْعَقْدِ ؛ وَإِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا وَلِيٌّ عَاصِبٌ ، وَزَوَّجَتْ نَفْسَهَا مِنْ غَيْرِ كُفَاءٍ ، أَوْ كَانَ لَهَا وَلِيٌّ وَرَضِيَ بِزَوَاجِهَا بِغَيْرِ الْكُفَاءِ ، فَالنِّكَاحُ صَاحِحٌ .

(مَادَّةُ ٥٣) لَا تُجْبِرُ الْحُرَّةُ الْبَالِغَةُ عَلَى النِّكَاحِ بِكُرًا كَانَتْ أَوْ ثِيْبًا ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ أَسْتِذَانِهَا وَأَسْتِثْمَارِهَا ، فَإِنْ كَانَتْ بِكُرًا وَأَسْتَأْذَنَهَا الْوَلِيُّ الْقَرِيبُ أَوْ وَكَيْلُهُ أَوْ رَسُولُهُ قَبْلَ تَزْوِيجِهَا ، أَوْ زَوَّجَهَا الْوَلِيُّ وَأَخْبَرَهَا هُوَ أَوْ وَكَيْلُهُ أَوْ رَسُولُهُ أَوْ فَضُولِيُّ عَدْلٍ ، وَعَلِمَتْ بِالزَّوْجِ وَبِالْمَهْرِ ، فَسَكَتَتْ عَنْ رَدِّهِ مُخْتَارَةً لَا مُكْرَهَةً ، أَوْ تَبَسَّمَتْ ، أَوْ ضَحِكَتْ غَيْرَ مُسْتَهْزِئَةٍ ، أَوْ بَكَتْ بِلَا صَوْتٍ ؛ فَذَلِكَ إِذْنٌ فِي صُورَةِ أَسْتِذَانِهَا قَبْلَ الْعَقْدِ ، وَإِجَازَةٌ بَعْدَهُ ؛ وَإِنْ

أَسْتَأْذِنَهَا غَيْرُ الْقَرِيبِ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ، وَعَيْنَ لَهَا الزَّوْجَ وَالْمَهْرَ ، فَسَكَتَتْ وَتَبَسَّمَتْ أَوْ ضَحِكَتْ أَوْ بَكَتْ ، فَلَا يُعَدُّ ذَلِكَ مِنْهَا رِضًا ، بَلْ لَا بُدَّ مِنَ الْإِفْصَاحِ بِالرِّضَا أَوْ مِنْ وُقُوعِ مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ مِنْهَا .

(مَادَّة ٥٤) الْبَالِغُ الثَّيِّبُ إِذَا أَسْتَأْذَنَهَا الْوَلِيُّ ، بَعِيدًا كَانَ أَوْ قَرِيبًا ، فَسَكَتَتْ ، فَلَا يَكُونُ سُكُوتُهَا رِضًا ، بَلْ لَا بُدَّ أَنْ تُعْرَبَ عَنْ نَفْسِهَا مُفْصِحَةً بِرِضَاهَا ، أَوْ يَقَعَ مِنْهَا مَا يَدُلُّ عَلَيْهِ .

(مَادَّة ٥٥) مَنْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِعَارِضٍ أَوْ تَعْنِيسٍ فَهِيَ بِكْرٌ حَقِيقِيَّةٌ ، كَمَنْ فُرِّقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا بِعِنَّةٍ أَوْ فُسْخٍ أَوْ طَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ بَعْدَ خُلُوعِ قَبْلِ وَطْءٍ ، وَمَنْ زَالَتْ بَكَارَتُهَا بِزِنَا فَهِيَ بِكْرٌ حُكْمًا مَا لَمْ يَتَكَرَّرْ مِنْهَا أَوْ تُحَدِّثْ ، فَإِنْ تَكَرَّرَ مِنْهَا أَوْ لَمْ يَتَكَرَّرْ وَحَدَّثَتْ فَهِيَ ثَيِّبٌ ، كَالْمَوْطُوءَةِ بِشُبُهَةِ أَوْ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ^(١) .

(مَادَّة ٥٦) لَا تُسَلِّمُ الزَّوْجَةُ الصَّغِيرَةُ لِلزَّوْجِ حَتَّى تُطِيقَ الْوَطْءَ ، وَلَا يُجْبَرُ الْأَبُ عَلَى تَسْلِيمِهَا ، وَلَهُ طَلَبُ مَا اسْتَحَقَّ مِنْ مَهْرِهَا مِنَ الزَّوْجِ ، فَإِنْ زَعَمَ الزَّوْجُ أَنَّهَا تُطِيقُهُ وَأَنْكَرَ الْأَبُ ذَلِكَ فَعَلَى الْحَاكِمِ أَنْ يَأْمُرَ مَنْ يَتَّقُ بِهِنَّ مِنَ النِّسَاءِ بِالْكَشْفِ عَلَيْهَا ، فَإِنْ قُلْنَ بِصَلَاحِيَّتِهَا لِلرِّجَالِ يَأْمُرُ أَبَاهَا بِتَسْلِيمِهَا ، وَإِلَّا فَلَا ، وَلَا عِبْرَةَ بِالسِّنِّ .

* * *

(١) فَإِنَّهُ تَلَزَمَتْهَا الْعِدَّةُ حِينَئِذٍ .

الْبَابُ الْخَامِسُ فِي الْوَكَالَةِ بِالنِّكَاحِ

- (مَادَّة ٥٧) يَجُوزُ لِلزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ أَنْ يَتَوَلَّيَا عَقْدَ نِكَاحِهِمَا بِنَفْسِهِمَا وَأَنْ يُوَكَّلَا بِهِ مَنْ شَاءَ إِذَا كَانَا حُرَّيْنِ عَاقِلَيْنِ بِالْغَيْبِ ، وَلِلْوَلِيِّ أَبَا كَانَ أَوْ غَيْرَهُ أَنْ يُوَكَّلَ بِنِكَاحِ مَنْ لَهُ الْوِلَايَةُ عَلَيْهِمْ مِنَ الصَّغَارِ وَمَنْ يُلْحَقُ بِهِمْ .
- (مَادَّة ٥٨) يَصِحُّ التَّوَكُّلُ بِالنِّكَاحِ شِفَاهًا وَبِالْكِتَابَةِ ، وَلَا يُشْتَرَطُ الْأَشْهَادُ عَلَيْهِ لِصِحَّتِهِ ، بَلْ لِخَشْيَةِ الْجُحُودِ وَالنِّزَاعِ .
- (مَادَّة ٥٩) لَا يَجُوزُ لِلْوَكِيلِ بِالنِّكَاحِ أَنْ يُوَكَّلَ غَيْرَهُ بِإِذْنِ مُوَكَّلِهِ أَوْ مُوَكَّلَتِهِ أَوْ بِإِذْنِ تَقْوِيضِ الْأَمْرِ إِلَى رَأْيِهِ .
- (مَادَّة ٦٠) لَا يُطَالَبُ الْوَكِيلُ بِتَسْلِيمِ الزَّوْجَةِ لِلزَّوْجِ وَلَا بِمَهْرِهَا إِلَّا إِذَا ضَمِنَهُ لَهَا ، فَإِنْ ضَمِنَهُ وَجَبَ عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ وَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ بِهِ عَلَى الزَّوْجِ إِلَّا إِذَا كَانَ الضَّمَانُ بِإِذْنِهِ .
- (مَادَّة ٦١) يُشْتَرَطُ لِلزَّوْمِ عَقْدُ الْوَكِيلِ وَنُفُودُهُ عَلَى مَنْ وَكَّلَهُ مُوَافَقَتُهُ لِمَا أَمَرَهُ بِهِ ، فَإِنْ خَالَفَ فَلَا يُنْفَذُ عَلَيْهِ النِّكَاحُ إِلَّا إِذَا أَجَازَهُ .

* * *

الْبَابُ السَّادِسُ فِي الْكَفَاءَةِ

- (مَادَّة ٦٢) تُعْتَبَرُ الْكَفَاءَةُ مِنْ جَانِبِ الزَّوْجِ لَا مِنْ جَانِبِ الْمَرْأَةِ ، فَيَجُوزُ أَنْ تَكُونَ أَدْنَى مِنْهُ فِي الشَّرْطِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَادَّةِ الْآتِيَةِ ؛

وَالْكَفَاءَةُ حَقُّ الْوَلِيِّ وَحَقُّ الْمَرْأَةِ ، وَأَعْتَابُهَا عِنْدَ ابْتِدَاءِ الْعَقْدِ ، فَلَا يَضُرُّ زَوَالَهَا بَعْدَهُ .

(مَادَّة ٦٣) إِذَا زَوَّجَتِ الْحُرَّةُ الْمُكَلَّفَةُ نَفْسَهَا بِلا رِضَا وَلِيَّهَا الْعَاصِبِ قَبْلَ الْعَقْدِ ، أَوْ زَوْجَ الصَّغِيرَةِ غَيْرِ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ ، أَوْ زَوْجَهَا الْأَبَ أَوْ الْجَدَّ وَهُوَ مَا جُنَّ سَيِّئُ الْاِخْتِيَارِ مَشْهُورٌ بِذَلِكَ قَبْلَ الْعَقْدِ ؛ يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ النِّكَاحِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ كُفُوًّا لِلْمَرْأَةِ نَسْبًا إِنْ كَانَا عَرَبِيَيْنِ أَصْلًا ، وَإِسْلَامًا وَمَالًا وَصَلَاحًا وَحِرْفَةً ، سَوَاءً كَانَا عَرَبِيَيْنِ أَوْ غَيْرِ عَرَبِيَيْنِ ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَيْرَ كُفٍ لِلْمَرْأَةِ فِي شَرْطٍ مِنَ الشُّرُوطِ الْمَذْكُورَةِ ، فَالنِّكَاحُ غَيْرُ صَاحِحٍ فِي الصُّورِ الْمُتَقَدِّمَةِ .

(مَادَّة ٦٤) يُعْتَبَرُ الْإِسْلَامُ بِالنَّظَرِ لِلزَّوْجِ وَأَبِيهِ وَجَدِّهِ لَا غَيْرِ ، فَمُسْلِمٌ بِنَفْسِهِ لَيْسَ كُفُوًّا لِلْمُسْلِمَةِ أَبُوهَا مُسْلِمٌ ، وَمَنْ لَهُ أَبٌ وَاحِدٌ مُسْلِمٌ لَيْسَ كُفُوًّا لِمَنْ لَهَا أَبَوَانِ مُسْلِمَانِ ، وَمَنْ لَهُ أَبَوَانِ فِي الْإِسْلَامِ كُفٍ لِمَنْ لَهَا آبَاءٌ .

(مَادَّة ٦٥) شَرَفُ الْعِلْمِ فَوْقَ شَرَفِ النَّسَبِ ، فَغَيْرُ الْعَرَبِيِّ الْعَالِمُ كُفٍ لِلْعَرَبِيَّةِ وَلَوْ كَانَتْ قُرَشِيَّةً ، وَالْعَالِمُ الْفَقِيرُ كُفٍ لِبِنْتِ الْغَنِيِّ الْجَاهِلِ .

(مَادَّة ٦٦) لَا عِبْرَةَ بِكَثْرَةِ الْمَالِ فِي النِّكَاحِ ، فَمَنْ قَدَرَ عَلَى الْمَهْرِ الْمُتَعَارَفِ تَعَجُّلُهُ وَنَفَقَتِهِ شَهْرٍ إِنْ كَانَ غَيْرَ مُحْتَرِفٍ ، أَوْ قَدَرَ عَلَى كِفَايَةِ الْمَرْأَةِ بِتَكْسِبِهِ كُلِّ يَوْمٍ إِنْ كَانَ مُحْتَرِفًا ؛ فَهُوَ كُفٍ لَهَا وَلَوْ كَانَتْ ذَاتَ أَمْوَالٍ جَسِيمَةٍ وَثَرْوَةٍ عَظِيمَةٍ .

(مَادَّة ٦٧) لَا يَكُونُ الْفَاسِقُ كُفُوًّا لِصَالِحَةٍ بِنْتِ صَالِحٍ ، وَإِنَّمَا يَكُونُ كُفُوًّا الْفَاسِقَةُ بِنْتِ فَاسِقٍ أَوْ بِنْتِ صَالِحٍ .

(مَادَّة ٦٨) تُعْتَبَرُ الْكَفَاءَةُ حِرْفَةً فِي غَيْرِ الْعَرَبِ وَفِي مَنْ يَحْتَرِفُ بِنَفْسِهِ مِنْ

الْعَرَبِ ، فَإِذَا تَقَارَبَتِ الْحِرْفَةُ فَلَا يُعْتَبَرُ التَّفَاوُتُ فِيهَا وَتَثَبْتُ الْكِفَاءَةُ ، وَإِذَا تَبَاعَدَتْ فَصَاحِبُ الْحِرْفَةِ الدَّيْنِيَّةُ لَا يَكُونُ كَفُؤًا لِبِنْتِ صَاحِبِ الْحِرْفَةِ الشَّرِيفَةِ ؛ وَالْعَبْرَةُ فِي ذَلِكَ بِعُرْفِ أَهْلِ الْبَلَدِ فِي شَرَفِ الْحِرْفَةِ وَحَسَنَتِهَا .

(مَادَّة ٦٩) إِذَا زَوَّجَ الْوَلِيُّ مُوَلِّيَّتَهُ الْكَبِيرَةَ بِرِضَاهَا جَاهِلًا قَبْلَ الْعَقْدِ كِفَاءَةَ الزَّوْجِ لَهَا ، ثُمَّ عَلِمَ بَعْدَهُ أَنَّهُ غَيْرُ كَفَاءٍ لَهَا ، فَلَيْسَ لَهُ خِيَارٌ فَسَخَ النِّكَاحَ وَلَا لَهَا مَا لَمْ يَكُنْ أَشْتَرِطَ الْكِفَاءَةَ عَلَى الزَّوْجِ أَوْ أَخْبَرَهُ الزَّوْجُ أَنَّهُ كَفَاءٌ ، فَإِذَا هُوَ غَيْرُ كَفَاءٍ فَلَهَا وَلِوَلِيِّهَا الْخِيَارُ فِي الصُّورَتَيْنِ .

* * *

الْبَابُ السَّابِعُ

فِي الْمَهْرِ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي بَيَانِ مِقْدَارِ الْمَهْرِ وَمَا يَصْلُحُ تَسْمِيَتُهُ مَهْرًا وَمَا لَا يَصْلُحُ

(مَادَّة ٧٠) أَقَلُّ الْمَهْرِ عَشْرَةُ دَرَاهِمٍ ^(١) فِضَّةً وَزَنْ سَبْعَةَ مِثْقَالٍ مَضْرُوبَةً أَوْ غَيْرَ مَضْرُوبَةٍ ، وَلَا حَدَّ لِأَكْثَرِهِ ، بَلْ لِلزَّوْجِ أَنْ يُسَمِّيَ لِزَوْجَتِهِ مَهْرًا أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ عَلَى حَسَبِ مَيْسَرَتِهِ .

(مَادَّة ٧١) كُلُّ مَا كَانَ مُقَوِّمًا بِمَالٍ مِنَ الْعَقَارَاتِ وَالْعُرُوضِ

(١) يُقَدَّرُ بَعْضُ الْفُقَهَاءِ الْعَشْرَةَ دَرَاهِمٍ فِضَّةً بِـ ٢٨ غَرَامًا مِنَ الْفِضَّةِ وَزَنًا ، وَبَعْضُهُمْ يُقَدِّرُهَا بِـ ٣٥ غَرَامًا ؛ أَمَّا عُلَمَاءُ النَّمِّيَّاتِ فَيَتَرَاوَحُ تَقْدِيرُهُمْ لِلدَّرَاهِمِ بَيْنَ ٣,٣١٠٥ ، مِنَ الْغَرَامِ ٢٥ ، ٤ ، مِنَ الْغَرَامِ ؛ وَيُقَدَّرُونَ وَزْنَ الْمُنْتَقَالِ بِـ ٣٣٣ ، ٤ ، مِنَ الْغَرَامِ .

وَالْمُجَوَّهَرَاتِ وَالْأَنْعَامِ وَالْمَكِيلَاتِ وَالْمَوْزُونَاتِ وَمَنَافِعِ الْأَعْيَانِ الَّتِي تَسْتَحِقُّ بِمُقَابَلَتِهَا الْمَالَ يَصْلُحُ تَسْمِيَتُهُ مَهْرًا .

(مَادَّةُ ٧٢) كُلُّ مَا لَيْسَ مُقَوِّمًا بِمَالٍ فِي ذَاتِهِ أَوْ فِي حَقِّ الْمُسْلِمِ لَا يَصْلُحُ تَسْمِيَتُهُ مَهْرًا ، وَإِنْ سُمِّيَ فَالْعَقْدُ صَحِيحٌ وَالتَّسْمِيَةُ فَاسِدَةٌ .

(مَادَّةُ ٧٣) يَصِحُّ تَعْجِيلُ الْمَهْرِ كُلِّهِ ، وَتَأْجِيلُهُ كُلَّهُ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ أَوْ بَعِيدٍ ، وَتَعْجِيلُ بَعْضِهِ وَتَأْجِيلُ الْبَعْضِ الْآخِرِ عَلَى حَسَبِ عُرْفِ أَهْلِ الْبَلَدِ .

* * *

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِي وُجُوبِ الْمَهْرِ

(مَادَّةُ ٧٤) يَجِبُ لِلزَّوْجَةِ الْمَهْرُ شَرْعًا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ عَلَيْهَا ، سِوَاءَ سَمَى الزَّوْجُ أَوْ الْوَلِيُّ مَهْرًا عِنْدَ الْعَقْدِ أَوْ لَمْ يُسَمَّ أَوْ نَفَاهُ أَصْلًا .

(مَادَّةُ ٧٥) إِذَا سَمَى الزَّوْجُ عَشْرَةَ دَرَاهِمَ أَوْ دُونَهَا مَهْرًا لِامْرَأَتِهِ وَجَبَتْ لَهَا الْعَشْرَةُ بِتَمَامِهَا ، وَإِنْ سَمَى أَكْثَرَ مِنْهَا وَجَبَ لَهَا مَا سَمَى بِالْغَاقِدْرَةِ مَا بَلَغَ .

(مَادَّةُ ٧٦) إِذَا لَمْ يُسَمَّ الزَّوْجُ أَوْ وَلِيُّهُ مَهْرًا وَقَتَ الْعَقْدِ وَجَبَ عَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ ، وَكَذَا لَوْ سَمَى تَسْمِيَةً فَاسِدَةً ، أَوْ حَيَوَانًا مَجْهُولَ النَّوعِ ، أَوْ مَكِيلًا أَوْ مَوْزُونًا كَذَلِكَ ، أَوْ نَفَى الْمَهْرَ أَصْلًا ؛ وَيَجِبُ أَيْضًا مَهْرُ الْمِثْلِ فِي الشُّعَارِ وَفِي تَعْلِيمِ الْقُرْآنِ لِلْإِمْهَارِ .

(مَادَّةُ ٧٧) مَهْرُ الْمِثْلِ لِلْحُرَّةِ هُوَ مَهْرُ امْرَأَةٍ تَمَثَّلُهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا ، كَأَخْتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا أَوْ بِنْتِ عَمَّتِهَا أَوْ عَمَّتِهَا ، وَلَا يُمَثَّلُ بِأُمَّهَا أَوْ خَالَتِهَا إِذَا

لَمْ تَكُونَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا ؛ وَتُعْتَبَرُ الْمُمَاتِلَةُ وَقْتَ الْعَقْدِ سِنًا وَجَمَالًا وَمَالًا وَبَلَدًا وَ عَصْرًا وَعَقْلًا وَصَلَاحًا وَعِفَّةً وَبَكَارَةً وَثِيُوبَةً وَعِلْمًا وَأَدَبًا وَعَدَمَ وُلْدٍ ؛ وَيُعْتَبَرُ أَيْضًا حَالُ الزَّوْجِ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ مَنْ يُمَاتِلُهَا مِنْ قَبِيلَةِ أَبِيهَا فِي هَذِهِ الْأَوْصَافِ كُلِّهَا وَبَعْضُهَا فَمِنْ قَبِيلَةِ أُخْرَى تُمَاتِلُ قَبِيلَةَ أَبِيهَا ؛ وَيُشْتَرَطُ فِي ثُبُوتِ مَهْرِ الْمِثْلِ إِخْبَارُ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ عُدُولٍ ، وَلَفْظُ الشَّهَادَةِ ؛ فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ ذَلِكَ فَالْقَوْلُ لِلزَّوْجِ بِيَمِينِهِ .

(مَادَّة ٧٨) الْمَفْوُضَةُ الَّتِي زُوِّجَتْ بِهَا مَهْرٌ إِذَا طَلَبَتْ مِنَ الزَّوْجِ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا مَهْرًا بَعْدَ الْعَقْدِ وَقَبْلَ الدُّخُولِ ، فَلَهَا ذَلِكَ ، وَيَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَفْرِضَ لَهَا ، فَإِذَا أُمْتَنَعَ وَرَفَعَتِ الْمَرْأَةُ أَمْرَهَا إِلَى الْحَاكِمِ يَأْمُرُهُ بِالْفَرْضِ ، فَإِنْ لَمْ يَفْعَلْ نَابَ مَنَابُهُ وَفَرَضَ لَهَا مَهْرَ مِثْلِهَا بِالنَّظَرِ إِلَى مَنْ يُمَاتِلُهَا مِنْ قَوْمِ أَبِيهَا بِنَاءً عَلَى شَهَادَةِ الشُّهُودِ ، وَيَلْزَمُ الزَّوْجَ مَا فَرَضَ لَهَا سِوَاءَ كَانَ بِالْتَّرَاضِي أَوْ بِأَمْرِ الْقَاضِي .

(مَادَّة ٧٩) يَجُوزُ لِلزَّوْجِ وَأَبْنِهِ أَوْ جَدِّهِ الزِّيَادَةُ فِي الْمَهْرِ بَعْدَ الْعَقْدِ ، وَتَلْزَمُهُ الزِّيَادَةُ بِشَرْطِ مَعْرِفَةِ قَدْرِهَا وَقَبُولِ الزَّوْجَةِ أَوْ وَلِيِّهَا فِي الْمَجْلِسِ وَبَقَاءِ الزَّوْجِيَّةِ .

(مَادَّة ٨٠) كَمَا يَجُوزُ لِلزَّوْجِ الزِّيَادَةُ فِي الْمَهْرِ يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ الْبَالِغَةِ أَنْ تَحْطَّ بِرِضَاهَا فِي حَالِ صِحَّتِهَا كُلِّ الْمَهْرِ أَوْ بَعْضِهِ عَنْ زَوْجِهَا إِنْ كَانَ مِنَ النَّقْدَيْنِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهَا حَطُّ شَيْءٍ مِنَ الْأَعْيَانِ ، وَلَيْسَ لِابْنِ الصَّغِيرَةِ أَنْ يَحْطَّ شَيْئًا مِنْ مَهْرِهَا وَلَا مِنْ مَهْرِ بِنْتِهِ الْكَبِيرَةِ إِلَّا بِرِضَاهَا .

الفصل الثالث

فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي تُؤَكِّدُ لُزُومَ الْمَهْرِ بَتَمَامِهِ لِلْمَرْأَةِ وَالْأُحْوَالِ الَّتِي يَجِبُ لَهَا فِيهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَالَّتِي لَا تَسْتَحِقُّ فِيهَا شَيْئًا مِنْهُ

(مَادَّة ٨١) بِالْوَطْءِ فِي نِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ أَوْ بِشُبُهَةِ بِالْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَبِمَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ يَتَأَكَّدُ لُزُومُ كُلِّ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى وَالزِّيَادَةِ الَّتِي زِيدَتْ فِيهِ بَعْدَ الْعَقْدِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ ، وَكُلُّ مَهْرٍ الْمِثْلِ فِي الْفَاسِدِ وَالْوَطْءِ بِشُبُهَةِ وَعَدَمِ صِحَّةِ التَّسْمِيَةِ وَمَا فُرِضَ لِلْمُفَوَّضَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ بِالْتَّرَاضِي أَوْ بِفَرْضِ الْقَاضِي ؛ وَلَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ بَعْدَ تَأَكُّدِ لُزُومِهِ بِأَحَدٍ هَذِهِ الْمَعَانِي الثَّلَاثَةِ ، وَلَوْ كَانَتِ الْفُرْقَةُ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجَةِ مَا لَمْ تُبْرِئَهُ .

(مَادَّة ٨٢) الْخُلُوةُ الصَّحِيحَةُ الَّتِي تَقُومُ مَقَامَ الْوَطْءِ وَتُؤَكِّدُ لُزُومَ كُلِّ الْمَهْرِ هِيَ : أَنْ يَجْتَمَعَ الزَّوْجَانِ فِي مَكَانٍ آمِنَيْنِ مِنْ أَطْلَاعِ الْغَيْرِ عَلَيْهِمَا بغيرِ إِذْنِهِمَا ، وَأَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ بِحَيْثُ يَتِمَكَّنُ مِنَ الْوَطْءِ بِمَا مَنَعَ حِسِّيٍّ أَوْ طَبِيعِيٍّ أَوْ شَرْعِيٍّ (١) .

(مَادَّة ٨٣) حُكْمُ الْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ كَحُكْمِ الْوَطْءِ فِي تَأَكُّدِ لُزُومِ الْمَهْرِ كُلِّهِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ ، وَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ عَيْنِيًّا ، وَفِي ثُبُوتِ النَّسَبِ وَالنَّفَقَةِ وَالسُّكْنَى وَحُرْمَةِ نِكَاحِ أُخْتِ الزَّوْجَةِ وَأَرْبَعِ سِوَاهَا فِي عِدَّتِهَا ؛ وَلَا تَكُونُ الْخُلُوةُ الصَّحِيحَةُ كَالْوَطْءِ فِي الْإِحْصَانِ وَحُرْمَةِ الْبَنَاتِ وَحِلِّ الْمَرْأَةِ لِلزَّوْجِ الْأَوَّلِ وَالرَّجْعَةِ وَالْمِيرَاثِ مِنَ الزَّوْجِ إِذَا مَاتَ وَالْمَرْأَةُ فِي عِدَّةٍ

(١) الْحِسِّيُّ كَالْمَرَضِ ، وَالطَّبِيعِيُّ كَالْحَيْضِ ، وَالشَّرْعِيُّ كَالصِّيَامِ .

الْخُلُوةُ^(١)

(مَادَّة ٨٤) إِذَا طَلَّقَ الزَّوْجُ أَمْرَأَتَهُ قَبْلَ الْوَطْءِ وَالْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ وَكَانَ قَدْ سَمِيَ لَهُمَا مَهْرًا وَقَتَ الْعَقْدِ ، فَلَا يَجِبُ عَلَيْهِ إِلَّا نِصْفُهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَلَّمَهُ إِلَيْهَا عَادَ النِّصْفُ الْآخِرُ إِلَى مُلْكِهِ بِالطَّلَاقِ مُجَرَّدًا عَنِ الْقَضَاءِ وَالرِّضَا ، وَإِنْ كَانَتْ حَصَلَتْ زِيَادَةٌ فِي الْمَهْرِ قَبْلَ قَبْضِهِ ، وَكَانَتْ مُتَوَلِّدَةً مِنَ الْأَصْلِ ، تَنْتَصِفُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، سَوَاءً كَانَ حُصُولُهَا قَبْلَ الطَّلَاقِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَإِنْ كَانَ قَدْ سَلَّمَ الْمَهْرَ كُلَّهُ إِلَيْهَا فَلَا يَعُودُ النِّصْفُ إِلَى مُلْكِهِ بِالطَّلَاقِ ، بَلْ يَتَوَقَّفُ عَوْدُهُ إِلَى مُلْكِهِ عَلَى الرِّضَا أَوْ الْقَضَاءِ ، فَلَا يَنْفَذُ تَصَرُّفُهُ فِيهِ قَبْلَهُمَا ؛ وَيَنْفَذُ تَصَرُّفُهَا فِي الْكُلِّ قَبْلَ ذَلِكَ بِجَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الشَّرْعِيَّةِ ؛ وَإِذَا تَرَاضِيَا عَلَى النِّصْفِ أَوْ قُضِيَ لِلزَّوْجِ بِهِ وَكَانَتْ قَدْ حَصَلَتْ زِيَادَةٌ فِي الْمَهْرِ قَبْلَ الطَّلَاقِ أَوْ بَعْدَهُ وَقَبْلَ الْقَضَاءِ بِنِصْفِهِ لِلزَّوْجِ ، فَلَا يَلْزِمُهَا إِلَّا نِصْفُ قِيَمَةِ الْأَصْلِ يَوْمَ قَبْضِهِ ، وَالزِّيَادَةُ الَّتِي زِيدَتْ فِيهِ ، مُتَّصِلَةٌ كَانَتْ أَوْ مُنْفَصِلَةٌ ، مُتَوَلِّدَةٌ أَوْ غَيْرُ مُتَوَلِّدَةٍ ، تَكُونُ لَهَا خَاصَّةً ، وَلَا يَنْتَصِفُ مَا زِيدَ بَعْدَ الْعَقْدِ عَلَى الْمَهْرِ الْمُسَمَّى ، بَلْ يَسْقُطُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ .

(مَادَّة ٨٥) الْفُرْقَةُ الَّتِي يَجِبُ نِصْفُ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى بِوُقُوعِهَا قَبْلَ الْوَطْءِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا هِيَ الْفُرْقَةُ الَّتِي جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجِ ، سَوَاءً كَانَتْ طَلَاقًا أَوْ فُسْخًا ، كَالْفُرْقَةِ بِالْإِيْلَاءِ وَاللَّعَانِ وَالْعِنَّةِ^(٢) وَالرَّدَّةِ وَإِبَائِهِ الْإِسْلَامَ إِذَا

(١) أَي : فِي عِدَّةِ طَلَاقٍ بَعْدَ خُلُوةٍ .

(٢) هَذِهِ الثَّلَاثَةُ تَرْفَعُ الْمُلْكَ لَا الْحِلَّ ، لِأَنَّ بَيِّنَاتِهَا صُغْرَى ، بَيْنَمَا الرَّدَّةُ فُسْخٌ لَا يَنْقُصُ بِهِ عَدْدُ الطَّلَاقَاتِ ، وَإِبَاؤُهُ الْإِسْلَامَ يَعُدُّ طَلَاقًا .

أَسْلَمَتْ زَوْجَتُهُ وَفَعِلِهِ مَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ بِأُصُولِهَا وَفُرُوعِهَا ؛ فَإِنْ جَاءَتْ الْفُرْقَةُ مِنْ قِبَلِهَا كَرَدَّتْهَا وَإِبَائِهَا الْإِسْلَامَ إِذَا أَسْلَمَ زَوْجُهَا وَكَانَتْ غَيْرَ كِتَابِيَّةٍ ، وَفَعِلِهَا مَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ بِفِرْعِ زَوْجِهَا أَوْ بِأَصْلِهِ ، فَلَا يَجِبُ لَهَا نِصْفُ الْمُسَمَى ، بَلْ يَسْقُطُ ، وَإِنْ كَانَتْ قَبِضَتْ شَيْئًا مِنْهُ تَرُدُّ مَا قَبِضَتْ .

(مَادَّةُ ٨٦) مَهْرُ الْمِثْلِ وَمَا فُرِضَ لِلْمُفَوَّضَةِ بَعْدَ الْعَقْدِ بِالْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا لَا يَتَنَصَّفُ بِالطَّلَاقِ قَبْلَ الْوَطْءِ وَالْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ ، فَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ قَبْلَهُمَا وَلَمْ يَكُنْ سَمَى لَهَا مَهْرًا وَقَتَ الْعَقْدِ ، أَوْ سَمَى تَسْمِيَةً فَاسِدَةً مِنْ كُلِّ الْوُجُوهِ حَتَّى وَجِبَ لَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ ، أَوْ فَرَضَ لَهَا فَرَضًا بَعْدَ الْعَقْدِ ، سَقَطَ عَنْهُ مَهْرُ الْمِثْلِ كُلُّهُ وَمَا فَرَضَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ ، وَوَجِبَتْ لَهَا عَلَيْهِ الْمُتَعَةُ إِنْ لَمْ تَكُنِ الْفُرْقَةُ مِنْ قِبَلِهَا .

(مَادَّةُ ٨٧) الْخُلُوةُ الصَّحِيحَةُ لَا تَقُومُ مَقَامَ الْوَطْءِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ ؛ فَإِنْ كَانَ النِّكَاحُ فَاسِدًا وَوَقَعَ التَّفْرِيقُ أَوْ الْمُتَارَكَةُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ قَبْلَ الدُّخُولِ حَقِيقَةً فَلَا مَهْرَ لِلْمَرْأَةِ ، وَلَوْ خَلَا بِهَا الزَّوْجُ خُلُوةً صَحِيحَةً وَإِنْ تَفَرَّقَا بَعْدَ الدُّخُولِ وَكَانَ قَدْ سَمَى لَهَا الزَّوْجُ مَهْرًا { فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَى وَمَهْرُ الْمِثْلِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ سَمَى لَهَا مَهْرًا أَوْ سَمَى مَا لَا يَصْلُحُ مَهْرًا } فَلَهَا مَهْرُ الْمِثْلِ بِالْعَاقِدِ مَا بَلَغَ .

(مَادَّةُ ٨٨) إِذَا تَزَوَّجَ صَبِيٌّ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ أَمْرًا بِلَا إِذْنِ وِلِيِّهِ ، وَدَخَلَ بِهَا ، فَرَدَّ الْوَلِيُّ نِكَاحَهَا ، فَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَيْهِ وَلَا مُتَعَةً .

(مَادَّةُ ٨٩) إِذَا بَلَغَتِ الصَّبِيَّةُ النَّبِيَّ زَوْجَهَا غَيْرُ الْأَبِ وَالْجَدِّ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ زَوْجًا كُفُوًا لَهَا وَبِمَهْرِ الْمِثْلِ ، وَاخْتَارَتْ نَفْسَهَا بِالْبُلُوغِ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا

حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا ، فَلَا مَهْرَ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا وَلَا مُتْعَةً كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَادَّةِ الْخَامِسَةِ وَالْثَمَانِينَ .

(مَادَّةُ ٩٠) الْمُعْتَبَرُ فِي الْمُتْعَةِ عُرْفُ كُلِّ بَلَدَةٍ لِأَهْلِهَا فِيمَا تَكْتَسِي بِهِ الْمَرْأَةُ عِنْدَ الْخُرُوجِ ، وَأَعْتَبَارُهَا عَلَى حَسَبِ حَالِ الزَّوْجَيْنِ ؛ وَيَجُوزُ دَفْعُ بَدَلِ الْمُتْعَةِ نَقْدًا ، وَلَا تَزِيدُ عَلَى نِصْفِ مَهْرِ الْمِثْلِ إِنْ كَانَ الزَّوْجُ غَنِيًّا ، وَلَا تَنْقُصُ عَنْ خَمْسَةِ دَرَاهِمٍ^(١) إِنْ كَانَ فَقِيرًا ؛ وَلَا تَجِبُ الْمُتْعَةُ لِمَنْ طَلَّقَتْ قَبْلَ الدُّخُولِ وَلَهَا مَهْرٌ مُسَمًّى ، وَلَا لِلْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا ؛ وَتُسْتَحَبُّ لِلْمُطَلَّقةِ بَعْدَ الدُّخُولِ ، سِوَاءَ سَمَى لَهَا مَهْرًا أَمْ لَا .

* * *

الْفَصْلُ الرَّابِعُ

فِي شُرُوطِ الْمَهْرِ

(مَادَّةُ ٩١) إِذَا سَمَى الزَّوْجُ لِلْمَرْأَةِ مَهْرًا أَقَلَّ مِنْ مَهْرِ مِثْلِهَا ، وَأَشْرَطَ فِي نَظِيرِ ذَلِكَ مَنَفَعَةً ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُبَاحَةً الْإِنْتِفَاعِ^(٢) وَوَفَى بِالشَّرْطِ ، فَلَهَا الْمُسَمًّى ؛ وَإِنْ لَمْ يُوفِ بِهِ وَجَبَ عَلَيْهِ تَكْمِيلُ مَهْرِ الْمِثْلِ ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْمَنَفَعَةُ الَّتِي شَرَطَهَا غَيْرَ مُبَاحَةٍ الْإِنْتِفَاعِ^(٣) بَطَلَ الشَّرْطُ وَوَجَبَ الْمُسَمًّى ، وَلَا يُكْمَلُ مَهْرُ الْمِثْلِ .

(١) تُقَدَّرُ الْخَمْسَةُ دَرَاهِمَ بِـ ١٤ غَرَامًا أَوْ ١٧,٥ غَرَامًا مِنَ الْفِضَّةِ وَرَنًا . رَاجِعِ التَّعْلِيلَ عَلَى

الْمَادَّةِ : ٧٠ .

(٢) كَأَنْ لَا يُخْرِجُهَا مِنْ بَلَدِهَا ، أَوْ لَا يَتَزَوَّجَ عَلَيْهَا .

(٣) كَأَنْ يَشْتَرِطَ أَنْ يُطَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْأُخْرَى ، أَوْ كَالْحَمْرِ وَالْخَنْزِيرِ .

(مَادَّة ٩٢) إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ أَمْرَأَةً بِأَكْثَرَ مِنْ مَهْرٍ مِثْلِهَا عَلَى أَنَّهَا بَكْرٌ فَإِذَا هِيَ ثَيِّبٌ ، وَجَبَ عَلَيْهِ مَهْرُ الْمِثْلِ لَا الزِّيَادَةَ .

(مَادَّة ٩٣) إِذَا تَرَدَّدَ الزَّوْجُ فِي الْمَهْرِ كَثْرَةً وَقِلَّةً ، بَيْنَ صَبَاحَةِ الْمَرْأَةِ وَقَبَاحَتِهَا ، صَحَّ الشَّرْطَانِ ، وَوَجَبَ الْمُسَمَّى فِي أَيِّ شَرْطٍ وُجِدَ .

(مَادَّة ٩٤) إِذَا اشْتَرَطَ الزَّوْجُ بَكَارَةَ الْمَرْأَةِ فَوَجَدَهَا ثَيِّبًا يَلْزِمُهُ كُلُّ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مُسَمَّى يَلْزِمُهُ مَهْرُ الْمِثْلِ وَلَا يَنْقُصُ لِثَيُوبَتِهَا .

* * *

الْفَضْلُ الْخَامِسُ

فِي قَبْضِ الْمَهْرِ وَمَا لِلْمَرْأَةِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ

(مَادَّة ٩٥) لِلأَبِ وَالْجَدِّ وَالْوَصِيِّ وَالْقَاضِيِ وَوَلَايَةِ قَبْضِ الْمَهْرِ لِلْقَاصِرَةِ ، بِكْرًا كَانَتْ أَوْ ثَيِّبًا ، وَقَبْضُهُمْ مُعْتَبَرٌ يَبْرَأُ بِهِ الزَّوْجُ ، فَلَا تُطَالِبُهُ الْمَرْأَةُ بَعْدَ بُلُوغِهَا ، وَالْمَرْأَةُ الْبَالِغَةُ تَقْبِضُ مَهْرَهَا بِنَفْسِهَا ، فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدٍ مِنْ هَؤُلَاءِ قَبْضُ مَهْرِ الثَيِّبِ الْبَالِغَةِ إِلَّا بِتَوَكُّلٍ مِنْهَا ، وَلَا قَبْضُ مَهْرِ الْبَكْرِ الْبَالِغَةِ إِذَا نَهَتْ عَنْ قَبْضِهِ ، فَلَوْ لَمْ تَنْهَ فَلَهُمْ قَبْضُهُ .

(مَادَّة ٩٦) لَيْسَ لِأَحَدٍ مِنَ الْأَوْلِيَاءِ غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ فِي الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ ، وَلَا لِلْأُمِّ قَبْضُ صَدَاقِ الْقَاصِرَةِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ وَصِيًّا عَلَيْهَا ؛ فَإِذَا كَانَتْ الْأُمُّ وَصِيَّةً ابْنَتِهَا ، وَقَبِضَتْ مَهْرَهَا وَهِيَ صَغِيرَةٌ ثُمَّ أَدْرَكَتْ ، فَلَهَا أَنْ تُطَالِبَ أُمَّهَا بِهِ دُونَ زَوْجِهَا ؛ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ الْأُمُّ وَصِيَّةً وَقَبِضَتْ عَنْ بِنْتِهَا الْقَاصِرَةِ ، فَلَبِنَتْ بَعْدَ الْإِذْرَاكِ أَنْ تُطَالِبَ زَوْجَهَا وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْأُمِّ ؛ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي سَائِرِ الْأَوْلِيَاءِ غَيْرِ مَنْ ذَكَرَ قَبْلُ .

(مَادَّة ٩٧) الْمَهْرُ مُلْكُ الْمَرْأَةِ ، تَتَصَرَّفُ فِيهِ كَيْفَ شَاءَتْ بِلا أَمْرِ زَوْجِهَا مُطْلَقًا ، وَبِلا إِذْنِ أَبِيهَا أَوْ جَدِّهَا عِنْدَ عَدَمِهِ أَوْ وَصِيِّهَا إِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً ، فَيَجُوزُ لَهَا بَيْعُهُ وَرَهْنُهُ وَإِجَارَتُهُ وَإِعَارَتُهُ وَهَبْتُهُ بِلا عَوْضٍ مِنْ زَوْجِهَا وَمِنْ وَالِدَيْهَا وَمِنْ غَيْرِهِمْ .

(مَادَّة ٩٨) إِذَا وَهَبَتِ الْمَرْأَةُ مَهْرَهَا كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ لِزَوْجِهَا بَعْدَ قَبْضِهِ بِتَمَامِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا ، فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهَا بِنِصْفِهِ إِنْ كَانَ مِنَ التَّقْدِينِ أَوْ مِنَ الْمَكِيلَاتِ أَوْ الْمَوْزُونَاتِ ، فَلَوْ لَمْ تَقْبِضْهُ أَوْ قَبِضَتْ نِصْفَهُ فَوَهَبَتِ الْكُلَّ فِي الْأُولَى أَوْ مَا بَقِيَ وَهُوَ النِّصْفُ فِي الثَّانِيَةِ لَا رَجُوعَ ؛ وَلَوْ وَهَبْتُهُ لِأَجْنَبِيٍّ وَسَلَطْتُهُ عَلَى قَبْضِهِ ، فَقَبِضَهُ مِنْ زَوْجِهَا أَوْ مِنْ ضَامِنِهِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا الزَّوْجُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَيْهَا بِنِصْفِهِ أَيْضًا ؛ فَإِنْ كَانَ الْمَهْرُ مِمَّا يَتَعَيَّنُ بِالتَّعْيِينِ ، كَالْعَرُوضِ ، وَوَهَبَتْ زَوْجَهَا النِّصْفَ أَوْ الْكُلَّ ثُمَّ طَلَّقَهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَلَا يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ مُطْلَقًا ؛ وَلَيْسَ لِأَبِي الصَّغِيرَةِ أَنْ يَهَبَ شَيْئًا مِنْ مَهْرِهَا .

(مَادَّة ٩٩) لَا تُجْبَرُ الْمَرْأَةُ عَلَى فَوَاتِ شَيْءٍ مِنْ مَهْرِهَا ، لَا لِزَوْجِهَا ، وَلَا لِأَحَدٍ مِنْ أَوْلِيَائِهَا ، وَلَا لِوَالِدَيْهَا ؛ وَإِذَا مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تَسْتَوْفِيَ جَمِيعَ مَهْرِهَا فَلِوَرَثَتِهَا مُطَالَبَةٌ زَوْجِهَا أَوْ وَرَثَتِهِ بِمَا يَكُونُ بَاقِيًا بِذِمَّتِهِ مِنْ مَهْرِهَا بَعْدَ إِسْقَاطِ نَصِيبِ الزَّوْجِ الْأَيْلِ لَهُ مِنْ إِرْثِهَا إِنْ عُلِمَ مَوْتُهَا قَبْلَهُ .

الْفَصْلُ السَّادِسُ

فِي ضَمَانِ الْمَهْرِ وَهَلَاكِهِ وَاسْتِهْلَاكِهِ وَاسْتِحْقَاقِهِ

(مَادَّة ١٠٠) وَلِيُّ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةُ يَصِحُّ ضَمَانُهُ مَهْرَهَا فِي حَالِ صِحَّتِهِ ، صَغِيرَةً كَانَتْ الزَّوْجَةُ أَوْ كَبِيرَةً ، بِشَرَطِ قُبُولِهَا الضَّمَانَ فِي الْمَجْلِسِ إِنْ كَانَتْ كَبِيرَةً أَوْ قَبُولِ وَلِيِّهَا إِنْ كَانَتْ صَغِيرَةً ، وَلَا يَصِحُّ ضَمَانُهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ إِنْ كَانَ الْمَكْفُولُ لَهُ أَوْ عَنْهُ وَارِثًا لَهُ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ وَارِثًا صَحَّ ضَمَانُهُ بِقَدْرِ ثُلْثِ مَالِهِ .

(مَادَّة ١٠١) لِلْمَرْأَةِ الْمَكْفُولِ مَهْرَهَا أَنْ تُطَالِبَ بِهِ أَيًّا شَاءَتْ مِنَ الزَّوْجِ بَعْدَ بُلُوغِهِ أَوْ الضَّمَانِ ، سَوَاءً كَانَ وَلِيِّهَا أَوْ وَلِيِّهِ ؛ وَإِذَا أَدَّى الضَّمَانُ رَجَعَ عَلَى الزَّوْجِ إِنْ أَمَرَهُ بِالضَّمَانِ عَنْهُ ، وَإِلَّا فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ .

(مَادَّة ١٠٢) إِذَا زَوَّجَ الْأَبُ ابْنَهُ الصَّغِيرَ الْفَقِيرَ امْرَأَةً فَلَا يُطَالِبُ بِمَهْرَهَا إِلَّا إِذَا ضَمِنَهُ ، فَإِنْ ضَمِنَهُ وَأَدَّاهُ عَنْهُ فَلَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا أَشْهَدَ عَلَى نَفْسِهِ عِنْدَ التَّادِيَةِ أَنَّهُ أَدَّاهُ لِيَرْجِعَ بِهِ ؛ وَلَوْ مَاتَ أَبُو الصَّغِيرِ الْفَقِيرِ قَبْلَ آدَاءِ الْمَهْرِ الَّذِي ضَمِنَهُ عَنْهُ فَلِلْمَرْأَةِ أَخْذُهُ مِنْ تَرْكِهِ ، وَبِاقِي الْوَرْتَةِ حَقُّ الرُّجُوعِ بِهِ فِي نَصِيبِ الصَّغِيرِ مِنْ مِيرَاثِ أَبِيهِ ؛ وَلَوْ كَانَ لِلصَّغِيرِ مَالٌ يُطَالِبُ أَبُوهُ وَلَوْ لَمْ يَضْمَنْ الْمَهْرَ عَنْهُ ، بِدَفْعِهِ مِنْ مَالِ ابْنِهِ لَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ ، لِمَا لَهُ مِنْ وِلَايَةِ التَّصَرُّفِ فِي مَالِ أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ .

(مَادَّة ١٠٣) إِذَا كَانَ الْمَهْرُ مُعَيَّنًا فَهَلَكَ فِي يَدِ الزَّوْجِ أَوْ اسْتُهْلِكَ قَبْلَ التَّسْلِيمِ أَوْ اسْتَحَقَّ بَعْدَهُ ، فَلِلْمَرْأَةِ الرُّجُوعُ عَلَيْهِ بِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ مِنْ ذَوَاتِ الْأَمْثَالِ ، أَوْ بِقِيمَتِهِ إِنْ كَانَ قِيمِيًّا ؛ وَلَوْ اسْتَحَقَّ نَصْفُ الْعَيْنِ الْمَجْعُولَةِ مَهْرًا

فَالْمَرْأَةُ بِالْخِيَارِ إِنْ شَاءَتْ أَخَذَتْ الْبَاقِي وَنِصْفَ الْقِيَمَةِ ، وَإِنْ شَاءَتْ رَدَّتْهُ
وَأَخَذَتْ كُلَّ الْقِيَمَةِ ، فَإِنْ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا فَلَهَا النِّصْفُ
الْبَاقِي .

* * *

الفصل السابع

في قضايا المهر

(مادة ١٠٤) بَعْدَ تَسْلِيمِ الْمَرْأَةِ نَفْسَهَا لِلزَّوْجِ لَا تُقْبَلُ دَعْوَاهَا عَلَيْهِ بَعْدَ
قَبْضِهَا كُلِّ مُعْجَلٍ مَهْرِهَا ، إِلَّا إِذَا كَانَ التَّعْجِيلُ غَيْرَ مُتَعَارَفٍ عِنْدَ أَهْلِ
الْبَلَدِ ، فَإِنْ أَدَّعَتْ بَعْضُ الْمُعْجَلِ تُسْمَعُ دَعْوَاهَا ، وَمَا يَمْنَعُ الْمَرْأَةَ مِنَ
الدَّعْوَى يَمْنَعُ وَرَثَتَهَا .

(مادة ١٠٥) إِذَا اُخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي أَصْلِ تَسْمِيَةِ الْمَهْرِ ، فَأَدَّعَى
أَحَدُهُمَا تَسْمِيَةَ قَدْرٍ مَعْلُومٍ ، وَأَنْكَرَ الْآخَرُ التَّسْمِيَةَ بِالْكُلِّيَّةِ ، وَلَيْسَ لِلْمُدَّعِي
بَيْنَهُ يُحْلَفُ مُنْكَرُ التَّسْمِيَةِ ، فَإِنْ نَكَلَ ثَبَتَ مَا أَدَّعَاهُ الْآخَرُ ، وَإِنْ حَلَفَ
يُقْضَى بِمَهْرِ الْمِثْلِ ، بِشَرْطِ أَنْ لَا يَزِيدَ عَلَى مَا أَدَّعَتْهُ الْمَرْأَةُ إِنْ كَانَتْ هِيَ
الْمُدَّعِيَّةُ لِلتَّسْمِيَةِ ، وَلَا يَنْقُصُ عَمَّا أَدَّعَاهُ الزَّوْجُ إِنْ كَانَ هُوَ الْمُدَّعِي لَهَا ؛
وَإِذَا وَقَعَ الْاِخْتِلَافُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا تَجِبُ
لَهَا الْمُتَعَةُ .

(مادة ١٠٦) إِذَا اُخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ فِي قَدْرِ الْمَهْرِ حَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ قَبْلَ
الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ أَوْ بَعْدَ الطَّلَاقِ وَالدُّخُولِ يَجْعَلُ مَهْرَ الْمِثْلِ حَكْمًا بَيْنَهُمَا ،

فَإِنْ شَهِدَ لَهَا بِأَنْ كَانَ كَمَا قَالَتْ أَوْ أَكْثَرَ ، يُقْبَلُ قَوْلُهَا بِيَمِينِهَا مَا لَمْ يُقِمِ
الزَّوْجُ بَيِّنَةً عَلَى دَعْوَاهُ ، وَإِنْ شَهِدَ لَهُ بِأَنْ كَانَ كَمَا أَدَّعَى أَوْ أَقَلَّ يَصَدَّقُ
بِيَمِينِهِ مَا لَمْ تُقَمَّ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ ، وَإِنْ كَانَ مَهْرُ الْمِثْلِ مُشْتَرَكًا بَيْنَهُمَا ،
لَا شَاهِدًا لَهُ وَلَا لَهَا ، تَحَالَفَا ، فَإِنْ حَلَفَا أَوْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ وَتَهَاتَرَتِ الْبَيِّنَاتُ
يُقْضَى بِمَهْرِ الْمِثْلِ ؛ وَمَنْ نَكَلَ مِنْهُمَا عَنِ الْيَمِينِ فِي الصُّورَتَيْنِ حُكِمَ عَلَيْهِ
بِمَا أَدَّعَاهُ صَاحِبُهُ ، وَمَنْ أَقَامَ الْبَيِّنَةَ مِنْهُمَا قَبْلَتْ بَيِّنَتُهُ وَقُضِيَ لَهُ بِهَا ؛ وَإِنْ
أَخْتَلَفَا فِي قَدْرِهِ بَعْدَ الطَّلَاقِ قَبْلَ الدُّخُولِ تُحْكَمُ مُتَعَةُ الْمِثْلِ عَلَى التَّفْصِيلِ
الْمُتَقَدِّمِ .

(مَادَّةُ ١٠٧) مَوْتُ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ كَحَيَاتِهِمَا فِي الْحُكْمِ أَصْلًا وَقَدْرًا ،
فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا وَوَقَعَ الْأَخْتِلَافُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ وَبَيْنَ الْحَيِّ فِي أَصْلِ الْمَهْرِ أَوْ
فِي قَدْرِهِ يُحْكَمُ عَلَى الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْمَادَّةِ السَّالِفَةِ ، فَإِذَا مَاتَ الزَّوْجَانِ
وَأَخْتَلَفَتْ وَرَثَتُهُمَا فِي قَدْرِ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى فَالْقَوْلُ لِرِوَاثَةِ الزَّوْجِ ، وَيَلْزَمُهُمْ
مَا يَعْتَرِفُونَ بِهِ ، وَإِنْ أَخْتَلَفُوا فِي أَصْلِ التَّسْمِيَةِ يُقْضَى بِمَهْرِ الْمِثْلِ عَلَى وَرَثَةِ
الزَّوْجِ إِنْ جَحَدُوا التَّسْمِيَةَ وَنَكَلُوا عَنِ الْيَمِينِ ، وَكَذَلِكَ إِذَا اتَّفَقُوا عَلَى عَدَمِ
التَّسْمِيَةِ فِي الْعَقْدِ .

(مَادَّةُ ١٠٨) إِنَّمَا يُقْضَى بِجَمِيعِ مَهْرِ الْمِثْلِ لِلْمَرْأَةِ فِي الصُّورِ الْمُتَقَدِّمَةِ
إِذَا وَقَعَ الْأَخْتِلَافُ قَبْلَ تَسْلِيمِهَا نَفْسَهَا ، فَإِنْ وَقَعَ الْأَخْتِلَافُ بَعْدَ التَّسْلِيمِ
سِوَاءَ كَانَ وَقُوعُهُ فِي حَيَاتِهِمَا أَوْ بَعْدَ مَوْتِهِمَا أَوْ أَحَدِهِمَا وَأَدَّعَى الزَّوْجُ أَوْ
وَرَثَتُهُ إِنْصَالَ شَيْءٍ مِنَ الْمَهْرِ إِلَيْهَا ، وَقَدْ جَرَتْ عَادَةُ أَهْلِ الْبَلَدِ بِأَنَّ الْمَرْأَةَ
لَا تُسَلِّمُ نَفْسَهَا إِلَّا بَعْدَ قَبْضِ شَيْءٍ مِنْ مَهْرِهَا تَقَرَّرَ بِمَا وَصَلَهَا مُعَجَّلًا ، فَإِنْ
لَمْ تَقَرَّرْ بِهِ يُقْضَى عَلَيْهَا بِإِسْقَاطِ قَدْرِ مَا يَتَعَارَفُ تَعَجِيلُهُ لِمِثْلِهَا ، وَيُعْطَى لَهَا

الْبَاقِي مِنْهُ إِنْ حَصَلَ اتِّفَاقٌ عَلَى قَدْرِ الْمُسَمَّى ، وَإِلَّا فَإِنْ أَنْكَرَ وَرَثَةُ الزَّوْجِ أَصْلَ التَّسْمِيَةِ فَلَهَا بَقِيَّةُ مَهْرِ الْمِثْلِ ، وَإِنْ أَنْكَرُوا الْقَدْرَ فَالْقَوْلُ لِمَنْ شَهِدَ لَهُ مَهْرُ الْمِثْلِ ، وَبَعْدَ مَوْتِهِمَا الْقَوْلُ فِي قَدْرِهِ لَوْرَثَةِ الزَّوْجِ .

(مَادَّة ١٠٩) إِذَا أَنْفَقَ الْخَاطِبُ عَلَى مُعْتَدَّةِ الْغَيْرِ ، وَابْتَأَنَّ أَنْ تَتَزَوَّجَهُ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ عِدَّتَيْهَا ، فَإِنْ اشْتَرَطَ عَلَيْهَا التَّزْوُجَ بِهَا فَلَهُ حَقُّ الرَّجُوعِ بِمَا دَفَعَهُ إِلَيْهَا مِنَ النَّقْدَيْنِ لِلْإِنْفَاقِ عَلَى نَفْسِهَا ، وَإِنْ لَمْ يَشْتَرِطِ التَّزْوُجَ بِهَا فَلَا رُجُوعَ لَهُ بِشَيْءٍ ، وَكَذَلِكَ إِذَا تَزَوَّجَتْهُ ؛ وَأَمَّا الْأَطْعِمَةُ الَّتِي أَطْعَمَهَا فَلَا يَرْجِعُ بِقِيَمَتِهَا وَلَوْ اشْتَرَطَ عَلَيْهَا تَزْوِيجَ نَفْسِهَا مِنْهُ .

(مَادَّة ١١٠) إِذَا خَطَبَ أَحَدُ أَمْرَأَةٍ وَبَعَثَ إِلَيْهَا بِهَدِيَّةٍ ، أَوْ دَفَعَ إِلَيْهَا الْمَهْرَ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ ، وَلَمْ يَتَزَوَّجْهَا ، أَوْ لَمْ يُرَوِّجْهُ وَلِيَّهَا ، أَوْ مَاتَتْ ، أَوْ عَدَلَ هُوَ عَنْهَا قَبْلَ عَقْدِ النِّكَاحِ ؛ فَلَهُ اسْتِرْدَادُ مَا دَفَعَهُ مِنَ الْمَهْرِ عَيْنًا إِنْ كَانَ قَائِمًا وَلَوْ تَغَيَّرَ وَنَقِصَتْ قِيَمَتُهُ ، أَوْ عَوِضِهِ إِنْ كَانَ قَدْ هَلَكَ أَوْ اسْتَهْلِكَ ؛ وَأَمَّا الْهَدَايَا فَلَهُ اسْتِرْدَادُهَا إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً أَعْيَانَهَا ، فَإِنْ كَانَتْ قَدْ هَلَكَتْ أَوْ اسْتَهْلِكَتْ فَلَيْسَ لَهُ اسْتِرْدَادُ قِيَمَتِهَا .

(مَادَّة ١١١) إِذَا بَعَثَ الزَّوْجُ إِلَى أَمْرَأَتِهِ شَيْئًا مِنَ النَّقْدَيْنِ أَوْ الْعُرُوضِ أَوْ مِمَّا يُؤْكَلُ ، قَبْلَ الزَّفَافِ أَوْ بَعْدَ الْبِنَاءِ بِهَا ، وَلَمْ يَذْكَرْ وَقْتُ بَعْثِهِ أَنَّهُ مِنَ الْمَهْرِ وَلَا غَيْرِهِ ، ثُمَّ اخْتَلَفَا ، فَقَالَ الزَّوْجُ : هُوَ مِنَ الْمَهْرِ ؛ وَقَالَتْ : هُوَ هَدِيَّةٌ ؛ فَالْقَوْلُ لَهُ بِبَيْمِينِهِ فِيمَا لَمْ يَجْرِ عُرْفُ أَهْلِ الْبَلَدِ بِإِرْسَالِهِ هَدِيَّةً لِلْمَرْأَةِ ، وَلَهَا فِيمَا جَرَى بِهِ ؛ فَإِنْ حَلَفَ الزَّوْجُ وَالْمَبْعُوثُ قَائِمٌ فَهِيَ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شَاءَتْ أَبَقْتَهُ مَحْسُوبًا مِنْ مَهْرِهَا وَإِنْ شَاءَتْ رَدَّتْهُ وَرَجَعَتْ بِبَاقِي الْمَهْرِ أَوْ كُلِّهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَفَعَ لَهَا شَيْئًا مِنْهُ ، وَإِنْ هَلَكَ أَوْ اسْتَهْلِكَ

تُحْتَسَبُ قِيَمَتُهُ مِنَ الْمَهْرِ ؛ وَإِنْ بَقِيَ لِأَحَدِهِمَا بَعْدَ ذَلِكَ شَيْءٌ يَرْجَعُ بِهِ عَلَى
الْآخَرِ ؛ وَإِنْ أَقَامَا الْبَيِّنَةَ ، فَبَيِّنَتُهَا مُقَدَّمَةٌ .

* * *

الْفَصْلُ الثَّامِنُ

فِي الْجِهَازِ وَمَتَاعِ الْبَيْتِ وَالْمَنَارِعَاتِ الَّتِي تَقَعُ بِشَأْنِهِمَا

(مَادَّةُ ١١٢) لَيْسَ الْمَالُ بِمَقْصُودٍ فِي النِّكَاحِ ، فَلَا تُجْبَرُ الْمَرْأَةُ عَلَى
تَجْهِيزِ نَفْسِهَا مِنْ مَهْرِهَا وَلَا مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا يُجْبَرُ أَبُوهَا عَلَى تَجْهِيزِهَا مِنْ
مَالِهِ ، فَلَوْ زُفَّتْ بِجِهَازٍ قَلِيلٍ لَا يَلْتَقُ بِالْمَهْرِ الَّذِي ^(١) دَفَعَهُ الزَّوْجُ ، أَوْ بِلَا
جِهَازٍ أَصْلًا ، فَلَيْسَ لَهُ مُطَالَبَتُهَا وَلَا مُطَالَبَةُ أَبِيهَا بِشَيْءٍ مِنْهُ ، وَلَا تَقْيِينُ
شَيْءٍ مِنْ مِقْدَارِ الْمَهْرِ الَّذِي تَرَاضِيَا عَلَيْهِ ، وَإِنْ بَالِغَ الزَّوْجِ فِي بَدَلِهِ رَغْبَةً فِي
كَثْرَةِ الْجِهَازِ .

(مَادَّةُ ١١٣) إِذَا تَبَرَّعَ الْأَبُ وَجَهَّزَ بِنْتَهُ الْبَالِغَةَ مِنْ مَالِهِ ، فَإِنْ سَلَّمَهَا
الْجِهَازَ فِي حَالِ صِحَّتِهِ مَلَكَتَهُ بِالْقَبْضِ ، وَلَيْسَ لِأَبِيهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَا لِوَرَثَتِهِ
أُسْتِرْدَادُ شَيْءٍ مِنْهُ ؛ وَإِنْ لَمْ يُسَلِّمْهُ إِلَيْهَا فَلَا حَقَّ لَهَا فِيهِ ، وَلَوْ سَلَّمَهُ إِلَيْهَا
فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ فَلَا تَمْلِكُهُ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرَثَةِ .

(مَادَّةُ ١١٤) إِذَا اشْتَرَى الْأَبُ مِنْ مَالِهِ فِي حَالِ صِحَّتِهِ جِهَازًا لِبِنْتِهِ ^(٢)
الْقَاصِرَةَ مَلَكَتَهُ بِمُجَرَّدِ شِرَائِهِ ، سِوَاءِ قَبْضَتِهِ بِنَفْسِهَا وَهِيَ مُمَيَّزَةٌ فِي حَالِ

(١) فِي نُسْخَةٍ : « بِالَّذِي » بَدَلًا مِنْ : « بِالْمَهْرِ الَّذِي » .

(٢) فِي نُسْخَةٍ : « جِهَازَ ابْنَتِهِ » بَدَلًا مِنْ : « جِهَازًا لابْنَتِهِ » .

صِحَّتِهِ أَوْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ أَوْ لَمْ تَقْبِضْهُ فِي حَيَاتِهِ ، وَلَيْسَ لَهُ وَلَا لِوَرَثَتِهِ أَخْذُ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَلَوْ مَاتَ قَبْلَ دَفْعِ ثَمَنِهِ يَرْجِعُ الْبَائِعُ عَلَى تَرْكْتِهِ ، وَلَا سَبِيلَ لِلْوَرَثَةِ عَلَى الْقَاصِرَةِ .

(مَادَّة ١١٥) إِذَا جَهَّزَ الْأَبُ بِنْتَهُ مِنْ مَهْرِهَا وَقَدْ بَقِيَ عِنْدَهُ شَيْءٌ مِنْهُ فَاصِلًا عَنْ تَجْهِيزِهَا ، فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِهِ .

(مَادَّة ١١٦) الْجِهَازُ مُلْكُ الْمَرْأَةِ وَحَدَّهَا ، فَلَا حَقَّ لِلزَّوْجِ فِي شَيْءٍ مِنْهُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُجْبِرَهَا عَلَى فَرْشِ أَمْتِعَتِهَا لَهُ وَلَا ضِيَاغِهَا ، وَإِنَّمَا لَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا بِأَذْنِهَا وَرِضَاهَا ، وَلَوْ اغْتَصَبَ شَيْئًا مِنْهُ حَالَ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ بَعْدَهَا فَلَهَا مُطَالَبَتُهُ بِهِ أَوْ بِقِيَمَتِهِ إِنْ هَلَكَ أَوْ اسْتَهْلَكَ عِنْدَهُ .

(مَادَّة ١١٧) إِذَا جَهَّزَ الْأَبُ بِنْتَهُ وَسَلَّمَهَا إِلَى الزَّوْجِ بِجِهَازِهَا ، ثُمَّ أَدَّعَى هُوَ أَوْ وَرَثَتُهُ أَنَّ مَا سَلَّمَهُ إِلَيْهَا أَوْ بَعْضَهُ عَارِيَّةٌ وَأَدَّعَتْ هِيَ أَوْ زَوْجُهَا بَعْدَ مَوْتِهَا أَنَّهُ تَمْلِكُ لَهَا ، فَإِنْ غَلَبَ عُرْفُ الْبَلَدِ أَنَّ الْأَبَ يَدْفَعُ مِثْلَ هَذَا جِهَازًا لَا عَارِيَّةً فَالْقَوْلُ لَهَا وَلِلزَّوْجِهَا مَا لَمْ يُقِمِ الْأَبُ أَوْ وَرَثَتُهُ عَلَى مَا أَدَّعَوْهُ ، وَإِنْ كَانَ الْعُرْفُ مُشْتَرَكًا بَيْنَ ذَلِكَ ، أَوْ كَانَ الْجِهَازُ أَكْثَرَ مِمَّا يُجَهَّزُ بِهِ مِثْلَهَا ، فَالْقَوْلُ قَوْلُ الْأَبِ وَوَرَثَتِهِ ؛ وَالْأُمُّ فِي ذَلِكَ كَالْأَبِ .

(مَادَّة ١١٨) إِذَا اخْتَلَفَ الزَّوْجَانِ حَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ أَوْ بَعْدَ الْفُرْقَةِ فِي مَتَاعٍ مَوْضُوعٍ فِي الْبَيْتِ الَّذِي يَسْكُنَانِ فِيهِ ، سِوَاءِ كَانَ مُلْكُ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ فَمَا يَصْلُحُ لِلنِّسَاءِ عَادَةً فَهُوَ لِلْمَرْأَةِ ، إِلَّا أَنْ يُقِيمَ الزَّوْجُ الْبَيِّنَةَ ؛ وَمَا يَصْلُحُ لِلرِّجَالِ ، أَوْ يَكُونُ صَالِحًا لهُمَا ، فَهُوَ لِلزَّوْجِ مَا لَمْ تُقِمِ الْمَرْأَةُ الْبَيِّنَةَ ؛ وَأَيُّهُمَا أَقَامَهَا قُبِلَتْ مِنْهُ وَقُضِيَ لَهُ بِهَا ؛ وَلَوْ كَانَ الْمَتَاعُ الْمُتَنَازَعُ فِيهِ مِمَّا يَصْلُحُ لِصَاحِبِهِ ؛ وَمَا كَانَ مِنَ الْبُضَائِعِ التِّجَارِيَّةِ فَهُوَ لِمَنْ يَتَعَاطَى

التَّجَارَةَ مِنْهُمَا .

(مَادَّة ١١٩) إِذَا مَاتَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ وَوَقَعَ النِّزَاعُ فِي مَتَاعِ الْبَيْتِ بَيْنَ الْحَيِّ وَوَرَثَةِ الْمَيِّتِ ، فَالْمُشْكِلُ الَّذِي يَصْلُحُ لِلرَّجُلِ وَالْمَرْأَةِ يَكُونُ لِلْحَيِّ مِنْهُمَا عِنْدَ عَدَمِ الْبَيِّنَةِ .

* * *

الْبَابُ الثَّامِنُ

فِي نِكَاحِ الْكِتَابِيَّاتِ وَحُكْمِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ إِسْلَامِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا

(مَادَّة ١٢٠) يَصِحُّ لِلْمُسْلِمِ أَنْ يَتَزَوَّجَ كِتَابِيَّةً ، نَصْرَانِيَّةً كَانَتْ أَوْ يَهُودِيَّةً ، ذِمِّيَّةً أَوْ غَيْرَ ذِمِّيَّةً ، وَإِنْ كُرِهَ ؛ وَيَصِحُّ عَقْدُ نِكَاحِهِمَا بِمُبَاشَرَةٍ وَلَيْهَا الْكِتَابِيُّ وَشَهَادَةُ كِتَابِيَّيْنِ وَلَوْ كَانَا مُخَالَفَيْنِ لِدِينِهَا ، وَلَا يَنْبُتُ النِّكَاحُ بِشَهَادَتَيْهِمَا إِذَا جَحَدَهُ الْمُسْلِمُ ، وَيَنْبُتُ بِهَا إِذَا أَنْكَرْتُهُ الْكِتَابِيَّةُ .

(مَادَّة ١٢١) يَصِحُّ نِكَاحُ الْكِتَابِيَّةِ عَلَى الْمُسْلِمَةِ وَالْمُسْلِمَةِ عَلَى الْكِتَابِيَّةِ ، وَهُمَا فِي الْقِسْمِ سَيَّانُ .

(مَادَّة ١٢٢) لَا تَتَزَوَّجُ الْمُسْلِمَةُ إِلَّا مُسْلِمًا ، فَلَا يَجُوزُ تَزَوُّجُهَا مُشْرِكًا وَلَا كِتَابِيًّا ، يَهُودِيًّا كَانَ أَوْ نَصْرَانِيًّا ، وَلَا يَنْعَقَدُ النِّكَاحُ أَصْلًا .

(مَادَّة ١٢٣) إِذَا تَزَوَّجَ الْمُسْلِمُ نَصْرَانِيَّةً فَتَهَوَّدَتْ ، أَوْ يَهُودِيَّةً فَتَنْصَرَّتْ ، فَلَا يَفْسُدُ النِّكَاحُ .

(مَادَّة ١٢٤) الْأَوْلَادُ الَّذِينَ يُوَلَّدُونَ لِلْمُسْلِمِ مِنَ الْكِتَابِيَّةِ ذَكَوْرًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا يَتَّبِعُونَ دِينَهُ .

(مَادَّة ١٢٥) اٰخْتِلَافُ الدِّينِ مِنْ مَوَاقِعِ الْمِيرَاثِ ، فَلَا يَرِثُ الْمُسْلِمُ زَوْجَتَهُ الْكِتَابِيَّةَ إِذَا مَاتَتْ قَبْلَ أَنْ تُسْلِمَ ، وَهِيَ لَا تَرِثُهُ إِذَا مَاتَتْ وَهِيَ عَلَى دِينِهَا .

* * *

الفصل الثاني

فِي حُكْمِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ إِسْلَامِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا

(مَادَّة ١٢٦) إِذَا كَانَ الزَّوْجَانِ غَيْرَ مُسْلِمَيْنِ ، فَأَسْلَمَتِ الْمَرْأَةُ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى زَوْجِهَا ، فَإِنْ أَسْلَمَ يُقْرَأَنَّ عَلَى نِكَاحِهِمَا مَا لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ مُحْرَمًا لَهُ ، وَإِنْ أَبَى الْإِسْلَامَ أَوْ أَسْلَمَ وَهِيَ مُحْرَمٌ لَهُ يُفْرَقُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا فِي الْحَالِ وَلَوْ كَانَ صَغِيرًا مُمَيِّزًا أَوْ مَعْتُوهَا ، فَإِنْ كَانَ غَيْرَ مُمَيِّزٍ يُنْتَظَرُ تَمْيِيزُهُ ، وَإِنْ كَانَ مَجْنُونًا فَلَا يُنْتَظَرُ شِفَاؤُهُ ، بَلْ يُعْرَضُ الْإِسْلَامُ عَلَى أَبِيهِ لَا بِطَرِيقِ الْإِلْزَامِ ، فَإِنْ أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا تَبِعَهُ الْوَالِدُ وَبَقِيَ النِّكَاحُ عَلَى حَالِهِ ، وَإِنْ أَبَاهُ كُلُّ مِنْهُمَا يُفْرَقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ زَوْجَتِهِ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ أَبٌ وَلَا أُمٌّ يُقِيمُ الْقَاضِي عَلَيْهِ وَصِيًّا لِيَقْضِيَ عَلَيْهِ بِالْفُرْقَةِ ؛ وَتَفْرِيقُ الْقَاضِي لِإِبَاءِ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ وَأَحَدِ أَبَوَيْ الْمَجْنُونِ طَلَاقٌ لَا فِسْخٌ ، وَمَا لَمْ يُفْرَقِ الْقَاضِي بَيْنَهُمَا فَالزَّوْجِيَّةُ بَاقِيَةٌ .

(مَادَّة ١٢٧) إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجُ وَكَانَتْ أَمْرَانُهُ كِتَابِيَّةً فَالنِّكَاحُ بَاقٍ عَلَى حَالِهِ ، وَإِنْ كَانَتْ غَيْرَ كِتَابِيَّةٍ يُعْرَضُ عَلَيْهَا الْإِسْلَامُ ، فَإِنْ أَسْلَمَتْ فَهِيَ زَوْجَتُهُ ، وَإِنْ أَبَتْ الْإِسْلَامَ أَوْ أَسْلَمَتْ وَكَانَتْ مُحْرَمًا لَهُ يُفْرَقُ بَيْنَهُمَا ،

وَالْتَفْرِيقُ بِإِبَائِهَا فَسُخِّحَ لَا طَلَاقٌ ، وَمَا لَمْ يُفَرَّقِ الْحَاكِمُ فَالزَّوْجِيَّةُ بَاقِيَةٌ حَتَّى يَحْضَلَ التَّفْرِيقُ .

(مَادَّة ١٢٨) إِذَا أَسْلَمَ الزَّوْجَانِ مَعًا بَقِيَ النِّكَاحُ عَلَى حَالِهِ مَا لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ مُحْرَمًا لَهُ ، فَإِنْ كَانَتْ كَذَلِكَ يُفَرَّقُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا ؛ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُفَرَّقَ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ الْمُحْرَمَيْنِ غَيْرِ الْمُسْلِمَيْنِ إِلَّا إِذَا تَرَفَعَا إِلَيْهِ مَعًا ، وَلَهُ أَنْ يُفَرَّقَ مِنْ غَيْرِ مُرَافَعَةٍ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ إِذَا كَانَتْ كِتَابِيَّةً مُعْتَدَّةً لِمُسْلِمٍ وَتَزَوَّجَتْ قَبْلَ أَنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا .

(مَادَّة ١٢٩) إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ وَكَانَ بَيْنَهُمَا وَلَدٌ صَغِيرٌ ، أَوْ وُلِدَ لَهُمَا وَلَدٌ قَبْلَ عَرْضِ الْإِسْلَامِ عَلَى الْآخِرِ أَوْ بَعْدَهُ ، فَإِنَّهُ يَتَّبَعُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ الْوَلَدُ مُقِيمًا فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، سِوَاءَ كَانَ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَبَوَيْهِ مُقِيمًا بِهَا أَوْ فِي غَيْرِهَا ، فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْوَلَدُ مُقِيمًا بِدَارِ الْإِسْلَامِ فَلَا يَتَّبَعُ مَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَبَوَيْهِ .

(مَادَّة ١٣٠) لَا يَتَّبَعُ الْوَلَدُ جَدَّهُ ، وَلَا يَصِيرُ مُسْلِمًا بِإِسْلَامِهِ ، وَلَوْ كَانَ أَبُوهُ مَيِّتًا ، وَتَسْتَمِرُّ تَبَعِيَّةُ الْوَلَدِ لِمَنْ أَسْلَمَ مِنْ أَبَوَيْهِ مُدَّةَ صِغَرِهِ سِوَاءَ كَانَ عَاقِلًا أَوْ غَيْرَ عَاقِلٍ ، وَلَا تَنْقَطِعُ إِلَّا بِبُلُوغِهِ عَاقِلًا ، فَلَوْ بَلَغَ مَجْنُونًا أَوْ مَعْتُوهًا فَلَا تَزَالُ تَبَعِيَّتُهُ مُسْتَمِرَّةً .

أَبَابُ التَّاسِعُ فِي النِّكَاحِ الْغَيْرِ الصَّحِيحِ وَالْمَوْقُوفِ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي النِّكَاحِ الْغَيْرِ الصَّحِيحِ

(مَادَّة ١٣١) إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدٌ إِحْدَى مَحَارِمِهِ نَسَبًا أَوْ رِضَاعًا أَوْ صِهْرِيَّةً ، فَالنِّكَاحُ لَا يَصِحُّ أَصْلًا ، وَيُفْرَقُ بَيْنَهُمَا إِنْ لَمْ يَفْتَرِقَا ، وَيُعَاقَبُ الزَّوْجُ بِأَشَدِّ الْعُقُوبَاتِ التَّعْزِيرِيَّةِ سِيَّاسَةً إِنْ فَعَلَ ذَلِكَ عَالِمًا بِالْحُرْمَةِ ، أَوْ بِعُقُوبَةٍ تَلِيْقُ بِحَالِهِ إِنْ فَعَلَهُ جَاهِلًا بِهَا .

(مَادَّة ١٣٢) إِذَا تَزَوَّجَ أَحَدٌ أَمْرَأَةً الْغَيْرِ أَوْ مُعْتَدَّةً فَلَا يَصِحُّ النِّكَاحُ أَصْلًا ، وَيُوجَعُ عُقُوبَةٌ إِنْ دَخَلَ بِهَا عَالِمًا بِالْحُرْمَةِ ، وَيُعَاقَبُ بِمَا يَلِيْقُ إِنْ فَعَلَهُ غَيْرَ عَالِمٍ بِهَا ، وَفِي صُورَةِ الْعِلْمِ لَا عِدَّةَ عَلَى الْمَرْأَةِ بَعْدَ التَّفْرِيقِ ، فَلَا يَحْرُمُ وَقَاعُهَا عَلَى الزَّوْجِ الْأَوَّلِ لَوْ مُتَزَوِّجَةً ، وَفِي صُورَةِ عَدَمِ الْعِلْمِ تَجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ وَيَحْرُمُ عَلَى زَوْجِهَا الْأَوَّلِ وَقَاعُهَا قَبْلَ انْقِضَائِهَا .

(مَادَّة ١٣٣) إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ أُحْتَيْنِ خَالِيَتَيْنِ عَنِ نِكَاحٍ وَعِدَّةٍ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ فَنِكَاحُهُمَا غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَيَجِبُ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا إِنْ لَمْ يُفَارِقَهُمَا ، وَلَا مَهْرَ لَهُمَا إِنْ وَقَعَ التَّفْرِيقُ قَبْلَ الدُّخُولِ ؛ فَإِنْ كَانَتْ إِحْدَاهُمَا مُتَزَوِّجَةً أَوْ مُعْتَدَّةً فَنِكَاحُهَا غَيْرُ صَحِيحٍ وَنِكَاحُ الْخَالِيَةِ صَحِيحٌ ، فَإِنْ تَزَوَّجَهُمَا فِي عَقْدَيْنِ مُتَعَاقِبَيْنِ وَعِلْمَ الْأَسْبُقُ مِنْهُمَا ، وَكَانَ صَحِيحًا ، فَنِكَاحُ الثَّانِيَةِ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَيُفْرَقُ بَيْنَهُمَا عِنْدَ عَدَمِ الْمُتَارَكَةِ ، وَإِنْ كَانَ

وَاقَعَهَا يَحْرُمُ عَلَيْهِ قَبْلَ مُضِيِّ عِدَّتِهَا وَقَاعُ الْأُولَى ، فَإِنْ لَمْ يُعْلَمِ الْأَسْبَقُ مِنْهُمَا أَوْ عُلِمَ وَنُسِيَ بَطَلَ الْعَقْدَانِ مَعًا مَا لَمْ يَكُنْ أَحَدُهُمَا بِعَيْنِهِ غَيْرَ صَحِيحٍ مِنَ الْأَصْلِ فَيَصِحُّ الْآخَرُ ؛ وَإِنْ وَقَعَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهُمَا قَبْلَ الدُّخُولِ بِهِمَا فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَيَّتَهُمَا شَاءَ فِي الْحَالِ ، وَيَكُونُ لَهُمَا مَعًا نِصْفُ الْمَهْرِ فِي حَالَةِ التَّفْرِيقِ قَبْلَ الدُّخُولِ إِنْ كَانَ مَهْرَاهُمَا مُسَمَّيْنِ فِي الْعَقْدِ ، وَمُتَسَاوِيَيْنِ جِنْسًا وَقَدْرًا ، وَأَدَّعَتْ كُلُّ مِنْهُمَا أَنَّهَا الْأُولَى ، وَلَا بَيِّنَةٌ لَهُمَا ^(١) ؛ وَلَوْ أَقَامَتْ إِحْدَاهُمَا بَيِّنَةً عَلَى أَسْبَقِيَّةِ عَقْدِهَا فَنِكَاحُهَا هُوَ الصَّحِيحُ ، وَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ دُونَ الَّتِي بَطَلَ نِكَاحُهَا ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَ مَهْرَاهُمَا جِنْسًا أَوْ قَدْرًا فَلَهُمَا مَعًا الْأَقْلُ مِنْ نِصْفِي الْمَهْرَيْنِ الْمُسَمَّيْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُمَا مَهْرٌ مُسَمًّى فَالْوَاجِبُ لَهُمَا مُتَعَةٌ وَاحِدَةٌ ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْفُرْقَةُ بَعْدَ الدُّخُولِ وَجَبَ لِكُلِّ مِنْهُمَا مَهْرٌ كَامِلٌ .

(مَادَّةُ ١٣٤) إِذَا تَزَوَّجَ الرَّجُلُ مُطَلَّقَتَهُ ثَلَاثًا قَبْلَ أَنْ يُصِيبَهَا زَوْجٌ غَيْرُهُ وَيُحِلَّهَا لَهُ ، أَوْ تَزَوَّجَ مَجُوسِيَّةً ، أَوْ خَامِسَةً قَبْلَ تَطْلِيْقِ الرَّابِعَةِ وَأَنْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، أَوْ تَزَوَّجَ أَمْرَأَةً بِلا شُهُودٍ ؛ فَالنِّكَاحُ غَيْرُ صَحِيحٍ أَيْضًا ، وَالتَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا وَاجِبٌ ، وَلِكُلِّ مِنْهُمَا فَسْخُوهُ وَتَرْكُ صَاحِبِهِ وَإِخْبَارُهُ بِذَلِكَ بِلا تَوْقُفٍ عَلَى الْقَضَاءِ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ .

(مَادَّةُ ١٣٥) كُلُّ نِكَاحٍ وَقَعَ غَيْرُ صَحِيحٍ لَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ إِذَا وَقَعَ التَّفْرِيقُ قَبْلَ الْوَطْءِ وَدَوَاعِيهِ ، وَلَا يَرِثُ أَحَدٌ مِنْهُمَا الْآخَرَ ، وَيَثْبُتُ فِيهِ النَّسَبُ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْمَادَّةِ الثَّامِنَةِ عَشْرَةَ .

(١) لِأَنَّهُ وَجَبَ لِلأُولَى مِنْهُمَا ، وَلِتَعَدُّرِ مَعْرِفَتِهَا صُرْفَ لَهَا بِالتَّسَاوِيِ .

(مَادَّة ١٣٦) إِذَا أَسْتَوَى وَلِيَانِ فِي الْقُرْبِ وَزَوْجَ كُلِّ مِنْهُمَا الصَّبِيَّةَ مِنْ رَجُلٍ آخَرَ ، صَحَّ الْأَسْبَقُ مِنَ الْعَقْدَيْنِ وَبَطَلَ الْآخَرُ ، فَإِنْ جُهِلَ الْأَسْبَقُ مِنْهُمَا أَوْ وَقَعَا مَعًا فَهُمَا بَاطِلَانِ .

(مَادَّة ١٣٧) إِذَا زَوَّجَ الْوَلِيُّ نَفْسَهُ مِنْ مُوَلِّيَّتِهِ الْبَالِغَةِ الَّتِي تَحَلُّ لَهُ بِغَيْرِ إِذْنِهَا قَبْلَ الْعَقْدِ فَالِنِّكَاحُ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَلَوْ سَكَتَتْ حِينَ بَلَغَهَا النِّكَاحُ أَوْ أَفْصَحَتْ بِالرِّضَاءِ .

* * *

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِي النِّكَاحِ الْمَوْقُوفِ

(مَادَّة ١٣٨) إِذَا تَزَوَّجَ الصَّغِيرُ أَوْ الصَّغِيرَةُ الْمُمَيَّزَانِ غَيْرِ الْمَأْدُونَيْنِ ، أَوْ الْكَبِيرُ أَوْ الْكَبِيرَةُ الْمَعْتُوهُانِ بَدُونِ إِذْنِ وَلِيَّهِمَا ، تَوَقَّفَ نَفْوُذُ الْعَقْدِ عَلَى إِجَازَتِهِ ، فَإِنْ أَجَازَهُ وَكَانَ بِغَيْرِ غُبْنٍ فَاحِشٍ نَقَصًا فِي مَهْرِ الصَّغِيرَةِ وَزِيَادَةً فِي مَهْرِ الصَّغِيرِ نَفَذَ ، وَإِنْ لَمْ يُجْزِهِ بَطَلَ ، وَكَذَلِكَ إِنْ كَانَ بِغُبْنٍ فَاحِشٍ فِي الْمَهْرِ ، وَإِنْ أَجَازَهُ الْوَلِيُّ .

(مَادَّة ١٣٩) إِذَا زَوَّجَ الْوَلِيُّ الْأَبْعَدُ الصَّغِيرَةَ مَعَ وُجُودِ الْوَلِيِّ الْأَقْرَبِ الْمَتَوَفَّرَةِ فِيهِ شُرُوطُ الْأَهْلِيَّةِ ، تَوَقَّفَ نَفَاذُ النِّكَاحِ عَلَى إِجَازَةِ الْأَقْرَبِ ، فَإِنْ أَجَازَهُ نَفَذَ ، وَإِنْ نَقَضَهُ أَنْتَقَصَ وَبَطَلَ .

(مَادَّة ١٤٠) إِذَا أَمَرَ الْمُوَكَّلُ الْوَكِيلَ بِتَزْوِيجِهَا أَمْرًا غَيْرَ مُعَيَّنَةٍ فَرَزَّجَهُ أَمْرًا ، وَلَوْ بِهَا عَيْبٌ أَوْ عَاهَةٌ مِنَ الْعَاهَاتِ ، جَازَ عَلَيْهِ النِّكَاحُ وَلَيْسَ لَهُ

رَدُّهُ ؛ فَإِنْ زَوَّجَهُ بِنْتَهُ الصَّغِيرَةَ أَوْ مُوَلَّيَّتَهُ الْقَاصِرَةَ فَلَا يُلْزِمُهُ النِّكَاحُ إِلَّا إِذَا
أَجَازَهُ صَرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً ؛ وَلَوْ أَمَرَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ أَمْرًا ، فَخَالَفَ أَمْرَهُ وَزَوَّجَهُ
أَمْرَاتَيْنِ فِي عَقْدٍ وَاحِدٍ ، فَلَا يُلْزِمُهُ الْمَرْأَتَانِ وَلَا وَاحِدَةً مِنْهُمَا إِلَّا إِذَا
أَجَازَهُمَا أَوْ أَجَازَ إِحْدَاهُمَا ؛ فَلَوْ زَوَّجَهُ إِيَّاهُمَا فِي عَقْدَيْنِ لَزِمَهُ الْأَوَّلُ
وَتَوَقَّفَ الثَّانِي عَلَى إِجَازَتِهِ .

(مَادَّة ١٤١) إِذَا أَمَرَ الْمُوَكَّلُ وَكَيْلَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ أَمْرًا مُعَيَّنَةً فَخَالَفَ
وَزَوَّجَهُ غَيْرَهَا ، فَلَا يُلْزِمُهُ النِّكَاحُ ، وَإِنْ أَمَرَهُ أَنْ يُزَوِّجَهُ أَمْرًا وَعَيَّنَ لَهُ
مِقْدَارَ الْمَهْرِ فَرَزَّجَهُ بِأَكْثَرِ مِمَّا عَيَّنَهُ فَلَا يَنْفُذُ عَلَيْهِ النِّكَاحُ أَيْضًا مَا لَمْ يُنْفِذْهُ ،
وَلَا يَسْقُطُ خِيَارُهُ بِدُخُولِهِ بِالْمَرْأَةِ غَيْرِ عَالِمٍ بِالزِّيَادَةِ الَّتِي زَادَهَا عَلَيْهِ الْوَكِيلُ
فِي الْمَهْرِ ، وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ أَنْ يُلْزِمَهُ بِالنِّكَاحِ ، وَلَوْ أَلْتَزَمَ بِدَفْعِ الزِّيَادَةِ مِنْ
مَالِهِ .

(مَادَّة ١٤٢) إِذَا أَمَرَتِ الْمَرْأَةُ وَكَيْلَهَا أَنْ يُزَوِّجَهَا وَلَمْ تُعَيِّنْ أَحَدًا ،
فَزَوَّجَهَا مِنْ نَفْسِهِ أَوْ مِنْ أَبِيهِ أَوْ مِنْ ابْنِهِ ، فَلَا يَجُوزُ عَلَيْهَا النِّكَاحُ ، وَلَهَا
رَدُّهُ ؛ فَإِنْ زَوَّجَهَا بِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُ وَبِعَبْنٍ فَاحْسٌ فِي الْمَهْرِ فَلَهَا وَلَوْلِيَّهَا فَسْخُ
النِّكَاحِ إِذَا لَمْ يُتِمَّ الزَّوْجُ لَهَا مَهْرَ الْمِثْلِ ؛ وَإِنْ زَوَّجَهَا بِغَيْرِ كُفٍّ لَمْ يَجْزِ
النِّكَاحُ أَصْلًا ، وَلَوْ زَوَّجَهَا بِكُفٍّ وَبِمَهْرٍ الْمِثْلِ لَزِمَهَا النِّكَاحُ وَلَوْ كَانَ
بِالزَّوْجِ عَيْبٌ أَوْ مَرَضٌ .

(مَادَّة ١٤٣) إِذَا غَرَّ الزَّوْجُ الْمَرْأَةَ بِانْتِسَابِهِ لَهَا نَسَبًا غَيْرَ نَسَبِ الْحَقِيقِيِّ ،
ثُمَّ ظَهَرَ لَهَا بَعْدَ الْعَقْدِ بِاطِّلَاعِ الْوَلِيِّ أَنَّهُ دُونَهَا فِي الْكِفَاءَةِ ، فَلَهَا أَوْ لَوْلِيَّهَا
حَقُّ الْخِيَارِ فِي إِجَازَةِ النِّكَاحِ وَنَقْضِهِ .

(مَادَّة ١٤٤) الْفُضُولِيُّ الَّذِي يُوجِبُ النِّكَاحَ أَوْ يَقْبَلُهُ بِلَا تَوْكِيلٍ وَلَا

وَلَايَةٌ يَنْعَقِدُ نِكَاحُهُ مَوْقُوفًا عَلَى إِجَازَةٍ مِنْ لَهُ إِجَازَةٌ ، فَإِنْ أَجَازَهُ نَفَذَ ،
وَإِنْ أَبْطَلَهُ بَطَلَ .

* * *

الْبَابُ الْعَاشِرُ

فِي إِثْبَاتِ النِّكَاحِ وَالْإِقْرَارِ بِهِ

(مَادَّة ١٤٥) إِذَا وَقَعَ نِزَاعٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ فِي أَمْرِ النِّكَاحِ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ
رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ ، أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَأَتَيْنِ عُدُولٍ ؛ فَإِذَا ادَّعَى أَحَدٌ عَلَى أَمْرَأَةٍ أَنَّهَا
زَوْجَتُهُ ، أَوْ ادَّعَتْ هِيَ أَنَّهُ زَوْجُهَا ، وَجَحَدَ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ ، وَعَجَزَ الْمُدَّعِي
عَنِ الْبَيِّنَةِ ، فَلَهُ أَنْ يَسْتَحْلِفَ الْجَاحِدَ ، فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَتِ الدَّعْوَى ، وَإِنْ
نَكَلَ قُضِيَ عَلَيْهِ بِنُكُولِهِ .

(مَادَّة ١٤٦) لَا يَثْبُتُ النِّكَاحُ بِشَهَادَةِ ابْنَيْ الزَّوْجَيْنِ لِمَنْ ادَّعَاهُ
مِنْهُمَا^(١) ، وَكَذَا لَوْ كَانَ أَحَدُ الشَّاهِدَيْنِ ابْنًا لِلزَّوْجِ وَالْآخَرُ ابْنًا لِلزَّوْجَةِ ،
فَإِنْ كَانَا ابْنَيْ الزَّوْجِ وَحَدَهُ أَوْ ابْنَيْ الزَّوْجَةِ وَحَدَهَا فَادَّعَى أَحَدُهُمَا النِّكَاحَ
وَأَنْكَرَهُ الْآخَرُ تُقْبَلُ شَهَادَتُهُمَا عَلَى أَصْلِهِمَا إِذَا اسْتَشْهَدَ بِهِمَا الْآخَرُ .

(مَادَّة ١٤٧) لَا يُعْتَبَرُ إِقْرَارُ الْوَلِيِّ عَلَى الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ بِالنِّكَاحِ إِلَّا أَنْ
يَشْهَدَ الشُّهُودُ عَلَى النِّكَاحِ أَوْ يَبْلُغَ الصَّغِيرُ وَالصَّغِيرَةُ وَيُصَدِّقَانِهِ .

(مَادَّة ١٤٨) إِذَا أَقَرَّ أَحَدٌ لِأَمْرَأَةٍ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ وَلَمْ يَكُنْ تَحْتَهُ مُحْرَمٌ لَهَا ،

(١) أَيُّ : عَلَى الْآخِرِ وَجَحَدَ ، لِأَنَّهُ لَوْ أَقَرَّ فَلَا لِرُومٍ لِلشُّهُودِ كَمَا هُوَ بَعْدُ فِي الْمَادَّةِ : ١٤٧ .

وَلَا أَرْبَعُ سِوَاهَا ، وَصَدَّقْتُهُ ، وَكَانَتْ خَالِيَةً عَنْ زَوْجٍ وَعِدَّةٍ ، تَثْبُتُ
زَوْجِيَّتَهَا لَهُ بِإِقْرَارِهِ ، وَتَلْزَمُهُ نَفَقَتُهَا ، وَيَتَوَارِثَانِ .

(مَادَّة ١٤٩) إِذَا أَقْرَتِ الْمَرْأَةُ فِي حَالِ صِحَّتِهَا أَوْ فِي مَرَضِهَا أَنَّهَا
تَزَوَّجَتْ فُلَانًا ، فَإِنْ صَدَّقَهَا فِي حَيَاتِهَا ثَبَتَ النِّكَاحُ وَوَرِثَتَهَا ، وَإِنْ صَدَّقَهَا
بَعْدَ مَوْتِهَا فَلَا يَثْبُتُ النِّكَاحُ وَلَا يَرِثُهَا .

* * *

الْكِتَابُ الثَّانِي

فِيمَا يَجِبُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ

الْبَابُ الْأَوَّلُ

فِيمَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ مِنْ حُسْنِ الْمُعَامَلَةِ لِلزَّوْجَةِ

(مَادَّة ١٥٠) يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُعَامِلَ زَوْجَتَهُ بِالْمَعْرُوفِ ، وَيُحْسِنَ عِشْرَتَهَا ، وَيَقُومَ بِنَفَقَتِهَا ، وَهِيَ : تَشْمَلُ الطَّعَامَ وَالْكِسْوَةَ وَالسُّكْنَى .
(مَادَّة ١٥١) يَجِبُ قِضَاءُ عَلَى الزَّوْجِ أَنْ يُوَاقِعَ زَوْجَتَهُ مَرَّةً وَاحِدَةً فِي مُدَّةِ الزَّوْجِيَّةِ .

(مَادَّة ١٥٢) إِذَا تَعَدَّدَتِ الزَّوْجَاتُ وَكُنَّ أَحْرَارًا كُلُّهُنَّ يَجِبُ عَلَيْهِ أَنْ يَعْدِلَ بَيْنَهُنَّ فِيمَا يَقْدِرُ عَلَيْهِ مِنَ التَّسْوِيَةِ فِي الْبَيْتُوتَةِ لِلْمُؤَانَسَةِ وَعَدَمِ الْجَوْرِ فِي النَّفَقَةِ .

(مَادَّة ١٥٣) الْبِكْرُ وَالثِّيْبُ وَالْجَدِيدَةُ وَالْقَدِيمَةُ وَالْمُسْلِمَةُ وَالْكِتَابِيَّةُ سَوَاءٌ فِي وُجُوبِ الْعَدْلِ وَالتَّسْوِيَةِ ، فَلَا تَتَمَيَّزُ إِحْدَاهُنَّ عَلَى الْأُخْرَى ؛ وَلَا فَرْقَ فِي الْقَسْمِ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ صَحِيحَةً أَوْ مَرِيضَةً أَوْ حَائِضًا أَوْ نَفْسَاءً أَوْ رَتَقَاءً أَوْ قِرْنَاءً ، فَلَا يُقْبَلُ عُذْرُ الزَّوْجِ إِنْ قَصَرَ فِي الْعَدْلِ مُعْتَذِرًا بِمَرَضِ الْمَرْأَةِ أَوْ حَيْضِهَا أَوْ نِفَاسِهَا أَوْ بَعِيْبٍ فِي أَعْضَاءِ تَنَاسُلِهَا .

(مَادَّة ١٥٤) يُقِيمُ عِنْدَ كُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ يَوْمًا وَلَيْلَةً أَوْ ثَلَاثَةَ أَيَّامٍ ، وَإِنْ شَاءَ جَعَلَ لِكُلِّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ سَبْعَةَ أَيَّامٍ ، وَالرَّأْيُ لَهُ فِي تَعْيِينِ مِقْدَارِ الدَّوْرِ

فِي الْبَدَاءَةِ فِي الْقَسْمِ ؛ وَإِنَّمَا تَجِبُ التَّسْوِيَةُ لَيْلًا ، بَأَنْ يُعَاشِرَ فِيهِ إِحْدَاهُنَّ بِقَدْرِ مَا يُعَاشِرُ الْأُخْرَى ، وَلَا يَلْزَمُهُ ذَلِكَ نَهَارًا ، مَا لَمْ يَكُنْ عَمَلُهُ لَيْلًا فَيَقْسِمُ نَهَارًا .

(مَادَّة ١٥٥) لَا يَنْبَغِي لَهُ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ إِحْدَاهُنَّ أَكْثَرَ مِنَ الدَّوْرِ الَّذِي قَدَرَهُ إِلَّا بِإِذْنِ الْأُخْرَى ، وَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِلَّا لِعِيَادَتِهَا إِنْ كَانَتْ مَرِيضَةً ، فَإِنْ أَشْتَدَّ بِهَا الْمَرَضُ فَلَا بَأْسَ بِإِقَامَتِهِ عِنْدَهَا حَتَّى يَحْضَلَ لَهَا الشِّفَاءُ .

(مَادَّة ١٥٦) إِذَا تَرَكْتَ إِحْدَاهُنَّ نَوْبَتَهَا إِلَى غَيْرِهَا مِنْ ضَرَائِرِهَا صَحَّ تَرْكُهَا ، وَلَهَا الرُّجُوعُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ إِنْ طَلَبَتْ ذَلِكَ .

(مَادَّة ١٥٧) لَا قَسْمَ فِي السَّفَرِ ، بَلْ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِمَنْ شَاءَ مِنْهُنَّ ، وَالْقُرْعَةُ أَحَبُّ ، وَلَيْسَ لِلَّتِي لَمْ تُسَافِرْ مَعَهُ أَنْ تَطْلُبَ مِنْهُ بَعْدَ عَوْدِهِ الْإِقَامَةَ عِنْدَهَا قَدْرَ مَا أَقَامَ فِي السَّفَرِ مَعَ الَّتِي سَافَرَ مَعَهَا .

(مَادَّة ١٥٨) إِذَا مَرَضَ الزَّوْجُ فِي بَيْتِ لَهُ خَالٍ عَنِ أَزْوَاجِهِ فَلَهُ أَنْ يَدْعُو كُلَّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ عِنْدَهُ فِي نَوْبَتِهَا ، وَلَوْ مَرَضَ فِي بَيْتِ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ وَلَمْ يَقْدِرْ عَلَى التَّحْوِيلِ إِلَى بَيْتِ الْأُخْرَى فَلَهُ أَنْ يُقِيمَ بِهِ حَتَّى يَشْفَى بِشَرَطِ أَنْ يُقِيمَ عِنْدَ الْأُخْرَى بَعْدَ الصُّحَّةِ بِقَدْرِ مَا أَقَامَ مَرِيضًا عِنْدَ ضَرَّتَيْهَا .

(مَادَّة ١٥٩) إِذَا أَقَامَ الزَّوْجُ قَبْلَ تَعْيِينِ مِقْدَارِ الدَّوْرِ وَتَرْتِيبِهِ عِنْدَ إِحْدَى زَوْجَتَيْهِ مُدَّةً ، كَشَهْرٍ فِي غَيْرِ السَّفَرِ ، فَخَاصَمْتُهُ الْأُخْرَى ، يَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ بِالْعَدْلِ بَيْنَهُمَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ ، وَيَنْهَاهُ عَنِ الْجَوْرِ ، فَإِنْ عَادَ إِلَيْهِ بَعْدَ ذَلِكَ يُعَزَّرُ وَيُوجَعُ عُقُوبَةً بغيرِ الْحَبْسِ .

أَلْبَابُ الثَّانِي

فِي النِّفْقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الزَّوْجِ لِلْمَرْأَةِ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي بَيَانِ مَنْ تَسْتَحِقُّ النِّفْقَةَ مِنَ الزَّوْجَاتِ

(مَادَّة ١٦٠) تَجِبُ النِّفْقَةُ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ عَلَى الزَّوْجِ وَلَوْ فَقِيرًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ عَيْنًا أَوْ صَغِيرًا لَا يَقْدِرُ عَلَى الْمُبَاشَرَةِ لِلزَّوْجَةِ ، غَنِيَّةً كَانَتْ أَوْ فَقِيرَةً ، مُسْلِمَةً أَوْ غَيْرَ مُسْلِمَةٍ ، كَبِيرَةً أَوْ صَغِيرَةً ، تُطِيقُ الْوِقَاعَ أَوْ تَشْتَهَى لَهُ .

(مَادَّة ١٦١) تَجِبُ النِّفْقَةُ لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَلَوْ هِيَ مُقِيمَةٌ فِي بَيْتِ أَبِيهَا مَا لَمْ يُطَالِبْهَا الزَّوْجُ بِالنُّقْلَةِ وَتَمْتَنِعَ بِغَيْرِ حَقٍّ .

(مَادَّة ١٦٢) تَجِبُ النِّفْقَةُ لِلزَّوْجَةِ لَوْ أَبَتْ أَنْ تُسَافِرَ مَعَ زَوْجِهَا بِمَا هُوَ مَسَافَةٌ قَصْرٌ^(١) أَوْ فَوْقَهَا ، أَوْ مَنَعَتْ نَفْسَهَا لِاسْتِيفَاءِ مَا تُعُورِفَ تَعْجِيلُهُ مِنْ الْمَهْرِ ، سِوَاءِ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا أَوْ بَعْدَهُ .

(مَادَّة ١٦٣) إِذَا مَرِضَتْ الْمَرْأَةُ مَرَضًا يَمْنَعُ مِنْ مُبَاشَرَتِهَا بَعْدَ الزَّفَافِ وَالنُّقْلَةِ إِلَى مَنَزْلِ زَوْجِهَا ، أَوْ قَبْلَهَا ثُمَّ انْتَقَلَتْ إِلَيْهِ وَهِيَ مَرِيضَةٌ ، أَوْ لَمْ تَتَّقِلْ وَلَمْ تَمْنَعْ نَفْسَهَا بِغَيْرِ حَقٍّ ، فَلَهَا النِّفْقَةُ عَلَيْهِ ، فَلَوْ مَرِضَتْ فِي بَيْتِ الزَّوْجِ ثُمَّ انْتَقَلَتْ إِلَى بَيْتِ أَهْلِهَا ، فَإِنْ طَالَبَهَا الزَّوْجُ بِالنُّقْلَةِ وَلَمْ يُمَكِّنْهَا لِالانتِقَالِ بِمَحْفَظَةٍ أَوْ نَحْوِهَا فَلَهَا النِّفْقَةُ ، وَإِنْ أَمْتَنَعَتْ بِغَيْرِ حَقٍّ مَعَ

(١) تُقَدَّرُ مَسَافَةُ الْقَصْرِ بِـ ٥٠، ٨٢ كَمِ تَقْرِيبًا .

قَدَرْتَهَا عَلَى الْأَنْتِقَالِ بِنَحْوِ مَا ذَكَرَ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا .

(مَادَّة ١٦٤) إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مَحْبُوسًا وَلَوْ بِدَيْنٍ عَلَيْهِ لِزَوْجَتِهِ ، فَلَا

تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا ، وَإِنْ كَانَ غَيْرَ قَادِرٍ عَلَى آدَائِهِ .

(مَادَّة ١٦٥) إِذَا كَانَ الزَّوْجُ مُوسِرًا ، وَكَانَ لِامْرَأَتِهِ خَادِمَةٌ ، تَجِبُ عَلَيْهِ

نَفَقَتُهَا بِقَدْرِ مَا يَكْفِيهَا عَلَى حَسَبِ الْعُرْفِ ، بِشَرْطِ أَنْ تَكُونَ الْخَادِمَةُ مَمْلُوكَةً

لَهَا مُلْكًا تَامًا وَمُتَفَرِّغَةً لِخِدْمَتِهَا لَا شُغْلَ لَهَا غَيْرَهَا ، وَإِذَا زُفَّتْ إِلَيْهِ بِخَدَمٍ كَثِيرٍ

أَسْتَحَقَّتْ نَفَقَةَ الْجَمِيعِ عَلَيْهِ إِنْ كَانَ ذَا يَسَارٍ ، وَإِذَا رَزِقَ أَوْلَادًا لَا يَكْفِيهِمْ

خَادِمٌ وَاحِدٌ يُفْرَضُ عَلَيْهِ نَفَقَةُ خَادِمِينَ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى قَدْرِ حَاجَةِ أَوْلَادِهِ .

* * *

الفصلُ الثاني

فِي بَيَانِ مَنْ لَا نَفَقَةَ لَهُنَّ مِنَ الزَّوْجَاتِ

(مَادَّة ١٦٦) إِذَا كَانَتِ الزَّوْجَةُ صَغِيرَةً لَا تَصْلُحُ لِلرِّجَالِ وَلَا تُشْتَهَى

لِلْوَقَاعِ ، وَلَوْ فِيمَا دُونَ الْفَرْجِ ، فَلَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَى زَوْجِهَا إِلَّا إِذَا أَمْسَكَهَا فِي

بَيْتِهِ لِلْإِسْتِنَاسِ بِهَا .

(مَادَّة ١٦٧) الْمَرِيضَةُ الَّتِي لَمْ تُزَفَّ إِلَى زَوْجِهَا وَلَمْ يُمَكِّنْهَا الْأَنْتِقَالَ

أَصْلًا لَا نَفَقَةَ لَهَا .

(مَادَّة ١٦٨) الزَّوْجَةُ الَّتِي تُسَافِرُ إِلَى الْحَجِّ وَلَوْ لِأَدَاءِ فَرِيضَةٍ بِدُونِ أَنْ

يَكُونَ مَعَهَا زَوْجُهَا لَا نَفَقَةَ لَهَا عَلَيْهِ مُدَّةَ غِيَابِهَا ، وَإِنْ سَافَرَتْ مَعَ مَحْرَمٍ

لَهَا ؛ فَإِنْ سَافَرَ زَوْجُهَا وَأَخَذَهَا مَعَهُ فَلَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةُ الْحَضَرِ وَنَفَقَةُ السَّفَرِ

وَلَوْ أَوَازِمُهُ ؛ وَإِنْ سَافَرَتْ هِيَ وَأَخَذَتْ زَوْجَهَا مَعَهَا فَلَهَا عَلَيْهِ نَفَقَةٌ الْحَضَرِ
لَا نَفَقَةٌ السَّفَرِ .

(مَادَّة ١٦٩) الزَّوْجَةُ الْمُحْتَرِفَةُ الَّتِي تَكُونُ خَارِجَ الْبَيْتِ نَهَارًا وَعِنْدَ
الزَّوْجِ لَيْلًا ، إِذَا مَنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ وَعَصَّتْهُ وَخَرَجَتْ فَلَا نَفَقَةَ لَهَا مَا دَامَتْ
خَارِجَةً .

(مَادَّة ١٧٠) إِذَا حُبِسَتْ الْمَرْأَةُ وَلَوْ فِي دِينٍ لَا تَقْدِرُ عَلَى إِيْفَائِهِ فَلَا يَلْزَمُ
زَوْجَهَا نَفَقَتَهَا مُدَّةَ حَبْسِهَا إِلَّا إِذَا كَانَ هُوَ الَّذِي حَبَسَهَا فِي دِينٍ لَهُ .

(مَادَّة ١٧١) النَّاشِزَةُ ، وَهِيَ : الَّتِي خَالَفَتْ زَوْجَهَا وَخَرَجَتْ مِنْ بَيْتِهِ
بِلا إِذْنِهِ بِغَيْرِ وَجْهِ شَرْعِيٍّ ، يَسْقُطُ حَقُّهَا فِي النَّفَقَةِ مُدَّةَ نَشُوزِهَا ، وَإِنْ كَانَتْ
لَهَا نَفَقَةٌ مَفْرُوضَةٌ مُتَجَمِّدَةٌ تَسْقُطُ أَيْضًا بِنَشُوزِهَا ، وَكَذَا الْمُسْتَدَانَةُ بِغَيْرِ أَمْرِ
الْحَاكِمِ وَأَمْرِ الزَّوْجِ ، وَتَكُونُ نَاشِزَةً أَيْضًا إِذَا كَانَ الْبَيْتُ الْمَقِيمَانَ بِهِ مُلْكًا لَهَا
وَمَنَعَتْهُ مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهَا مَا لَمْ تَكُنْ سَأَلْتَهُ الثَّقَلَةَ مِنْهُ فَلَمْ يَنْقُلْهَا ، فَإِذَا عَادَتْ
النَّاشِزَةُ إِلَى بَيْتِ زَوْجِهَا وَلَوْ بَعْدَ سَفَرِهِ أَوْ دَعَتْهُ يَدْخُلُ عَلَيْهَا إِذَا كَانَ الْمَنْزِلُ لَهَا
عَادَ حَقُّهَا فِي النَّفَقَةِ ، وَلَا يَعُودُ مَا سَقَطَ مِنْهَا بِنَشُوزِهَا ؛ وَإِنْ مَنَعَتْهُ مِنْ
الْأَسْتِمْتَاعِ بِهَا وَهِيَ فِي بَيْتِهِ فَلَا تَكُونُ نَاشِزَةً نَشُوزًا مُوجِبًا لِسُقُوطِ النَّفَقَةِ .

(مَادَّة ١٧٢) الْمَنْكُوحَةُ نِكَاحًا فَاسِدًا أَوْ الْمَوْطُوءَةُ بِشَبْهَةٍ لَا نَفَقَةَ
لَهُمَا ، إِلَّا الْمَنْكُوحَةُ بِلا شُهُودٍ ، فَإِذَا فَرَضَ الْحَاكِمُ لِأِحْدَاهُمَا نَفَقَةً قَبْلَ
ظُهُورِ فَسَادِ النِّكَاحِ ، وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، فَلِلزَّوْجِ الرُّجُوعُ عَلَيْهَا بِمَا أَخَذَتْهُ مِنْهُ
بِأَمْرِ الْحَاكِمِ لَا بِمَا أَخَذَتْهُ بِلا أَمْرِهِ .

الفصل الثالث

في تقدير نفقة الطعام

(مادة ١٧٣) تُقَدَّرُ نَفَقَةُ الطَّعَامِ بِقَدْرِ حَالِ الزَّوْجَيْنِ يَسَارًا وَإِعْسَارًا ، فَإِنْ كَانَ مُوسِرَيْنِ فَنَفَقَةُ الْيَسَارِ ، وَإِنْ كَانَ مُعْسِرَيْنِ فَنَفَقَةُ الْإِعْسَارِ ، وَإِنْ كَانَ مُخْتَلِفَيْنِ حَالًا فَنَفَقَةُ الْوَسْطِ ، فَلَوْ كَانَ الزَّوْجُ هُوَ الْفَقِيرُ لَا يُخَاطَبُ إِلَّا بِقَدْرِ وَسْعِهِ وَالْبَاقِي دَيْنٌ عَلَيْهِ إِلَى الْمَيْسَرَةِ .

(مادة ١٧٤) تُفْرَضُ النِّفْقَةُ أَصْنَافًا ، أَوْ تَقْوَمُ الْأَصْنَافُ بِدَرَاهِمَ عَلَى حَسَبِ اخْتِلَافِ أَسْعَارِ الْمَأْكُولَاتِ فِي الْبَلَدَةِ غَلَاءً وَرُخْصًا رِعَايَةً لِلْجَانِبَيْنِ ، فَإِذَا غَلَا السَّعْرُ تَزَادَ النِّفْقَةُ الْمُقَدَّرَةُ لِلْمَرْأَةِ ، وَإِذَا رَخِصَ تَنْقُصُ عَنِ الزَّوْجِ وَلَوْ بَعْدَ الْقَضَاءِ بِهَا .

(مادة ١٧٥) يُعْتَبَرُ فِي فَرْضِ النِّفْقَةِ وَإِعْطَائِهَا لِلْمَرْأَةِ الْأَصْلَحُ وَالْأَيْسَرُ ، فَإِنْ كَانَ الزَّوْجُ مُحْتَرِفًا يَكْتَسِبُ قُوَّتَهُ كُلَّ يَوْمٍ تُقَدَّرُ النِّفْقَةُ عَلَيْهِ يَوْمًا بِيَوْمٍ ، وَيُعْطِيهَا نَفَقَةً كُلَّ يَوْمٍ مُعْجَلًا عِنْدَ مَسَاءِ الْيَوْمِ الَّذِي قَبْلَهُ ؛ وَإِنْ كَانَ مِنَ الصُّنَاعِ الَّذِينَ لَا يَنْقَضِي عَمَلُهُمْ إِلَّا بِمُضِيِّ الْأُسْبُوعِ تُقَدَّرُ عَلَيْهِ كُلُّ أُسْبُوعٍ ، وَإِنْ كَانَ تَاجِرًا أَوْ مِنْ أَرْبَابِ الْمَاهِيَّاتِ تُفْرَضُ عَلَيْهِ كُلُّ شَهْرٍ ، وَإِنْ كَانَ مُزَارِعًا تُفْرَضُ عَلَيْهِ كُلُّ سَنَةٍ ، فَإِنْ مَاطَلَهَا الزَّوْجُ فِي دَفْعِ النِّفْقَةِ فِي مَوَاعِيدِهَا الْمُقَرَّرَةِ فَلَهَا أَنْ تَطْلُبَ نَفَقَةَ كُلِّ يَوْمٍ .

(مادة ١٧٦) لِلزَّوْجِ أَنْ يَلِيَّ الْإِنْفَاقَ بِنَفْسِهِ عَلَى زَوْجَتِهِ حَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ ، فَإِذَا أَشْتَكَّتْ مَطْلَهُ فِي الْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَثَبَتَ ذَلِكَ عِنْدَ الْحَاكِمِ وَلَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ صَاحِبَ مَائِدَةٍ وَطَعَامٍ كَثِيرٍ بَحِيثٍ يُمَكِّنُهَا أَنْ تَتَنَاوَلَ مِنْهُ مِقْدَارَ

كِفَايَتِهَا ، يُحْضِرُهُ الْحَاكِمُ وَيَقْدَرُ النِّفْقَةَ بِحُضُورِهِ عَلَى الْوَجْهِ الْمُتَقَدِّمِ فِي الْمَادَّةِ السَّالِفَةِ ، وَيَأْمُرُهُ بِإِعْطَائِهَا إِيَّاهَا لِتُنْفِقَ عَلَى نَفْسِهَا ، فَإِذَا أُمْتِنَعَ مَعَ الْيَسْرِ مِنْ إِعْطَائِهَا بَعْدَ أَمْرِ الْحَاكِمِ وَطَلَبَتِ الْمَرْأَةُ حَبْسَهُ لَهُ أَنْ يَحْبِسَهُ ، إِلَّا أَنَّهُ لَا يَنْبَغِي أَنْ يَحْبِسَهُ فِي أَوَّلِ مَرَّةٍ ، بَلْ يُؤَخَّرُ الْحَبْسَ إِلَى مَجْلِسَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةٍ يُعَيِّظُهُ فِي كُلِّ مَجْلِسٍ ، فَإِنْ لَمْ يَدْفَعْ حَبْسَهُ حِينَئِذٍ ، وَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَبِيعَ عَلَيْهِ مِنْ أَمْوَالِهِ مَا لَيْسَ مِنْ أَصُولِ حَوَائِجِهِ وَيَصْرِفَ ثَمَنَهُ فِي نَفَقَتِهَا .

(مَادَّة ١٧٧) إِذَا ثَبَتَ إِعْسَارُ الزَّوْجِ وَعَجْزُهُ عَنِ الْقِيَامِ بِنَفَقَةِ زَوْجَتِهِ فَلَا يَحْبِسُهُ الْحَاكِمُ ، وَلَا يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا بِسَبَبِ عَجْزِهِ ، بَلْ يَفْرِضُ لَهَا النِّفْقَةَ وَيَأْمُرُهَا بِالْأَسْتِدَانَةِ عَلَيْهِ ، وَتَجِبُ الْإِدَانَةُ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهَا مِنْ أَقَارِبِهَا عِنْدَ عَدَمِ الزَّوْجِ ؛ وَإِنْ كَانَ لَهَا أَوْلَادٌ صِغَارٌ تَجِبُ الْإِدَانَةُ لِأَجْلِهِمْ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ لَوْلَا وُجُودُ الْأَبِ ؛ وَيُحْبَسُ مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ الْإِدَانَةُ إِذَا أُمْتِنَعَ .

(مَادَّة ١٧٨) إِذَا فَرَضَ الْحَاكِمُ النِّفْقَةَ أَوْ تَرَاضَى الزَّوْجَانِ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، فَلِلْمَرْأَةِ إِذَا عَلِمَتْ أَوْ خَافَتْ غَيْبَةَ زَوْجِهَا أَنْ تَأْخُذَ عَلَيْهِ كَفِيلًا جَبْرًا يَضْمَنُ لَهَا نَفْقَةَ شَهْرٍ أَوْ أَكْثَرَ عَلَى قَدْرِ الْمُدَّةِ الَّتِي يُمَكِّنُ أَنْ يَعِيبَهَا الزَّوْجُ .

(مَادَّة ١٧٩) النِّفْقَةُ الْمُقَدَّرَةُ لَا تَبْقَى بِحَالٍ وَاحِدَةٍ بَعْدَ تَقْدِيرِهَا ، بَلْ تَتَغَيَّرُ تَبَعًا لِتَغْيِيرِ أَحْوَالِ الزَّوْجَيْنِ ، بِحَيْثُ لَوْ قُضِيَ بِنَفَقَةِ الْإِعْسَارِ أَوْ نَفَقَةِ الْيَسْرِ فَأَيَسَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ أَعْسَرَ تُقَدَّرُ نَفْقَةُ الْوَسْطِ ، وَإِنْ أَيْسَرَ بَعْدَ إِعْسَارِهِمَا تَمَّتْ نَفْقَةُ الْيَسْرِ لِلْمُسْتَقْبَلِ .

(مَادَّة ١٨٠) لَا يَجُوزُ لِلْمَرْأَةِ أَخْذُ أَجْرَةٍ مِنْ زَوْجِهَا عَلَى مَا تُهَيِّئُهُ مِنَ الطَّعَامِ لِأَكْلِهِمَا ، وَإِنْ كَانَ لَا يَجِبُ عَلَيْهَا ذَلِكَ قِضَاءً ، وَإِنَّمَا يَجُوزُ لَهَا

أَخَذُ الْأَجْرَةَ عَلَى مَا تُسَوِّيه مِنْ الطَّعَامِ بِأَمْرِهِ لِلْبَيْعِ .

* * *

الفصل الرابع

فِي تَقْدِيرِ الْكُسُوةِ وَالسُّكْنَى

(مَادَّة ١٨١) كُسُوةُ الْمَرْأَةِ وَاجِبَةٌ عَلَى الزَّوْجِ مِنْ حِينِ الْعَقْدِ الصَّحِيحِ عَلَيْهَا ، وَيُفْرَضُ لَهَا كُسُوتَانِ فِي السَّنَةِ : كُسُوةٌ لِلشَّتَاءِ وَكُسُوةٌ لِلصَّيْفِ ؛ وَيُعْتَبَرُ فِي تَقْدِيرِهَا حَالُ الزَّوْجَيْنِ يَسَارًا أَوْ إِعْسَارًا أَوْ عُرْفَ الْبَلَدِ .

(مَادَّة ١٨٢) تُفْرَضُ الْكُسُوةُ ثِيَابًا أَوْ تُقَدَّرُ الثِّيَابُ بِدَرَاهِمَ ، وَيُقْضَى بِقِيَمَتِهَا ، وَتُعْطَى لَهَا مُعَجَّلَةً .

(مَادَّة ١٨٣) لَا يُقْضَى لِلْمَرْأَةِ بِكُسُوةٍ جَدِيدَةٍ قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ إِلَّا إِذَا تَخَرَّقَتْ كُسُوتُهَا بِالْإِسْتِعْمَالِ الْمُعْتَادِ ؛ وَإِذَا ضَاعَتِ الْكُسُوةُ عِنْدَهَا فَهِيَ الْمَسْئُؤْلَةُ عَنْهَا ، وَلَا يَجِبُ لَهَا عَلَى الزَّوْجِ غَيْرُهَا قَبْلَ حُلُولِ الْمُدَّةِ .

(مَادَّة ١٨٤) تَجِبُ السُّكْنَى لِلْمَرْأَةِ عَلَى زَوْجِهَا فِي دَارِ عَلَى حَدِيثِهَا إِنْ كَانَا مُوسِرَيْنِ ، وَإِلَّا فَعَلَيْهِ إِسْكَانُهَا فِي بَيْتِ مَنْ دَارِ عَلَى حَدِيثِهِ بِهِ الْمَرَأَةُ الشَّرْعِيَّةُ ، وَلَهُ جِيرَانٌ بِحَسَبِ حَالِ الزَّوْجَيْنِ .

(مَادَّة ١٨٥) لَيْسَ لِلزَّوْجِ أَنْ يُجْبِرَ الْمَرْأَةَ عَلَى إِسْكَانِ أَحَدٍ مَعَهَا مِنْ أَهْلِهِ وَلَا مِنْ أَوْلَادِهِ الَّذِينَ مِنْ غَيْرِهَا سِوَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ الْغَيْرِ الْمُمَيِّزِ ، وَلَهُ إِسْكَانُ أُمَّتِهِ وَأُمِّ وَلَدِهِ مَعَهَا ، وَلَيْسَ لَهَا أَنْ تُسْكِنَ مَعَهَا فِي بَيْتِ الزَّوْجِ أَحَدًا مِنْ أَهْلِهَا ، وَلَوْ وَلَدَهَا الصَّغِيرِ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِالرِّضَا .

(مَادَّة ١٨٦) إِذَا أَسْكَنَ الزَّوْجُ أَمْرَأَتَهُ فِي مَسْكَنِ عَلَى حَدِيثِهَا مِنْ دَارٍ فِيهَا أَحَدٌ مِنْ أَقَارِبِهِ فَلَيْسَ لَهَا طَلَبُ مَسْكَنِ غَيْرِهِ إِلَّا إِذَا كَانُوا يُؤَدُّونَهَا فِعْلًا أَوْ قَوْلًا وَلَهَا طَلَبُ ذَلِكَ مَعَ الضَّرَّةِ ؛ فَإِنْ كَانَ فِي نَفْسِ الْمَسْكَنِ الْمُقِيمَةِ هِيَ بِهِ ضَرَّةٌ لَهَا أَوْ إِحْدَى أَقَارِبِ زَوْجِهَا فَلَهَا طَلَبُ مَسْكَنِ غَيْرِهِ ، وَلَوْ لَمْ يُؤَدُّوَهَا فِعْلًا أَوْ قَوْلًا .

(مَادَّة ١٨٧) إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ تَسْتَوْحِشُ مِنَ الْمَسْكَنِ الَّذِي أَسْكَنَهَا فِيهِ زَوْجُهَا ، بَأَنَّ كَانَ كَبِيرًا كَالدَّارِ الْخَالِيَةِ مِنَ السُّكَّانِ الْمُرتَفِعَةِ الْجُدْرَانِ ، أَوْ كَانَ الزَّوْجُ يَخْرُجُ لَيْلًا لِيَبْتَ عِنْدَ ضَرَّتِهَا وَلَمْ يَكُنْ لَهَا وَلَدٌ أَوْ خَادِمَةٌ تَسْتَأْنِسُ بِهِمَا ، فَعَلَيْهِ أَنْ يَأْتِيَهَا بِمُونِسَةٍ أَوْ يَنْقُلَهَا إِلَى حَيْثُ لَا تَسْتَوْحِشُ .

(مَادَّة ١٨٨) يُفْرَضُ لِلْمَرْأَةِ مَا تَنَامُ عَلَيْهِ مِنْ فِرَاشٍ وَلِحَافٍ وَمَا تَفْتَرِشُهُ لِلْقُعُودِ عَلَى قَدْرِ حَالِهَا ، وَلَا يَسْقُطُ عَنْهُ ذَلِكَ ، وَلَوْ كَانَ لَهَا أُمَّتَعَةٌ مِنْ فِرَاشٍ وَنَحْوِهِ ؛ وَعَلَيْهِ أَيْضًا مَا يَلْزَمُ مِنْ سَائِرِ أَدْوَاتِ الْبَيْتِ ، وَمَا تَتَنَطَّفُ وَتَتَطَيَّبُ بِهِ الْمَرْأَةُ عَلَى عَادَةِ أَهْلِ الْبَلَدِ .

* * *

الفصل الخامس

في نفقة زوجة الغائب

(مَادَّة ١٨٩) تُفْرَضُ النِّفْقَةُ لِزَوْجَةِ الْغَائِبِ فِي مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ حَاضِرٌ فِي مَنْزِلِهِ مِنْ جِنْسِ النِّفْقَةِ ، كَالْعِلَالِ وَنَحْوِهَا مِنْ أَصْنَافِ الْمَأْكُولَاتِ وَالذَّهَبِ وَالْفِضَّةِ الْمَضْرُوبِينَ وَغَيْرِ الْمَضْرُوبِينَ ، أَوْ كَانَ لَهُ مَالٌ مِنْ ذَلِكَ

مُودَعٌ عِنْدَ أَحَدٍ أَوْ دَيْنٌ عَلَيْهِ وَأَقَرَّ الْمُودَعُ أَوْ الْمَدْيُونُ بِالْمَالِ وَبِالزَّوْجِيَّةِ أَوْ لَمْ يَقَرَّ ، أَوْ كَانَ الْحَاكِمُ يَعْلَمُ بِهِمَا ، أَوْ أَقَامَتِ الْمَرْأَةُ بَيِّنَةً عَلَى الْوَدِيعَةِ أَوْ الدَّيْنِ وَعَلَى النِّكَاحِ ، وَإِنْ كَانَ لَا يُقْضَى لَهَا بِهِ عَلَى الْغَائِبِ ؛ وَيَبْدَأُ الْحَاكِمُ فِي فَرْضِ النَّفَقَةِ بِمَالِ الْوَدِيعَةِ ، ثُمَّ بِالدَّيْنِ ، فَلَوْ كَانَ لِلْغَائِبِ مَالٌ حَاضِرٌ فِي بَيْتِهِ مِنْ جِنْسِهَا فَرَضَهَا فِيهِ ، وَيَأْخُذُ الْحَاكِمُ عَلَيْهَا كَفِيلًا بِالْمَالِ الَّذِي تَقْبِضُهُ ، وَيُحْلِفُهَا أَنْ زَوْجَهَا الْغَائِبَ لَمْ يَتْرُكْ لَهَا نَفَقَةً ، وَأَنَّهَا لَمْ تَكُنْ نَاشِزَةً وَلَا مُطْلَقَةً مَضَتْ عِدَّتُهَا .

(مَادَّةُ ١٩٠) إِذَا لَمْ يُحْلَفِ الْغَائِبُ مَالًا ، وَأَقَامَتِ الْمَرْأَةُ بَيِّنَةً عَلَى النِّكَاحِ ، يُقْضَى لَهَا الْحَاكِمُ بِالنَّفَقَةِ دُونَهُ ، وَيَأْمُرُهَا بِالْأَسْتِدَانَةِ عَلَى زَوْجِهَا وَيَكْفُلُهَا وَيُحْلِفُهَا كَمَا تَقَدَّمَ ، وَإِنْ طَلَبَتْ فَسُخَّ النِّكَاحُ فَلَا يَفْسُخُهُ .

(مَادَّةُ ١٩١) إِذَا حَضَرَ الزَّوْجُ الْغَائِبُ ، وَأَدَّعَى أَنَّهُ عَجَلَ لَهَا النَّفَقَةَ قَبْلَ سَفَرِهِ ، وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَقُمْ ، وَأَسْتَحْلَفَهَا فَانْكَلَتْ ؛ فَهُوَ بِالْخِيَارِ ، إِنْ شَاءَ أَسْتَرَدَّ النَّفَقَةَ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَإِنْ شَاءَ رَجَعَ بِهَا عَلَى الْكَفِيلِ ؛ وَإِنْ أَقَرَّتِ الْمَرْأَةُ أَنَّهُ عَجَلَ لَهَا النَّفَقَةَ يَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهَا لَا عَلَيْهِ .

(مَادَّةُ ١٩٢) إِذَا رَجَعَ الْغَائِبُ وَأَنْكَرَ النِّكَاحَ وَلَا بَيِّنَةَ لِلْمَرْأَةِ فَالْقَوْلُ قَوْلُهُ مَعَ حَلْفِهِ ، فَإِذَا حَلَفَ وَكَانَ الْمَالُ الَّذِي قَبَضَتْهُ وَدِيعَةً ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ بِهِ عَلَى الْمَرْأَةِ أَوْ عَلَى الْمُودَعِ ، وَإِنْ كَانَ دَيْنًا فَلَهُ الرُّجُوعُ عَلَى الْغَرِيمِ وَهُوَ يَرْجِعُ عَلَى الْمَرْأَةِ .

(مَادَّةُ ١٩٣) إِذَا رَجَعَ الزَّوْجُ الْغَائِبُ وَأَقَامَ الْبَيِّنَةَ عَلَى الطَّلَاقِ وَأَنْقَضَاءِ الْعِدَّةِ وَعَدَمِ اسْتِحْقَاقِ الْمَرْأَةِ النَّفَقَةَ الَّتِي أَخَذَتْهَا فِي غِيَابِهِ ضَمِنَتْ هِيَ لَا الدَّفَاعُ مِنَ الْمُودَعِ أَوْ الْمَدْيُونِ ، إِلَّا إِذَا شَهِدَتْ بَيِّنَةَ الزَّوْجِ أَنَّ الدَّفَاعَ كَانَ

يَعْلَمُ بِالطَّلَاقِ فَحِينَئِذٍ يَكُونُ عَلَيْهِ الضَّمَانُ .

(مَادَّة ١٩٤) إِذَا أَدْعَى الْمُودَعُ أَوْ الْمَدْيُونُ الَّذِي أَمَرَهُ الْقَاضِي بِالْإِنْفَاقِ عَلَى زَوْجَةِ الْغَائِبِ أَنَّهُ دَفَعَ إِلَيْهَا الْمَالَ لِلنَّفَقَةِ وَأَنْكَرَتِ الْمَرْأَةُ ذَلِكَ ، يُقْبَلُ قَوْلُ الْمُودَعِ بِلا بَيِّنَةٍ وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْمَدْيُونِ إِلَّا بِبَيِّنَةٍ .

(مَادَّة ١٩٥) إِذَا كَانَتْ الْوَدِيعَةُ أَوْ الْمَالُ الَّذِي فِي بَيْتِ الزَّوْجِ الْغَائِبِ مِنْ غَيْرِ جِنْسِ النَّفَقَةِ ، فَلَيْسَ لِلزَّوْجَةِ أَنْ تَبِيعَ مِنْهُ شَيْئًا فِي نَفَقَةِ نَفْسِهَا ، وَلَا لِلْقَاضِي بَيْعُ شَيْءٍ مِنْهُ ، وَتُوجَرَّ عَقَارَاتِهِ وَيُصْرَفُ مِنْ أُجْرَتِهَا فِي نَفَقَةِ الْمَرْأَةِ .

(مَادَّة ١٩٦) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ جَازَ لِلْقَاضِي أَنْ يَقْضِيَ لِلْمَرْأَةِ بِالنَّفَقَةِ مِنْ مَالِ زَوْجِهَا الْغَائِبِ جَازَ لَهَا أَنْ تَأْخُذَ مِنْهُ مَا يَكْفِيهَا بِالْمَعْرُوفِ مِنْ غَيْرِ قَضَاءٍ .

* * *

الفصل السادس

في دين النفقة

(مَادَّة ١٩٧) تُقَدَّمُ النَّفَقَةُ الْكَافِيَةُ لِلشَّخْصِ وَزَوْجَتِهِ وَعِيَالِهِ بِقَدْرِ الضَّرُورَةِ عَلَى قَضَاءِ دَيْوْنِهِ .

(مَادَّة ١٩٨) لَا تَصِيرُ النَّفَقَةُ دَيْنًا إِلَّا بِالْقَضَاءِ أَوْ بِتَرَاضِي الزَّوْجَيْنِ عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ .

(مَادَّة ١٩٩) النَّفَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ لِلزَّوْجَةِ بِحُكْمٍ لَمْ الْقَاضِي أَوْ بِالْتَرَاضِي

لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الْمُدَّةِ ، فَإِذَا لَمْ تُطَالَبْ بِهَا الْمَرْأَةُ وَلَا تَقْبِضَهَا كُلَّهَا أَوْ بَعْضَهَا فِي مَوَاعِيدِهَا الْمُقَرَّرَةِ ، فَلَهَا مَا دَامَتْ حَيَّةً مُطِيعَةً وَالزَّوْجُ حَيٌّ أَنْ تَرْجِعَ عَلَيْهِ بِالْمِقْدَارِ الْمُتَجَمِّدِ مِنْهَا بَعْدَ الْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَا ، سِوَاءَ كَانَتْ الْمُدَّةُ الْمَاضِيَةَ قَلِيلَةً أَوْ كَثِيرَةً .

(مَادَّةُ ٢٠٠) لَيْسَ لِلْمَرْأَةِ الرُّجُوعُ عَلَى زَوْجِهَا حَاضِرًا كَانَ أَوْ غَائِبًا بِمَا أَنْفَقْتَهُ مِنْ مَالِهَا قَبْلَ فَرَضِ الْقَاضِي أَوْ التَّرَاضِي عَلَى شَيْءٍ مُعَيَّنٍ ، بَلْ يَسْقُطُ ذَلِكَ بِمُضِيِّ شَهْرٍ فَأَكْثَرَ لَا أَقَلَّ .

(مَادَّةُ ٢٠١) النَّفَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ بِالْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَاءِ وَالْمُسْتَدَانَةُ بِغَيْرِ أَمْرِ الْحَاكِمِ يَسْقُطُ دَيْنُهَا^(١) بِمَوْتِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَا يَسْقُطُ دَيْنُ النَّفَقَةِ بِالطَّلَاقِ إِلَّا إِذَا تَحَقَّقَ أَنَّهُ وَقَعَ لِسُوءِ أَخْلَاقِ الْمَرْأَةِ .

(مَادَّةُ ٢٠٢) النَّفَقَةُ الْمُسْتَدَانَةُ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ لَا يَسْقُطُ دَيْنُهَا بِأَيِّ حَالٍ ، بَلْ تَكُونُ دَيْنًا ثَابِتًا لَهَا فِي تَرْكَةِ زَوْجِهَا وَاجِبًا أَدَاؤُهُ ، ثُمَّ إِنْ كَانَتْ الْأَسْتَدَانَةُ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ فَلِلْغَرِيمِ الرُّجُوعُ عَلَى أَيِّهِمَا شَاءَ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ مِنَ الْمَرْأَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ بِلا أَمْرِ الْحَاكِمِ فَلَا رُجُوعَ لَهُ إِلَّا عَلَى الْمَرْأَةِ ، وَهِيَ تَرْجِعُ عَلَى زَوْجِهَا إِنْ ثَبَتَ لَهَا عَلَيْهِ حَقٌّ .

(مَادَّةُ ٢٠٣) لَا تُسْتَرَدُّ النَّفَقَةُ الَّتِي دُفِعَتْ لِلزَّوْجَةِ مُعْجَلًا لَا بِمَوْتِ وَلَا طَلَاقٍ ، سِوَاءَ عَجَلَهَا الزَّوْجُ أَوْ أَبُوهُ وَلَوْ كَانَتْ قَائِمَةً .

(مَادَّةُ ٢٠٤) الْإِبْرَاءُ عَنِ النَّفَقَةِ قَبْلَ فَرَضِهَا قَضَاءٌ أَوْ رِضَاءٌ بَاطِلٌ وَبَعْدَهُ صَحِيحٌ عَنِ نَفَقَةِ الْمُدَّةِ الْمَاضِيَةِ وَعَنْ نَفَقَةِ يَوْمٍ وَاحِدٍ مُسْتَقْبَلٍ دَخَلَ أَوَّلُهُ إِنْ

(١) أَيُّ : عَنِ الزَّوْجِ ، وَلَا يُطَالَبُ الدَّائِنُ إِلَّا بِإِيَّاهَا أَوْ وَرَثَتِهَا .

كَانَتْ مَفْرُوضَةً كُلَّ يَوْمٍ ، وَعَنْ أُسْبُوعٍ وَاحِدٍ إِنْ كَانَتْ مَفْرُوضَةً كُلَّ أُسْبُوعٍ ، وَعَنْ نَفَقَةِ شَهْرٍ وَاحِدٍ مُسْتَقْبَلٍ قَدْ أُسْتَهْلَ إِنْ كَانَتْ مَفْرُوضَةً كُلَّ شَهْرٍ ، وَعَنْ نَفَقَةِ سَنَةٍ وَاحِدَةٍ مُسْتَقْبَلَةٍ قَدْ دَخَلَتْ إِنْ كَانَتْ مَفْرُوضَةً سَنَوِيًّا .

(مَادَّة ٢٠٥) دَيْنُ النِّفَقَةِ وَالذَّيْنُ الثَّابِتُ فِي ذِمَّةِ الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا لَا يَلْتَقِيَانِ قِصَاصًا ، فَإِذَا طَلَبَتِ الْمَرْأَةُ مَقَاصَةَ دَيْنِ نَفَقَتِهَا بِمَا عَلَيْهَا لِزَوْجِهَا فَلَا تُجَابُ إِلَى مَطْلُوبِهَا إِلَّا إِذَا رَضِيَ بِذَلِكَ ، وَإِنْ طَلَبَ هُوَ مَقَاصَةَ دَيْنِ نَفَقَتِهَا بِمَا لَهُ عَلَيْهَا يُجَابُ إِلَى طَلْبِهِ .

* * *

الْبَابُ الثَّلَاثُ

فِي وِلَايَةِ الزَّوْجِ وَمَا لَهُ مِنَ الْحُقُوقِ

(مَادَّة ٢٠٦) وِلَايَةُ الزَّوْجِ عَلَى الْمَرْأَةِ تَأْدِيبِيَّةٌ ، فَلَا وِلَايَةَ لَهُ عَلَى أَمْوَالِهَا الْخَاصَّةِ بِهَا ، بَلْ لَهَا التَّصَرُّفُ فِي جَمِيعِهَا بِإِذْنِهِ وَرِضَاهُ ، وَبِدُونِ أَنْ يَكُونَ لَهُ وَجْهٌ فِي مُعَارَضَتِهَا مُعْتَمِدًا عَلَى وِلَايَتِهِ ، وَلَهَا أَنْ تَقْبُضَ غَلَّةَ أَمْلاكِهَا وَتَوَكَّلَ غَيْرَ زَوْجِهَا بِإِدَارَةِ مَصَالِحِهَا وَتُنْفَذَ عَقُودَهَا بِإِذْنِهِ تَوَقُّفٍ عَلَى إِجَازَتِهِ مُطْلَقًا وَلَا عَلَى إِجَازَةِ أَبِيهَا أَوْ جَدِّهَا عِنْدَ فَقْدِهِ أَوْ وَصِيِّهَا إِنْ كَانَتْ رَشِيدَةً مُحْسِنَةً لِلتَّصَرُّفِ ؛ وَمَهْمَا تَكُنْ ثَرَوَتُهَا فَلَا يَلْزِمُهَا شَيْءٌ مِنَ النِّفَقَاتِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الزَّوْجِ .

(مَادَّة ٢٠٧) لِلزَّوْجِ بَعْدَ إِيفَاءِ الْمَرْأَةِ مُعَجَّلَ صَدَاقِهَا أَنْ يَمْنَعَهَا مِنَ الْخُرُوجِ مِنْ بَيْتِهِ بِإِذْنِهِ فِي غَيْرِ الْأَحْوَالِ الَّتِي يُبَاحُ لَهَا الْخُرُوجُ فِيهَا ،

كَزِيَارَةِ وَالِدَيْهَا فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً ، وَمَحَارِمِهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً ، وَلَهُ مَنَعُهَا مِنْ زِيَارَةِ الْأَجْنِبِيَّاتِ وَعِيَادَتِهِنَّ وَمِنَ الْخُرُوجِ إِلَى الْأَوْلَادِمْ وَلَوْ كَانَتْ عِنْدَ الْمَحَارِمِ ؛ وَلَهُ إِخْرَاجُهَا مِنْ مَنْزِلِ أَبِيهَا إِنْ كَانَتْ صَالِحَةً لِلرَّجَالِ وَأَوْفَاهَا مُعَجَّلَ صَدَاقِهَا وَإِسْكَانُهَا بَيْنَ جِيرَانِ صَالِحِينَ حَيْثُ سَكَنَ مِنَ الْبَلَدَةِ الَّتِي تَزَوَّجَهَا بِهَا ، وَلَوْ أَشْتَرَطَا عَلَيْهِ أَنْ لَا يُخْرِجَهَا مِنْ مَنْزِلِهِمَا ؛ وَلَهُ أَنْ يَمْنَعَ أَهْلَهَا مِنَ الْقَرَارِ وَالْمُقَامِ عِنْدَهَا فِي بَيْتِهِ ، سِوَاءِ كَانَ مُلْكًا لَهُ أَوْ إِجَارَةً أَوْ عَارِيَةً .

(مَادَّة ٢٠٨) يَجُوزُ لِلزَّوْجِ إِنْ كَانَ مَأْمُونًا وَأَوْفَى الْمَرْأَةَ مُعَجَّلَ صَدَاقِهَا أَنْ يَنْقُلَهَا مِنْ حَيْثُ تَزَوَّجَهَا فِيمَا هُوَ دُونَ مَسَافَةِ الْقَصْرِ ، سِوَاءِ كَانَ الْأَنْتِقَالَ مِنْ مِصْرٍ إِلَى مِصْرٍ ، أَوْ مِنْ مِصْرٍ إِلَى قَرْيَةٍ أَوْ بِالْعَكْسِ ؛ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَنْقُلَهَا جَبْرًا فِيمَا هُوَ مَسَافَةُ الْقَصْرِ فَمَا فَوْقَهَا ، وَلَوْ أَوْفَاهَا جَمِيعَ الْمَهْرِ .

(مَادَّة ٢٠٩) يُبَاحُ لِلزَّوْجِ تَأْدِيبُ الْمَرْأَةَ تَأْدِيبًا خَفِيفًا عَلَى كُلِّ مَعْصِيَةٍ لَمْ يَرِدْ فِي شَأْنِهَا حَدٌّ مُقَدَّرٌ ؛ وَلَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَضْرِبَهَا ضَرْبًا فَاحِشًا وَلَوْ بِحَقِّ .

(مَادَّة ٢١٠) إِذَا وَقَعَ الشَّقَاقُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، وَأَشْتَدَّ الْخِصَامُ ، وَرُفِعَ الْأَمْرُ إِلَى الْحَاكِمِ ، فَلَهُ أَنْ يُعَيِّنَ عَدْلَيْنِ وَيَجْعَلَهُمَا حَكَمَيْنِ ، وَالْأَوْلَى أَنْ يَكُونَ أَحَدُهُمَا مِنْ أَهْلِهِ وَالْآخَرُ مِنْ أَهْلِهَا لِيَسْتَمِعَا شَكْوَاهُمَا وَيَنْظُرَا بَيْنَهُمَا وَيَسْعِيَا فِي إِصْلَاحِ أَمْرِهِمَا ، وَإِنْ لَمْ يَتَيَسَّرْ لَهُمَا الْإِصْلَاحُ فَلَيْسَ لَهُمَا التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا بِالْخُلْعِ إِلَّا أَنْ يَكُونَا وَكَيْلَيْنِ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجَيْنِ بِذَلِكَ .

(مَادَّة ٢١١) إِذَا أَشْتَكَّتِ الْمَرْأَةُ نَشُوزَ زَوْجِهَا وَضَرْبَهُ إِيَّاهَا ضَرْبًا فَاحِشًا وَلَوْ بِحَقِّ وَتَبَتَ ذَلِكَ عَلَيْهِ بِالْبَيِّنَةِ يُعْزَرُ .

الْبَابُ الرَّابِعُ

فِيمَا لِلزَّوْجَةِ وَمَا عَلَيْهَا مِنَ الْحُقُوقِ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِيمَا عَلَى الزَّوْجَةِ مِنَ الْحُقُوقِ لِزَوْجِهَا

(مَادَّةُ ٢١٢) مِنَ الْحُقُوقِ عَلَى الْمَرْأَةِ لِزَوْجِهَا أَنْ تَكُونَ مُطِيعَةً لَهُ فِيمَا يَأْمُرُهَا بِهِ مِنْ حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ وَيَكُونُ مُبَاحًا شَرْعًا ، وَأَنْ تَتَّقِدَ بِمُلَازِمَةِ بَيْتِهِ بَعْدَ إِنْفَائِهِ مُعَجَّلَ صَدَاقِهَا ، وَلَا تَخْرُجَ مِنْهُ إِلَّا بِإِذْنِهِ ، وَأَنْ تَكُونَ مُبَادِرَةً إِلَى فِرَاشِهِ إِذَا أَلْتَمَسَهَا بَعْدَ ذَلِكَ وَلَمْ تَكُنْ ذَاتَ عُدْرِ شَرْعِيٍّ ، وَأَنْ تَصُونَ نَفْسَهَا ، وَتَحَافِظَ عَلَى مَالِهِ ، وَلَا تُعْطِيَ مِنْهُ شَيْئًا لِأَحَدٍ مِمَّا لَمْ تَجْرِ الْعَادَةُ بِإِعْطَائِهِ إِلَّا بِإِذْنِهِ .

* * *

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِيمَا لِلْمَرْأَةِ مِنَ الْحُقُوقِ

(مَادَّةُ ٢١٣) لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَمْنَعَ نَفْسَهَا مِنَ الْوِقَاعِ وَدَوَاعِينِهِ وَمِنْ إِخْرَاجِهَا مِنْ بَيْتِهَا وَلَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا رَاضِيَةً إِلَى أَنْ يُوفِيَهَا زَوْجُهَا جَمِيعَ مَا بَيَّنَّ تَعَجُّيلُهُ مِنْ مَهْرِهَا إِنْ كَانَ بَعْضُهُ مُعَجَّلًا وَبَعْضُهُ مُؤَجَّلًا ، وَإِنْ لَمْ يُبَيِّنْ قَدَرَ الْمَعَجَّلِ مِنْهُ فَحَتَّى تَسْتَوْفِيَ قَدْرَ مَا يُعَجَّلُ لِمِثْلِهَا عَلَى حَسَبِ عُرْفِ أَهْلِ الْبَلَدِ ، وَلَهَا مَنَعُهُ أَيْضًا إِنْ كَانَ الْمَهْرُ مُؤَجَّلًا كُلَّهُ ، إِلَّا إِذَا اشْتَرَطَ الزَّوْجُ الدُّخُولَ بِهَا قَبْلَ حُلُولِ الْأَجَلِ وَرَضِيَتْ بِهِ .

(مَادَّة ٢١٤) إِذَا لَمْ يُؤْفِ الزَّوْجُ الْمَرْأَةَ مَا تُعُورِفَ تَعَجِيلُهُ مِنْ مَهْرِهَا جَازَ لَهَا الْخُرُوجُ مِنْ بَيْتِهِ بِلا إِذْنِهِ ، وَلَا تَكُونُ بِذَلِكَ نَاشِزَةً وَلَا تَسْقُطُ نَفَقَتُهَا .

(مَادَّة ٢١٥) لِلْمَرْأَةِ أَنْ تَخْرُجَ لِزِيَارَةِ وَالِدَيْهَا فِي كُلِّ أُسْبُوعٍ مَرَّةً ، وَلِزِيَارَةِ مَحَارِمِهَا فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً ، وَلَا تَبِيتُ عِنْدَ أَحَدٍ مِنْهُمْ بِغَيْرِ إِذْنِ زَوْجِهَا ، وَلَا يَمْنَعُ أَبَوَيْهَا مِنَ الدُّخُولِ عَلَيْهَا لِزِيَارَتِهَا فِي كُلِّ جُمُعَةٍ مَرَّةً ، وَلَا غَيْرَهُمْ مِنَ الْمَحَارِمِ فِي كُلِّ سَنَةٍ مَرَّةً .

(مَادَّة ٢١٦) إِذَا كَانَ أَبُو الزَّوْجَةِ ^(١) مَرِيضًا مَرَضًا طَوِيلًا فَأَحْتَاجَهَا وَلَمْ يَكُنْ لَدَيْهِ مَنْ يَقُومُ بِشَأْنِهِ فَعَلَيْهَا الذَّهَابُ إِلَيْهِ ، وَتَعَاهُدُهُ بِقَدْرِ أَحْتِيَاجِهِ ، وَلَوْ كَانَ غَيْرَ مُسْلِمٍ وَإِنْ أَبَى الزَّوْجُ ذَلِكَ .

* * *

الْكِتَابُ الثَّلَاثُ

فِي فَرْقِ النِّكَاحِ

الْبَابُ الْأَوَّلُ

فِي الطَّلَاقِ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فَيَمَن يَقَعُ طَلَاقُهُ وَمَن لَا يَقَعُ ،

وَمَحَلُّ الطَّلَاقِ وَعَدَدُهُ

(مَادَّة ٢١٧) لِلزَّوْجِ دُونَ الْمَرْأَةِ أَنْ يَرْفَعَ قَيْدَ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ بِالطَّلَاقِ ، وَيَقَعُ طَلَاقُ كُلِّ زَوْجٍ بَالِغٍ عَاقِلٍ وَلَوْ كَانَ مَحْجُورًا عَلَيْهِ لِسَفِهِ أَوْ مَرِيضًا غَيْرَ مُخْتَلِّ الْعَقْلِ أَوْ مُكْرَهًا أَوْ هَازِلًا .

(مَادَّة ٢١٨) يَقَعُ طَلَاقُ السَّكَرَانِ الَّذِي سَكِرَ بِمَحْظُورٍ طَائِعًا مُخْتَارًا لَا مُكْرَهًا وَلَا مُضْطَرًّا .

(مَادَّة ٢١٩) يَقَعُ طَلَاقُ الْأَخْرَسِ بِإِشَارَتِهِ الْمَعْهُودَةِ الدَّالَّةِ عَلَى قَصْدِهِ الطَّلَاقِ .

(مَادَّة ٢٢٠) لَا يَقَعُ طَلَاقُ النَّائِمِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ (١) وَمَنِ اخْتَلَّ عَقْلُهُ لِكِبَرٍ أَوْ مَرَضٍ أَوْ مُصِيبَةٍ فَاجَأَتْهُ ، وَإِنَّمَا يَقَعُ طَلَاقُ الْمَجْنُونِ إِذَا عَلَّقَهُ بِشَرْطٍ وَهُوَ عَاقِلٌ ثُمَّ جَنَّ وَوُجِدَ الشَّرْطُ وَهُوَ مَجْنُونٌ .

(١) وَهُوَ هَادِيٌ بِخِلَافِ الْمَجْنُونِ ، قَلِيلُ الْفَهْمِ ، مُخْتَلِطُ الْكَلَامِ ، فَاسِدُ التَّدْبِيرِ .

(مَادَّة ٢٢١) لَا يَقَعُ طَلَاقُ أَبِي الْقَاصِرِ عَلَى زَوْجَتِهِ ، وَلَا طَلَاقُ الْقَاصِرِ
وَلَوْ كَانَ مُرَاهِقًا .

(مَادَّة ٢٢٢) يَقَعُ الطَّلَاقُ لَفْظًا وَبِالْكِتَابَةِ الْمَرْسُومَةِ الْمُسْتَبِينَةِ ، وَكَمَا
يَجُوزُ لِلزَّوْجِ أَنْ يُوقِعَهُ بِنَفْسِهِ يَجُوزُ لَهُ أَنْ يُوَكَّلَ بِهِ غَيْرُهُ وَأَنْ يُرْسِلَهُ إِلَى
الْمَرْأَةِ مَسْطُورًا فِي كِتَابٍ وَأَنْ يَأْذِنَهَا بِإِقَاعِهِ تَفْوِيضًا عَلَى نَفْسِهَا وَتَوْكِيلاً
عَلَى غَيْرِهَا مِنْ ضَرَائِرِهَا .

(مَادَّة ٢٢٣) مَحَلُّ الطَّلَاقِ الْمَرْأَةُ الْمُنْكَوْحَةُ وَالْمُعْتَدَّةُ مِنْ طَلَاقٍ رَجْعِيٍّ
أَوْ بَائِنٍ غَيْرِ ثَلَاثٍ لِلْحُرَّةِ وَالْمُعْتَدَّةُ لِفِرْقَةٍ هِيَ طَلَاقٌ كَالْفِرْقَةِ بِالْإِيْلَاءِ وَالْعِنَّةِ
وَنَحْوِهَا^(١) ، أَوْ لِلْفَسْخِ بِإِبَاءِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ الْإِسْلَامِ^(٢) .

(مَادَّة ٢٢٤) عَدَدُ الطَّلَاقِ يُعْتَبَرُ بِالنِّسَاءِ ، فَطَلَاقُ الْحُرَّةِ ثَلَاثُ مُتَفَرِّقَاتٍ
إِنْ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا ، أَوْ غَيْرِ مُتَفَرِّقَاتٍ سِوَاءَ كَانَتْ مَدْخُولًا بِهَا أَمْ لَا ، فَلَا
تَحِلُّ لِمُطَلِّقِهَا بَعْدَ الثَّلَاثِ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ حَتَّى تَنْكِحَ زَوْجًا غَيْرَهُ وَيُنْفَرِقَهَا
بَعْدَ الْوَطْءِ فِي الْقُبْلِ وَتَنْقِضِي عِدَّتَهَا .

(مَادَّة ٢٢٥) لَا يَصِحُّ وَفُوعُ الطَّلَاقِ إِلَّا بِصِيغَةٍ مَخْصُوصَةٍ أَوْ مَا يَقُومُ
مَقَامَهَا ، وَالصِّيغَةُ الْمَخْصُوصَةُ بِالطَّلَاقِ إِمَّا صَرِيحَةً أَوْ كِنَايَةً ، فَالْصَّرِيحَةُ
هِيَ الْأَلْفَاظُ الْمَشْتَمِلَةُ عَلَى حُرُوفِ الطَّلَاقِ وَالْأَلْفَاظُ الَّتِي غَلَبَ اسْتِعْمَالُهَا
عُرْفًا فِي الطَّلَاقِ بِحَيْثُ لَا تُسْتَعْمَلُ إِلَّا فِيهِ بِأَيِّ لُغَةٍ مِنَ اللُّغَاتِ ، وَمَا يَقُومُ
مَقَامَ الصِّيغَةِ الصَّرِيحَةِ هِيَ : الْكِتَابَةُ الْمُسْتَبِينَةُ ، وَإِشَارَةُ الْأَخْرَسِ ،

(١) مِنْ جَبِّ وَلَعَانٍ وَخِيَارِ عَتِقٍ .

(٢) تَقَدَّمَ فِي الْمَادَّةِ : ١٢٧ صُورَتُهُ ، عَلِمَا أَنَّ إِبَاءَ الزَّوْجَةِ فِرْقَةٌ لَا فَسْخٌ .

وَالْإِشَارَةُ إِلَى الْعَدَدِ بِالْأَصَابِعِ مَضْحُوبَةٌ بِلَفْظِ الطَّلَاقِ ؛ وَبِمَا ذَكَرَ يَقَعُ الطَّلَاقُ بِلا نِيَّةٍ ، إِنَّمَا لا بُدَّ لَوْ قُوعِهِ مِنْ إِضَافَةِ اللَّفْظِ إِلَى الْمَرْأَةِ الْمُرَادِ تَطْلِيْقُهَا ، وَلَوْ إِضَافَةٌ مَعْنَوِيَّةٌ ؛ وَالْكَنَايَةُ هِيَ الْأَلْفَاظُ الَّتِي لَمْ تُوضَعْ لِلطَّلَاقِ ، وَتَحْتَمِلُهُ وَغَيْرُهُ^(١) ، وَهَذِهِ لا يَقَعُ بِهَا الطَّلَاقُ إِلَّا بِنِيَّةٍ أَوْ دَلَالَةٍ الْحَالِ ، وَيَقُومُ مَقَامَ صِيغَةِ الْكِنَايَةِ الْكِتَابَةُ الْمُسْتَيِّنَةُ الْغَيْرُ الْمَرْسُومَةُ فَتَتَوَقَّفُ عَلَى النِّيَّةِ .

* * *

الفصل الثاني

في أقسام الطلاق

(مادة ٢٢٦) الطَّلَاقُ قِسْمَانِ : رَجْعِيٌّ ، وَبَائِنٌ ؛ وَالْبَائِنُ نَوْعَانِ : بَائِنٌ بَيْنُونَةٌ صُغْرَى ، وَبَائِنٌ بَيْنُونَةٌ كُبْرَى ؛ فَالْأَوَّلُ مِنَ التَّوَعِينِ مَا كَانَ بِوَاحِدَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ ، وَالثَّانِي مَا كَانَ بِالثَّلَاثِ ، وَيُسَمَّى : بَتًّا .

* * *

القسم الأول

في الطلاق الرجعي وحكمه والرجعة

(مادة ٢٢٧) يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا بِصَرِيحٍ لَفْظِ الطَّلَاقِ إِذَا أُضِيفَ اللَّفْظُ ، وَلَوْ مَعْنَى ، إِلَى الْمَرْأَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا حَقِيقَةً غَيْرَ مَقْرُونٍ بِعَوْضٍ وَلَا

(١) كَقَوْلِهِ : عَلَيْهِ الْحَرَامُ .

بَعَدَ الثَّلَاثِ لَا نَصًّا وَلَا إِشَارَةً وَلَا مَنَعُوتًا بِنَعْتِ حَقِيقِيٍّ وَلَا بِأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ وَلَا مُشَبَّهًا بِصِفَةٍ تَدُلُّ عَلَى الْبَيِّنُونَةِ^(١) ؛ فَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ أَلْمَدْحُولِ بِهَا حَقِيقَةً : أَنْتِ طَالِقٌ ، أَوْ مُطَلَّقةٌ ، أَوْ طَلَّقْتِكِ ؛ فَقَدْ أَوْقَعَ عَلَيْهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً ، سِوَاءَ نَوَاهَا رَجْعِيَّةً أَوْ بَائِنَةً ، أَوْ نَوَى أَكْثَرَ مِنْ ذَلِكَ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا .

(مَادَّة ٢٢٨) صِيغَتَا : عَلَيَّ الطَّلَاقُ ، وَالطَّلَاقُ يَلْزَمُنِي ؛ يَقَعُ بِكُلِّ مِنْهُمَا وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً وَلَوْ نَوَى أُثْنَتَيْنِ ، وَإِنْ نَوَى بِاللَّفْظِ ثَلَاثًا وَقَعْنَ .

(مَادَّة ٢٢٩) يَقَعُ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا بِثَلَاثَةِ أَلْفَاظٍ مِنَ أَلْفَاظِ الْكِنَايَةِ ، وَهِيَ : أَعْتَدْتِي ، وَأَسْتَبْرِئِي رَحِمَكَ ، وَأَنْتِ وَاحِدَةٌ ؛ فَمَنْ قَالَ لِزَوْجَتِهِ لَفْظًا مِنْهَا وَهُوَ فِي حَالَةِ الرِّضَا تَوَقَّفَ وَقُوْعُ الطَّلَاقِ عَلَى نِيَّتِهِ ، فَإِنْ نَوَى بِهِ الطَّلَاقَ تَقَعُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً ، وَلَوْ نَوَى غَيْرَهَا أَوْ أَكْثَرَ مِنْ وَاحِدَةٍ أَوْ لَمْ يَنْوِ شَيْئًا فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ ؛ وَإِنْ خَاطَبَهَا بِهِ فِي حَالَةِ الْغَضَبِ أَوْ جَوَابًا عَنْ طَلِبِهَا الطَّلَاقَ مِنْهُ ، يَقَعُ عَلَيْهَا طَلْقَةً وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً بِلا نِيَّةٍ .

(مَادَّة ٢٣٠) الطَّلَاقُ الرَّجْعِيُّ بِوَاحِدَةٍ كَانَ أَوْ أُثْنَتَيْنِ لِلْحُرَّةِ لَا يَرْفَعُ أَحْكَامَ النِّكَاحِ ، وَلَا يُزِيلُ مِلْكَ الزَّوْجِ قَبْلَ مُضِيِّ الْعِدَّةِ ، بَلْ لَا تَرَالُ الزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً مَا دَامَتِ الْمَرْأَةُ فِي الْعِدَّةِ ، وَإِنَّمَا تَعْتَكِفُ فِي بَيْتِهَا الْمُضَافِ إِلَيْهِمَا بِالسُّكْنَى ، وَيُنْدَبُ جَعْلُ سِتْرَةٍ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا ، وَنَفَقَتُهَا عَلَيْهِ مُدَّةَ الْعِدَّةِ ، وَلَا يَحْرُمُ دُخُولُهُ عَلَيْهَا ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ إِذْنِهَا ، وَيَجُوزُ لَهُ الْأَسْتِمْتَاعُ وَالْوِقَاعُ ، وَيَصِيرُ بِذَلِكَ مُرَاجِعًا ، وَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ

(١) كَقَوْلِهِ : طَلَّقَتْهُ طَوِيلَةً أَوْ عَرِيضَةً ... إِلَى آخِرِهِ .

وَرِثُهُ الْآخِرُ ، سِوَاءَ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا فِي حَالِ صِحَّتِهِ أَوْ فِي مَرَضِهِ ، بِرِضَاهَا أَوْ بِدُونِهِ .

(مَادَّةُ ٢٣١) كُلُّ مَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْمَذْخُولَ بِهَا حَقِيقَةً تَطْلِيقَةً وَاحِدَةً رَجَعِيَّةً أَوْ تَطْلِيقَتَيْنِ ، كَذَلِكَ لَوْ حُرَّةً ، فَلَهُ أَنْ يُرَاجِعَهَا ، وَلَوْ قَالَ : لَا رَجْعَةَ لِي ؛ بِدُونِ حَاجَةٍ إِلَى تَجْدِيدِ الْعَقْدِ الْأَوَّلِ ، وَلَا إِلَى اشْتِرَاطِ مَهْرٍ جَدِيدٍ مَا دَامَتْ فِي الْعِدَّةِ ، سِوَاءَ عَلِمَتْ بِالرَّجْعَةِ أَوْ لَمْ تَعْلَمْ ، وَسِوَاءَ رَضِيَتْ بِهَا أَوْ أَبَتْ ؛ وَلَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، وَلَا رَجْعَةَ فِي عِدَّةِ الْمُطَلَّاقَةِ بَعْدَ الْخُلُوعِ وَلَوْ كَانَتْ الْخُلُوعُ صَحِيحَةً^(١) .

(مَادَّةُ ٢٣٢) تَصِحُّ الرَّجْعَةُ قَوْلًا بِ : رَاجَعْتُكَ ، وَنَحْوِهِ ؛ خِطَابًا لِلْمَرْأَةِ ، أَوْ : رَاجَعْتُ زَوْجَتِي ، إِنْ كَانَتْ غَيْرَ مُخَاطَبَةٍ ؛ وَفِعْلًا بِالْوِقَاعِ وَدَوَاعِيهِ الَّتِي تُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ وَلَوْ اخْتِلَاسًا مِنْهُ أَوْ مِنْهَا .

(مَادَّةُ ٢٣٣) يَلْزَمُ أَنْ تَكُونَ الرَّجْعَةُ مُنْجَزَةً فِي الْحَالِ ، فَلَا يَصِحُّ إِضَافَتُهَا إِلَى وَقْتٍ مُسْتَقْبَلٍ وَلَا تَعْلِيْقُهَا بِشَرْطٍ .

(مَادَّةُ ٢٣٤) الرَّجْعَةُ صَحِيحَةٌ بِلا شُهُودٍ وَبِلا عِلْمِ الْمَرْأَةِ إِلَّا أَنَّهُ يُنْدَبُ لِلْمُرَاجَعِ أَنْ يُعْلِمَ الْمَرْأَةَ بِهَا إِذَا رَاجَعَهَا قَوْلًا ، وَأَنْ يُشْهَدَ شَاهِدَيْنِ عَدْلَيْنِ عَلَيْهَا وَلَوْ بَعْدَ حُضُورِهَا فِعْلًا .

(مَادَّةُ ٢٣٥) تَنْقَطِعُ الرَّجْعَةُ وَتَمْلِكُ الْمَرْأَةُ عِضْمَتَهَا إِذَا طَهَّرَتْ مِنْ الْحَيْضَةِ الْأَخِيرَةِ لِتَمَامِ عَشْرَةِ أَيَّامٍ ، وَإِنْ لَمْ تَغْتَسِلِ .

(مَادَّةُ ٢٣٦) إِذَا وَقَعَ نِزَاعٌ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ ، فَادَّعَتِ الْمُعْتَدَّةُ أَنْقِضَاءَ

(١) أَي : إِنْ لَمْ يَخْضُلْ وَطءً .

عِدَّتِهَا بِالْحَيْضِ ، وَأَدَّعَى الزَّوْجُ عَدَمَ أَنْفِصَائِهَا ، وَأَنَّ لَهُ حَقَّ الرَّجْعَةِ ؛
تُصَدَّقُ الْمَرْأَةُ بِبَيْمِنِهَا وَتَخْرُجُ مِنَ الْعِدَّةِ إِنْ كَانَتْ الْمُدَّةُ تَحْتَمِلُهُ ؛ وَأَقْلُ مُدَّةُ
عِدَّةِ بَحِيضٍ سِتُّونَ يَوْمًا لِلْحُرَّةِ .

(مَادَّةُ ٢٣٧) الرَّجْعَةُ لَا تَهْدِمُ الطَّلَاقَاتِ السَّابِقَةَ ، بَلْ إِذَا رَاجَعَ الزَّوْجُ
أَمْرَاتَهُ بَعْدَ طَلْقَتَيْنِ ، ثُمَّ أَوْقَعَ عَلَيْهَا الثَّلَاثَةَ زَالَ مُلْكُهُ وَحِلُّهَا لَهُ إِلَى أَنْ تَزَوَّجَ
غَيْرَهُ بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ وَيُفَارِقَهَا بَعْدَ الْوَطْءِ فِي الْقَبْلِ بِطَلَاقٍ أَوْ مَوْتٍ .

(مَادَّةُ ٢٣٨) يَتَعَجَّلُ الْمُؤَجَّلُ مِنَ الْمَهْرِ بِأَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فِي الطَّلَاقِ
الرَّجْعِيِّ ^(١) ، فَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ رَجْعِيًّا وَأَنْقَضَتْ عِدَّتَهَا ، صَارَ مَا كَانَ
مُعَجَّلًا فِي ذِمَّتِهِ مِنَ الْمَهْرِ حَالًا ، فَتَطَالِبُهُ بِهِ ؛ وَإِنَّمَا يَحِلُّ الْمُؤَجَّلُ إِذَا
لَمْ يَكُنْ مُنْجَمًا ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَا يَتَعَجَّلُ ، بَلْ تَأْخُذُهُ عَلَى نُجُومِهِ
وَأَقْسَاطِهِ فِي مَوَاعِيدِهَا .

* * *

الْقِسْمُ الثَّانِي

فِي الطَّلَاقِ الْبَائِنِ وَنَوْعِيهِ ، وَأَحْكَامِ كُلِّ مِنْهُمَا

(مَادَّةُ ٢٣٩) يَقَعُ الطَّلَاقُ بَائِنًا بِصَرِيحِ لَفْظِ الطَّلَاقِ إِذَا أُضِيفَ اللَّفْظُ إِلَى
الْمَرْأَةِ الْمَدْخُولِ بِهَا مَقْرُونًا بَعْدَ الثَّلَاثِ نَصًّا أَوْ إِشَارَةً بِالْأَصَابِعِ مَعَ ذِكْرِ
لَفْظِ الطَّلَاقِ أَوْ مَنَعُوتًا بِنَعْتِ حَقِيقِيٍّ أَوْ مُضَافًا إِلَى أَفْعَلِ تَفْضِيلِ يُبَيِّنُ عَنِ
الْشَّدَةِ وَالزِّيَادَةِ أَوْ مُشَبَّهًا بِمَا يَدُلُّ عَلَى الْبَيِّنُونَةِ ؛ فَمَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : أَنْتِ

(١) وَأَمَّا فِي الْبَائِنِ فَبِمُجَرَّدِ الطَّلَاقِ .

طَالِقٌ تَطْلِيْقَةً شَدِيْدَةً أَوْ طَوِيْلَةً أَوْ عَرِيْضَةً أَوْ تَطْلِيْقَةً كَالْجَبَلِ ، تَقَعُ عَلَيْهَا وَاحِدَةً بَائِنَةً ؛ وَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ بَائِنٌ أَوْ الْبَتَّةُ ، بَانَتِ بِوَاحِدَةٍ ، سَوَاءٌ نَوَى أَوْ لَمْ يَنْوِ ، وَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ الثَّلَاثَ وَقَعْنَ ؛ وَإِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ ثَلَاثًا ، أَوْ أَشَارَ إِلَيْهَا بِثَلَاثَةِ أَصَابِعَ مَنْشُورَةٍ قَائِلًا : أَنْتِ طَالِقٌ هَكَذَا ؛ بَانَتِ بَيِّنُوْنَةً كُبْرَى ؛ وَكَذَلِكَ إِنْ قَالَ لَهَا : أَنْتِ طَالِقٌ أَكْثَرَ الطَّلَاقِ ، أَوْ أَنْتِ طَالِقٌ مَرَارًا ، أَوْ أَلْفَ مَرَّةٍ .

(مَادَّة ٢٤٠) كُلُّ طَلَاقٍ يَلْحَقُ بِالْمَرْأَةِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا فَهَوَ بَائِنٌ ؛ فَمَنْ قَالَ لِرَوْجَتِهِ غَيْرِ الْمَدْخُولِ بِهَا حَقِيْقَةً أَوْ حُكْمًا : أَنْتِ طَالِقٌ ، بَانَتِ وَاحِدَةً ، وَلَا عِدَّةَ عَلَيْهَا ، وَكَذَا لَوْ اخْتَلَى بِهَا وَطِئَ ، وَلَكِنْ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ ؛ فَإِنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ وَقَعْنَ ، وَإِنْ فَرَّقَ الثَّلَاثَ بَانَتِ بِالْأُولَى ، فَلَا تَلْحَقُهَا الثَّانِيَّةُ وَلَا الثَّلَاثَةُ .

(مَادَّة ٢٤١) مَنْ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ طَلَاقًا رَجْعِيًّا بِوَاحِدَةٍ أَوْ اثْنَتَيْنِ لَوْ حُرَّةً ، وَلَمْ يُرَاجِعْهَا حَتَّى أَنْقَضَتْ عِدَّتُهَا ، بَانَتِ بَيِّنُوْنَةً صُغْرَى ، مَلَكَتْ بِهَا نَفْسَهَا ، فَلَا يَمْلِكُ الرَّجْعَةَ عَلَيْهَا .

(مَادَّة ٢٤٢) مَنْ طَلَّقَ أَمْرَأَتَهُ طَلَاقًا وَاحِدًا مَقْرُونًا بِعَوْضٍ ، وَقَبِلَتْ فِي مَجْلِسِهَا ، بَانَتِ بِوَاحِدَةٍ .

(مَادَّة ٢٤٣) مَنْ قَالَ : كُلُّ حِلٍّ أَوْ حَلَالٍ اللَّهُ أَوْ حَلَالٍ الْمُسْلِمِينَ عَلَيَّ حَرَامٌ ، طَلَّقَتْ جَمِيعُ نِسَائِهِ طَلْقَةً وَاحِدَةً بَائِنَةً بِلا نِيَّةٍ ، وَإِنْ نَوَى بِذَلِكَ الثَّلَاثَ وَقَعْنَ ؛ فَإِنْ قَالَ : الْحَرَامُ يَلْزُمُنِي ، أَوْ حَرَمْتُكَ ، أَوْ أَنْتِ مَعِي فِي الْحَرَامِ ، بَانَتِ الْمُخَاطَبَةُ بِذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَنْوِ طَلَاقًا ، وَإِنْ كَانَ لَهُ أَمْرَأَةٌ غَيْرُهَا فَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا شَيْءٌ .

(مَادَّة ٢٤٤) جَمِيعُ أَلْفَاطِ الْكِنَايَاتِ إِنْ وَقَعَ بِهَا الطَّلَاقُ يَكُونُ بَائِنًا بِوَاحِدَةٍ أَوْ ثَلَاثٍ عَلَى حَسَبِ نِيَّةِ الزَّوْجِ ، مَا عَدَا الْأَلْفَاطِ الثَّلَاثَةَ الْمَذْكُورَةَ فِي مَادَّةِ ٢٢٩ ، فَرَاغَهَا .

(مَادَّة ٢٤٥) إِذَا أَلَى الزَّوْجُ الْبَالِغُ الْعَاقِلُ مِنْ أَمْرَاتِهِ وَبَرٍّ فِي إِيْلَائِهِ وَلَمْ يَفِي إِلَيْهَا فِي مَدَّةِ الْأَشْهُرِ الْأَرْبَعَةِ الَّتِي هِيَ أَقَلُّ مَدَّتِهِ لِلْحُرَّةِ ، بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ وَسَقَطَ الْإِيْلَاءُ إِنْ كَانَ مُوقَّتًا .

(مَادَّة ٢٤٦) الطَّلَاقُ الْبَائِنُ بَيْنُونَةً صُغْرَى ، وَهُوَ مَا كَانَ دُونَ الثَّلَاثِ ، يَحِلُّ قَيْدَ النِّكَاحِ ، وَيَرْفَعُ أَحْكَامَهُ ، وَيُزِيلُ مُلْكَ الزَّوْجِ فِي الْحَالِ ، وَلَا يَبْقَى لِلزَّوْجِيَّةِ أَنْزَ سِوَى الْعِدَّةِ ، وَتَسْتَرُ الْمَرْأَةُ فِي بَيْتِهَا ، وَيَجْعَلُ بَيْنَهُ وَبَيْنَهَا حِجَابٌ ، فَلَا يَدْخُلُ عَلَيْهَا ، وَلَا يَنْظُرُهَا ، وَإِنْ ضَاقَ عَنْهُمَا الْبَيْتُ ، أَوْ لَمْ يَكُنْ دَيْنًا فَاخْرَاجُهُ مِنْهُ أَوْلَى ؛ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا فِي الْعِدَّةِ فَلَا يَرِثُهُ الْآخَرُ إِلَّا فِي حَالِ فِرَارِهِ أَوْ فِرَارِهَا بِشَرْطِهِ الْمَذْكُورِ فِي طَلَاقِ الْمَرِيضِ .

(مَادَّة ٢٤٧) الطَّلَاقُ الْبَائِنُ بَيْنُونَةً صُغْرَى لَا يُزِيلُ الْحِلَّ ، فَلَا تَحْرُمُ الْمُبَانَةُ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ عَلَى مُطَلِّقِهَا ، بَلْ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا ، إِنَّمَا لَا يَكُونُ ذَلِكَ إِلَّا بِرِضَاهَا وَبِعَقْدٍ وَمَهْرٍ جَدِيدَيْنِ ، وَيَمْنَعُ غَيْرَهُ مِنْ نِكَاحِهَا فِي الْعِدَّةِ .

(مَادَّة ٢٤٨) الطَّلَاقُ الْبَائِنُ يَزِيلُ فِي الْحَالِ الْمُلْكَ وَالْحِلَّ مَعًا ؛ فَمَنْ طَلَّقَ زَوْجَتَهُ الْحُرَّةَ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ بِكَلِمَةٍ وَاحِدَةٍ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَ الدُّخُولِ ، سَوَاءً كَانَتْ الثَّلَاثُ مُتَفَرِّقَاتٍ أَوْ غَيْرَ مُتَفَرِّقَاتٍ ، يَحْرُمُ عَلَيْهِ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا حَتَّى تَنْكِحَ غَيْرَهُ نِكَاحًا صَحِيحًا نَافِذًا وَيَطَّأَهَا وَطْأً حَقِيقِيًّا فِي الْمَحَلِّ الْمَتَيْقِنِ مُوجِبًا لِلْغُسْلِ ثُمَّ يُطَلِّقَهَا أَوْ يَمُوتَ عَنْهَا وَتَمْضِي

عَدَّتْهَا ؛ وَمَوْتُ الزَّوْجِ الثَّانِي قَبْلَ وَطْئِهَا لَا يُحِلُّهَا لِلأَوَّلِ .
 (مَادَّةُ ٢٤٩) نِكَاحُ الزَّوْجِ الثَّانِي يَهْدِمُ بِالدُّخُولِ مَا دُونَ الثَّلَاثِ مِنْ
 الطَّلَاقَاتِ السَّابِقَةِ كَمَا يَهْدِمُ الثَّلَاثَ وَيُثَبِّتُ حِلًّا جَدِيدًا ، فَتَعُودُ الْمَرْأَةُ لِلزَّوْجِ
 الأَوَّلِ إِذَا تَزَوَّجَهَا بِمِلْكٍ جَدِيدٍ ، أَيْ : يَمْلِكُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ لَوْ حُرَّةً .
 (مَادَّةُ ٢٥٠) الطَّلَاقُ لَا يَلْحَقُ الْمُنْكَوْحَةَ نِكَاحًا فَاسِدًا : فَالْفُرْقَةُ فِيهِ
 مُتَارِكَةٌ لَا طَلَاقٌ حَقِيقِيٌّ ؛ فَمَنْ طَلَّقَ مَنْكَوْحَتَهُ فَاسِدًا ثَلَاثًا فَلَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَهَا
 بِعَقْدٍ صَحِيحٍ بِلَا مُحَلِّ ، وَيَمْلِكُ عَلَيْهَا ثَلَاثَ طَلَقَاتٍ .

* * *

الفصل الثالث

في تعليق الطلاق

(مَادَّةُ ٢٥١) الطَّلَاقُ لَفْظِيًّا كَانَ أَوْ بِالْكِتَابَةِ يَصِحُّ أَنْ يَكُونَ مُنْجَزًا أَوْ
 مُعَلَّقًا ، فَالْمُنْجَزُ مَا كَانَ بِصِيغَةٍ مُطْلَقَةٍ غَيْرِ مُقَيَّدَةٍ بِشَرْطٍ وَلَا مُضَافَةٍ إِلَى
 وَقْتٍ ، وَهَذَا يَقَعُ فِي الْحَالِ ؛ وَالْمُعَلَّقُ مَا كَانَ مُعَلَّقًا بِشَرْطٍ أَوْ حَادِثَةٍ أَوْ
 مُضَافًا إِلَى وَقْتٍ ، وَهَذَا يَتَوَقَّفُ وَقُوعُهُ عَلَى وُجُودِ الشَّرْطِ أَوْ الْحَادِثَةِ أَوْ
 حُلُولِ الْوَقْتِ الْمُضَافِ إِلَيْهِ ؛ وَالتَّعْلِيْقُ يَمِينٌ .

(مَادَّةُ ٢٥٢) يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ التَّعْلِيْقِ أَنْ يَكُونَ مَدْلُولُ فِعْلِ الشَّرْطِ
 مَعْدُومًا عَلَى خَطَرِ الوجودِ لَا مُحَقَّقًا وَلَا مُسْتَحِيلًا وَلَا مُنْفَصِلًا إِلَّا لِعُدْرِ ؛
 فَالْمُعَلَّقُ عَلَى مُحَقَّقٍ يُنْجَزُ فِيمَا لِبَقَائِهِ حُكْمُ أِبْتِدَائِهِ ، وَالتَّعْلِيْقُ عَلَى أَمْرٍ
 مُحَالٍ لَعُوٌّ ؛ وَكَذَا يَلْغُو الطَّلَاقُ الْمَدْخُولُ فِيهِ الشُّكُّ وَالطَّلَاقُ الْمُضَافُ

لِحَالَةٍ مُنَافِيَةٍ لِإِقْتَاعِهِ أَوْ وَقُوعِهِ ، وَكَذَلِكَ الْمُعَلَّقُ عَلَى الْمَشِيئَةِ الْإِلَهِيَّةِ مَسْمُوعًا مُتَّصِلًا لَا مُنْفَصِلًا إِلَّا لِإِعْذَرٍ .

(مَادَّة ٢٥٣) يُشْتَرَطُ فِي لُزُومِ التَّعْلِيْقِ أَنْ يَكُونَ فِي مِلْكِ النِّكَاحِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا ، أَيْ : حَالَ قِيَامِهِ أَوْ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ أَوْ الْبَائِنِ فِي بَعْضِ صُورِهِ أَوْ مُضَافًا إِلَى الْمِلْكِ ؛ فَإِنْ أَضَافَهُ الْمُعَلَّقُ إِلَى أَمْرَاءِ أَجْنَبِيَّةٍ مِنْهُ ثُمَّ تَزَوَّجَهَا وَوَقَعَ الشَّرْطُ بَعْدَ تَزَوُّجِهَا فَلَا يَلْزَمُهُ وَلَا تَطْلُقُ الْمَرْأَةُ بِوُقُوعِهِ .

(مَادَّة ٢٥٤) زَوَالَ مِلْكِ النِّكَاحِ بِوُقُوعِ^(١) طَلْقَةٍ بَائِنَةٍ أَوْ أُتْنَتَيْنِ لَا يُبْطَلُ الْيَمِينُ الْمَعْقُودَةَ حَالَ قِيَامِهِ ؛ فَمَنْ عَلَّقَ طَلَاقَ أَمْرَأَتِهِ بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ أَوْ بِهَا لَوْ حُرَّةً ثُمَّ أَبَانَهَا بِمَا دُونَ الثَّلَاثِ مُنَجَّزًا قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ، وَوُجِدَ الشَّرْطُ ، يَقَعُ الطَّلَاقُ الْمُعَلَّقُ كُلُّهُ .

(مَادَّة ٢٥٥) زَوَالَ الْحِلِّ بِوُقُوعِ الثَّلَاثِ يُبْطَلُ تَعْلِيْقَ مَا دُونَ الثَّلَاثِ ، وَالثَّلَاثُ أَيْضًا لِلْحُرَّةِ ؛ فَمَنْ عَلَّقَ مَا دُونَ الثَّلَاثِ أَوْ الثَّلَاثَ لِلْحُرَّةِ ، ثُمَّ نَجَّزَ الثَّلَاثَ قَبْلَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا بَعْدَ التَّحْلِيلِ ، بَطَلَ التَّعْلِيْقُ بِحَيْثُ لَوْ وُجِدَ الشَّرْطُ لَا يَقَعُ شَيْءٌ مِنَ الطَّلَاقَاتِ الَّتِي عَلَّقَهَا فِي الْمِلْكِ الْأَوَّلِ .

(مَادَّة ٢٥٦) تَنَحَّلُ الْيَمِينُ وَلَا يَبْقَى لَهَا عَمَلٌ بَعْدَ وُجُودِ الشَّرْطِ ، سِوَاءَ كَانَ وُجُودُهُ فِي الْمِلْكِ أَوْ بَعْدَ زَوَالِهِ ، لَكِنْ إِنْ وُجِدَ تَمَامُهُ وَالْمَرْأَةُ فِي الْمِلْكِ حَقِيقَةً أَوْ فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ ، وَإِنْ وُجِدَ بَعْدَ زَوَالِهِ فَلَا يَقَعُ شَيْءٌ .

(١) فِي نُسْخَةٍ : « بِوُقُوعِهِ » بَدَلًا مِنْ : « بِوُقُوعِ » .

(مَادَّة ٢٥٧) لَا يَحْنُثُ الْحَالِفُ فِي يَمِينٍ وَاحِدَةٍ أَكْثَرَ مِنْ مَرَّةٍ فِي جَمِيعِ الشَّرْطِ ، إِلَّا إِذَا اسْتَعْمَلَ كَلِمَةَ « كَلَّمَا » ؛ فَإِنْ أَدْخَلَهَا عَلَى غَيْرِ التَّرْوُجِ بِأَنْ قَالَ لِامْرَأَتِهِ : كَلَّمَا زُرْتِ أُوْحْتِكَ فَأَنْتِ طَالِقٌ ، فَلَا تَنْتَهِي الْيَمِينَ إِلَّا بِالزِّيَارَةِ الْثَلَاثَةِ ، وَفِي كُلِّ زِيَارَةٍ يَحْنُثُ ، حَتَّى إِذَا انْتَهَتِ الثَّلَاثُ ثُمَّ تَزَوَّجَ الْمَرْأَةُ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ فَلَا يَقَعُ عَلَيْهَا الطَّلَاقُ إِنْ زَارَتْ ؛ وَإِنْ أَدْخَلَهَا عَلَى سَبَبِ الْمِلْكِ ، وَهُوَ التَّرْوُجُ ، بِأَنْ قَالَ : كَلَّمَا تَزَوَّجْتُ امْرَأَةً فَهِيَ طَالِقٌ ، فَلَا تَنْتَهِي الْيَمِينَ بِالثَّلَاثِ ، بَلْ تُطَلِّقُ الْمَرْأَةَ بِكُلِّ تَزَوُّجٍ وَلَوْ بَعْدَ زَوْجٍ آخَرَ .

(مَادَّة ٢٥٨) إِذَا عَلَّقَ الزَّوْجُ الطَّلَاقَ عَلَى شَرْطَيْنِ أَوْ عَلَى شَيْئَيْنِ ، فَإِنْ وُجِدَا أَوْ الثَّانِي مِنْهُمَا وَالْمَرْأَةُ فِي الْمِلْكِ حَقِيقَةً وَحُكْمًا وَقَعَ الطَّلَاقُ ، وَإِلَّا فَلَا .

(مَادَّة ٢٥٩) مَا لَا يُعْلَمُ وَجُودُهُ إِلَّا مِنَ الْمَرْأَةِ فَلَا تُصَدِّقُ إِلَّا فِي حَقِّ نَفْسِهَا خَاصَّةً ، فَإِنْ عَلَّقَ طَلَاقَهَا وَطَلَّاقَ ضَرْبَتِهَا عَلَى حَيْضِهَا ، فَقَالَتْ : حَضْتُ ، وَلَمْ يُصَدِّقْهَا الزَّوْجُ ، طَلَّقَتْ هِيَ بِإِقْرَارِهَا دُونَ ضَرْبَتِهَا ؛ وَإِنْ كَانَ الْحَيْضُ قَدْ انْقَطَعَ عَنْهَا فَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهَا .

* * *

الْفَصْلُ الرَّابِعُ

فِي تَفْوِيضِ الطَّلَاقِ لِلْمَرْأَةِ

(مَادَّة ٢٦٠) لِلزَّوْجِ أَنْ يُفَوِّضَ الطَّلَاقَ لِلْمَرْأَةِ وَيُمْلِكَهَا إِيَّاهُ ، إِمَّا بِتَخْيِيرِهَا نَفْسَهَا أَوْ جَعْلِ أَمْرِهَا بِيَدِهَا ، أَوْ بِتَفْوِيضِهِ لِمَشِيئَتِهَا ، وَلَا يَمْلِكُ

الرَّوْجِ الرَّجُوعَ عَنِ التَّفْوِيضِ بَعْدَ إِيجَابِهِ قَبْلَ جَوَابِ الْمَرْأَةِ .

(مَادَّة ٢٦١) إِذَا قَالَ الرَّوْجُ لِامْرَأَتِهِ : اخْتَارِي نَفْسَكَ ، أَوْ أَمْرَكَ بِيَدِكَ ؛ نَاوِيًا تَفْوِيضَ الطَّلَاقِ إِلَيْهَا ، فَلَهَا أَنْ تَخْتَارَ نَفْسَهَا مَا دَامَتْ فِي مَجْلِسِ عِلْمِهَا مُشَافَهَةً إِنْ كَانَتْ حَاضِرَةً ، أَوْ إِنْ كَانَتْ غَائِبَةً ، وَلَوْ طَالَ الْمَجْلِسُ مَا طَالَ مَا لَمْ تَقُمْ أَوْ تُعْرِضَ ، فَإِنْ قَامَتْ مِنْهُ قَبْلَ صُدُورِ جَوَابِهَا أَوْ أَتَتْ قَبْلَهُ بِمَا يَدُلُّ عَلَى إِعْرَاضِهَا بِطَلِّ خِيَارِهَا مَا لَمْ يَكُنِ التَّفْوِيضُ مُعْلَقًا بِمَشِيئَتِهَا بِأَدَاءِ تَفِيدُ عُمُومِ الْوَقْتِ أَوْ مُوَقَّتًا بِوَقْتٍ مُعَيَّنٍ ^(١) ؛ فَإِنْ كَانَ مُعْلَقًا بِمَشِيئَتِهَا بِأَدَاءِ تَفِيدُ الْعُمُومِ فَلَهَا اخْتِيَارُ نَفْسِهَا مَتَى شَاءَتْ ؛ وَإِنْ كَانَ مُوَقَّتًا فَلَا يَبْطُلُ خِيَارُهَا إِلَّا بِمُضِيِّ الْوَقْتِ حَتَّى لَوْ كَانَتْ غَائِبَةً وَلَمْ تَعْلَمْ بِالتَّفْوِيضِ إِلَّا بَعْدَ فَوَاتِ الْوَقْتِ الْمُعَيَّنِ فَلَا خِيَارَ لَهَا .

(مَادَّة ٢٦٢) إِذَا قَالَتْ الْمَفْوُضُ إِلَيْهَا الْاِخْتِيَارَ ، أَوْ الَّتِي جُعِلَ أَمْرُهَا بِيَدِهَا فِي مَجْلِسِ عِلْمِهَا : اخْتَرْتُ نَفْسِي ، أَوْ طَلَّقْتُ نَفْسِي ؛ بَانَتْ بِوَاحِدَةٍ ، سِوَاءِ نَوَى الرَّوْجِ بِذَلِكَ وَاحِدَةً أَوْ اثْنَتَيْنِ ، وَتَصِحُّ نِيَّةُ الثَّلَاثِ فِي الْأَمْرِ بِالْيَدِ وَلَا تَصِحُّ فِي التَّخْيِيرِ .

(مَادَّة ٢٦٣) إِذَا فَوَّضَ الطَّلَاقَ لِمَشِيئَةِ الْمَرْأَةِ ، وَقَالَ لَهَا بِصَرِيحٍ لَفْظِهِ : طَلَّقِي نَفْسَكَ ^(٢) ! فَطَلَّقَتْ فِي الْمَجْلِسِ تَقَعُ وَاحِدَةً رَجْعِيَّةً .

(مَادَّة ٢٦٤) الْمُخَالَفَةُ فِي أَصْلِ الْعَدَدِ تُبْطَلُ الْجَوَابَ لَوْ خَالَفَتْ بِأَكْثَرِ لَا بِأَقَلِّ ، فَإِذَا فَوَّضَ الرَّوْجُ لِلْمَرْأَةِ تَطْلِيْقَةً وَاحِدَةً فَطَلَّقَتْ نَفْسَهَا ثَلَاثًا فَلَا

(١) ضَمَنَ عَشْرَةَ أَيَّامٍ .

(٢) اقْتَرَحَ إِضَافَةَ : « إِنْ شِئْتَ » .

يَقَعُ شَيْءٌ ، وَلَوْ قَالَ لَهَا : طَلَّقِي نَفْسِكَ ثَلَاثًا ، أَوْ اثْنَتَيْنِ ؛ فَطَلَّقَتْ وَاحِدَةً وَقَعَتْ الْوَاحِدَةُ .

(مَادَّة ٢٦٥) الْمُخَالَفَةُ فِي الْوَصْفِ لَا تُبْطِلُ الْجَوَابَ ، بَلْ يَبْطُلُ الْوَصْفَ الَّذِي بِهِ الْمُخَالَفَةُ ، وَيَقَعُ عَلَى الْوَجْهِ الَّذِي فَوَّضَ بِهِ الزَّوْجُ ؛ فَلَوْ أَمَرَهَا بِبَائِنٍ ، فَخَالَفَتْ ؛ أَوْ بِرَجْعِيٍّ ، فَعَكَسَتْ الْجَوَابَ ؛ فَإِنَّهُ يَقَعُ مَا أَمَرَ بِهِ إِذَا لَمْ يَكُنِ الطَّلَاقُ مُعَلَّقًا بِمَشِيئَتِهَا ؛ فَإِنْ كَانَ مُعَلَّقًا بِمَشِيئَتِهَا وَخَالَفَتْ فِي الْوَصْفِ بَطَلَ الْجَوَابَ رَأْسًا ، وَكَذَا لَوْ خَالَفَتْ فِي الْعَدَدِ وَلَوْ بِأَقَلِّ .

* * *

الْفَصْلُ الْخَامِسُ

فِي طَلَاقِ الْمَرِيضِ

(مَادَّة ٢٦٦) الْمَرَضُ الَّذِي يَصِيرُ بِهِ الرَّجُلُ فَارًّا بِالطَّلَاقِ مِنْ تَوْرِيثِ زَوْجَتِهِ ، وَلَا تَنْفُذُ تَبَرُّعَاتِهِ إِلَّا مِنَ الثَّلَاثِ ، هُوَ الَّذِي يَغْلِبُ عَلَيْهِ فِيهِ الْهَلَاكُ وَيُعْجِزُهُ عَنِ الْقِيَامِ بِمَصَالِحِهِ خَارِجَ الْبَيْتِ ^(١) بَعْدَ أَنْ كَانَ قَادِرًا عَلَيْهِ ، سِوَاءِ أَقْعَدِهِ فِي الْفِرَاشِ أَوْ لَمْ يَقْعُدْهُ .

(مَادَّة ٢٦٧) مَنْ يُخَافُ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ غَالِبًا ، كَمَنْ خَرَجَ مِنَ الصَّفِّ يُبَارِزُ رَجُلًا ، أَوْ قَدَّمَ لِلْقَتْلِ مِنْ قِصَاصٍ ، أَوْ خَافَ الْغَرَقَ فِي سَفِينَةٍ تَلَاطَمَتْ عَلَيْهَا الْأَمْوَاجُ ؛ حُكْمُهُ حُكْمُ الْمَرِيضِ الْغَالِبِ عَلَيْهِ الْهَلَاكُ .

(مَادَّة ٢٦٨) الْمُقْعَدُ وَالْمَسْلُوكُ وَالْمَفْلُوجُ مَا دَامَ يَزْدَادُ مَا بِهِمْ مِنَ الْعِلَّةِ

(١) هَذَا بِالنِّسْبَةِ لِلرَّجُلِ ، وَأَمَّا بِالنِّسْبَةِ لِلْمَرْأَةِ فَمَا أَقْعَدَهَا عَنْ مَصَالِحِ بَيْتِهَا ؛ وَأَنْظُرِ الْمَادَّةَ : ٢٧٢ .

فَحُكْمُهُمْ كَالْمَرِيضِ ، فَإِنْ قَدِمَتِ الْعِلَّةُ بِأَنْ تَطَاوَلَتْ سَنَةً وَلَمْ يَحْصَلْ فِيهَا
أَزْدِيَادٌ وَلَا تَغْيِيرٌ فِي أَحْوَالِهِمْ ، فَتَصَرَّفَاتُهُمْ بَعْدَ السَّنَةِ فِي الطَّلَاقِ وَغَيْرِهِ
كَتَصَرَّفَاتِ الصَّحِيحِ .

(مَادَّة ٢٦٩) مَنْ كَانَ مَرِيضًا مَرَضًا يَغْلِبُ عَلَيْهِ الْمَوْتُ مِنْهُ ، أَوْ وَاقِعًا
فِي حَالَةٍ خَطِرَةٍ يَخْشَى مِنْهَا الْهَلَاكَ غَالِبًا ، وَأَبَانَ أَمْرَاتَهُ وَهُوَ كَذَلِكَ طَائِعًا
بِلَا رِضَاهَا ، وَمَاتَ فِي الْمَرَضِ ، أَوْ هُوَ عَلَى تِلْكَ الْحَالَةِ بِذَلِكَ السَّبَبِ أَوْ
بِغَيْرِهِ ، وَالْمَرْأَةُ فِي الْعِدَّةِ ، فَإِنَّهَا تَرِثُ مِنْهُ إِذَا أُسْتَمَرَّتْ أَهْلِيَّتُهَا لِلْإِزْتِ مِنْ
وَقْتِ الْإِبَانَةِ إِلَى الْمَوْتِ ، فَإِنْ بَرِيَ الزَّوْجُ مِنْ مَرَضِهِ أَوْ زَالَتْ عَنْهُ تِلْكَ
الْحَالَةُ ثُمَّ مَاتَ بَعْلَةً أَوْ حَادِثَةً وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ ، فَإِنَّهَا لَا تَرِثُهُ .

(مَادَّة ٢٧٠) تَرِثُ الْمَرْأَةُ أَيْضًا زَوْجَهَا إِذَا مَاتَ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَكَانَتْ
مُسْتَحِقَّةً لِلْمِيرَاثِ فِي الصُّورِ الْآتِيَةِ :

الأُولَى : إِذَا طَلَبَتْ مِنْ زَوْجِهَا وَهُوَ مَرِيضٌ أَنْ يُطَلِّقَهَا رَجْعِيًّا فَأَبَانَهَا بِمَا
دُونَ الثَّلَاثِ أَوْ بِثَلَاثِ .

الثَّانِيَّةُ : إِذَا لَاعَنَهَا فِي مَرَضِهِ وَفُرِّقَ بَيْنَهُمَا .

الثَّلَاثَةُ : إِذَا آلَى مِنْهَا مَرِيضًا وَمَضَتْ مُدَّةُ الْإِيْلَاءِ فِي الْمَرَضِ حَتَّى
بَانَتْ مِنْهُ بَعْدَ قُرْبَانِهَا .

(مَادَّة ٢٧١) لَا تَرِثُ الْمَرْأَةُ مِنْ زَوْجِهَا فِي الصُّورِ الْآتِيَةِ :

الأُولَى : إِذَا أُكْرِهَ الزَّوْجُ عَلَى إِبَانَتِهَا بِوَعِيدِ تَلْفٍ .

الثَّانِيَّةُ : إِذَا طَلَبَتْ هِيَ مِنْهُ الْإِبَانَةَ طَائِعَةً مُخْتَارَةً .

الثَّلَاثَةُ : إِذَا طَلَّقَهَا رَجْعِيًّا أَوْ لَمْ يُطَلِّقَهَا وَفَعَلَتْ مَعَ ابْنِهِ مَا يُوجِبُ حُرْمَةَ
الْمُصَاهَرَةِ أَوْ مَكَّنْتَهُ مِنْ نَفْسِهَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا بِغَيْرِ تَحْرِيطِ أَبِيهِ .

الرَّابِعَةُ : إِذَا أَلَى مِنْهَا فِي صِحَّتِهِ وَبَانَتْ فِي مَرَضِهِ .
 الْخَامِسَةُ : إِذَا أُخْتَلَعَتِ الْمَرْأَةُ مِنْهُ بِرِضَاهَا أَوْ أُخْتَارَتْ نَفْسَهَا بِالْبُلُوغِ
 أَوْ وَقَعَ التَّفْرِيقُ بَيْنَهُمَا بِالْعِنَّةِ أَوْ نَحْوِهَا بِنَاءً عَلَى طَلَبِهَا .
 السَّادِسَةُ : إِذَا كَانَتِ الْمَرْأَةُ كِتَابِيَّةً وَقَتَ إِبَانَتِهَا ثُمَّ أَسْلَمَتْ بَعْدَهَا ، أَوْ
 كَانَتْ مُسْلِمَةً وَقَتَ الْإِبَانَةَ ثُمَّ أَرْتَدَّتْ ثُمَّ أَسْلَمَتْ قَبْلَ مَوْتِهِ ، فإِسْلَامُهَا فِي
 هَذِهِ الصُّورَةِ لَا يُعِيدُ حَقَّهَا فِي الْمِيرَاثِ مِنْهُ بَعْدَ سُقُوطِهِ بِرِدَّتِهَا .
 السَّابِعَةُ : إِذَا أَبَانَهَا وَهُوَ مَحْبُوسٌ بِقِصَاصٍ أَوْ وَهُوَ مَحْصُورٌ فِي حِصْنٍ
 أَوْ فِي صَفِّ الْقِتَالِ أَوْ فِي سَفِينَةٍ قَبْلَ خَوْفِ الْغَرَقِ أَوْ فِي وَقْتِ فُشُوقِ الْوَبَاءِ
 وَهُوَ قَائِمٌ بِمَصَالِحِهِ خَارِجَ الْبَيْتِ مُتَشَكِّيًا مِنْ أَلَمٍ .
 (مَادَّةُ ٢٧٢) إِذَا بَاشَرَتِ الْمَرْأَةُ سَبَبَ الْفُرْقَةِ وَهِيَ مَرِيضَةٌ لَا تَقْدِرُ عَلَى
 الْقِيَامِ بِمَصَالِحِ بَيْتِهَا بَأْنٍ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بِاخْتِيَارِ نَفْسِهَا بِالْبُلُوغِ أَوْ بِفِعْلِهَا بِأَبْنٍ
 زَوْجِهَا مَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ وَمَاتَتْ قَبْلَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، فَإِنَّ زَوْجَهَا
 يَرِثُهَا .

* * *

الْبَابُ الثَّانِي

فِي الْخُلْعِ

(مَادَّةُ ٢٧٣) إِذَا تَشَاقَّ الزَّوْجَانِ وَخَافَا أَنْ لَا يَقُومَا بِمَا يَلْزَمُهُمَا مِنْ
 حُقُوقِ الزَّوْجِيَّةِ وَمُوجِبَاتِهَا جَازَ الطَّلَاقُ وَالْخُلْعُ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ .
 (مَادَّةُ ٢٧٤) يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْخُلْعِ أَنْ يَكُونَ الزَّوْجُ الْمُخَالِعَ أَهْلًا لِإِقْفَاعِ

الطَّلَاقِ وَأَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ مُحِلًّا لَهُ .

(مَادَّة ٢٧٥) الْعِوَضُ لَيْسَ بِشَرْطٍ فِي الْخُلْعِ فَيَقَعُ صَحِيحًا بِهِ وَبِدُونِهِ ،
سِوَاءَ كَانَتِ الْمَرْأَةُ مَدْخُولًا بِهَا أَمْ لَا .

(مَادَّة ٢٧٦) يَجُوزُ قَضَاءُ لِلزَّوْجِ أَنْ يُخَالِعَ زَوْجَتَهُ عَلَى عِوَضٍ أَكْثَرَ مِمَّا
سَاقَهُ إِلَيْهَا .

(مَادَّة ٢٧٧) كُلُّ مَا صَلَحَ مِنَ الْمَالِ أَنْ يَكُونَ مَهْرًا صَلَحَ أَنْ يَكُونَ بَدَلًا
لِلْخُلْعِ .

(مَادَّة ٢٧٨) يَقَعُ بِالْخُلْعِ طَلَاقٌ بَائِنٌ سِوَاءَ كَانَ بِمَالٍ أَوْ بِغَيْرِ مَالٍ ،
وَتَصِحُّ فِيهِ نِيَّةُ الثَّلَاثِ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْقَضَاءِ .

(مَادَّة ٢٧٩) إِذَا أُوجِبَ الزَّوْجُ الْخُلْعَ أُبْتِدَاءً وَذَكَرَ مَعَهُ بَدَلًا تَوَقَّفَ
وُقُوعُهُ وَأَسْتَحْقَاقُ الْبَدَلِ عَلَى قُبُولِ الْمَرْأَةِ عَالِمَةً بِمَعْنَاهُ وَبَعْدَ إِجَابِ الزَّوْجِ
لَا يَصِحُّ رُجُوعُهُ عَنْهُ قَبْلَ جَوَابِهَا ، وَهُوَ لَا يَقْتَصِرُ عَلَى الْمَجْلِسِ حَتَّى
لَا يَبْطُلُ بِقِيَامِهِ عَنْهُ قَبْلَ قُبُولِهَا ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى مَجْلِسِ عِلْمِهَا بِهِ ، فَلَا يَصِحُّ
قُبُولُهَا بَعْدَ مَجْلِسِ عِلْمِهَا ، فَإِنْ كَانَ الْخُلْعُ بِلَفْظِ : خَلَعْتُكَ ، بِلَا ذِكْرِ
بَدَلٍ ، فَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى قُبُولِهَا ، بَلْ يَقَعُ الْبَائِنُ وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ ، بِخِلَافِ مَا إِذَا
كَانَ بِلَفْظِ الْمُفَاعَلَةِ أَوْ الْأَمْرِ ، أَوْ ذَكَرَ مَعَهُ الْمَالَ فَلَا بُدَّ مِنْ قُبُولِهَا .

(مَادَّة ٢٨٠) إِذَا أُوجِبَتِ الْمَرْأَةُ الْخُلْعَ أُبْتِدَاءً بِأَنْ قَالَتْ : اخْتَلَعْتُ
نَفْسِي مِنْكَ بِكَذَا ، فَلَهَا الرُّجُوعُ عَنْهُ قَبْلَ جَوَابِ الزَّوْجِ ، وَيَقْتَصِرُ عَلَى
الْمَجْلِسِ ، فَيَبْطُلُ بِقِيَامِهَا أَوْ قِيَامِهِ عَنْهُ قَبْلَ الْقُبُولِ ، وَلَوْ قَبْلَ بَعْدِهِ لَا يَصِحُّ
قُبُولُهُ .

(مَادَّة ٢٨١) إِذَا خَالَعَ الزَّوْجُ أَمْرَأَتَهُ أَوْ بَارَأَهَا عَلَى مَالٍ مُسَمًّى غَيْرِ

الْصَّدَاقِ وَقَبِلَتْ طَائِعَةً مُخْتَارَةً لَزِمَهَا الْمَالُ وَبَرِيَ كُلُّ مِنْهُمَا مِنَ الْحُقُوقِ الثَّابِتَةِ عَلَيْهِ لِصَاحِبِهِ وَقَتَ الْخُلْعِ أَوْ الْمُبَارَاةِ مِمَّا يَتَعَلَّقُ بِالنِّكَاحِ الَّذِي وَقَعَ الْخُلْعُ مِنْهُ فَلَا تُطَالِبُ الْمَرْأَةُ بِمَا لَمْ تَقْبِضْهُ مِنَ الْمَهْرِ ، وَلَا بِنَفَقَةِ مَاضِيَةٍ مَفْرُوضَةٍ وَلَا بِكُسُوفَةٍ وَلَا بِمُتَعَةٍ إِنْ خَالَعَهَا زَوْجُهَا قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَلَا يُطَالِبُ هُوَ بِنَفَقَةٍ عَجَلَهَا أَوْ لَمْ تَمْضِ مُدَّتْهَا وَلَا بِمَهْرٍ سَلَّمَهُ إِلَيْهَا ؛ وَكَذَلِكَ إِذَا لَمْ يُسَمِّيًا شَيْئًا وَقَتَ الْخُلْعِ يَبْرَأُ كُلُّ مِنْهُمَا مِنْ حُقُوقِ الْآخِرِ ، فَلَا يُطَالِبُهَا بِمَا قَبِضَتْ ، وَلَا تُطَالِبُهُ بِمَا بَقِيَ فِي ذِمَّتِهِ قَبْلَ الدُّخُولِ وَبَعْدَهُ .

(مَادَّةُ ٢٨٢) إِذَا كَانَ الْبَدَلُ مَنْفِيًّا بِأَنْ خَالَعَهَا لَا عَلَى شَيْءٍ ، فَلَا يَبْرَأُ أَحَدٌ مِنْهُمَا عَنْ حَقِّ صَاحِبِهِ .

(مَادَّةُ ٢٨٣) إِذَا خَالَعَهَا بِكُلِّ الْمَهْرِ وَرَضِيَتْ ، فَإِنْ كَانَ مَقْبُوضًا رَجَعَ بِجَمِيعِهِ عَلَيْهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَقْبُوضًا سَقَطَ عَنْهُ سِوَاءُ كَانَ الْخُلْعُ قَبْلَ الدُّخُولِ أَوْ بَعْدَهُ ؛ وَإِذَا خَالَعَهَا عَلَى بَعْضِهِ ، فَإِنْ كَانَ الْكُلُّ مَقْبُوضًا وَالْخُلْعُ بَعْدَ الدُّخُولِ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِذَلِكَ الْبَعْضِ وَيَتْرُكُ لَهَا الْبَاقِي ، وَإِنْ كَانَ قَبْلَ الدُّخُولِ يَرْجِعُ عَلَيْهَا بِنِصْفِ الْبَعْضِ الَّذِي وَقَعَ عَلَيْهِ الْخُلْعُ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْمَهْرُ مَقْبُوضًا سَقَطَ عَنْهُ مُطْلَقًا .

(مَادَّةُ ٢٨٤) نَفَقَةُ الْعِدَّةِ وَالسُّكْنَى لَا يَسْقُطَانِ ، وَلَا يَبْرَأُ الْمُخَالِعُ مِنْهُمَا إِلَّا إِذَا نَصَّ عَلَيْهِمَا صَرَاحَةً وَقَتَ الْخُلْعِ .

(مَادَّةُ ٢٨٥) إِذَا هَلَكَ بَدَلُ الْخُلْعِ قَبْلَ تَسْلِيمِهِ لِلزَّوْجِ أَوْ أَدْعَاهُ آخَرَ وَاتَّبَتْ أَنَّهُ حَقُّهُ فَعَلَيْهَا مِثْلُهُ إِنْ كَانَ مِثْلِيًّا أَوْ قِيمَتُهُ إِنْ كَانَ قِيمِيًّا .

(مَادَّةُ ٢٨٦) إِذَا اشْتَرَطَ الزَّوْجُ عَلَى الْمَرْأَةِ وَقَتَ الْخُلْعِ بَرَاءَتَهُ عَنْ أُجْرَةِ رِضَاعٍ وَلَدِهِ مِنْهَا مُدَّةَ سَنَتَيْ الرِّضَاعِ ، أَوْ اشْتَرَطَ إِمْسَاكَهَا لَهُ وَالْقِيَامَ بِنَفَقَتِهِ

بَعْدَ الْفِطَامِ مُدَّةً مَعْلُومَةً وَقَبِلَتْ ذَلِكَ تُجْبِرُ عَلَى إِرْضَاعِ الْوَالِدِ مُدَّةَ السَّنَتَيْنِ وَتُلْزَمُ بِنَفَقَتِهِ فِي الْمُدَّةِ الْمَعْيَنَةِ لِإِمْسَاكِهِ ، فَإِنْ تَزَوَّجَهَا أَوْ هَرَبَتْ وَتَرَكَتْ لَهُ الْوَالِدَ ، أَوْ مَاتَتْ هِيَ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ الرِّضَاعِ أَوْ قَبْلَ تَمَامِ مُدَّةِ إِمْسَاكِهِ ، فَلَهُ أَنْ يَرْجِعَ عَلَيْهَا بِبَقِيَّةِ أَجْرَةِ الرِّضَاعِ إِلَى تَمَامِ مُدَّتِهِ وَبِنَفَقَةٍ مَا بَقِيَ مِنَ الْمُدَّةِ الَّتِي قَبِلَتْ إِمْسَاكَ الْوَالِدِ فِيهَا مَا لَمْ يَشْتَرِطْ وَقْتَ الْخُلْعِ عَدَمَ الرُّجُوعِ عَلَيْهَا بِشَيْءٍ إِذَا مَاتَتْ هِيَ أَوْ الْوَالِدُ قَبْلَ تَمَامِ الْمُدَّةِ ؛ وَكَذَلِكَ إِذَا خَالَعَهَا عَلَى إِرْضَاعِ حَمْلِهَا سَنَتَيْنِ ، وَظَهَرَ أَنَّهُ لَمْ يَكُنْ فِي بَطْنِهَا وَلَدٌ أَوْ أَسْقَطَتْ أَوْ مَاتَ الْوَالِدُ قَبْلَ الْمُدَّةِ ، فَإِنَّهُ يَكُونُ لِلْمُخَالِعِ حَقُّ الرُّجُوعِ عَلَيْهَا بِقِيَمَةِ الرِّضَاعِ عَنِ الْمُدَّةِ كُلِّهَا أَوْ مَا يَكُونُ بَاقِيًا مِنْهَا .

(مَادَّةُ ٢٨٧) إِذَا أُخْتَلَعَتِ الْمَرْأَةُ عَلَى إِمْسَاكِ وَلَدِهَا إِلَى الْبُلُوغِ فَلَهَا إِمْسَاكُ الْأُنْثَى دُونَ الْغُلَامِ ، وَإِنْ تَزَوَّجَتْ فِي أَثْنَاءِ الْمُدَّةِ فَلِلزَّوْجِ أَخْذُ الْوَالِدِ مِنْهَا وَلَوْ اتَّفَقَا عَلَى تَرْكِهِ عِنْدَهَا ، وَيُنْظَرُ إِلَى أَجْرَةِ مِثْلِ إِمْسَاكِهِ فِي الْمُدَّةِ الْبَاقِيَةِ فَيَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهَا .

(مَادَّةُ ٢٨٨) أَشْتَرِاطُ الرَّجُلِ فِي الْخُلْعِ إِمْسَاكَ وَلَدِهِ عِنْدَهُ مُدَّةَ الْحَضَانَةِ بَاطِلٌ وَإِنْ صَحَّ الْخُلْعُ ، وَلِلْمَرْأَةِ أَخْذُهُ وَإِمْسَاكُهُ مُدَّةَ الْحَضَانَةِ مَا لَمْ يَسْقُطْ حَقُّهَا بِمُوجِبٍ ، وَعَلَى أَبِيهِ حَضَانَتُهُ وَنَفَقَتُهُ إِنْ كَانَ الْوَالِدُ فَقِيرًا .

(مَادَّةُ ٢٨٩) لَا يَسْقُطُ دَيْنُ نَفَقَةِ الْوَالِدِ بِدَيْنِ لِلْمُخَالِعِ عَلَى الْمَرْأَةِ ، فَإِذَا خَالَعَتْهُ عَلَى نَفَقَةٍ وَلَدِهَا ، وَكَانَتْ مُعْسِرَةً ، وَطَالَبْتَهُ بِهَا ، يُجْبِرُ عَلَيْهَا ، وَتَكُونُ دَيْنًا لَهُ فِي ذِمَّتِهَا يَرْجِعُ بِهِ عَلَيْهَا إِذَا أَيْسَرَتْ .

(مَادَّةُ ٢٩٠) يَجُوزُ لِأَبِي الصَّغِيرَةِ أَنْ يَخْلَعَهَا مِنْ زَوْجِهَا ، فَإِنْ خَلَعَهَا بِمَالِهَا أَوْ بِمَهْرِهَا وَلَمْ يَضْمَنْهُ طَلَّقَتْ بَائِنًا ، وَلَا يَلْزَمُهَا الْمَالُ ، وَلَا يَلْزَمُهَا ،

وَلَا يَسْقُطُ مَهْرُهَا ؛ وَإِنْ خَلَعَهَا عَلَى مَهْرِهَا أَوْ عَلَى مَالٍ وَالْتَزَمَ بِإِدَائِهِ مِنْ مَالِهِ لِلْمُخَالَعِ صَحَّ وَوَقَعَتِ الْفُرْقَةُ وَلَزِمَهُ الْمَالُ أَوْ قِيَمَتُهُ إِنْ أَسْتَحَقَّ ، وَلَا يَسْقُطُ الْمَهْرُ ، بَلْ تَطَالِبُ بِهِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا وَهُوَ يَرْجِعُ بِهِ عَلَى أَيْبِهَا إِنْ كَانَ الْخُلْعُ عَلَى الْمَهْرِ .

(مَادَّة ٢٩١) إِذَا جَرَى الْخُلْعُ بَيْنَ الزَّوْجِ وَزَوْجَتِهِ الْقَاصِرَةِ وَأَشْتَرَطَ عَلَيْهَا بَدَلًا مَعْلُومًا تَوَقَّفَ عَلَى قُبُولِهَا ، فَإِنْ قَبِلَتْ وَهِيَ مِنْ أَهْلِ الْقُبُولِ بَانَ كَانَتْ تَعْقِلُ أَنَّ النِّكَاحَ جَالِبٌ وَالْخُلْعُ سَالِبٌ تَمَّ الْخُلْعُ وَلَا مَالٌ عَلَيْهَا وَلَا يَسْقُطُ مَهْرُهَا ، وَإِنْ لَمْ تَقْبَلْ أَوْ قَبِلَتْ وَلَمْ تَكُنْ مِنْ أَهْلِهَا فَلَا تَطْلُقُ وَلَوْ قَبِلَ عَنْهَا أَبُوهَا ، فَإِنْ بَلَغَتْ أَوْ أَجَازَتْ قُبُولَهُ جَازَ عَلَيْهَا ؛ وَإِذَا طَلَّقَهَا الزَّوْجُ عَلَى مَهْرِهَا وَهِيَ صَغِيرَةٌ مُمَيَّزَةٌ وَقَبِلَتْ تَطْلُقُ رَجْعِيًّا وَلَا يَسْقُطُ مَهْرُهَا .

(مَادَّة ٢٩٢) لَا يَصِحُّ خُلْعُ الْأَبِ عَنِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُجِيزَ خُلْعًا أَوْ قَعَهُ ابْنُهُ الْقَاصِرُ .

(مَادَّة ٢٩٣) الْمَحْجُورُ عَلَيْهَا لِسْفِهِ إِذَا اخْتَلَعَتْ مِنْ زَوْجِهَا عَلَى مَالٍ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ وَلَا يُلْزِمُهَا الْمَالُ ؛ وَإِنْ طَلَّقَهَا تَطْلِيقَةً عَلَى ذَلِكَ الْمَالِ تَقَعُ رَجْعِيَّةً .

(مَادَّة ٢٩٤) خُلْعُ الْمَرِيضَةِ مَرَضَ الْمَوْتِ صَحِيحٌ ، وَإِنْ كَانَ عَلَى مَالٍ يُعْتَبَرُ مِنْ ثُلْثِ مَالِهَا ، فَإِنْ مَاتَتْ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ فَلِمُخَالَعِهَا الْأَقْلُ مِنْ مِيرَاثِهِ وَمَنْ بَدَلَ الْخُلْعِ وَمِنْ ثُلْثِ الْمَالِ ؛ وَإِنْ مَاتَتْ بَعْدَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ فَلَهُ الْأَقْلُ مِنَ الْبَدَلِ وَمِنْ الثُّلْثِ ؛ وَإِنْ بَرَّتْ مِنْ مَرَضِهَا فَلَهُ جَمِيعُ الْبَدَلِ الْمُسَمَّى .

(مَادَّة ٢٩٥) لَا يَطَالِبُ الْوَكِيلُ بِالْخُلْعِ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ بِالْبَدَلِ الْمُخَالَعِ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا أَضَافَهُ إِلَى نَفْسِهِ إِضَافَةً مُلْكٍ أَوْ ضَمَانٍ ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ وَجَبَ

عَلَيْهِ أَدَاؤُهُ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى مُوَكَّلَتِهِ .

(مَادَّة ٢٩٦) يَصِحُّ تَعْجِيلُ بَدَلِ الْخُلْعِ وَالطَّلَاقِ وَتَأْجِيلُهُ إِلَى أَجَلٍ قَرِيبٍ

أَوْ بَعِيدٍ .

(مَادَّة ٢٩٧) إِذَا خَالَعَ الزَّوْجُ أَمْرَأَتَهُ وَأَخَذَ مِنْهَا بَدَلًا بَغَيْرِ حَقٍّ ، بِأَنْ كَانَ

النِّكَاحُ فَاسِدًا مِنْ أَصْلِهِ لَا يُقْبَلُ الْخُلْعُ ، فَلَهَا أَنْ تَسْتَرِدَّ مَا أَخَذَهُ .

* * *

الْبَابُ الثَّلَاثُ

فِي الْفُرْقَةِ بِالْعِنَّةِ وَنَحْوِهَا

(مَادَّة ٢٩٨) إِذَا وَجَدَتِ الْحُرَّةُ زَوْجَهَا عَيْنًا لَا يَقْدِرُ عَلَى إِيْتَانِهَا فِي

الْقُبْلِ وَلَمْ تَكُنْ عَالِمَةً بِحَالِهِ وَقَتَ النِّكَاحِ ، فَلَهَا أَنْ تَطْلُبَ التَّفْرِيقَ بَيْنَهَا وَبَيْنَهُ إِذَا لَمْ تَرْضَ بِهِ ؛ وَإِذَا وَجَدَتْهُ عَلَى هَذِهِ الصِّفَةِ وَلَمْ تُخَاصِمْهُ زَمَنًا ، فَلَا يَسْقُطُ حَقُّهَا لَا قَبْلَ الْمُرَافَعَةِ وَلَا بَعْدَهَا .

(مَادَّة ٢٩٩) إِذَا رَافَعَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا إِلَى الْحَاكِمِ وَأَدَّعَتْ أَنَّهُ عَيْنٌ

وَطَلَبَتِ التَّفْرِيقَ ، يَسْأَلُهُ الْحَاكِمُ ، فَإِنْ صَدَّقَهَا وَأَقَرَّ أَنَّهُ لَمْ يَصِلْ إِلَيْهَا ، يُؤَجِّلُهُ سَنَةً كَامِلَةً قَمَرِيَّةً يَحْتَسِبُ مِنْهَا رَمَضَانَ وَأَيَّامَ حَيْضِهَا وَمُدَّةَ غَيْبَتِهِ إِنْ غَابَ لِحَجٍّ أَوْ غَيْرِهِ ، لَا مُدَّةَ غَيْبَتِهَا وَلَا مُدَّةَ مَرَضِهِ وَمَرَضِهَا إِنْ كَانَ لَا يُسْتَطَاعُ مَعَهُ الْوِقَاعُ ؛ وَابْتِدَاءُ السَّنَةِ مِنْ يَوْمِ الْخُصُومَةِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ الزَّوْجُ صَغِيرًا أَوْ مَرِيضًا أَوْ مُحْرِمًا ، فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَابْتِدَاؤُهَا يُعْتَبَرُ مِنْ حِينِ بُلُوغِهِ أَوْ شِفَائِهِ أَوْ فَكِّ إِحْرَامِهِ .

(مَادَّة ٣٠٠) إِذَا لَمْ يَصِلِ الزَّوْجُ لِامْرَأَتِهِ وَلَوْ مَرَّةً فِي مُدَّةِ الْأَجَلِ الْمُقَدَّرِ لَهُ وَعَادَتِ الْمَرْأَةُ شَاكِيَةً إِلَى الْحَاكِمِ بَعْدَ انْقِضَائِهِ طَالِبَةً التَّفْرِيقِ ، يَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ بِطَلَاقِهَا ، فَإِنْ أَبِي فَرَّقَ بَيْنَهُمَا ، وَهَذِهِ الْفُرْقَةُ طَلَاقٌ لَا فَسْخُ ؛ وَلَوْ وَجَدْتُهُ مَجْبُوبًا جَاهِلَةً ذَلِكَ وَقْتَ النِّكَاحِ ، وَطَلَبْتَ مُفَارَقَتَهُ ، يُفَرِّقُ بَيْنَهُمَا لِلْحَالِ بَدُونِ إِمْهَالٍ .

(مَادَّة ٣٠١) إِذَا أَنْكَرَ الزَّوْجُ دَعْوَى الْمَرْأَةِ عَلَيْهِ بِالْعِنَّةِ ، وَادَّعَى الْوُصُولَ إِلَيْهَا قَبْلَ التَّاجِيلِ أَوْ بَعْدَهُ ، يُعَيِّنُ الْحَاكِمُ امْرَأَتَيْنِ مِمَّنْ يَتَّقُ بِهِنَّ لِلْكَشْفِ عَنْهَا ، فَإِنْ كَانَتْ تَيْبًا مِنَ الْأَصْلِ أَوْ بَكْرًا ، وَقَالَتَا : هِيَ تَيْبٌ ؛ يُصَدِّقُ الزَّوْجُ بِيَمِينِهِ ، وَلَوْ ادَّعَتِ الْمَرْأَةُ زَوَالَ بِكَارَتِهَا بَعَارِضٍ ، فَإِنْ حَلَفَ سَقَطَ حَقُّهَا ، وَإِذَا نَكَلَ عَنِ الْيَمِينِ ، أَوْ قَالَتَا : هِيَ بَكْرٌ ، فَإِنْ كَانَ ذَلِكَ قَبْلَ التَّاجِيلِ يُؤَجَّلُ سَنَةً كَمَا مَرَّ فِي الْمَادَّةِ السَّالِفَةِ ، وَإِنْ كَانَ بَعْدَ التَّاجِيلِ تُخَيَّرُ الْمَرْأَةُ فِي مَجْلِسِهَا ، فَإِنْ اخْتَارَتِ الْفُرْقَةَ يُفَرَّقُ بَيْنَهُمَا ، وَإِنْ عَدَلَتْ وَاخْتَارَتِ الزَّوْجَ أَوْ قَامَتْ وَأَقَامَهَا أَحَدٌ مِنْ مَجْلِسِهَا قَبْلَ أَنْ تَخْتَارَ بَطَلَ اخْتِيَارُهَا .

(مَادَّة ٣٠٢) الْفُرْقَةُ بِالْعِنَّةِ وَنَحْوِهَا لَا يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا تَحْرِيمَ الْمَرْأَةِ ، بَلْ إِذَا تَرَاضَتْ هِيَ وَالْعَيْنُ عَلَى التَّزْوُجِ ثَانِيًا بَعْدَ التَّفْرِيقِ جَازَ لَهُمَا ذَلِكَ فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا ؛ وَلَا يَتَوَارَثُ الزَّوْجَانِ فِي الْفُرْقَةِ بِالْعِنَّةِ وَنَحْوِهَا .

الْبَابُ الرَّابِعُ فِي الْفُرْقَةِ بِالرَّدَّةِ

(مَادَّة ٣٠٣) إِذَا أُرْتَدَّ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ عَنِ الْإِسْلَامِ أُنْفَسَخَ النِّكَاحُ وَوَقَعَتْ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا لِلْحَالِ بِلا تَوَقُّفٍ عَلَى الْقَضَاءِ ، وَهَذِهِ الْفُرْقَةُ فَسْخٌ لَا تُنْقِصُ عَدَدَ الطَّلَاقِ .

(مَادَّة ٣٠٤) الْحُرْمَةُ بِالرَّدَّةِ تَرْتَفِعُ بِأَرْتِفَاعِ السَّبَبِ الَّذِي أَحْدَثَهَا ، فَإِذَا جَدَّدَ الْمُرْتَدُّ إِسْلَامَهُ جَازَ لَهُ أَنْ يُجَدِّدَ النِّكَاحَ وَالْمَرْأَةُ فِي الْعِدَّةِ أَوْ بَعْدَهَا مِنْ غَيْرِ مُحَلِّلٍ ، وَتُجْبَرُ الْمَرْأَةُ عَلَى الْإِسْلَامِ وَتُجَدِّدُ النِّكَاحَ بِمَهْرٍ يَسِيرٍ ، وَهَذَا مَا لَمْ يَكُنْ طَلَّقَهَا ثَلَاثًا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ وَهُوَ بِدْيَارِ الْإِسْلَامِ ، فَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ تَحْرُمُ عَلَيْهِ حُرْمَةٌ مُغْيَاةٌ بِنِكَاحِ زَوْجٍ آخَرَ .

(مَادَّة ٣٠٥) إِذَا أُرْتَدَّ الزَّوْجَانِ مَعًا ، أَوْ عَلَى التَّعَاقُبِ ، وَلَمْ يُعْلَمِ الْأَسْبَقُ مِنْهُمَا ، ثُمَّ أَسْلَمَا كَذَلِكَ يَبْقَى النِّكَاحُ قَائِمًا بَيْنَهُمَا ، وَإِنَّمَا يَفْسُدُ إِذَا أَسْلَمَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْآخَرِ .

(مَادَّة ٣٠٦) إِذَا وَقَعَتِ الرَّدَّةُ بَعْدَ الدُّخُولِ بِالْمَرْأَةِ حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا فَلَهَا كَامِلُ مَهْرِهَا ، سِوَاءِ وَقَعَتِ الرَّدَّةُ مِنْهَا أَوْ مِنْ زَوْجِهَا .

(مَادَّة ٣٠٧) وَإِذَا وَقَعَتِ الرَّدَّةُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، فَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَبْلِ الزَّوْجِ فَلَهَا نِصْفُ الْمَهْرِ الْمُسَمَّى أَوْ الْمُتَمَعَّةُ إِنْ لَمْ يَكُنْ مَهْرٌ مُسَمًّى ، وَإِنْ كَانَتْ مِنْ قَبْلِهَا فَلَا شَيْءَ لَهَا مِنَ الْمَهْرِ وَلَا مِنَ الْمُتَمَعَّةِ .

(مَادَّة ٣٠٨) إِذَا مَاتَ الْمُرْتَدُّ فِي عِدَّةِ الْمَرْأَةِ الْمُسْلِمَةِ فَإِنَّهَا تَرِثُهُ سِوَاءِ أُرْتَدَّ فِي حَالِ صِحَّتِهِ أَوْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ .

(مَادَّة ٣٠٩) إِذَا أَرْتَدَّتِ الْمَرْأَةُ ، فَإِنْ كَانَتْ رَدَّتُهَا فِي مَرَضٍ مَوْتَهَا أَوْ مَاتَتْ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ يَرِثُهَا الزَّوْجُ الْمُسْلِمُ ، وَإِنْ كَانَتْ رَدَّتُهَا وَهِيَ فِي الصَّحَّةِ وَمَاتَتْ مُرْتَدَّةً فَلَا نَصِيبَ لَهُ فِي مِيرَاثِهَا .

* * *

الْبَابُ الْخَامِسُ

فِي الْعِدَّةِ وَفِي نَفَقَةِ الْمُعْتَدَّةِ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِيمَنْ تَجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ مِنَ النِّسَاءِ وَمَنْ لَا تَجِبُ

(مَادَّة ٣١٠) الْعِدَّةُ مِنْ مَوَانِعِ النِّكَاحِ لِغَيْرِ الزَّوْجِ ؛ وَتَجِبُ عَلَى كُلِّ امْرَأَةٍ وَقَعَتْ الْفُرْقَةَ بَيْنَهَا وَبَيْنَ زَوْجِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ بِهَا حَقِيقَةً فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَالْفَاسِدِ وَبَعْدَ الْخُلُوةِ الصَّحِيحَةِ أَوْ الْفَاسِدَةِ^(١) فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ سَوَاءً كَانَتْ الْفُرْقَةُ عَنِ طَلَاقٍ رَجَعِيٍّ أَوْ بَائِنٍ بَيِّنُونَةً صُغْرَى أَوْ كُبْرَى أَوْ تَفْرِيقٍ بَعْتَةٍ وَنَحْوِهَا أَوْ لِعَانٍ أَوْ نَقْصَانِ مَهْرٍ أَوْ خِيَارِ بُلُوغٍ أَوْ فَسْخٍ أَوْ مُتَارَكَةٍ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ أَوْ وَطْءٍ بِشُبْهَةٍ ، وَتَجِبُ أَيْضًا عَلَى كُلِّ امْرَأَةٍ تُؤْفَى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَوْ قَبْلَ الدُّخُولِ بِهَا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ .

(مَادَّة ٣١١) عِدَّةُ الطَّلَاقِ أَوْ الْفَسْخِ بِجَمِيعِ أَسْبَابِهِ فِي حَقِّ الْمَرْأَةِ الْحُرَّةِ

(١) عَرَفَتِ الْمَادَّةُ : ٨٢ الْخُلُوةَ الصَّحِيحَةَ وَالَّتِي يَتَرْتَّبُ عَلَيْهَا كَمَالُ الْمَهْرِ ، وَلَا وَجْهَ لِتَأْثِيرِ الْفَاسِدَةِ إِذْنًا ، لِأَنَّ الْمَسْأَلَةَ قَسِيمَةً بَعْدَ الدُّخُولِ ، أَيُّ : الْفَرَضُ عَدَمُ دُخُولِهِ بِهَا وَلَا صِحَّةَ خُلُوتِهِ بِهَا .

الْحَائِلِ الْمَدْخُولِ بِهَا حَقِيقَةً أَوْ حُكْمًا فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَلَوْ كِتَابِيَّةً تَحْتَ مُسْلِمٍ ثَلَاثَ حِيضٍ كَوَامِلٍ إِنْ كَانَتْ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ ، وَكَذَا مَنْ وَطِئَتْ بِشُبُهَةٍ أَوْ بِنِكَاحٍ فَاسِدٍ عِدَّتُهَا بِالْحَيْضِ لِمَوْتِ الْوَاطِئِ فِيهِمَا وَلِلتَّفَرِيقِ أَوْ الْمُنَارَكَةِ بَعْدَ الدُّخُولِ الْحَقِيقِيِّ لَا بَعْدَ الْخُلُوةِ وَلَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً ، وَلَا يُحْتَسَبُ حَيْضَةٌ وَقَعَتْ فِيهَا الْفُرْقَةُ بِأَيِّ نَوْعٍ ، بَلْ لَا بُدَّ مِنْ ثَلَاثِ حِيضٍ كَوَامِلٍ غَيْرِهَا حَتَّى تَمْلِكَ الْمَرْأَةُ عِصْمَتَهَا وَتَحِلَّ لِلْأَزْوَاجِ .

(مَادَّة ٣١٢) إِذَا لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ مِنْ ذَوَاتِ الْحَيْضِ لِصِغَرٍ أَوْ كِبَرٍ أَوْ بَلَغَتْ بِالسِّنِّ وَلَمْ تَحِضْ أَصْلًا ، فَعِدَّةُ الطَّلَاقِ أَوْ الْفَسْخِ فِي حَقِّهَا ثَلَاثَةُ أَشْهُرٍ كَامِلَةٌ ، فَإِذَا وَجِبَتْ الْعِدَّةُ فِي غِرَّةِ الشَّهْرِ تُعْتَبَرُ الشُّهُورُ بِالْأَهْلَةِ ، وَلَوْ نَقَصَ عَدَدُ أَيَّامِ بَعْضِهَا عَنْ ثَلَاثِينَ يَوْمًا ، وَإِذَا وَجِبَتْ فِي خِلَالِهِ تُعْتَبَرُ الْعِدَّةُ بِالْأَيَّامِ وَتَنْقُضِي بِمُضِيِّ تِسْعِينَ يَوْمًا .

(مَادَّة ٣١٣) إِذَا أُعْتِدَّتِ الْمَرْأَةُ الْمُرَاهِقَةُ بِالْأَشْهُرِ ، ثُمَّ حَاضَتْ قَبْلَ تَمَامِهَا ، وَجَبَ عَلَيْهَا أَنْ تَسْتَأْنِفَ الْعِدَّةَ بِالْحَيْضِ ، وَكَذَا الْآيِسَةُ الَّتِي دَخَلَتْ الْعِدَّةَ بِالْأَشْهُرِ إِذَا رَأَتْ الدَّمَ عَلَى الْعَادَةِ قَبْلَ تَمَامِ الْأَشْهُرِ أَنْتَقَضَ مَا مَضَى مِنْ عِدَّتِهَا وَوَجِبَ عَلَيْهَا اسْتِنَافُهَا بِالْحَيْضِ ، فَلَا تَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ إِلَّا بَعْدَ ثَلَاثِ حِيضٍ كَوَامِلٍ ، فَإِذَا رَأَتْ الدَّمَ عَلَى الْعَادَةِ بَعْدَ تَمَامِ الْأَشْهُرِ فَقَدِ انْقَضَتْ عِدَّتُهَا وَلَا تَسْتَأْنِفُ غَيْرَهَا ، وَنِكَاحُهَا جَائِزٌ بَعْدَهَا ، وَتَعْتَدُ فِي الْمُسْتَقْبَلِ بِالْحَيْضِ .

(مَادَّة ٣١٤) الْمَرْأَةُ الَّتِي رَأَتْ الدَّمَ ثُمَّ أَرْتَفَعَ عَنْهَا وَأَنْقَطَعَ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ ، وَأَسْتَمَرَ طَهْرُهَا سَنَةً فَأَكْثَرَ ، تَعْتَدُ بِالْحَيْضِ وَلَا تَنْقُضِي عِدَّتُهَا حَتَّى تَبْلُغَ سِنَّ الْإِيَّاسِ وَتَتَرَبَّصُ بَعْدَهُ ثَلَاثَةَ أَشْهُرٍ كَامِلَةً ؛ وَسِنُّ الْإِيَّاسِ خَمْسُ

وَحَمْسُونَ سَنَةً .

(مَادَّة ٣١٥) مُمْتَدَّةُ الدَّمِ الَّتِي تَحْيَرَتْ وَنَسِيَتْ عَادَتَهَا تَنْقُضِي عِدَّتَهَا بَعْدَ مُضِيِّ سَبْعَةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ أَوْ الْفَسْخِ .

(مَادَّة ٣١٦) عِدَّةُ الْحَامِلِ وَضَعُ جَمِيعِ حَمْلِهَا مُسْتَبِينًا بَعْضُ خَلْقِهِ أَوْ كُلُّهُ سِوَاءِ أَنْحَلَّ قَيْدُ نِكَاحِهَا بِمَوْتِ أَوْ طَلَاقِ أَوْ فَسْخِ ؛ فَلَوْ أَسْقَطَتْ سِقْطًا لَمْ يُسْتَبَنَّ بَعْضُ خَلْقِهِ فَلَا تَنْقُضِي بِهِ الْعِدَّةُ .

(مَادَّة ٣١٧) عِدَّةُ الْحُرَّةِ الَّتِي مَاتَ زَوْجُهَا أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةَ أَيَّامٍ إِنْ كَانَتْ حَائِلًا وَأُسْتَمَرَ النِّكَاحُ صَحِيحًا إِلَى الْمَوْتِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ تَكُونَ صَغِيرَةً أَوْ كَبِيرَةً ، مُسْلِمَةً أَوْ كِتَابِيَّةً تَحْتَ مُسْلِمٍ مَدْخُولًا بِهَا أَوْ غَيْرَ مَدْخُولٍ بِهَا ، وَعِدَّةُ الْأَمَةِ إِنْ بِالْحَيْضِ فَحَيْضَتَانِ ، وَإِنْ بِالْأَشْهُرِ لِمَوْتِ وَغَيْرِهِ فَعَلَى النِّصْفِ مِنَ الْحُرَّةِ ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَهُمَا فِي الْعِدَّةِ بِوَضْعِ الْحَمْلِ .

(مَادَّة ٣١٨) إِذَا مَاتَ زَوْجُ الْمُطَلَّاقَةِ رَجْعِيًّا وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ تَعْتَدُ عِدَّةَ الْوَفَاةِ وَتَنْهَدِمُ عِدَّةُ الطَّلَاقِ سِوَاءِ كَانَ وَقُوعُهُ فِي حَالِ صِحَّةِ الزَّوْجِ أَوْ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ .

(مَادَّة ٣١٩) إِذَا مَاتَ مَنْ أَبَانَ أَمْرَأَتَهُ فِي مَرَضٍ مَوْتِهِ بِغَيْرِ رِضَاهَا ، وَكَانَ مَوْتُهُ فِي عِدَّتِهَا حَتَّى وَرِثَتُهُ ، تَنْتَقِلُ عِدَّتُهَا وَتَعْتَدُ بِأَبْعَدِ الْأَجَلَيْنِ مِنْ عِدَّةِ الْوَفَاةِ وَعِدَّةِ الطَّلَاقِ ، أَعْنِي أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ وَعَشْرًا فِيهَا ثَلَاثُ حَيْضٍ .

(مَادَّة ٣٢٠) مَنْ تَزَوَّجَ مُعْتَدَّةً مِنْ طَلَاقٍ بَائِنٍ غَيْرِ ثَلَاثِ وَهِيَ فِي الْعِدَّةِ ، ثُمَّ طَلَّقَهَا وَجَبَ عَلَيْهِ لَهَا مَهْرٌ كَامِلٌ ، وَعَلَيْهَا عِدَّةٌ مُسْتَقْبَلَةٌ ، وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا .

(مَادَّة ٣٢١) مَبْدَأُ الْعِدَّةِ بَعْدَ الطَّلَاقِ فِي النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَبَعْدَ تَفْرِيقِ

الْحَاكِمِ أَوْ الْمُتَارِكَةِ فِي النِّكَاحِ الْفَاسِدِ ، وَبَعْدَ الْمَوْتِ فَوْرًا ؛ وَتَنْقِضِي الْعِدَّةَ وَلَوْ لَمْ تَعْلَمِ الْمَرْأَةُ بِالطَّلَاقِ أَوْ الْمَوْتِ حَتَّى لَوْ بَلَغَهَا الطَّلَاقُ أَوْ مَوْتُ زَوْجِهَا بَعْدَ مُضِيِّ مُدَّةِ الْعِدَّتَيْنِ فَقَدْ حَلَّتْ لِلْأَزْوَاجِ ؛ وَلَوْ أَقْرَّ الزَّوْجُ بِطَلَاقِهَا مِنْذُ زَمَانٍ مَاضٍ وَلَمْ تَقُمْ عَلَيْهِ بَيْنَةٌ فَالْعِدَّةُ تُعْتَبَرُ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ لَا مِنْ الْوَقْتِ الْمُسْنَدِ إِلَيْهِ ، وَلِلْمَرْأَةِ التَّفَقُّهُ إِنْ أَكْذَبَتْهُ ، وَلَا نَفَقَةَ لَهَا إِنْ صَدَّقَتْهُ وَكَانَ الزَّمَنُ الْمُسْنَدُ إِلَيْهِ لِلطَّلَاقِ قَدْ اسْتَعْرَقَ مُدَّةَ الْعِدَّةِ ، فَإِنْ لَمْ يَسْتَعْرِقْ تَجِبُ لِمَا بَقِيَ .

(مَادَّةُ ٣٢٢) تَعْتَدُ مُعْتَدَةُ الطَّلَاقِ وَالْمَوْتِ فِي الْبَيْتِ الْمُضَافِ إِلَى الزَّوْجَيْنِ بِالسُّكْنَى قَبْلَ الْفُرْقَةِ ، وَإِنْ طُلِّقَتْ أَوْ مَاتَ عَنْهَا وَهِيَ فِي غَيْرِ مَسْكَنِهَا عَادَتْ إِلَيْهِ فَوْرًا ، وَلَا تَخْرُجَانِ مِنْهُ إِلَّا أَنْ يَصِيرَ ^(١) إِخْرَاجُهُمَا أَوْ يَنْهَدِمَ أَوْ يُخْشَى أَنْهَادُهُ أَوْ تَلْفُ مَالِ الْمَرْأَةِ أَوْ لَا تَجِدُ كِرَاءَ الْمَسْكَنِ ، فَتَنْتَقِلُ مُعْتَدَةُ الْوَفَاةِ لِأَقْرَبِ مَوْضِعٍ مِنْهُ ، وَمُعْتَدَةُ الطَّلَاقِ إِلَى حَيْثُ يَشَاءُ الزَّوْجُ ؛ وَلَا تَخْرُجُ مُعْتَدَةُ الطَّلَاقِ رَجْعِيًّا كَانَ أَوْ بَائِنًا مِنْ بَيْتِهَا إِلَّا لِضَرُورَةٍ ، وَلِمُعْتَدَةِ الْوَفَاةِ الْخُرُوجُ لِقَضَاءِ مَصَالِحِهَا وَلَا تَبْتَئُ خَارِجَ بَيْتِهَا .

(مَادَّةُ ٣٢٣) لَا تَجِبُ الْعِدَّةُ عَلَى مُطْلَقَةٍ قَبْلَ الدُّخُولِ وَالْخُلُوةِ مِنْ نِكَاحٍ صَحِيحٍ ، وَلَا تَجِبُ بِمُجَرَّدِ الْخُلُوةِ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ ، وَلَوْ كَانَتْ صَحِيحَةً .

* * *

(١) هَكَذَا فِي الْأُصُولِ ، وَلَعَلَّهُ مُصَحَّفٌ مِنْ : « يَتَعَيَّنُ » .

الْفَصْلُ الثَّانِي فِي نَفَقَةِ الْمُعْتَدَّةِ

(مَادَّة ٣٢٤) كُلُّ فُرْقَةٍ طَلَاقًا أَوْ فَسْخًا وَقَعَتْ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجِ لَا تُوجِبُ سُقُوطَ النَّفَقَةِ ، سِوَاءِ كَانَتْ بِمَعْصِيَتِهِ أَمْ لَا ، فَتَجِبُ عَلَيْهِ النَّفَقَةُ مَدَّةَ الْعِدَّةِ وَإِنْ طَالَتْ .

أَوَّلًا : لِمُعْتَدَّةِ الطَّلَاقِ رَجَعِيًّا كَانَ أَوْ بَائِنًا بَيْنُونَةً صُغْرَى أَوْ كُبْرَى ، حَامِلًا كَانَتْ الْمَرْأَةُ أَوْ حَائِلًا .

ثَانِيًا : لِلْمَلَاعِنَةِ وَالْمُبَانَةِ بِالْإِيْلَاءِ أَوْ بِالْخُلْعِ مَا لَمْ تُبْرِئْهُ مِنْهَا وَقَتْ وَتُوقِعُهُ .

ثَالِثًا : لِلْمُبَانَةِ بِإِبَائِهِ عَنِ الْإِسْلَامِ .

رَابِعًا : لِزَوْجَةٍ مَنْ أَخْتَارَ الْفَسْخَ بِالْبُلُوغِ .

خَامِسًا : لِلْمُبَانَةِ بِرِدَّتِهِ أَوْ بِفِعْلِهِ بِأَصْلِهَا أَوْ بِفِرْعِهَا مَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ .

(مَادَّة ٣٢٥) كُلُّ فُرْقَةٍ وَقَعَتْ مِنْ قِبَلِ الزَّوْجَةِ بِلا مَعْصِيَةٍ مِنْهَا لَا تُوجِبُ سُقُوطَ النَّفَقَةِ ، فَتَجِبُ لِلْمُعْتَدَّةِ بِخِيَارِ بُلُوغِ أَوْ عَدَمِ كِفَاءَةٍ أَوْ نَقْصَانِ مَهْرٍ وَلَا مَرَأَةَ الْعَيْنَيْنِ إِذَا اخْتَارَتْ نَفْسَهَا .

(مَادَّة ٣٢٦) كُلُّ فُرْقَةٍ جَاءَتْ مِنْ قِبَلِ الْمَرْأَةِ وَكَانَتْ بِمَعْصِيَتِهَا تُوجِبُ سُقُوطَ النَّفَقَةِ ، فَلَا تَجِبُ لِلْمُعْتَدَّةِ لِفُرْقَةٍ نَاشِئَةٍ عَنْ رِدَّتِهَا بَعْدَ الدُّخُولِ أَوْ الْخُلُوعِ بِهَا أَوْ عَنْ فِعْلِهَا طَائِعَةً مَا يُوجِبُ حُرْمَةَ الْمُصَاهَرَةِ بِأَصْلِ زَوْجِهَا أَوْ بِفِرْعِهِ ، وَإِنَّمَا تَكُونُ لَهَا السُّكْنَى إِنْ لَمْ تَخْرُجْ مِنْ بَيْتِ الْعِدَّةِ .

(مَادَّة ٣٢٧) كُلُّ امْرَأَةٍ بَطَلَتْ نَفَقَتُهَا بِالْفُرْقَةِ لَا تَعُودُ لَهَا النِّفْقَةُ فِي الْعِدَّةِ وَإِنْ زَالَ سَبَبُ الْفُرْقَةِ ؛ فَإِذَا أَسْلَمَتِ الْمُبَانَةُ بِالرَّدِّ وَالْعِدَّةُ بَاقِيَةٌ فَلَا تَعُودُ لَهَا نَفَقَتُهَا ، بِخِلَافِ الْمُطَلَّاقَةِ نَاشِزَةً إِذَا تَرَكَتِ الشُّوزَ وَعَادَتْ إِلَى بَيْتِ الزَّوْجِ كَانَ لَهَا أَخْذُ النِّفْقَةِ .

(مَادَّة ٣٢٨) الْمُرَاهِقَةُ الَّتِي اعْتَدَّتْ بِالْأَشْهُرِ وَرَأَتْ الدَّمَ قَبْلَ مُضِيِّهَا لَهَا النِّفْقَةُ فِي الْعِدَّةِ الْجَدِيدَةِ الَّتِي وَجَبَ عَلَيْهَا اسْتِنَافُهَا بِالْأَقْرَاءِ ؛ وَكَذَلِكَ مَنْ حَاضَتْ حَيْضَةً أَوْ حَيْضَتَيْنِ ثُمَّ أَرْفَعَتْ عَنْهَا الدَّمَ لِمَرَضٍ أَوْ غَيْرِهِ وَأَمْتَدَّتْ طَهْرُهَا وَصَارَتْ مَجْبُورَةً عَلَى اسْتِمْرَارِ عِدَّتِهَا بِالْحَيْضِ لَهَا النِّفْقَةُ وَالْكِسُوفَةُ إِلَى أَنْ يَعُودَ دَمُهَا وَتَنْقِضِي عِدَّتِهَا بِالْحَيْضِ أَوْ تَبْلُغَ سِنَّ الْإِيَّاسِ وَتَعْتَدَّ بِالْأَشْهُرِ بَعْدَهُ .

(مَادَّة ٣٢٩) إِذَا لَمْ يَفْرَضِ الزَّوْجُ لِمُطَلَّقَتِهِ نَفَقَةً فِي عِدَّتِهَا وَلَمْ تُخَاصِمِ الْمُعْتَدَّةُ وَلَمْ يَفْرَضِ الْحَاكِمُ لَهَا شَيْئًا حَتَّى أَنْقَضَتِ الْعِدَّةُ سَقَطَتْ نَفَقَتُهَا .

(مَادَّة ٣٣٠) النِّفْقَةُ الْمَفْرُوضَةُ لِلْمُعْتَدَّةِ بِالتَّرَاضِي أَوْ بِحُكْمِ الْقَاضِي لَا تَسْقُطُ بِمُضِيِّ الْعِدَّةِ مُطْلَقًا .

(مَادَّة ٣٣١) لَا تَجِبُ النِّفْقَةُ بِأَنْوَاعِهَا لِلْحُرَّةِ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا سَوَاءً كَانَتْ حَائِلًا أَوْ حَامِلًا .

الْكِتَابُ الرَّابِعُ

فِي الْأَوْلَادِ

الْبَابُ الْأَوَّلُ

فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي ثُبُوتِ نَسَبِ الْوَلَدِ الْمَوْلُودِ حَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ ،

(مَادَّة ٣٣٢) أَقْلُ مُدَّةِ الْحَمْلِ سِتَّةَ أَشْهُرٍ ، وَغَالِبُهَا تِسْعَةُ أَشْهُرٍ ،

وَأَكْثَرُهَا سِتَانِ شَرْعًا .

(مَادَّة ٣٣٣) إِذَا وَلَدَتِ الزَّوْجَةُ حَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ الصَّحِيحِ وَلَدًا لِتَمَامِ

سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَصَاعِدًا مِنْ حِينِ عَقْدِهِ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنَ الزَّوْجِ ؛ فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ تَزَوَّجَهَا فَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ إِلَّا إِذَا ادَّعَاهُ وَلَمْ يَقُلْ أَنَّهُ مِنَ الزَّوْجِ .

(مَادَّة ٣٣٤) إِذَا نَفَى الزَّوْجُ الْوَلَدَ الْمَوْلُودَ لِتَمَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ عَقْدِ

النِّكَاحِ فَلَا يَنْتَفِي إِلَّا إِذَا نَفَاهُ فِي الْأَوْقَاتِ الْمُقَرَّرَةِ فِي الْمَادَّةِ الَّتِي بَعْدَ الْآيَةِ وَتَلَاعَنَ مَعَ الْمَرْأَةِ لَدَى الْحَاكِمِ وَفَرَّقَ بَيْنَهُمَا .

(مَادَّة ٣٣٥) لَا يَتَلَاعَنُ الزَّوْجَانِ إِلَّا إِذَا اجْتَمَعَتَ فِيهِمَا أَهْلِيَّةُ اللَّعَانِ

وَشَرَائِطُهُ ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ النِّكَاحُ صَحِيحًا وَالزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةً ، وَلَوْ فِي عِدَّةِ الرَّجْعِيِّ ؛ وَأَنْ يَكُونَ كُلُّ مِنْهُمَا أَهْلًا لِإِدَاءِ الشَّهَادَةِ لِتَحْمِلِهَا ، أَيْ :

مُسْلِمِينَ حُرَّيْنِ عَاقِلَيْنِ بَالِغَيْنِ نَاطِقَيْنِ لَا أُخْرَسَيْنِ وَلَا مَحْدُودَيْنِ فِي قَذْفٍ ،
وَأَنْ تَكُونَ الْمَرْأَةُ زِيَادَةً عَلَى ذَلِكَ عَفِيفَةً عَنِ الزَّوْجِ وَقَتَهُ ؛ فَإِنْ كَانَا كَذَلِكَ
وَتَلَاعَنَا يُفَرِّقُ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا وَيَقْطَعُ نَسَبَ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ وَيُلْحِقُهُ بِأُمِّهِ ، وَإِنْ
لَمْ يَتَلَاعَنَا أَوْ لَمْ تَتَوَفَّرْ فِيهِمَا أَهْلِيَّةُ اللَّعَانِ فَلَا يَنْتَفِي نَسَبُ الْوَلَدِ ؛ وَكَذَلِكَ
إِذَا أَكْذَبَ الزَّوْجُ نَفْسَهُ قَبْلَ اللَّعَانِ أَوْ بَعْدَهُ وَبَعْدَ التَّفْرِيقِ يَلْزَمُهُ الْوَلَدُ وَيُحَدِّثُ
حَدَّ الْقَذْفِ .

(مَادَّةُ ٣٣٦) إِنَّمَا يَصِحُّ نَفْيُ الْوَلَدِ فِي وَقْتِ الْوِلَادَةِ أَوْ عِنْدَ شِرَاءِ أَدْوَاتِهَا
أَوْ فِي أَيَّامِ التَّهْنِئَةِ الْمُعْتَادَةِ عَلَى حَسَبِ عُرْفِ أَهْلِ الْبَلَدِ ؛ وَإِذَا كَانَ الزَّوْجُ
غَائِبًا فَحَالَةَ عِلْمِهِ كَحَالَةِ وِلَادَتِهَا .

(مَادَّةُ ٣٣٧) لَا يَنْتَفِي نَسَبُ الْوَلَدِ فِي الصُّورِ السُّتَّةِ الْآتِيَةِ وَإِنْ تَلَاعَنَ
الزَّوْجَانِ وَفَرَّقَ الْحَاكِمُ بَيْنَهُمَا :

الْأُولَى : إِذَا نَفَاهُ بَعْدَ مُضِيِّ الْأَوْقَاتِ الْمُبَيَّنَةِ فِي الْمَادَّةِ السَّالِفَةِ .

الثَّانِيَّةُ : إِذَا نَفَاهُ بَعْدَ الْإِقْرَارِ بِهِ صِرَاحَةً أَوْ دَلَالَةً .

الثَّلَاثَةُ : إِذَا نَزَلَ الْوَلَدُ مَيِّتًا ثُمَّ نَفَاهُ ، أَوْ نَفَاهُ ثُمَّ مَاتَ قَبْلَ اللَّعَانِ أَوْ

بَعْدَهُ قَبْلَ تَفْرِيقِ الْحَاكِمِ .

الرَّابِعَةُ : إِذَا وَلَدَتِ الْمَرْأَةُ بَعْدَ التَّفْرِيقِ وَقَطَعَ نَسَبَ الْوَلَدِ وَلَدًا آخَرَ مِنْ

بَطْنٍ وَاحِدٍ ، فَفِي هَذِهِ الصُّورَةِ يَلْزَمُهُ الْوَلَدَانِ وَيَبْطُلُ الْحُكْمُ الْأَوَّلُ .

الخَامِسَةُ : إِذَا نَفَاهُ بَعْدَ الْحُكْمِ بِثُبُوتِ نَسَبِهِ شَرْعًا^(١) .

السَّادِسَةُ : إِذَا مَاتَ الزَّوْجُ أَوْ الْمَرْأَةُ بَعْدَ نَفْيِ الْوَلَدِ قَبْلَ اللَّعَانِ أَوْ بَعْدَهُ

(١) قَوْلُهُ : « شَرْعًا » كَأَنَّ أَنْقَلَبَ الطُّفْلُ عَلَى طِفْلٍ آخَرَ فَقَتَلَهُ ، وَحُكِمَ بِالْأَرْضِ عَلَى عَاقِلَتِهِ . أَنْتَهَى مِنَ الْأَصْلِ .

قَبْلَ التَّفْرِيقِ .

(مَادَّة ٣٣٨) قَطَعَ الْحَاكِمِ الْوَلَدَ عَنِ نَسَبِ أَبِيهِ يُخْرِجُهُ مِنَ الْعَصَبَةِ وَيُسْقِطُ حَقَّهُ فِي النَّفَقَةِ وَالْإِرْثِ دُونَ غَيْرِهِمَا ، وَيَبْقَى النِّسْبُ مُتَّصِلًا بَيْنَ الْوَلَدِ وَأَبِيهِ الْمُلَاعِنِ فِي حَقِّ الشَّهَادَةِ وَالزَّكَاةِ وَالنِّكَاحِ وَالْقِصَاصِ وَفِي عَدَمِ اللَّحَاقِ بِالْغَيْرِ ، فَلَا يَجُوزُ شَهَادَةُ أَحَدِهِمَا لِلْآخَرِ ، وَلَا صَرْفُ زَكَاةِ مَالِهِ إِلَيْهِ ، وَلَا يَجِبُ عَلَى الْأَبِ الْقِصَاصُ بِقَتْلِهِ ، وَإِذَا كَانَ لِابْنِ الْمُلَاعِنَةِ ابْنٌ ، وَلِنَافِيهِ بِنْتُ ، فَلَا يَجُوزُ لِلابْنِ أَنْ يَتَزَوَّجَ تِلْكَ الْبِنْتِ ^(١) وَإِذَا أَدَّعَاهُ غَيْرُ الْمُلَاعِنِ لَا يَلْتَحِقُ بِهِ .

(مَادَّة ٣٣٩) إِذَا مَاتَ ابْنُ اللَّعَانِ عَنِ وُلْدٍ فَادَّعَاهُ الْمُلَاعِنُ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ وَيَقَامُ عَلَيْهِ الْحَدُّ وَيَرِثُ مِنَ الْمَتَوَقَّى ؛ وَإِذَا مَاتَتْ بِنْتُ اللَّعَانِ عَنِ وُلْدٍ فَادَّعَاهُ الْمُلَاعِنُ فَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ وَلَا يَرِثُ مِنْهُ .

(مَادَّة ٣٤٠) الْفُرْقَةُ بِاللَّعَانِ طَلَاقٌ بَائِنٌ ، وَمَا لَمْ يُفَرِّقِ الْحَاكِمُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ اللَّعَانِ فَالزَّوْجِيَّةُ قَائِمَةٌ ، وَيَجْرِي التَّوَارِثُ بَيْنَهُمَا إِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا وَكَانَ الْآخَرُ مُسْتَحِقًّا لِلْمِيرَاثِ ، وَإِنَّمَا يَحْرُمُ عَلَى الْمُلَاعِنِ وَقَاعُ الْمَرْأَةِ وَالْأَسْتِمْتَاعُ بِهَا ؛ وَحُرْمَةُ الْفُرْقَةِ بِاللَّعَانِ تَدْوُمُ مَا دَامَ كُلُّ مَنْ الزَّوْجَيْنِ أَهْلًا لَهُ ، فَإِنْ خَرَجَا أَوْ أَحَدُهُمَا عَنِ أَهْلِيَّتِهِ جَازَ لِلزَّوْجِ أَنْ يَتَزَوَّجَ الْمَرْأَةَ فِي الْعِدَّةِ وَبَعْدَهَا .

* * *

(١) وَمِنْ بَابِ أَوْلَى إِذَا كَانَ لِلنَّافِي بِنْتُ مِنْ زَوْجَةٍ أُخْرَى لَا يَجُوزُ لِابْنِ الْمُلَاعِنَةِ التَّزَوُّجُ بِهَا .

الفصلُ الثاني

فِي ثُبُوتِ نَسَبِ الْوَلَدِ الْمَوْلُودِ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ مِنَ الْوَطْءِ بِشُبْهَةٍ
(مَادَّة ٣٤١) إِذَا وَلَدَتْ الْمَنْكُوحَةُ نِكَاحًا فَاسِدًا قَبْلَ الْمُتَارَكَةِ
وَالْتَفْرِيقِ ، وَكَانَتْ وِلَادَتُهَا لِتَمَامِ سِتَّةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ ، وَلَوْ لِعَشْرِ سِنِينَ مِنْ
حِينَ وَقَعَهَا لَا مِنْ حِينَ الْعَقْدِ عَلَيْهَا ثَبَتَ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْ أَبِيهِ بِلا دَعْوَى
وَلَيْسَ لَهُ نَفْيُهُ ؛ فَإِنْ وَلَدَتْ بَعْدَ فسخِ النِّكَاحِ بِالْمُتَارَكَةِ أَوْ التَّفْرِيقِ فَلَا يَثْبُتُ
نَسَبُهُ إِلَّا إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سَنَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْفُرْقَةِ .

(مَادَّة ٣٤٢) الْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةٍ فِي الْمَحَلِّ أَوْ فِي الْعَقْدِ إِذَا جَاءَتْ بِوَلَدٍ
يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنَ الْوَاطِئِ إِنْ أَدَّعَاهُ ، وَكَذَلِكَ الْمَوْطُوءَةُ بِشُبْهَةِ الْفِعْلِ الَّتِي زُفَّتْ
إِلَى الْوَاطِئِ ، وَقِيلَ لَهُ : هِيَ زَوْجَتُكَ ؛ وَلَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ .

(مَادَّة ٣٤٣) إِذَا تَزَوَّجَ الزَّانِي مَرْبِئَتَهُ الْحَامِلَ مِنْ زِنَاهُ فَوَلَدَتْ لِمُضِيِّ
سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ تَزَوَّجَهَا يَثْبُتُ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَلَيْسَ لَهُ نَفْيُهُ ؛ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ
لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ تَزَوَّجَهَا فَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ إِلَّا إِذَا أَدَّعَاهُ غَيْرَ مُعْتَرِفٍ أَنَّهُ
مِنَ الزَّانَا .

* * *

الفصلُ الثالثُ

فِي وِلْدِ الْمُطَلَّقَةِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا

(مَادَّة ٣٤٤) إِذَا لَمْ تُقَرَّرِ الْمُطَلَّقَةُ الْكَبِيرَةُ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَإِنْ كَانَتْ
مُطَلَّقَةً رَجْعِيًّا يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِهَا مِنْ زَوْجِهَا ، سِوَاءَ وِلْدَانِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سَنَتَيْنِ

مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ أَوْ لِتَمَامِهَا أَوْ لِأَكْثَرِ ، وَلَوْ نَفَاهُ لِاعْنٍ ؛ وَإِنْ كَانَتْ مُطَلَّقَةً طَلَاقًا بَائِنًا بَوَاحِدَةٍ أَوْ ثَلَاثَةً وَجَاءَتْ بِوَلَدٍ لِأَقَلِّ مِنْ سَنَتَيْنِ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْهُ ؛ وَكَذَلِكَ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا إِذَا لَمْ تَقَرَّرْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِهَا إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سَنَتَيْنِ مِنْ حِينِ الْوَفَاةِ ؛ فَإِنْ وُلِدَتْ الْمُطَلَّقَةُ بَائِنًا أَوْ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَدًا لِأَكْثَرِ مِنْ سَنَتَيْنِ مِنْ حِينِ الْبَتِّ أَوْ الْمَوْتِ فَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ إِلَّا بِدَعْوَةٍ مِنَ الزَّوْجِ أَوْ الْوَرِثَةِ .

(مَادَّة ٣٤٥) إِذَا أَقَرَّتِ الْمَرْأَةُ رَجْعِيًّا أَوْ بَائِنًا أَوْ الْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فِي مُدَّةٍ تَحْتَمِلُهُ ثُمَّ وُلِدَتْ ، فَإِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لِأَقَلِّ مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ وَلِأَقَلِّ مِنْ سَنَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْفُرْقَةِ يَثْبُتُ نَسَبُهُ مِنْ أَبِيهِ ؛ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ^(١) مِنْ نِصْفِ حَوْلٍ مِنْ حِينِ الْإِقْرَارِ وَلِأَكْثَرِ مِنْ سَنَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْبَتِّ أَوْ الْمَوْتِ فَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ .

(مَادَّة ٣٤٦) إِذَا كَانَتْ الْمُطَلَّقَةُ مُرَاهِقَةً مَدْخُولًا بِهَا وَلَمْ تَدَّعِ حَبْلًا وَقَتِ الطَّلَاقِ ، وَلَمْ تَقَرَّرْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا ، وَوُلِدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ مُنْذُ طَلَّقَهَا زَوْجُهَا ، يَثْبُتُ نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ ، فَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِتَمَامِ تِسْعَةِ أَشْهُرٍ فَأَكْثَرَ فَلَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ ، وَإِذَا أَقَرَّتْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا فَإِنْ جَاءَتْ بِالْوَلَدِ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ وَلِأَقَلِّ مِنْ تِسْعَةِ مِنْ وَقْتِ الطَّلَاقِ ثَبَتَ نَسَبُهُ وَإِلَّا فَلَا ، وَإِنْ أَدَّعَتْ حَبْلًا وَقَتِ الطَّلَاقِ يَثْبُتُ نَسَبُ وَلَدِهَا إِذَا جَاءَتْ بِهِ لِأَقَلِّ مِنْ سَنَتَيْنِ لَوْ الطَّلَاقُ بَائِنًا ، وَلِأَقَلِّ مِنْ سَبْعَةِ وَعِشْرِينَ شَهْرًا لَوْ الطَّلَاقُ رَجْعِيًّا .

(١) كَذَا الْأَصُولُ ، وَصَوَابُهُ : « لِأَكْثَرِ » . مامون .

(مَادَّة ٣٤٧) الْمُرَاهِقَةُ الَّتِي تُوفِّيَ عَنْهَا زَوْجُهَا وَلَمْ تَدَّعِ حَبْلًا وَقَتَ وَفَاتِهِ
وَلَمْ تُقَرَّرْ بِانْقِضَاءِ عِدَّتِهَا إِذَا وَلَدَتْ لِأَقَلِّ مِنْ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ ثَبَتَ
نَسَبُ الْوَلَدِ مِنْهُ وَإِنْ جَاءَتْ بِهِ لِتَمَامِ عَشْرَةِ أَشْهُرٍ وَعَشْرَةِ أَيَّامٍ أَوْ لِأَكْثَرٍ فَلَا
يُثْبِتُ النَّسَبُ مِنْهُ ؛ وَإِنْ أَدَّعَتْ حَبْلًا وَقَتَ الْوَفَاةِ فَحُكْمُهَا كَالْكَبِيرَةِ يَثْبُتُ
نَسَبُهُ مِنْهُ لِأَقَلِّ مِنْ سَتَيْنِ إِنْ لَمْ تُقَرَّرْ بِانْقِضَاءِ الْعِدَّةِ ، فَإِنْ أَقَرَّتْ بِانْقِضَائِهَا
لَا يَثْبُتُ نَسَبُهُ إِلَّا إِذَا وَلَدَتْهُ لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْإِقْرَارِ .

* * *

الْفَصْلُ الرَّابِعُ

فِي دَعْوَى الْوِلَادَةِ وَالْإِقْرَارِ بِالْأُبُوَّةِ

وَالْبُنُوَّةِ وَالْأُخُوَّةِ وَغَيْرِهَا وَإِثْبَاتِ ذَلِكَ

(مَادَّة ٣٤٨) إِذَا أَدَّعَتْ الزَّوْجَةُ الْمُنْكَوْحَةَ الْوِلَادَةَ وَجَحَدَهَا الزَّوْجُ
تَثْبُتُ بِشَهَادَةِ امْرَأَةٍ مُسْلِمَةٍ حُرَّةٍ عَدْلِيَّةٍ كَمَا لَوْ أَنْكَرَ تَعْيِينَ الْوَلَدِ فَإِنَّهُ يَثْبُتُ
تَعْيِينُهُ بِشَهَادَةِ الْقَابِلَةِ الْمُتَّصِفَةِ بِمَا ذَكَرَ .

(مَادَّة ٣٤٩) إِذَا أَدَّعَتْ مُعْتَدَّةُ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ أَوْ الْبَائِنِ أَوْ مُعْتَدَّةُ الْوَفَاةِ
الْوِلَادَةَ لِأَقَلِّ مِنْ سَتَيْنِ مِنْ وَقْتِ الْفُرْقَةِ وَجَحَدَهَا الزَّوْجُ أَوْ الْوَرِثَةُ فَلَا تَثْبُتُ
إِلَّا بِحُجَّةٍ تَامَّةٍ ^(١) مَا لَمْ يَكُنِ الزَّوْجُ أَوْ الْوَرِثَةُ قَدْ أَقْرَؤَا بِالْحَبْلِ ، أَوْ كَانَ
الْحَبْلُ ظَاهِرًا غَيْرَ خَافٍ ، فَإِنْ جَحَدُوا تَعْيِينَ الْوَلَدِ يَثْبُتُ بِشَهَادَةِ الْقَابِلَةِ كَمَا
مَرَّ .

(١) بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَامْرَأَتَيْنِ .

(مَادَّة ٣٥٠) إِذَا أَقَرَّ رَجُلٌ بِنُؤْوَةِ غُلَامٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ وَكَانَ فِي السَّنِّ بِحَيْثُ يُوَلَّدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهِ وَصَدَّقَهُ الْغُلَامُ ، إِنْ كَانَ مُمَيِّزًا يُعْبَرُ عَنْ نَفْسِهِ أَوْ لَمْ يَصَدَّقْهُ يَبْتُ نَسَبُهُ مِنْهُ ، وَلَوْ أَقَرَّ بِنُؤْوَتِهِ فِي مَرَضِهِ ، وَتَلَزَّمَهُ نَفَقَتُهُ وَتَرْبِيَّتُهُ وَيُشَارِكُ غَيْرُهُ مِنْ وَرَثَةِ الْمُقَرَّرِ وَلَوْ جَحَدُوا نَسَبَهُ ، وَيَرِثُ أَيضًا مِنْ أَبِي الْمُقَرَّرِ وَإِنْ جَحَدَهُ ؛ وَإِنْ كَانَ لِلْغُلَامِ أُمَّ وَأَدَّعَتْ بَعْدَ مَوْتِ الْمُقَرَّرِ أَنَّهَا زَوْجَتُهُ وَأَنَّ الْغُلَامَ أَبْنَاهَا مِنْهُ ، وَكَانَتْ مَعْرُوفَةً بِأَنَّهَا أُمُّهُ وَبِالْإِسْلَامِ وَحُرِّيَّةِ الْأَصْلِ ، أَوْ بِالْحُرِّيَّةِ الْعَارِضَةِ لَهَا قَبْلَ وِلَادَتِهِ بِسِتَتَيْنِ ، فَإِنَّهَا تَرِثُ أَيضًا مِنَ الْمُقَرَّرِ ؛ فَإِنْ نَازَعَهَا الْوَرِثَةَ وَقَالُوا : إِنَّهَا لَمْ تَكُنْ زَوْجَةً لِأَبِيهِمْ أَوْ أَنَّهَا كَانَتْ غَيْرَ مُسْلِمَةٍ وَقَتَ مَوْتِهِ ، وَلَمْ يُعْلَمْ إِسْلَامُهَا وَقَتَيْدِ ، وَأَنَّهَا كَانَتْ زَوْجَةً لَهُ وَهِيَ أَمَةٌ ، فَلَا تَرِثُ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا جُهِلَتْ حُرِّيَّتُهَا أَوْ أُمُومَتُهَا لِلْغُلَامِ أَوْ إِسْلَامُهَا وَلَوْ لَمْ يُنَازِعْهَا أَحَدٌ مِنَ الْوَرِثَةِ .

(مَادَّة ٣٥١) إِذَا لَمْ تَكُنِ الْمَرْأَةُ مُتَزَوِّجَةً وَلَا مُعْتَدَّةً لِزَوْجٍ وَأَقَرَّتْ بِالْأُمُومَةِ لِصَبِيٍّ يُوَلَّدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِهَا وَصَدَّقَهَا إِنْ مُمَيِّزًا أَوْ لَمْ يَصَدَّقْهَا صَحَّ إِقْرَارُهَا عَلَيْهَا ، وَيَرِثُ مِنْهَا الصَّبِيُّ وَتَرِثُ مِنْهُ ؛ فَإِنْ كَانَتْ مُتَزَوِّجَةً أَوْ مُعْتَدَّةً لِزَوْجٍ فَلَا يَقْبَلُ إِقْرَارُهَا بِالْوَلَدِ إِلَّا أَنْ يُصَدَّقَهَا الزَّوْجُ أَوْ تُقَامَ الْبَيِّنَةُ عَلَى وِلَادَتِهَا لَوْ مُعْتَدَّةً أَوْ تَشْهَدُ أَمْرًا مُسْلِمَةً حُرَّةً عَدْلَةً لَوْ مَنكُوحَتَهُ أَوْ تَدَّعِي أَنَّهُ مِنْ غَيْرِهِ .

(مَادَّة ٣٥٢) إِذَا أَقَرَّ وَلَدٌ مَجْهُولِ النَّسَبِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى بِالْأَبُوءَةِ لِرَجُلٍ أَوْ بِالْأُمُومَةِ لِامْرَأَةٍ وَكَانَ يُوَلَّدُ مِثْلُهُ لِمِثْلِ الْمُقَرَّرِ لَهُ ، وَصَدَّقَهُ فَقَدْ ثَبَّتَ أَبُوَّتَهُمَا لَهُ ، وَيَكُونُ عَلَيْهِ مَا لِلْأَبَوَيْنِ مِنَ الْحُقُوقِ ، وَلَهُ عَلَيْهِمَا مَا لِلْأَبْنَاءِ مِنَ النَّفَقَةِ وَالْحَضَانَةِ وَالتَّرْبِيَةِ .

(مَادَّة ٣٥٣) مَنْ مَاتَ أَبُوهُ فَأَقْرَبَ بِأَخٍ مَجْهُولِ النَّسَبِ لَا يُقْبَلُ إِقْرَارُهُ إِلَّا فِي حَقِّ نَفْسِهِ ، فَلَا يَسْرِي عَلَى بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ الَّذِينَ لَمْ يُصَدِّقُوهُ ، وَيُشَارِكُهُ الْمَقْرَرُ لَهُ نَصِيبَهُ وَيَأْخُذُ نِصْفَهُ .

(مَادَّة ٣٥٤) الدَّعْيُ لَيْسَ أَبْنًا حَقِيقِيًّا ، فَمَنْ تَبَنَّى وَلَدًا مَعْرُوفَ النَّسَبِ فَلَا تَلْزَمُهُ نَفَقَتُهُ وَلَا أَجْرَةُ حَضَانَتِهِ ، وَلَا تَحْرِمُ عَلَيْهِ مُطْلَقَتُهُ ، وَيَتَصَاهَرَانِ وَلَا يَتَوَارَثَانِ .

(مَادَّة ٣٥٥) تَثْبُتُ الْأَبُوَّةُ وَالْبُنُوَّةُ وَالْأُخُوَّةُ وَغَيْرُهَا مِنْ أَنْوَاعِ الْقَرَابَةِ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَأَتَيْنِ عُدُولٍ ؛ وَيُمْكِنُ إِثْبَاتُ دَعْوَى الْأَبُوَّةِ وَالْبُنُوَّةِ مَقْصُودَةً بِدُونِ دَعْوَى حَقِّ آخَرَ مَعَهَا إِذَا كَانَ الْأَبُ أَوْ الْإِبْنُ الْمُدَّعَى عَلَيْهِ حَيًّا حَاضِرًا أَوْ نَائِبُهُ ؛ فَإِنْ كَانَ مَيِّتًا فَلَا يَصِحُّ إِثْبَاتُ النَّسَبِ مِنْهُ مَقْصُودًا ، بَلْ ضِمَّنَ دَعْوَى حَقِّ يُقِيمُهَا الْإِبْنُ وَالْأَبُ عَلَى خَصْمٍ ؛ وَالْخَصْمُ فِي ذَلِكَ الْوَارِثُ أَوْ الْوَصِيُّ أَوْ الْمُوصَى لَهُ أَوْ الدَّائِنُ أَوْ الْمَدْيُونُ وَكَذَلِكَ دَعْوَى الْأُخُوَّةِ وَالْعُمُومَةِ وَغَيْرِهَا لَا تَثْبُتُ إِلَّا ضِمَّنَ دَعْوَى حَقِّ .

* * *

الفصل الخامس

في أحكام اللقيط

(مَادَّة ٣٥٦) اللَّقِيطُ ، وَهُوَ : الْمَوْلُودُ الَّذِي نَبَذَهُ أَهْلُهُ خَوْفًا مِنَ الْعَيْلَةِ أَوْ فِرَارًا مِنْ تَهْمَةِ الرِّيبَةِ ، يَسْتَحِقُّ الشَّفَقَةَ عَلَيْهِ مِنْ أَبْنَاءِ جِنْسِهِ ، وَيَأْتِمُّ مُضِيْعُهُ ، وَيَعْنَمُ مُحْرِرُهُ إِحْيَاءً لِنَفْسِهِ ؛ فَمَنْ وَجَدَ طِفْلًا مُنْبُودًا فِي أَيِّ مَكَانٍ

فَعَلَيْهِ إِسْعَافُهُ وَالتَّقَاطُهُ ، وَهُوَ فَرَضٌ إِنْ غَلَبَ عَلَى ظَنِّهِ هَلَاكُهُ لَوْ لَمْ يَلْتَقِطْهُ ، وَإِلَّا فَمَنْدُوبٌ ، وَيَحْرُمُ طَرْحُهُ وَالْقَاوَةُ بَعْدَ التَّقَاطِهِ .

(مَادَّة ٣٥٧) اللَّقِيطُ حُرٌّ فِي أَحْكَامِهِ وَمُسْلِمٌ ، وَلَوْ كَانَ مُلْتَقِطُهُ ذِمِّيًّا ، مَا لَمْ يُوجَدَ فِي مَقَرِّ أَهْلِ الذِّمَّةِ وَكَانَ مُلْتَقِطُهُ غَيْرَ مُسْلِمٍ .

(مَادَّة ٣٥٨) الْمُلْتَقِطُ أَحَقُّ بِإِمْسَاكِ اللَّقِيطِ مِنْ غَيْرِهِ ، فَلَيْسَ لِأَحَدٍ أَخْذُهُ قَهْرًا وَلَوْ كَانَ حَاكِمًا إِلَّا بِسَبَبٍ يُوجِبُ ذَلِكَ كَأَنَّ كَانَ غَيْرَ أَهْلِ لِحْفِظِهِ ، وَإِنْ وَجَدَهُ أَثْنَانِ مُسْلِمٌ وَغَيْرُ مُسْلِمٍ وَتَنَازَعَاهُ يَرْجُحُ الْمُسْلِمُ وَيُقْضَى لَهُ بِهِ ، فَإِنْ أَسْتَوَيَا فِي الدِّينِ وَفِي التَّرْجِيحِ فَالرَّأْيُ مُفَوَّضٌ إِلَى الْقَاضِي .

(مَادَّة ٣٥٩) إِذَا وُجِدَ مَعَ اللَّقِيطِ مَالٌ فَهُوَ لَهُ ، وَيُنْفَقُ الْمُلْتَقِطُ عَلَيْهِ مِنْهُ بَعْدَ اسْتِئْذَانِ الْقَاضِي ، فَإِنْ أَنْفَقَ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ عَلَى اللَّقِيطِ فَهُوَ مُتَبَرِّعٌ ، وَلَا يَكُونُ مَا أَنْفَقَهُ دَيْنًا عَلَى اللَّقِيطِ إِلَّا أَنْ يَأْذَنَ لَهُ الْقَاضِي بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِ .

(مَادَّة ٣٦٠) يُسَلِّمُ الْمُلْتَقِطُ اللَّقِيطَ لِتَعَلُّمِ الْعِلْمِ أَوَّلًا ، فَإِنْ لَمْ يَجِدْ فِيهِ قَابِلِيَّةً سَلَّمَهُ لِحِرْفَةٍ يَتَّخِذُهَا وَسِيلَةً لِتَكْسِبِهِ ، وَلَهُ نَقْلُهُ حَيْثُ شَاءَ ، وَشِرَاءُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ مِنْ طَعَامٍ وَكِسْوَةٍ وَقَبْضَ مَا يُؤَهَّبُ لَهُ أَوْ يُتَصَدَّقُ بِهِ عَلَيْهِ ، وَلَيْسَ لَهُ خَتْنُهُ وَلَا تَزْوِيجُهُ وَلَا إِجَارَتُهُ لِتَكُونَ الْأُجْرَةُ لِلْمُلْتَقِطِ ، وَلَا التَّصَرُّفُ فِي مَالِهِ بِغَيْرِ شِرَاءٍ مَا ذُكِرَ مِنْ حَوَائِجِهِ الضَّرُورِيَّةِ .

(مَادَّة ٣٦١) إِذَا ادَّعَى اللَّقِيطُ وَاحِدٌ وَلَوْ غَيْرُ الْمُلْتَقِطِ ثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهُ بِمَجْرَدِ دَعْوَاهُ ، وَلَوْ ذِمِّيًّا ، وَيَكُونُ اللَّقِيطُ مُسْلِمًا تَبَعًا لِلوَاجِدِ أَوْ الْمَكَانِ إِنْ كَانَ اللَّقِيطُ حَيًّا ، فَإِنْ كَانَ مَيِّتًا فَلَا يَثْبُتُ إِلَّا بِحُجَّةٍ ، وَلَوْ لَمْ يَتْرُكْ مَالًا ؛ وَإِنْ ادَّعَاهُ نَفْسُ الْمُلْتَقِطِ وَنَازَعَهُ خَارِجٌ فَالْمُلْتَقِطُ أَوْلَى بِهِ وَلَوْ وَصَفَ

الْخَارِجُ فِي جَسَدِهِ عِلَامَةٌ وَوَأَفَقْتُ .

(مَادَّة ٣٦٢) إِذَا ادَّعَى اللَّقِيْطُ ائْتَانَ خَارِجَانَ وَسَبَقَتْ دَعْوَى أَحَدِهِمَا عَلَى الْآخَرِ فَهُوَ ابْنُ السَّابِقِ عِنْدَ عَدَمِ الْبُرْهَانِ ؛ وَإِنْ ادَّعِيَاهُ مَعًا وَوَصَفَ أَحَدُهُمَا عِلَامَةً فِيهِ وَوَأَفَقْتَ الصَّحَّةَ يُقْضَى لَهُ بِهِ مَا لَمْ يُبْرَهِنْ الْآخَرَ ، وَإِنْ ادَّعَاهُ مُسْلِمٌ وَدَمِيٌّ مَعًا فَالْمُسْلِمُ أَوْلَى بِهِ ؛ وَإِنْ اسْتَوَى الْمُدَّعِيَانِ مَعًا وَلَمْ يَكُنْ لِأَحَدِهِمَا مُرْجِحٌ عَلَى الْآخَرِ يُثْبِتُ نَسَبَهُ مِنْهُمَا ، وَيَلْزَمُهُمَا فِي حَقِّهِ مَا يَلْزَمُ الْآبَاءَ لِلْأَبْنَاءِ مِنْ أُجْرَةِ الْحِصَانَةِ وَالنَّفَقَةِ بِأَنْوَاعِهَا ، وَيَرِثُ مِنْ كُلِّ مِنْهُمَا إِنْ كَانَ أَهْلًا لِلْمِيرَاثِ .

(مَادَّة ٣٦٣) إِذَا ادَّعَتْ اللَّقِيْطُ امْرَأَةً ذَاتَ بَعْلِ ، فَإِنْ صَدَّقَهَا أَوْ أَقَامَتْ بَيْنَهُ عَلَى وِلادَتِهَا أَوْ شَهِدَتْ لَهَا الْقَابِلَةَ صَحَّتْ دَعْوَتُهَا ، وَثَبَتَ نَسَبُهُ مِنْهَا وَمِنْ بَعْلِهَا ، وَإِلَّا فَلَا ؛ وَإِنْ لَمْ تَكُنْ ذَاتَ بَعْلِ فَلَا بَدٌّ مِنْ شَهَادَةِ رَجُلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ .

(مَادَّة ٣٦٤) إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْقِيْطِ مَالٌ وَلَا ادَّعَى أَحَدٌ نَسَبَهُ وَأَبَى الْمُتَلَقِّطُ الْإِنْفَاقَ عَلَيْهِ ، وَبَرَهَنْ عَلَى كَوْنِهِ لِقِيْطًا ، يُرْتَبُ لَهُ مِنْ بَيْتِ الْمَالِ مَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ مِنْ نَفَقَةٍ وَكُسُوَةٍ وَسُكْنَى ، وَدَوَاءٍ إِذَا مَرِضَ ، وَمَهْرٍ إِذَا زَوَّجَهُ الْقَاضِي ، وَيُكُونُ إِزْتُهُ وَلَوْ دِيَّةً لِبَيْتِ الْمَالِ ، وَعَلَيْهِ أَرْشُ جِنَايَتِهِ .

* * *

الْبَابُ الثَّانِي

فِيمَا يَجِبُ عَلَى الْوَالِدَيْنِ

(مَادَّة ٣٦٥) يُطَلَّبُ مِنَ الْوَالِدِ أَنْ يَعْتَنِيَ بِتَأْدِيبِ وَلَدِهِ وَتَرْبِيَّتِهِ وَتَعْلِيمِهِ مَا هُوَ مُيسَّرٌ لَهُ مِنْ عِلْمٍ أَوْ حِرْفَةٍ وَحِفْظِ مَالِهِ وَالْقِيَامِ بِنَفَقَتِهِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ حَتَّى يَصِلَ الذَّكْرُ إِلَى حَدِّ الْأَكْتِسَابِ وَتَتَزَوَّجَ الْأُنْثَى ؛ وَيُطَلَّبُ مِنَ الْوَالِدَةِ الْأَعْتِنَاءُ بِشَأْنِ وَلَدِهَا وَإِرْضَاعِهِ فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي يَتَعَيَّنُ عَلَيْهَا ذَلِكَ .

* * *

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي الرِّضَاعَةِ

(مَادَّة ٣٦٦) تَتَعَيَّنُ الْأُمُّ لِإِرْضَاعِ وَلَدِهَا ، وَتُجْبَرُ عَلَيْهِ فِي ثَلَاثِ

حَالَاتٍ :

الْأُولَى : إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْوَلَدِ وَلَا لِأَبِيهِ مَالٌ يَسْتَأْجِرُ بِهِ مُرْضِعَةً وَلَمْ تُوْجَدْ مُتَبَرِّعَةً .

الثَّانِيَّةُ : إِذَا لَمْ يَجِدِ الْأَبُ مَنْ تُرْضِعُهُ غَيْرَهَا .

الثَّالِثَةُ : إِذَا كَانَ الْوَلَدُ لَا يَقْبَلُ ثَدْيَ غَيْرَهَا .

(مَادَّة ٣٦٧) إِذَا أَبَتِ الْأُمُّ أَنْ تُرْضِعَ وَلَدَهَا فِي الْأَحْوَالِ الَّتِي لَا يَتَعَيَّنُ

عَلَيْهَا إِرْضَاعُهُ فَعَلَى الْأَبِ أَنْ يَسْتَأْجِرَ مُرْضِعَةً تُرْضِعُهُ عِنْدَهَا .

(مَادَّة ٣٦٨) إِذَا أَرْضَعَتِ الْأُمُّ وَلَدَهَا مِنْ زَوْجِهَا حَالَ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ

فِي عِدَّةِ الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ فَلَا تَسْتَحِقُّ أَجْرَةً عَلَى إِرْضَاعِهِ ؛ فَإِذَا اسْتَأْجَرَهَا

لِإِرْضَاعٍ وَلَدِهِ مِنْ غَيْرِهَا فَلَهَا أُجْرَةٌ .

(مَادَّة ٣٦٩) إِذَا أَرْضَعَتِ الْأُمُّ وَلَدَهَا مِنْ زَوْجِهَا بَعْدَ عِدَّةِ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ فِيهَا وَطَلَبَتْ أُجْرَةَ عَلَيَّ إِرْضَاعِهِ فَلَهَا الْأُجْرَةُ .

(مَادَّة ٣٧٠) الْأُمُّ أَحَقُّ بِإِرْضَاعِ وَلَدِهَا بَعْدَ الْعِدَّةِ وَمُقَدَّمَةٌ عَلَيَّ الْأَجْنَبِيَّةِ مَا لَمْ تَطْلُبْ أُجْرَةَ أَكْثَرَ مِنْهَا ، فَفِي هَذِهِ الْحَالَةِ لَا يُضَارِبُ الْأَبُ ؛ وَإِنْ رَضِيَتْ الْأَجْنَبِيَّةُ بِإِرْضَاعِهِ مَجَانًا أَوْ بِدُونِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ وَالْأُمُّ تَطْلُبُ أُجْرَةَ الْمِثْلِ فَالْأَجْنَبِيَّةُ أَحَقُّ مِنْهَا بِالْإِرْضَاعِ ، وَتُرْضَعُهُ عِنْدَهَا ، وَلِلْأُمِّ أَخْذُ أُجْرَةَ الْمِثْلِ عَلَيَّ الْحَضَانَةِ مَا لَمْ تَكُنِ الْمُتَبَرِّعَةَ مَحْرَمًا لِلصَّغِيرِ ، وَتَتَبَرَّعُ بِحَضَانَتِهِ مِنْ غَيْرِ أَنْ تَمْنَعَ الْأُمُّ عَنْهُ وَالْأَبُ مُعَسِّرٌ ، فَتُخَيَّرُ الْأُمُّ بَيْنَ إِمْسَاكِهِ مَجَانًا وَدَفْعِهِ لِلْمُتَبَرِّعَةِ كَمَا هُوَ مُوَضَّحٌ فِي مَادَّةِ ٣٩٠ .

(مَادَّة ٣٧١) فِي كُلِّ مَوْضِعٍ جَازَ اسْتِئْجَارُ الْأُمِّ عَلَيَّ إِرْضَاعِ وَلَدِهَا يَكُونُ لَهَا الْأُجْرَةُ وَلَوْ بِلَا عَقْدِ إِجَارَةٍ مَعَ أَبِيهِ أَوْ وَصِيِّهِ ، فَيَأْمُرُهُ الْحَاكِمُ بِدَفْعِ أُجْرَةِ الْمِثْلِ لَهَا مُدَّةَ إِرْضَاعِهِ ؛ وَمُدَّةُ الْإِرْضَاعِ فِي حَقِّ الْأُجْرَةِ حَوْلَانٍ لَا أَكْثَرَ (مَادَّة ٣٧٢) حُكْمُ الصُّلْحِ كَالِاسْتِئْجَارِ ، فَإِذَا صَلَحَتْ أُمُّ الْوَالِدِ أَبَاهُ عَلَيَّ أُجْرَةَ الرِّضَاعِ عَلَيَّ شَيْءٍ ، فَإِنْ كَانَ الصُّلْحُ حَالَ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ أَوْ حُكْمًا فَهُوَ غَيْرُ صَحِيحٍ ، وَإِنْ كَانَ فِي عِدَّةِ الْبَائِنِ بِوَاحِدَةٍ أَوْ ثَلَاثِ صَحَّ وَوَجَبَ مَا أَصْطَلَحَا عَلَيْهِ .

(مَادَّة ٣٧٣) الْأُجْرَةُ الْمَعْدُودَةُ لِلْأُمِّ عَلَيَّ إِرْضَاعِ وَلَدِهَا لَا تَسْقُطُ بِمَوْتِ أَبِيهِ ، بَلْ تَجِبُ لَهَا فِي تَرِكَّتِهِ ، وَتُشَارِكُ غَرَمَاءَهُ .

(مَادَّة ٣٧٤) الظُّنُّ ، أَيُّ : الْمُرْضِعَةُ الْمُسْتَأْجِرَةُ ، إِذَا أَبَتْ أَنْ تُرْضِعَ الطِّفْلَ بَعْدَ انْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ ، وَكَانَ لَا يَقْبَلُ ثَدْيَ غَيْرِهَا ، تُجْبَرُ عَلَيَّ

إِبْقَاءِ الْإِجَارَةِ ؛ وَلَا تُلْزَمُ بِالْمُكْتِ عِنْدَ أُمِّ الطِّفْلِ مَا لَمْ يُشْتَرَطْ ذَلِكَ فِي الْعَقْدِ .

* * *

الفصل الثاني

في مقدار الرضاع الواجب لتحریم النكاح

(مادة ٣٧٥) يثبتُ تحریمُ النكاحِ بالرضاعِ إذا حصلَ في مُدَّةِ الْحَوْلَيْنِ الْمُقَدَّرَةِ لَهُ وَلَوْ بَعْدَ اسْتِغْنَاءِ الطِّفْلِ بِالطَّعَامِ فِيهِمَا ، وَيَكْفِي فِي التَّحْرِيمِ قَطْرَةٌ وَاحِدَةٌ مِنْ لَبَنِ الْمَرْأَةِ الْمُرْضِعَةِ وَلَوْ حَلِيْبًا مِنْ ثَدْيِهَا بَعْدَ مَوْتِهَا إِذَا تَحَقَّقَ وَصُولُ الْقَطْرَةِ إِلَى جَوْفِ الرَّضِيعِ مِنْ فَمِهِ مَصًّا أَوْ إِيْجَارًا أَوْ مِنْ أَنْفِهِ إِسْعَاطًا ؛ فَلَوْ اتَّقَمَ الْحَلَمَةُ وَلَمْ يُدْرَ أَدْخَلَ اللَّبَنُ فِي حَلْقِهِ أَمْ لَا ؟ فَلَا يَثْبُتُ التَّحْرِيمُ ، وَكَذَا لَا يَثْبُتُ بِالْحَقْنِ وَالْإِقْطَارِ فِي الْأُذُنِ وَالْجَانْفَةِ وَالْأَمَةِ .

(مادة ٣٧٦) كُلُّ مَنْ أَرْضَعَتْ طِفْلًا ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى فِي مُدَّةِ الْحَوْلَيْنِ ثَبَّتَ أُمُومَتُهَا لَهُ وَبِنُوْتُهُ لِلرَّجُلِ الَّذِي نَزَلَ اللَّبَنُ بِوِطْئِهِ ، سِوَاءً وَطِئَهَا بِنِكَاحٍ صَحِيحٍ أَوْ فَاسِدٍ أَوْ بِشُبْهَةٍ ، وَتَثْبُتُ أُخُوْتُهُ لِأَوْلَادِ الْمُرْضِعَةِ الَّذِينَ وَلَدَتْهُمْ مِنْ هَذَا الرَّجُلِ أَوْ مِنْ غَيْرِهِ أَوْ أَرْضَعَتْهُمْ قَبْلَ إِرْضَاعِهِ أَوْ بَعْدَهُ ، وَلِأَوْلَادِ الرَّجُلِ الْمَوْلُودِينَ مِنْ صُلْبِهِ مِنْ غَيْرِ هَذِهِ الْمُرْضِعَةِ وَلِأَوْلَادِهِ مِنَ الرَّضَاعَةِ .

(مادة ٣٧٧) يَحْرُمُ بِالرَّضَاعِ مَا يَحْرُمُ بِالنَّسَبِ وَالْمُصَاهَرَةِ ، فَلَا يَحِلُّ لِلرَّجُلِ أَنْ يَتَزَوَّجَ أَصُولَهُ وَفُرُوعَهُ مِنَ الرَّضَاعِ وَأُخْتَهُ الشَّقِيْقَةَ رِضَاعًا وَأُخْتَهُ مِنْ أَبِيهِ وَأُخْتَهُ مِنْ أُمِّهِ وَبِنْتَ أُخْتِهِ وَعَمَّتَهُ وَخَالَتَهُ وَحَلِيْلَةَ ابْنِهِ رِضَاعًا وَحَلِيْلَةَ

أَبِيهِ كَذَلِكَ وَلَوْ لَمْ يَدْخُلْ بِهَا ؛ وَيَحِلُّ لَهُ أَنْ يَتَزَوَّجَ مِنَ الرَّضَاعِ أُمَّ أَخِيهِ^(١) وَأُمَّ أُخْتِهِ وَأُخْتِ ابْنِهِ وَأُخْتِ بِنْتِهِ وَجَدَّةَ ابْنِهِ وَجَدَّةَ بِنْتِهِ وَأُمَّ عَمِّهِ وَأُمَّ عَمَّتِهِ وَأُمَّ خَالِهِ وَأُمَّ خَالَتِهِ وَعَمَّةَ ابْنِهِ وَعَمَّةَ بِنْتِهِ وَبِنْتَ عَمَّةِ ابْنِهِ وَبِنْتَ عَمَّةِ بِنْتِهِ وَأُخْتِ ابْنِهِ وَبِنْتَ أُخْتِ بِنْتِهِ وَأُمَّ وَوَلَدِ ابْنِهِ وَأُمَّ وَوَلَدِ بِنْتِهِ وَأُخْتِ أَخِيهِ وَأُخْتِ أُخْتِهِ ؛ وَيَحِلُّ لِلْمَرْأَةِ مِنَ الرَّضَاعِ أَبُو أَخِيهَا وَأَخُو ابْنِهَا وَجَدُّ ابْنِهَا وَأَبُو عَمِّهَا وَأَبُو خَالَهَا وَخَالَ وَوَلَدَهَا وَابْنُ خَالَهَا وَوَلَدَهَا وَابْنُ أُخْتِ وَوَلَدَهَا .

(مَادَّة ٣٧٨) إِذَا أَرْضَعَتْ زَوْجَةَ الرَّجُلِ الْكَبِيرَةَ ضَرَّتْهَا الصَّغِيرَةَ فِي مَدَّةِ الْحَوْلَيْنِ حُرْمَتًا عَلَيْهِ حُرْمَةٌ مُؤَبَّدَةٌ إِنْ دَخَلَ بِالْكَبِيرَةِ وَإِلَّا جَازَ لَهُ تَزَوُّجُ الصَّغِيرَةِ ثَانِيًا حَيْثُ كَانَ اللَّبَنُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا مَهْرٌ لِلْكَبِيرَةِ إِنْ لَمْ يَكُنْ دَخَلَ بِهَا ، وَلِلصَّغِيرَةِ نِصْفُ مَهْرِهَا ، وَيَرْجَعُ بِهِ عَلَى الْكَبِيرَةِ إِنْ تَعَمَّدَتْ الْفَسَادَ وَكَانَتْ عَاقِلَةً طَائِعَةً مُسْتَيْقِظَةً عَالِمَةً بِالنِّكَاحِ وَفَسَادِهِ بِالْإِرْضَاعِ ، وَلَمْ تَقْصِدْ دَفْعَ جُوعٍ أَوْ هَلَاقٍ ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ كَذَلِكَ فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهَا .

(مَادَّة ٣٧٩) يَثْبُتُ الرَّضَاعُ بِشَهَادَةِ رَجُلَيْنِ عَدْلَيْنِ أَوْ رَجُلٍ وَأَمْرَاتَيْنِ عَدُولٍ ، فَإِنْ ثَبَتَ يُفَرِّقُ الْحَاكِمُ بَيْنَ الزَّوْجَيْنِ وَلَا مَهْرَ عَلَى الزَّوْجِ إِنْ وَقَعَ التَّفْرِيقُ قَبْلَ الدُّخُولِ ، وَعَلَيْهِ الْأَقْلُ مِنَ الْمُسَمَّى وَمِنْ مَهْرِ الْمِثْلِ إِنْ وَقَعَ بَعْدَ الدُّخُولِ ، وَلَا نَفَقَةَ عَلَيْهِ وَلَا سُكْنَى .

* * *

(١) وَهُوَ يَشْمَلُ الْأُمَّ النَّسَبِيَّةَ لِأَخِيهِ الرَّضَاعِيِّ أَوْ الْأُمَّ الرَّضَاعِيَّةَ وَلَوْ لِأَخِيهِ النَّسَبِيِّ .

الْفَصْلُ الثَّلَاثُ

فِي الْحَضَانَةِ

(مَادَّة ٣٨٠) الْأُمُّ النَّسَبِيَّةُ أَحَقُّ بِحَضَانَةِ الْوَلَدِ وَتَرْبِيَّتِهِ حَالَ قِيَامِ الزَّوْجِيَّةِ وَبَعْدَ الْفُرْقَةِ إِذَا اجْتَمَعَتْ فِيهَا شَرَائِطُ أَهْلِيَّةِ الْحَضَانَةِ .

(مَادَّة ٣٨١) الْحَاضِنَةُ الذَّمِّيَّةُ أُمَّا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا أَحَقُّ بِحَضَانَةِ الْوَلَدِ كَالْمُسْلِمَةِ حَتَّى يَعْقَلَ دِينًا أَوْ يُخْشَى عَلَيْهِ أَنْ يَأْلَفَ غَيْرَ دِينِ الْإِسْلَامِ .

(مَادَّة ٣٨٢) يُشْتَرَطُ أَنْ تَكُونَ الْحَاضِنَةُ حُرَّةً بِالْغَةِ عَاقِلَةً أَمِينَةً لَا يَضِيعُ الْوَلَدُ عِنْدَهَا بِاشْتِغَالِهَا عَنْهُ ، قَادِرَةً عَلَى تَرْبِيَّتِهِ وَصِيَانَتِهِ ، وَأَنْ لَا تَكُونَ مُرْتَدَّةً وَلَا مُتَزَوِّجَةً بِغَيْرِ مَحْرَمٍ لِلصَّغِيرِ ، وَأَنْ لَا تُمْسِكُهُ فِي بَيْتِ الْمُبْغَضِينَ لَهُ ، وَلَا فَرَقَ فِي ذَلِكَ بَيْنَ الْأُمِّ وَغَيْرِهَا مِنَ الْحَاضِنَاتِ .

(مَادَّة ٣٨٣) إِذَا تَزَوَّجَتِ الْحَاضِنَةُ أُمَّا كَانَتْ أَوْ غَيْرَهَا بِزَوْجٍ غَيْرِ مَحْرَمٍ لِلصَّغِيرِ سَقَطَ حَقُّهَا فِي الْحَضَانَةِ ، سِوَاءِ دَخَلَ بِهَا الزَّوْجُ أَمْ لَا ؛ وَمَتَى سَقَطَ حَقُّهَا انْتَقَلَ إِلَى مَنْ يَلِيهَا فِي الْأَسْتِحْقَاقِ مِنَ الْحَاضِنَاتِ ، فَإِنْ لَمْ تُوجَدْ مُسْتَحِقَّةٌ أَهْلٌ لِلْحَضَانَةِ فَلِوَلِيِّ الصَّغِيرِ أَخْذُهُ ، وَمَتَى زَالَ الْمَانِعُ يَعُودُ حَقُّ الْحَضَانَةِ لِلْحَاضِنَةِ الَّتِي سَقَطَ حَقُّهَا بِتَزْوِيجِهَا بِغَيْرِ مُحْرَمٍ لِلصَّغِيرِ .

(مَادَّة ٣٨٤) حَقُّ الْحَضَانَةِ يُسْتَفَادُ مِنْ قِبَلِ الْأُمِّ ، فَيُعْتَبَرُ الْأَقْرَبُ فَلِأَقْرَبِ مِنْ جِهَتِهَا ، وَيُقَدَّمُ الْمُدْلِيُّ بِالْأُمِّ عَلَى الْمُدْلِيِّ بِالْأَبِ عِنْدَ اتِّحَادِ الْمَرْتَبَةِ قُرْبًا ؛ فَإِذَا مَاتَتِ الْأُمُّ أَوْ تَزَوَّجَتْ بِأَجْنَبِيٍّ أَوْ لَمْ تَكُنْ أَهْلًا لِلْحَضَانَةِ يَنْتَقِلُ حَقُّهَا إِلَى أُمِّهَا ، فَإِنْ لَمْ تَكُنْ أَوْ كَانَتْ لَيْسَتْ أَهْلًا لِلْحَضَانَةِ تَنْتَقِلُ إِلَى

أُمُّ الْأَبِ وَإِنْ عَلَتْ عِنْدَ عَدَمِ أَهْلِيَّةِ الْقُرْبَى ، ثُمَّ لِأَخَوَاتِ الصَّغِيرِ وَتُقَدَّمُ
 الْأَخْتُ الشَّقِيقَةُ ، ثُمَّ الْأَخْتُ لِأُمِّ ، ثُمَّ الْأَخْتُ لِأَبٍ ، ثُمَّ لِبَنَاتِ الْأَخَوَاتِ
 بِتَقْدِيمِ بِنْتِ الْأَخْتِ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِأُمِّ ، ثُمَّ لِخَالَاتِ الصَّغِيرِ ، وَتُقَدَّمُ الْخَالَةُ
 لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ الْخَالَةُ لِأُمِّ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ لِبِنْتِ الْأَخْتِ لِأَبٍ ، ثُمَّ لِبَنَاتِ
 الْأَخِ كَذَلِكَ ، ثُمَّ لِعَمَّاتِ الصَّغِيرِ بِتَقْدِيمِ الْعَمَّةِ لِأَبَوَيْنِ ثُمَّ لِأُمِّ ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ
 خَالَةُ الْأُمِّ كَذَلِكَ ، ثُمَّ خَالَةُ الْأَبِ كَذَلِكَ ، ثُمَّ عَمَّاتُ الْأُمَّهَاتِ وَالْآبَاءِ بِهَذَا
 التَّرْتِيبِ .

(مَادَّة ٣٨٥) إِذَا فُقِدَتِ الْمَحَارِمُ مِنَ النِّسَاءِ أَوْ وُجِدَتْ وَلَمْ تَكُنْ أَهْلًا
 لِلْحَضَانَةِ تَنْتَقِلُ لِلْعَصَبَاتِ بِتَرْتِيبِ الْإِرْثِ ، فَيُقَدَّمُ الْأَبُ ، ثُمَّ الْجَدُّ ، ثُمَّ
 الْأَخُ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ الْأَخُ لِأَبٍ ، ثُمَّ بَنُو الْأَخِ الشَّقِيقِ ، ثُمَّ بَنُو الْأَخِ لِأَبٍ ،
 ثُمَّ الْعَمُّ الشَّقِيقُ ، ثُمَّ الْعَمُّ لِأَبٍ ؛ فَإِذَا تَسَاوَى الْمُسْتَحِقُّونَ لِلْحَضَانَةِ فِي
 دَرَجَةٍ وَاحِدَةٍ يُقَدَّمُ أَصْلَحُهُمْ ، ثُمَّ أَوْرَعُهُمْ ، ثُمَّ أَكْبَرُهُمْ سِنًا ؛ وَيُشْتَرَطُ فِي
 الْعَصَبَةِ اتِّحَادُ الدِّينِ ، فَإِذَا كَانَ لِلصَّبِيِّ الذَّمِّيِّ أَخَوَانِ : أَحَدُهُمَا مُسْلِمٌ ،
 وَالْآخَرُ ذِمِّيٌّ ؛ يُسَلَّمُ لِلذَّمِّيِّ لَا لِلْمُسْلِمِ .

(مَادَّة ٣٨٦) إِذَا لَمْ تَوْجَدْ عَصَبَةً مُسْتَحِقَّةً لِلْحَضَانَةِ ، أَوْ وُجِدَ مَنْ لَيْسَ
 أَهْلًا لَهَا ، بَانَ كَانَ فَاسِقًا أَوْ مَعْتُوهًا أَوْ غَيْرَ مَأْمُونٍ فَلَا تُسَلَّمُ إِلَيْهِ الْمَحْضُونَةُ
 بَلْ تُدْفَعُ لِذِي رَحِمٍ مُحْرَمٍ ، وَيُقَدَّمُ الْجَدُّ لِأُمِّ ، ثُمَّ الْأَخُ لِأُمِّ ، ثُمَّ ابْنُهُ ، ثُمَّ
 الْعَمُّ لِأُمِّ ، ثُمَّ الْخَالُ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ الْخَالُ لِأَبٍ ، ثُمَّ الْخَالُ لِأُمِّ ؛ وَلَا حَقَّ
 لِبَنَاتِ الْعَمِّ وَالْعَمَّةِ وَالْخَالِ وَالْخَالَةِ فِي حَضَانَةِ الذُّكُورِ وَلَهُنَّ الْحَقُّ فِي
 حَضَانَةِ الْإِنَاثِ ؛ وَلَا حَقَّ لِبَنِي الْعَمِّ وَالْعَمَّةِ وَالْخَالِ وَالْخَالَةِ فِي حَضَانَةِ
 الْإِنَاثِ ، وَإِنَّمَا لَهُمْ حَضَانَةُ الذُّكُورِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْأُنْثَى الْمَحْضُونَةُ إِلَّا

ابْنُ عَمٍّ فَلَاخْتِيَارَ لِلْحَاكِمِ ، إِنْ رَأَهُ صَالِحًا ضَمَّهَا إِلَيْهِ ، وَإِلَّا سَلَّمَهَا لِامْرَأَةِ ثِقَةٍ أَمِينَةٍ .

(مَادَّة ٣٨٧) إِذَا أُمْتَنَعَتِ الْحَضَانَةُ عَنِ الْحَاضِنَةِ فَلَا تُجْبَرُ عَلَيْهَا إِلَّا إِذَا تَعَيَّنَتْ لَهَا ، بِأَنْ لَمْ يُوجَدِ لِلطِّفْلِ حَاضِنَةٌ غَيْرُهَا مِنَ الْمَحَارِمِ ، أَوْ وُجِدَتْ مِنْ دُونِهَا وَأُمْتَنَعَتْ ، فَحِينَئِذٍ تُجْبَرُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهَا زَوْجٌ أَجْنَبِيٌّ .

(مَادَّة ٣٨٨) أُجْرَةُ الْحَضَانَةِ غَيْرِ أُجْرَةِ الرَّضَاعَةِ ، وَالنَّفَقَةُ كُلُّهَا تَلْزَمُ أَبَا الصَّغِيرِ إِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، فَإِنْ كَانَ لَهُ مَالٌ فَلَا يَلْزَمُ أَبَاهُ مِنْهَا شَيْءٌ إِلَّا أَنْ يَتَبَرَّعَ .

(مَادَّة ٣٨٩) إِذَا كَانَتْ أُمُّ الطِّفْلِ هِيَ الْحَاضِنَةُ وَكَانَتْ مَنكُوحَتَهُ أَوْ مُعْتَدَّةً لِطَلَاقٍ رَجْعِيٍّ فَلَا أُجْرَ لَهَا عَلَى الْحَضَانَةِ ، وَإِنْ كَانَتْ مُطَلَّقَةً بَائِنًا أَوْ مُتَزَوِّجَةً بِمَخْرَمٍ لِلصَّغِيرِ أَوْ مُعْتَدَّةً لَهُ فَلَهَا الْأُجْرَةُ ، وَإِنْ أُجْبِرَتْ عَلَيْهَا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْحَاضِنَةِ مَسْكَنٌ تُمَسِكُ فِيهِ الصَّغِيرَ الْفَقِيرَ فَعَلَى أَبِيهِ سُكْنَاهُمَا جَمِيعًا ؛ وَإِنْ أَحْتَاجَ الْمَحْضُونُ إِلَى خَادِمٍ وَكَانَ أَبُوهُ مُوسِرًا يَلْزَمُ بِهِ ، وَغَيْرُ الْأُمِّ مِنَ الْحَاضِنَاتِ لَهَا الْأُجْرَةُ .

(مَادَّة ٣٩٠) إِذَا أَبَتْ أُمُّ الْوَلَدِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى حَضَانَتَهُ مَجَانًا ، وَلَمْ يَكُنْ لَهُ مَالٌ ، وَكَانَ أَبُوهُ مُعْسِرًا ، وَلَمْ تُوْجَدْ مُتَبَرِّعَةٌ مِنْ مَحَارِمِهِ ، تُجْبَرُ الْأُمُّ عَلَى حَضَانَتِهِ وَتَكُونُ أُجْرَتُهَا دَيْنًا عَلَى أَبِيهِ ؛ فَإِذَا وُجِدَتْ مُتَبَرِّعَةٌ أَهْلٌ لِلْحَضَانَةِ مِنْ مَحَارِمِ الطِّفْلِ ، فَإِنْ كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا وَلَا مَالٌ لِلصَّغِيرِ فَالْأُمُّ وَإِنْ طَلَبَتْ أُجْرَةَ أَحَقُّ مِنَ الْمُتَبَرِّعَةِ ؛ وَإِنْ كَانَ الْأَبُ مُعْسِرًا وَلِلصَّبِيِّ مَالٌ أَوْ لَا تُخَيَّرُ الْأُمُّ بَيْنَ إِمْسَاكِهِ مَجَانًا وَدَفْعِهِ لِلْمُتَبَرِّعَةِ ، فَإِنْ لَمْ تَخْتَرْ إِمْسَاكَهُ مَجَانًا يُنْزَعُ مِنْهَا ، وَيُسَلَّمُ لِلْمُتَبَرِّعَةِ ، وَلَا تَمْنَعُهَا مِنْ رُؤْيَيْهِ وَتَعَهْدِهِ كَمَا

تَقَدَّمَ فِي مَادَّةِ ٣٧٠ ؛ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِنْ كَانَ الْأَبُ مُوسِرًا وَلِلصَّبِيِّ مَالٌ ، فَإِنْ كَانَتْ الْمُتَبَرِّعَةُ أجنبيةً فَلَا يُدْفَعُ إِلَيْهَا الصَّبِيُّ بَلْ يُسَلَّمُ لِأُمِّهِ بِأَجْرَةِ الْمِثْلِ ، وَلَوْ مِنْ مَالِ الصَّغِيرِ .

(مَادَّةُ ٣٩١) تَنْتَهِي مُدَّةُ الْحَضَانَةِ بِاسْتِغْنَاءِ الْغُلامِ عَنْ خِدْمَةِ النِّسَاءِ ، وَذَلِكَ إِذَا بَلَغَ سَبْعَ سِنِينَ ؛ وَتَنْتَهِي مُدَّةُ حَضَانَةِ الصَّبِيِّ بِبُلُوغِهَا تِسْعَ سِنِينَ ؛ وَلِلْأَبِ حِينَئِذٍ أَخْذُهُمَا مِنَ الْحَضَانَةِ ، فَإِنْ لَمْ يَطْلُبْهُمَا يُجْبَرُ عَلَى أَخْذِهِمَا ؛ وَإِذَا أُنْتَهَتْ مُدَّةُ الْحَضَانَةِ وَلَمْ يَكُنْ لِلْوَالِدِ أَبٌ وَلَا جَدٌّ يُدْفَعُ لِلْأَقْرَبِ مِنَ الْعَصَبَةِ أَوْ لِلْوَصِيِّ لَوْ غُلامًا ، وَلَا تُسَلَّمُ الصَّبِيَّةُ لِغَيْرِ مَحْرَمٍ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنْ عَصَبَةٌ وَلَا وَصِيٌّ بِالنِّسْبَةِ لِلْغُلامِ يُتْرَكُ الْمَحْضُونُ عِنْدَ الْحَاضِنَةِ إِلَى أَنْ يَرَى الْقَاضِي غَيْرَهَا أَوْلَى لَهُ مِنْهَا .

(مَادَّةُ ٣٩٢) يُمْنَعُ الْأَبُ مِنْ إِخْرَاجِ الْوَالِدِ مِنْ بَلَدِ أُمِّهِ بِإِذْنِ رِضَاهَا مَا دَامَتْ حَضَانَتُهَا ؛ فَإِنْ أَخَذَ الْمُطَلَّقُ وَوَالِدُهُ مِنْهَا لِتَرْوُجِهَا بِأَجْنَبِيٍّ وَعَدَمِ وُجُودِ مَنْ يَنْتَقِلُ إِلَيْهَا حَقُّ الْحَضَانَةِ جَازَ لَهُ أَنْ يُسَافِرَ بِهِ إِلَى أَنْ يَعُودَ حَقُّ أُمِّهِ أَوْ مَنْ يَقُومُ مَقَامَهَا فِي الْحَضَانَةِ .

(مَادَّةُ ٣٩٣) لَيْسَ لِلْأُمِّ الْمُطَلَّقةِ أَنْ تُسَافِرَ بِالْوَالِدِ الْحَاضِنَةِ لَهُ مِنْ بَلَدِ أَبِيهِ قَبْلَ أَنْقِضَاءِ الْعِدَّةِ مُطْلَقًا ؛ وَلَا يَجُوزُ لَهَا بَعْدَ أَنْقِضَائِهَا أَنْ تُسَافِرَ بِهِ مِنْ غَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ مِنْ مِصْرٍ إِلَى مِصْرٍ بَيْنَهُمَا تَفَاوُثٌ ، وَلَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى مِصْرٍ كَذَلِكَ^(١) ، وَلَا مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى قَرْيَةٍ بَعِيدَةٍ إِلَّا إِذَا كَانَ مَا تَنْتَقِلُ إِلَيْهِ وَطَنًا لَهَا وَقَدْ عَقَدَ عَلَيْهَا فِيهِ ؛ فَإِنْ كَانَ كَذَلِكَ فَلَهَا الْأَنْتِقَالُ بِالْوَالِدِ مِنْ غَيْرِ رِضَا أَبِيهِ

(١) قَالَ الْفُقَهَاءُ : إِنْ السَّفَرُ بِهِ مِنْ قَرْيَةٍ إِلَى مِصْرٍ فِيهِ مَضْلِحَةٌ لِلصَّبِيِّ ، بَعَكْسِ السَّفَرِ بِهِ مِنْ مِصْرٍ إِلَى قَرْيَةٍ .

وَلَوْ كَانَ بَعِيدًا عَنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهِ ؛ فَإِنْ كَانَ وَطَنَهَا وَلَمْ يَعْقِدْ عَلَيْهَا فِيهِ أَوْ عَقَدَ عَلَيْهَا فِيهِ وَلَمْ يَكُنْ وَطَنَهَا ، فَلَيْسَ لَهَا أَنْ تُسَافِرَ إِلَيْهِ بِالْوَلَدِ بِغَيْرِ إِذْنِ أَبِيهِ إِلَّا إِذَا كَانَ قَرِيبًا مِنْ مَحَلِّ إِقَامَتِهِ ، بِحَيْثُ يُمَكِّنُهُ مُطَالَعَةُ وَلَدِهِ وَالرُّجُوعُ إِلَى مَنْزِلِهِ قَبْلَ اللَّيْلِ ؛ وَأَمَّا الْأَنْتِقَالُ بِالْوَلَدِ مِنْ مِصْرٍ إِلَى قَرْيَةٍ فَلَا تُمْكِّنُ مِنْهُ الْأُمُّ بِغَيْرِ إِذْنِ الزَّوْجِ ، وَلَوْ كَانَتْ الْقَرْيَةُ قَرِيبَةً مَا لَمْ تَكُنْ وَطَنَهَا وَقَدْ عَقَدَ عَلَيْهَا ثَمَةً .

(مَادَّة ٣٩٤) غَيْرُ الْأُمِّ مِنَ الْأَحْضَانِ لَا تَقْدِرُ بِأَيِّ حَالٍ أَنْ تَنْقُلَ الْوَلَدَ مِنْ مَحَلِّ حَضَانَتِهِ إِلَّا بِإِذْنِ أَبِيهِ .

* * *

الفصلُ الرَّابِعُ

فِي النِّفْقَةِ الْوَاجِبَةِ لِلْأَبْنَاءِ عَلَى الْآبَاءِ

(مَادَّة ٣٩٥) تَجِبُ النِّفْقَةُ بِأَنْوَاعِهَا الثَّلَاثَةَ عَلَى الْآبِ الْحُرِّ وَلَوْ ذِمِّيًّا لَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ الْحُرِّ الْفَقِيرِ سِوَاءَ كَانَ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى إِلَى أَنْ يَبْلُغَ الذَّكَرُ حَدَّ الْكَسْبِ وَيَقْدِرَ عَلَيْهِ وَتَتَزَوَّجَ الْأُنْثَى .

(مَادَّة ٣٩٦) يَجِبُ عَلَى الْآبِ نَفْقَةُ وَلَدِهِ الْكَبِيرِ الْفَقِيرِ الْعَاجِزِ عَنِ الْكَسْبِ كَزَمَنِ وَذِي عَاهَةٍ تَمْنَعُهُ عَنِ الْكَسْبِ ، وَمَنْ كَانَ مِنْ أَبْنَاءِ الْأَشْرَافِ وَلَا يَسْتَأْجِرُهُ النَّاسُ ، وَنَفْقَةُ الْأُنْثَى الْكَبِيرَةِ الْفَقِيرَةِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَا زَمَانَةٌ مَا لَمْ تَتَزَوَّجْ .

(مَادَّة ٣٩٧) لَا يُشَارِكُ الْآبُ أَحَدٌ فِي نَفْقَةِ وَلَدِهِ مَا لَمْ يَكُنْ مُعْسِرًا زَمِنًا عَاجِزًا عَنِ الْكَسْبِ فَيُلْحَقُ بِالْمَيْتِ وَتَسْقُطُ عَنْهُ النِّفْقَةُ ، وَتَجِبُ عَلَى مَنْ

تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ فِي حَالِهِ عَدَمِهِ .

(مَادَّة ٣٩٨) إِذَا كَانَ الْأَبُ مُعْسِرًا وَلَا زَمَانَةً بِهِ تَمْنَعُهُ عَنِ الْكَسْبِ فَلَا تَسْقُطُ عَنْهُ لِمُجَرَّدِ إِعْسَارِهِ نَفَقَةٌ وَوَلَدِهِ ، بَلْ يَتَكَسَّبُ وَيُنْفِقُ عَلَيْهِ بِقَدْرِ الْكِفَايَةِ ، فَإِنَّ أَبِي مَعَ قُدْرَتِهِ عَلَى الْاِكْتِسَابِ يُجْبِرُ عَلَى ذَلِكَ ، وَيُحْبَسُ فِي نَفَقَةِ وَوَلَدِهِ ؛ فَإِنَّ لَمْ يَفِ اِكْتِسَابُهُ بِحَاجَةِ الْوَالِدِ أَوْ لَمْ يَتَكَسَّبْ لِعَدَمِ تَيْسُرِ الْكَسْبِ يُؤَمَّرُ الْقَرِيبُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى الْوَالِدِ نِيَابَةً عَنِ أَبِيهِ لِيَرْجِعَ عَلَيْهِ .

(مَادَّة ٣٩٩) الْأُمُّ حَالِ عُسْرَةِ الْأَبِ أَوْلَى مِنْ سَائِرِ الْأَقَارِبِ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى وَوَلَدِهَا ، فَإِذَا كَانَ الْأَبُ مُعْسِرًا وَهِيَ مُوسِرَةٌ تُؤَمَّرُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَى وَوَلَدِهَا وَلَا يُشَارِكُهَا الْجَدُّ ، وَإِنْ كَانَ الْأَبْوَانِ مُعْسِرِينَ وَلَهُمَا أَوْلَادٌ يَسْتَحِقُّونَ النَّفَقَةَ يُؤَمَّرُ بِهَا الْقَرِيبُ كَمَا ذَكَرْنَا آنفًا ، وَيُجْبِرُ عَلَيْهَا إِنْ أَبِي مَعَ يُسْرِهِ ؛ وَيَكُونُ إِنْفَاقُ الْقَرِيبِ دَيْنًا عَلَى الْأَبِ الْمُعْسِرِ يَرْجِعُ بِهِ إِذَا أَيْسَرَ ، سَوَاءً كَانَ الْمُنْفِقُ أُمَّ أَوْ جَدًّا أَوْ غَيْرَهُمَا ؛ فَإِنَّ كَانَ الْأَبُ مُعْسِرًا وَزَمِنًا عَاجِزًا عَنِ الْكَسْبِ فَلَا رُجُوعَ لِأَحَدٍ عَلَيْهِ بِمَا أَنْفَقَهُ عَلَى وَوَلَدِهِ .

(مَادَّة ٤٠٠) إِذَا كَانَ أَبُو الصَّغِيرِ الْفَقِيرِ مَعْدُومًا ، وَلَهُ أَقَارِبٌ مُوسِرُونَ مِنْ أَصُولِهِ ، فَإِنَّ كَانَ بَعْضُهُمْ وَارِثًا لَهُ ، وَبَعْضُهُمْ غَيْرَ وَارِثٍ ، وَتَسَاوَوْا فِي الْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ يَرْجَحُ الْوَارِثُ ، وَتَلَزِمُهُ نَفَقَةُ الصَّغِيرِ ، فَلَوْ كَانَ لَهُ جَدُّ لِأَبٍ وَجَدُّ لِأُمٍّ فَنَفَقَتُهُ عَلَى الْجَدِّ لِأَبٍ ؛ فَإِنْ لَمْ يَتَسَاوَوْا فِي الْقُرْبِ وَالْجُزْئِيَّةِ يُعْتَبَرُ الْأَقْرَبُ جُزْئِيَّةً وَيَلْزِمُهُ بِالنَّفَقَةِ ، فَلَوْ كَانَ لَهُ أُمٌّ وَجَدُّ لِأُمٍّ فَنَفَقَتُهُ عَلَى الْأُمِّ ؛ وَإِنْ كَانَتْ أَصُولُهُ وَارِثِينَ كُلُّهُمْ فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِمْ بِقَدْرِ اسْتِحْقَاقِهِمْ فِي الْإِرْثِ ؛ فَلَوْ كَانَ لَهُ أُمٌّ وَجَدُّ لِأَبٍ فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِمَا أَثْلَاثًا : عَلَى الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَعَلَى الْجَدِّ الثُّلَاثَانِ .

(مَادَّة ٤٠١) إِذَا كَانَتْ أَقَارِبُ الطِّفْلِ الْفَقِيرِ الْمَعْدُومِ أَبُوهُ بَعْضُهُمْ أَصُولًا وَبَعْضُهُمْ حَوَاشِي ، فَإِنْ كَانَ أَحَدُ الصَّنْفَيْنِ وَاثِرًا وَالْآخَرُ غَيْرَ وَاثِرٍ ، يُعْتَبَرُ الْأَصْلُ لَا الْحَاشِيَّةُ ، وَيُلْزَمُ بِالنَّفَقَةِ سَوَاءً كَانَ هُوَ الْوَارِثُ أَمْ لَا ، فَلَوْ كَانَ لِلْوَالِدِ جَدٌّ لِأَبٍ وَأَخٌ شَقِيقٌ فَنَفَقْتُهُ عَلَى الْجَدِّ ، وَلَوْ كَانَ لَهُ جَدٌّ لِأُمِّ وَعَمٌّ فَنَفَقْتُهُ عَلَى الْجَدِّ لِأُمِّ ، فَإِنْ كَانَ كُلُّ مِنَ الْأَصُولِ وَالْحَوَاشِي وَارِثًا يُعْتَبَرُ الْإِرْثُ ، وَتَجِبُ عَلَيْهِمُ النَّفَقَةُ عَلَى قَدْرِ أَنْصِبَائِهِمْ فِي الْإِرْثِ ؛ فَلَوْ كَانَ لِلصَّغِيرِ أُمٌّ وَأَخٌ عَصَبِيٌّ أَوْ أُمٌّ وَأَبْنٌ أَخٌ كَذَلِكَ أَوْ أُمٌّ وَعَمٌّ كَذَلِكَ فَنَفَقْتُهُ عَلَيْهِمَا أَثْلَاثًا : عَلَى الْأُمِّ الثُّلُثُ ، وَعَلَى الْعَصَبَةِ الثُّلُثَانِ .

(مَادَّة ٤٠٢) إِذَا كَانَ الْأَبُ غَائِبًا وَلَهُ أَوْلَادٌ مِمَّنْ تَجِبُ نَفَقَتُهُمْ عَلَيْهِ وَلَهُ مَالٌ عِنْدَهُمْ مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ ، فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يَأْمُرَ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهِمْ مِنْهُ إِنْ كَانَ نَسَبُهُمْ مَعْرُوفًا أَوْ مَعْلُومًا لَدَى الْحَاكِمِ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا كَانَ لِلْغَائِبِ مَالٌ مُودَعٌ عِنْدَ أَحَدٍ أَوْ دَيْنٌ عَلَيْهِ وَهُوَ مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ وَأَقْرَأَ الْمُودِعُ أَوْ الْمَدِينُ بِالْمَالِ وَبِالأَوْلَادِ أَوْ لَمْ يَقْرَأْ وَالْحَاكِمُ يَعْلَمُ ذَلِكَ ؛ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَالٌ الْغَائِبِ مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ بِأَنْ كَانَ عَقَارًا أَوْ عَرُوضًا فَلَا يُبَاعُ مِنْهُ شَيْءٌ بِالنَّفَقَةِ ، بَلْ تُؤْمَرُ الْأُمُّ بِالاستِدَانَةِ عَلَيْهِ لِنَفَقَةِ الأَوْلَادِ ؛ وَلِلْوَالِدِ إِذَا كَانَ مَالٌ أَبِيهِ الْغَائِبِ مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ أَنْ يُنْفِقَ مِنْهُ بِقَدْرِ كِفَايَتِهِ بِلا قَضَاءِ .

(مَادَّة ٤٠٣) لَا يَجِبُ عَلَى الْأَبِ نَفَقَةُ زَوْجَةِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ الْفَقِيرِ إِلَّا إِذَا ضَمِنَهَا وَإِنَّمَا يُؤْمَرُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَيَكُونُ دَيْنًا لَهُ يَرْجَعُ بِهِ عَلَى ابْنِهِ إِذَا أَيْسَرَ .

(مَادَّة ٤٠٤) إِذَا بَلَغَ الْوَالِدُ حَدَّ الْأَكْتِسَابِ ، فَإِنْ كَانَ ذَكَرًا فَلِلْأَبِ أَنْ يُوجِرَهُ أَوْ يَدْفَعَهُ لِحِرْفَةٍ لِيَكْتَسِبَ وَيُنْفِقَ عَلَيْهِ أَبُوهُ مِنْ كَسْبِهِ وَيَحْفَظُ مَا فَضَلَ مِنْهُ لِيَسَلِّمَهُ إِلَيْهِ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَإِنْ لَمْ يَفِ كَسْبُ الْغُلَامِ فَعَلَى أَبِيهِ تَمَامُ

الْكَفَايَةِ ، وَإِذَا أُسْتَعْنَتِ الْأُنْثَى بِكَسْبِهَا مِنَ الْخِيَاطَةِ أَوْ الْغَزْلِ فَنَفَقَتُهَا فِي كَسْبِهَا إِنْ وَفَتْ بِحَاجَتِهَا ، وَإِلَّا فَعَلَى أَبِيهَا إِتْمَامُهَا .

(مَادَّة ٤٠٥) إِذَا أَشْتَكَّتِ الْأُمُّ مِنْ عَدَمِ انْفِقَاقِ الْأَبِ أَوْ مِنْ تَقْتِيرِهِ عَلَى الْوَلَدِ يَفْرَضُ الْحَاكِمُ لَهُ النِّفْقَةَ وَيَأْمُرُ بِإِعْطَائِهَا لِأُمِّهِ لِتُنْفِقَ عَلَيْهِ ، فَإِنْ ثَبَتَتْ خِيَانَتُهَا تُدْفَعُ لَهَا صَبَاحًا وَمَسَاءً وَلَا يُدْفَعُ لَهَا جُمْلَةً ، أَوْ تُسَلَّمُ لِغَيْرِهَا لِيَتَوَلَّى الْإِنْفَاقَ عَلَى الْوَلَدِ ؛ وَإِنْ ضَاعَتْ نَفَقَةُ الْوَلَدِ عِنْدَ الْأُمِّ يَفْرَضُ عَلَى أَبِيهِ لَهُ غَيْرُهَا .

(مَادَّة ٤٠٦) إِذَا صَالَحَتِ الْمَرْأَةُ زَوْجَهَا عَلَى نَفَقَةِ الْأَوْلَادِ صَحَّ الصُّلْحُ ، فَإِنْ كَانَ مَا أَصْطَلَحَا عَلَيْهِ أَكْثَرَ قَدْرًا مِنَ النِّفْقَةِ ، وَكَانَتْ الزِّيَادَةُ يَسِيرَةً تَدْخُلُ تَحْتَ التَّقْدِيرِ فِيهِ عَفْوٌ ، وَإِنْ كَانَتْ لَا تَدْخُلُ تَحْتَ التَّقْدِيرِ تُطْرَحُ عَنِ الْأَبِ ؛ وَإِنْ كَانَ الْمُصَالِحُ عَلَيْهِ أَقَلٌّ مِنْ مِقْدَارِ النِّفْقَةِ بِحَيْثُ لَا يَكْفِيهِمْ تَزَادُ بِقَدْرِ الْكَفَايَةِ .

(مَادَّة ٤٠٧) إِذَا قَضَى الْقَاضِي لِلزَّوْجَةِ عَلَى زَوْجِهَا بِنَفَقَةٍ وَلَدِيهَا الصَّغِيرِ مِنْهُ فَهِيَ فِي حُكْمِ نَفَقَةِ الزَّوْجَةِ فِي عَدَمِ سُقُوطِهَا بِمُضِيِّ شَهْرٍ فَأَكْثَرَ بَعْدَ الْفَرَضِ وَلَوْ بِغَيْرِ أَسْتِدَانَةٍ بِأَمْرِ الْقَاضِي ، وَعَلَيْهِ عَمَلُ الْقُضَاةِ الْآنَ ، وَهُوَ الْأَوْفَقُ بِخِلَافِ سَائِرِ الْمَحَارِمِ ؛ وَلَوْ فَرَضَ الْقَاضِي النِّفْقَةَ لِلصَّغِيرِ عَلَى أَبِيهِ وَمَضَتْ مُدَّةٌ وَلَمْ تَقْبُضْهَا الْأُمُّ حَتَّى مَاتَ الْأَبُ ، فَإِنْ كَانَتْ النِّفْقَةُ مُسْتَدَانَةً بِأَمْرِ الْقَاضِي يَكُونُ لِلْأُمِّ الرُّجُوعُ بِهَا فِي تَرْكِهِ كَمَا تَرْجِعُ بِهَا عَلَيْهِ ، لَوْ كَانَ حَيًّا ، وَلَوْ لَمْ تَكُنْ مُسْتَدَانَةً بِأَمْرِ الْقَاضِي حَتَّى مَاتَ سَقَطَتِ النِّفْقَةُ بِالْإِنْفَاقِ .

الْبَابُ الثَّلَاثُ

فِي النِّفْقَةِ الْوَاجِبَةِ لِلْأَبْوَيْنِ عَلَى الْأَبْنَاءِ

(مَادَّة ٤٠٨) يَجِبُ عَلَى الْوَلَدِ الْمُؤَسِّرِ كَبِيرًا كَانَ أَوْ صَغِيرًا أَوْ أُثْنَى نَفْقَةَ وَالِدَيْهِ وَأَجْدَادِهِ وَجَدَّاتِهِ الْفُقَرَاءَ ، مُسْلِمِينَ كَانُوا أَوْ ذَمِّيِّينَ ، قَادِرِينَ عَلَى الْكَسْبِ أَوْ عَاجِزِينَ ، وَلَا يُشَارِكُ الْوَلَدُ الْمُؤَسِّرَ أَحَدٌ فِي نَفْقَةِ أَصُولِهِ الْمُحْتَاجِينَ .

(مَادَّة ٤٠٩) إِذَا كَانَ الْأَبُ زَمِنًا أَوْ مَرِيضًا مَرَضًا يَحُوجُّهُ إِلَى زَوْجَةٍ تَقُومُ بِشَأْنِهِ ، أَوْ إِلَى خَادِمٍ يَخْدُمُهُ ، وَجَبَتْ نَفْقَةُ الزَّوْجَةِ أَوْ الْخَادِمِ عَلَى وَالِدِهِ الْمُؤَسِّرِ كَمَا تَجِبُ لَهُ نَفْقَةُ خَادِمٍ عَلَى أَبِيهِ إِنْ كَانَ مُعْسِرًا أَوْ مُحْتَاجًا إِلَى ذَلِكَ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَبِ ؛ وَإِنْ كَانَ لِلْأَبِ الْفَقِيرِ عِدَّةُ زَوْجَاتٍ فَلَا يَجِبُ عَلَى وَالِدِهِ الْمُؤَسِّرِ إِلَّا نَفْقَةُ وَاحِدَةٍ عِنْدَ الْحَاجَةِ كَمَا سَبَقَ .

(مَادَّة ٤١٠) الْمَرْأَةُ الْمُعْسِرَةُ الْمُتَزَوِّجَةُ بِغَيْرِ أَبِي الْوَلَدِ نَفَقَتُهَا عَلَى زَوْجِهَا لَا عَلَى وَالِدِهَا ، إِنَّمَا إِذَا كَانَ زَوْجُهَا مُعْسِرًا أَوْ غَائِبًا وَوَالِدُهَا مِنْ غَيْرِهِ مُؤَسِّرٌ ، يُؤَمَّرُ بِالْإِنْفَاقِ عَلَيْهَا وَيَكُونُ دَيْنًا لَهُ يَرْجَعُ بِهِ عَلَى زَوْجِهَا إِذَا أَيْسَرَ أَوْ حَضَرَ .

(مَادَّة ٤١١) لَا يَجِبُ عَلَى الْإِبْنِ الْفَقِيرِ نَفْقَةَ وَالِدِهِ الْفَقِيرِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْإِبْنُ كَسُوبًا وَالْأَبُ زَمِنًا لَا قُدْرَةَ لَهُ عَلَى الْكَسْبِ ، فَحِينَئِذٍ يُشَارِكُهُ الْأَبُ فِي الْقُوَّةِ دِيَانَةً وَالْأُمُّ الْمُحْتَاجَةُ بِمَنْزِلَةِ الْأَبِ الزَّمِنِ وَلَوْ لَمْ يَكُنْ بِهَا زِمَانَةٌ ؛ وَإِنْ كَانَ لِلْإِبْنِ الْفَقِيرِ عِيَالٌ يَضُمُّ أَبُوَيْهِ الْمُحْتَاجِينَ إِلَى عِيَالِهِ وَيُنْفِقُ عَلَى الْكُلِّ ، وَلَا يُجْبَرُ عَلَى إِعْطَائِهِمَا شَيْئًا عَلَى حَدِّهِ .

(مَادَّة ٤١٢) إِذَا كَانَ الْإِبْنُ غَائِبًا ، وَلَهُ مَالٌ مُودَعٌ عِنْدَ أَحَدٍ أَوْ دَيْنٌ

عَلَيْهِ ، وَهُوَ مِنْ جِنْسِ النَّفَقَةِ ، فَلِلْقَاضِي أَنْ يَفْرَضَ مِنْهُ النَّفَقَةَ لِأَبَوَيْهِ
الْفَقِيرَيْنِ ؛ وَلَوْ أَنْفَقَ الْمُودِعُ الْوَدِيعَةَ أَوْ الْمَدْيُونُ الدَّيْنَ عَلَى أَبِي الْغَائِبِ
بِلا إِذْنِهِ أَوْ بغيرِ أَمْرِ الْقَاضِي ضَمَنُ لِلْغَائِبِ مَا أَنْفَقَهُ وَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَى
أَبَوَيْهِ ؛ وَلَوْ أَنْفَقَ الْمُودِعُ الْوَدِيعَةَ عَلَى أَبِي الْغَائِبِ بِلا أَمْرِهِ ، ثُمَّ مَاتَ
الْغَائِبُ ، وَلَا وَارِثَ لَهُ غَيْرَ الْأَبِ ، فَلَا رُجُوعَ لِلْأَبِ عَلَى الْمُودِعِ .

(مَادَّةُ ٤١٣) نَفَقَةُ الشَّيْخِ الْكَبِيرِ وَالزَّيْمِ وَالْمَرِيضِ عَلَى بَيْتِ الْمَالِ إِذَا
لَمْ يَكُنْ لَهُمْ مَالٌ وَلَا قَرِيبٌ يَعُولُهُمْ .

(مَادَّةُ ٤١٤) لَا عِبْرَةَ بِالْإِزْثِ فِي النَّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الْأَبْنَاءِ لِلْوَالِدَيْنِ ،
بَلْ تُعْتَبَرُ الْجُزْئِيَّةُ وَالْقَرَابَةُ بِتَقْدِيمِ الْأَقْرَبِ فَالْأَقْرَبِ ، فَإِذَا كَانَ لِلرَّجُلِ الْفَقِيرِ
أَبْنٌ وَبِنْتُ مُوسِرَانِ فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ ؛ وَإِنْ كَانَ لَهُ وَلَدَانِ مُوسِرَانِ ،
أَحَدُهُمَا مُسْلِمٌ وَالْآخَرُ نَصْرَانِيٌّ أَوْ يَهُودِيٌّ ، فَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا أَيْضًا بِالسَّوِيَّةِ ؛
وَإِنْ كَانَ لَهُ أَبْنٌ وَأَبْنُ ابْنِ مُوسِرَانِ فَنَفَقَتُهُ عَلَى الْآبِنِ ؛ فَإِنْ كَانَ الْآبِنُ غَائِبًا
وَلَا مَالَ لَهُ حَاضِرٌ يُؤَمِّرُ ابْنَ الْآبِنِ بِالْإِنْفَاقِ وَيَرْجِعُ بِهِ عَلَى أَبِيهِ إِذَا حَضَرَ ؛
وَإِنْ كَانَ لَهُ أَبْنٌ وَأَبْنُ بِنْتِ فَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا بِالسَّوِيَّةِ .

* * *

الْبَابُ الرَّابِعُ فِي نَفَقَةِ ذَوِي الْأَرْحَامِ

(مَادَّةُ ٤١٥) تَجِبُ النَّفَقَةُ لِكُلِّ ذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ فَقِيرٍ تَحَلُّ لَهُ الصَّدَقَةُ
عَلَى مَنْ يَرِثُهُ مِنْ أَقَارِبِهِ وَلَوْ صَغِيرًا بِقَدْرِ إِرْثِهِ مِنْهُ ؛ وَيُجْبَرُ الْقَرِيبُ عَلَيْهَا إِنْ

أَبِي وَهُوَ مُوسِرٌ وَلَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ ذُو الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ الْمُحْتَاجَ ذَكَرًا صَغِيرًا أَوْ كَبِيرًا عَاجِزًا عَنِ الْكَسْبِ أَوْ أُنْثَى صَغِيرَةً أَوْ بِالْغَةِ زَمَنَةً أَوْ صَحِيحَةً الْبَدَنِ قَادِرَةً عَلَى الْكَسْبِ لَا مُكْتَسِبَةً بِالْفِعْلِ .

(مَادَّة ٤١٦) لَا نَفَقَةَ مَعَ الْأَخْتِلَافِ دَيْنًا إِلَّا لِلزَّوْجَةِ وَالْأُصُولِ وَالْفُرُوعِ الذَّمِّيْنَ ، فَلَا تَجِبُ عَلَى مُسْلِمٍ لِأَخِيهِ الذَّمِّيِّ وَلَا عَلَى ذِمِّيٍّ لِأَخِيهِ الْمُسْلِمِ وَلَا عَلَى مُسْلِمٍ أَوْ ذِمِّيٍّ لِأَبُوئِهِ غَيْرِ الذَّمِّيِّنِ وَلَوْ كَانَا مُسْتَأْمِنِينَ وَلَا عَلَى مُسْتَأْمِنٍ لِمُسْلِمِينَ أَوْ ذِمِّيِّينِ .

(مَادَّة ٤١٧) لَا تَجِبُ نَفَقَةُ عَلَى رَجِمٍ غَيْرِ مَحْرَمٍ مَعَ وُجُودِ الرَّحِمِ الْمَحْرَمِ أَوْ عَدَمِهِ ، فَإِذَا لَمْ تَسْتَوِ الْأَقَارِبُ فِي الْمَحْرَمِيَّةِ بَأَنْ كَانَ بَعْضُهُمْ مَحْرَمًا وَبَعْضُهُمْ غَيْرَ مَحْرَمٍ يُعْتَبَرُ فِي إِنْجَابِ النَّفَقَةِ أَهْلِيَّةُ الْإِرْثِ لَا حَقِيقَتُهُ ؛ فَلَوْ كَانَ لِلْفَقِيرِ خَالٌ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ أَوْ مِنْ قِبَلِ أَحَدِهِمَا وَأَبْنٍ عَمٍّ لِأَبٍ وَأُمٍّ فَنَفَقَتُهُ عَلَى الْخَالِ وَإِنْ كَانَ ابْنُ الْعَمِّ هُوَ الْوَارِثُ .

(مَادَّة ٤١٨) إِذَا اسْتَوَتْ الْأَقَارِبُ فِي الْمَحْرَمِيَّةِ وَأَهْلِيَّةِ الْإِرْثِ يَتَرَجَّحُ الْوَارِثُ حَقِيقَةً ، وَيُلْزَمُ النَّفَقَةَ بِقَدْرِ الْإِرْثِ إِنْ كَانَ مُوسِرًا ، فَلَوْ كَانَ لِذِي الرَّحِمِ الْمُحْتَاجِ الْمَحْرَمِ خَالٌ وَعَمٌّ مُوسِرَانِ فَنَفَقَتُهُ عَلَى الْعَمِّ ؛ وَلَوْ كَانَ لَهُ خَالٌ وَخَالَةٌ مِنْ قِبَلِ الْأَبِ وَالْأُمِّ فَالنَّفَقَةُ عَلَيْهِمَا أَثْلَاثًا ؛ وَلَوْ كَانَ لَهُ أَخَوَاتٌ مُتَفَرِّقَاتٌ فَنَفَقَتُهُ عَلَيْهِنَّ أَخْمَاسًا ، ثَلَاثَةَ أَخْمَاسٍ عَلَى الشَّقِيقَةِ ؛ وَخُمْسٌ عَلَى الْأُخْتِ لِأَبٍ وَخُمْسٌ عَلَى الْأُخْتِ لِأُمٍّ ؛ وَلَوْ كَانَ لَهُ إِخْوَةٌ مُتَفَرِّقَةٌ فَالْسُّدُسُ عَلَى الْأَخِ لِأُمٍّ وَالْبَاقِي عَلَى الشَّقِيقِ .

(مَادَّة ٤١٩) النَّفَقَةُ الْمَفْرُوضَةُ لِلْأَبَوَيْنِ وَلِذَوِي الْأَرْحَامِ تَسْقُطُ بِمُضِيِّ شَهْرٍ فَأَكْثَرَ مَا لَمْ تَكُنْ مُسَدَّانَةً فِعْلًا بِأَمْرِ الْقَاضِيِّ فَلَا تَسْقُطُ ، وَتَكُونُ دَيْنًا

عَلَى مَنْ وَجِبَتْ عَلَيْهِ تُوْخَذُ مِنْ تَرِكْتِهِ بَعْدَ مَوْتِهِ .

* * *

الْبَابُ الْخَامِسُ

فِي وِلَايَةِ الْآبِ

(مَادَّة ٤٢٠) لِلْآبِ وَلَوْ مَسْتُورًا الْوِلَايَةُ عَلَى أَوْلَادِهِ الصَّغَارِ وَالْكَبَارِ غَيْرِ الْمُكَلَّفِينَ ذُكُورًا وَأُنثَاءً فِي النَّفْسِ وَفِي الْمَالِ وَلَوْ كَانَ الصَّغَارُ فِي حَضَانَةِ الْأُمِّ وَأَقَارِبِهَا وَلَهُ وِلَايَةُ جَبْرِهِمْ عَلَى النِّكَاحِ .

(مَادَّة ٤٢١) إِذَا بَلَغَ الْوَالِدُ مَعْتُوهَا أَوْ مَجْنُونًا تَسْتَمِرُّ وِلَايَةُ أَبِيهِ عَلَيْهِ فِي النَّفْسِ وَفِي الْمَالِ ، وَإِذَا بَلَغَ عَاقِلًا ثُمَّ عَتَهُ أَوْ جُنَّ عَادَتْ عَلَيْهِ وِلَايَةُ أَبِيهِ .

(مَادَّة ٤٢٢) إِذَا كَانَ الْآبُ عَدْلًا مَحْمُودَ السِّيَرَةِ أَوْ مَسْتُورَ الْحَالِ أَمِينًا عَلَى حِفْظِ الْمَالِ ، فَلَهُ التَّصَرُّفُ وَالتَّجَارَةُ بِالْمَعْرُوفِ فِي مَالِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَمَنْ يَلْحَقُ بِهِمَا ، وَلَهُ أَنْ يَدْفَعَهُ لِلْغَيْرِ مُضَارَبَةً ، وَأَنْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ بِذَلِكَ ، وَلَهُ الْإِجَارَةُ فِي النَّفْسِ لِلذِّكْرِ وَفِي الْمَنْقُولَاتِ وَالْأَرَاضِي وَالذَّوَابِّ وَسَائِرِ الْأَمْوَالِ .

(مَادَّة ٤٢٣) إِذَا بَاعَ الْآبُ الْمَذْكُورُ فِي الْمَادَّةِ السَّابِقَةِ مِنْ أَمْوَالِ وَلَدِهِ عَرْضًا أَوْ عَقَارًا أَوْ اشْتَرَى لَهُ شَيْئًا أَوْ أَجَرَ شَيْئًا مِنْ مَالِهِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ أَوْ بِيَسِيرِ الْعُنْبِنِ صَحَّ الْعَقْدُ ، وَلَيْسَ لِلْوَالِدِ نَقْضُهُ بَعْدَ الْإِذْرَاكِ ، وَإِنْ بَاعَ أَوْ أَجَرَ شَيْئًا بِفَاحِشِ الْعُنْبِنِ يَبْطُلُ الْعَقْدُ وَلَا يَتَوَقَّفُ عَلَى الْإِجَارَةِ بَعْدَ الْبُلُوغِ ؛ وَإِنْ اشْتَرَى لِوَلَدِهِ شَيْئًا بِفَاحِشِ الْعُنْبِنِ يَنْفِذُ الْعَقْدَ عَلَى نَفْسِهِ لَا عَلَى وَلَدِهِ ؛ وَإِذَا

أَدْرَكَ الْوَلَدُ قَبْلَ أَنْقِضَاءِ مُدَّةِ الْإِجَارَةِ الصَّحِيحَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ عَلَى النَّفْسِ فَلَهُ الْخِيَارُ ، إِنْ شَاءَ نَقَضَهَا وَإِنْ شَاءَ أَمْضَاهَا ، وَإِنْ كَانَتْ عَلَى الْمَالِ فَلَيْسَ لَهُ نَقْضُهَا .

(مَادَّة ٤٢٤) إِذَا كَانَ الْأَبُ فَاسِدَ الرَّأْيِ سَيِّئَ التَّدْبِيرِ ، فَلَا يَجُوزُ لَهُ بَيْعُ عَقَارِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ وَالْكَبِيرِ الْمُلْحَقِ بِهِ إِلَّا إِذَا كَانَ خَيْرًا لَهُ ، وَالْخَيْرِيَّةُ أَنْ يَبِيعَهُ بِضِعْفِ قِيَمَتِهِ ، فَإِنْ بَاعَهُ بِأَقْلٍ مِنْ ضِعْفِهَا لَمْ يَجْزُ بَيْعُهُ ، فَلِلْوَلَدِ نَقْضُ الْبَيْعِ بَعْدَ الْبُلُوغِ .

(مَادَّة ٤٢٥) إِذَا كَانَ الْأَبُ مُبَذِّرًا مُتْلِفًا مَالَ وَلَدِهِ غَيْرَ أَمِينٍ عَلَى حِفْظِهِ فَلِلْقَاضِي أَنْ يُنْصَبَ وَصِيًّا وَيَنْزِعَ الْمَالَ مِنْ يَدِ أَبِيهِ وَيُسَلِّمَهُ إِلَى الْوَصِيِّ لِيَحْفَظَهُ .

(مَادَّة ٤٢٦) لِلْأَبِ شِرَاءُ مَالِ وَلَدِهِ لِنَفْسِهِ وَبَيْعُ مَالِهِ لَوْلَدِهِ ، فَإِنْ اشْتَرَى مَالَ وَلَدِهِ فَلَا يَبْرَأُ عَنِ الثَّمَنِ حَتَّى يُنْصَبَ الْقَاضِي لَوْلَدِهِ وَصِيًّا يَأْخُذُ الثَّمَنَ مِنْ أَبِيهِ ثُمَّ يَرُدُّهُ عَلَيْهِ لِيَحْفَظَهُ لِلصَّغِيرِ ؛ وَإِنْ بَاعَ مَالَ نَفْسِهِ لَوْلَدِهِ فَلَا يَصِيرُ قَابِضًا لَهُ بِمُجَرَّدِ الْبَيْعِ ، حَتَّى لَوْ هَلَكَ الْمُبِيعُ قَبْلَ التَّمَكُّنِ مِنْ قَبْضِهِ حَقِيقَةً يَهْلِكُ عَلَى الْأَبِ لَا عَلَى الْوَلَدِ .

(مَادَّة ٤٢٧) يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يَرْهَنَ مَالَهُ مِنْ وَلَدِهِ وَأَنْ يَرْتَهِنَ مَالَ وَلَدِهِ مِنْ نَفْسِهِ ؛ وَلَهُ أَنْ يَرْهَنَ مَالَ وَلَدِهِ بِدَيْنِهِ أَوْ بِدَيْنِ نَفْسِهِ ، وَإِذَا رَهَنَهُ بِدَيْنِ نَفْسِهِ فَهَلَكَ ، فَإِنْ كَانَتْ قِيَمَةُ الرَّهْنِ أَكْثَرَ مِنَ الدَّيْنِ ضَمِنَ الْأَبُ قَدْرَ الدَّيْنِ دُونَ الزِّيَادَةِ .

(مَادَّة ٤٢٨) لَا يَمْلِكُ الْأَبُ إِقْرَاضَ مَالِ وَلَدِهِ الصَّغِيرِ وَلَا اقْتِرَاضَهُ وَلَا هَبَةَ شَيْءٍ مِنْهُ وَلَوْ بَعْوَضٍ ، وَلَهُ إِعَارَتُهُ حَيْثُ لَمْ يَخْشَ الضِّيَاعَ وَلَا التَّلَفَ .

(مَادَّة ٤٢٩) إِذَا كَانَ لِلصَّبِيِّ دَيْنٌ لَمْ يُبَاشِرْ أَبُوهُ عَقْدَهُ بِنَفْسِهِ فَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَحْتَالَ بِهِ ، إِلَّا إِذَا كَانَ الْمُحَالُ عَلَيْهِ أَمْلًا مِنَ الْمُحِيلِ ، لَا دُونَهُ وَلَا مِثْلَهُ ؛ فَإِنْ كَانَ أَبُو الصَّغِيرِ هُوَ الَّذِي بَاشَرَ عَقْدَ الدَّيْنِ بِنَفْسِهِ جَازَ لَهُ أَنْ يَقْبَلَ الْحَوَالَةَ عَلَى مَنْ هُوَ مِثْلُ الْمُحِيلِ أَوْ دُونَهُ فِي الْمَلَاءَةِ ، وَالْوَصِيُّ فِي ذَلِكَ كَالْأَبِ .

(مَادَّة ٤٣٠) إِذَا اشْتَرَى الْأَبُ لَوْلَدِهِ الصَّغِيرِ الْفَقِيرِ شَيْئًا مِمَّا هُوَ وَاجِبٌ عَلَيْهِ فَلَيْسَ لَهُ الرُّجُوعُ ، وَإِنْ اشْتَرَى لَهُ شَيْئًا مِمَّا لَا يَجِبُ عَلَيْهِ وَقَصَدَ بِذَلِكَ الرُّجُوعَ رَجَعَ إِنْ أَشْهَدَ .

(مَادَّة ٤٣١) إِذَا مَاتَ الْأَبُ مُجْهَلًا مَالًا وَلَدِهِ فَلَا يَضْمَنُ مِنْهُ شَيْئًا ، وَإِنْ مَاتَ غَيْرَ مُجْهَلٍ مَالَهُ ، وَكَانَ الْمَالُ مَوْجُودًا ، فَلَهُ بَعْدَ رُشْدِهِ أَوْ لَوْلِيِّهِ أَخْذُهُ بَعِيْنِهِ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ مَوْجُودًا أَخَذَ بَدَلَهُ مِنْ تَرِكَتِهِ .

(مَادَّة ٤٣٢) إِذَا بَلَغَ الْوَلَدُ وَطَلَبَ مَالَهُ مِنْ أَبِيهِ فَأَدَّعَى أَبُوهُ ضَيَاعَهُ أَوْ إِنْفَاقَهُ عَلَيْهِ نَفَقَةَ الْمِثْلِ فِي مُدَّةِ صِغَرِهِ ، وَالْمُدَّةُ تَحْتَمِلُهُ ، يُصَدَّقُ الْأَبُ بِبَيِّنِهِ .

(مَادَّة ٤٣٣) يَمْلِكُ الْأَبُ لَا الْأُمُّ وَلَا غَيْرُهَا مِنْ سَائِرِ الْأَقَارِبِ وَلَا الْقَاضِي بَيْعَ عُرُوضِ ابْنِهِ الْكَبِيرِ الْغَائِبِ لَا عَقَارِهِ ، وَلَا بَيْعَ عُرُوضِ وَعَقَارِ ابْنِهِ الصَّغِيرِ الْغَائِبِ وَغَيْرِ الْمُكَلَّفِ ، لِنَفَقَتِهِ وَنَفَقَةِ أُمِّهِ وَزَوْجَتِهِ وَأَطْفَالِهِ ؛ وَلَيْسَ لِلْأَبِ أَنْ يَبِيعَ مَالًا وَلَدِهِ الْغَائِبِ صَغِيرًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا ، فِي دَيْنٍ عَلَيْهِ سِوَى النَّفَقَةِ ، وَلَا يَبِيعُ أَكْثَرَ مِنْ مِقْدَارِ النَّفَقَةِ .

(مَادَّة ٤٣٤) إِذَا مَاتَ الْأَبُ فَالْوِلَايَةُ مِنْ بَعْدِهِ عَلَى نَفْسِ أَوْلَادِهِ لِلْجَدِّ ، وَعِنْدَ فَقْدِهِ لِلْأَوْلِيَاءِ الْمَذْكُورِينَ فِي مَادَّةِ ٣٥ ؛ وَالْوِلَايَةُ فِي مَالِهِمْ مِنْ بَعْدِهِ لِلْوَصِيِّ الَّذِي اخْتَارَهُ وَإِنْ لَمْ يَكُنْ قَرِيبًا لَهُ ، ثُمَّ إِلَى وَصِيِّ وَصِيَّتِهِ ، فَإِنْ مَاتَ

الْأَبُ وَلَمْ يُوصِ فَأَوْلِيَايَةٌ فِي مَالِ الصَّغَارِ وَالْكَبَارِ الْمُلْحَقِينَ بِهِمْ إِلَى الْجَدِّ
الصَّحِيحِ ، ثُمَّ لَوْصِيَهُ ، ثُمَّ لَوْصِيَّ وَصِيَّهُ ؛ فَإِنْ لَمْ يَكُنِ الْجَدُّ وَلَا وَصِيُّهُ
فَأَوْلِيَايَةٌ لِلْقَاضِي الْعَامِّ .

* * *

الْكِتَابُ الْخَامِسُ

فِي الْوَصِيِّ وَالْحَجْرِ وَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ

الْبَابُ الْأَوَّلُ

فِي الْوَصِيِّ وَتَصَرُّفَاتِهِ

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي إِقَامَةِ الْوَصِيِّ

(مَادَّة ٤٣٥) مَنْ أَوْصِيَ إِلَيْهِ فَقَبِلَ الْوَصَايَةَ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي لِرَمْتِهِ ،
وَلَيْسَ لَهُ الْخُرُوجُ عَنْهَا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي مَا لَمْ يَكُنْ جَعَلَهُ وَصِيًّا عَلَى أَنْ
يُخْرِجَ نَفْسَهُ مِنْهَا مَتَى شَاءَ .

(مَادَّة ٤٣٦) مَنْ أَوْصِيَ إِلَيْهِ فَرَدَّ الْوَصَايَةَ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ، فَإِنْ رَدَّهَا
بِعِلْمِهِ صَحَّ الرَّدُّ ، وَإِنْ رَدَّهَا بِغَيْرِ عِلْمِهِ لَا يَصِحُّ .

(مَادَّة ٤٣٧) مَنْ أَوْصِيَ إِلَيْهِ فَلَمْ يَقْبَلِ الْوَصَايَةَ فِي حَيَاةِ الْمُوصِي ، بَلْ
رَدَّهَا بِعِلْمِهِ ، ثُمَّ قَبِلَ بَعْدَ مَوْتِهِ لَا يَصِحُّ قُبُولُهُ .

(مَادَّة ٤٣٨) مَنْ أَوْصِيَ إِلَيْهِ فَسَكَتَ وَلَمْ يُصْرِّحْ بِالْقُبُولِ وَعَدَمِهِ ،
فَمَاتَ الْمُوصِي ، فَلَهُ الْخِيَارُ : إِنْ شَاءَ رَدَّ الْوَصَايَةَ ، وَإِنْ شَاءَ قَبَلَهَا .

(مَادَّة ٤٣٩) قُبُولُ الْوَصَايَةِ دَلَالَةٌ كَقُبُولِهَا صَرَاحَةً ، فَإِذَا تَصَرَّفَ
الْمُوصِي إِلَيْهِ بِبَيْعِ شَيْءٍ مِنْ تَرَكَةِ الْمُوصِي ، أَوْ بِشِرَاءِ شَيْءٍ يَصْلُحُ لِلوَرَثَةِ ،
أَوْ بِقَضَاءِ دَيْنٍ أَوْ أَقْتِضَائِهِ ؛ كَانَ تَصَرُّفُهُ قُبُولًا لِلْوَصَايَةِ وَصَحِيحًا .

(مَادَّة ٤٤٠) وَصِيُّ الْمَيِّتِ لَا يَقْبَلُ التَّخْصِيصَ ، فَإِذَا أَوْصَى إِلَيْهِ فِي نَوْعٍ خَاصٍّ صَارَ وَصِيًّا عَامًّا ؛ وَكَذَلِكَ لَوْ أَوْصَى إِلَى أَحَدٍ بِقَضَاءِ دَيْنِهِ وَإِلَى آخَرَ بِاقْتِضَائِهِ ، فَهُمَا وَصِيَّانِ عَامَّانِ فِي كُلِّ مَالِهِ .

(مَادَّة ٤٤١) تَجُوزُ الْوَصَايَةُ إِلَى الزَّوْجَةِ وَالْأُمِّ وَغَيْرِهِمَا مِنَ النِّسَاءِ ، وَإِلَى أَحَدِ الْوَرَثَةِ أَوْ غَيْرِهِمْ ، وَيَجُوزُ جَعْلُ الْأُمِّ أَوْ غَيْرِهَا مُشْرِفَةً ، أَيْ : نَازِرَةً عَلَى أَوْلَادِهِ مَعَ وُجُودِ الْوَصِيِّ .

(مَادَّة ٤٤٢) وَصِيُّ أَبِي الصَّغِيرِ أَوْلَى مِنَ الْجَدِّ ، فَإِذَا أَقَامَ الرَّجُلُ زَوْجَتَهُ أَوْ غَيْرَهَا وَصِيًّا مِنْ بَعْدِهِ عَلَى وَلَدِهِ الصَّغِيرِ ، وَمَاتَ مُصِرًّا عَلَى ذَلِكَ ، فَلَيْسَ لِلْجَدِّ حَقٌّ فِي الْوِلَايَةِ عَلَى مَالِ الصَّغِيرِ ؛ فَإِذَا مَاتَ أَبُو الصَّغِيرِ وَلَمْ يُوصِ إِلَى أَحَدٍ وَلِلصَّغِيرِ جَدٌّ صَاحِبُ قَادِرٍ أَمِينٌ فَالْوِلَايَةُ لَهُ .

(مَادَّة ٤٤٣) يَكُونُ الْوَصِيُّ مُسْلِمًا حُرًّا عَاقِلًا بَالِغًا أَمِينًا حَسَنَ التَّصَرُّفِ ، فَإِذَا أَوْصَى الْمَيِّتُ لِغَيْرِ ذَلِكَ فَالْقَاضِي يَعْزِلُهُ وَيَسْتَبْدِلُهُ .

(مَادَّة ٤٤٤) يَجُوزُ لِلْمُوصِي أَنْ يَعْزِلَ الْوَصِيَّ مِنَ الْوَصَايَةِ وَيُخْرِجَهُ عَنْهَا بَعْدَ قَبُولِهِ ، وَلَوْ فِي غَيْبَتِهِ .

(مَادَّة ٤٤٥) إِذَا كَانَ الْوَصِيُّ الَّذِي أَخْتَارَهُ الْمَيِّتُ عَدْلًا قَادِرًا عَلَى الْقِيَامِ بِالْوَصَايَةِ فَلَيْسَ لِلْقَاضِي عَزْلُهُ ، وَإِنْ كَانَ عَاجِزًا عَنِ الْقِيَامِ بِهَا حَقِيقَةً يَضُمُّ إِلَيْهِ غَيْرَهُ ، وَإِنْ ظَهَرَ لِلْقَاضِي عَجْزُهُ أَصْلًا يَسْتَبْدِلُهُ ، وَإِنْ قَدَرَ بَعْدَ ذَلِكَ يُعِيدُهُ وَصِيًّا كَمَا كَانَ ؛ وَلَا يَعْزِلُهُ الْوَصِيُّ بِمُجَرَّدِ شِكَايَةِ الْوَرَثَةِ مِنْهُ أَوْ بَعْضِهِمْ ، وَإِنَّمَا يُعْزَلُ إِذَا ظَهَرَتْ خِيَانَتُهُ .

(مَادَّة ٤٤٦) إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَصِيٌّ مُخْتَارٌ ، وَكَانَ عَلَيْهِ أَوْ لَهُ دَيْنٌ ، أَوْ فِي تَرَكَتِهِ وَصِيَّةٌ ، وَلَمْ يُوْجَدْ وَارِثٌ لِإِثْبَاتِ ذَلِكَ وَإِنْفَائِهِ الدَّيْنَ وَأَسْتِيفَائِهِ

وَتَفْيِذِ الْوَصِيَّةِ ، أَوْ كَانَ أَحَدُ الْوَرَثَةِ صَغِيرًا ، فَلِلْحَاكِمِ أَنْ يُنْصَبَ وَصِيًّا ،
وَلَهُ ذَلِكَ أَيْضًا إِذَا كَانَ أَبُو الصَّغِيرِ مُسْرِفًا مُبَدِّرًا لِمَالِهِ أَوْ أُحْتِجَجَ إِلَى إِثْبَاتِ
حَقِّ صَغِيرِ أَبِيهِ غَائِبٌ غَيْبَةً مُنْقَطِعَةً ، أَوْ تَعَنَّتِ الْوَرَثَةُ فِي بَيْعِ التَّرِكَةِ لِقَضَاءِ
مَا عَلَيْهَا مِنَ الدُّيُونِ .

(مَادَّةُ ٤٤٧) إِذَا أَقَامَ الْمَيِّتُ وَصِيَيْنِ أَوْ اخْتَارَهُمَا قَاضٍ وَاحِدٌ ، فَلَا
يَجُوزُ لِأَحَدِهِمَا أَنْ يَنْفَرِدَ بِالتَّصَرُّفِ ، وَإِنْ تَصَرَّفَ فَلَا يَنْفُذُ تَصَرُّفُهُ إِلَّا بِإِذْنِ
صَاحِبِهِ مَا عَدَا الْأَحْوَالَ الْآتِيَةَ ، وَهِيَ : تَجْهِيزُ الْمَيِّتِ ، وَالْخُصُومَةُ فِي
حُقُوقِهِ الَّتِي عَلَى الْغَيْرِ ، وَطَلَبُ الدُّيُونِ الْمَطْلُوبَةِ لَهُ لَا قَبْضُهَا ، وَقَضَاءُ
الدُّيُونِ الْمَطْلُوبَةِ مِنْهُ بِجِنْسِ حَقِّهِ ، وَتَفْيِذُ وَصِيَّةٍ مُعَيَّنَةٍ لِفَقِيرٍ مُعَيَّنٍ ، وَشِرَاءُ
مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِلطِّفْلِ ، وَقَبُولُ الْهَبَةِ لَهُ ، وَتَأْجِيرُ الطِّفْلِ لِعَمَلٍ ، وَإِجَارَةُ
مَالِهِ ، وَرَدُّ الْعَارِيَّةِ وَالْوَدَائِعِ الْمُعَيَّنَةِ ، وَرَدُّ مَا أُغْتَصَبَهُ الْمَيِّتُ وَمَا اشْتَرَاهُ
شِرَاءً فَاسِدًا ، وَقِسْمَةُ الْمَكِيلَاتِ وَالْمَوْزُونَاتِ مَعَ شَرِيكِ الْمُوصِي ، وَبَيْعُ
مَا يُخْشَى عَلَيْهِ التَّلَفُ ، وَجَمْعُ الْأَمْوَالِ الضَّائِعَةِ ، وَإِنْ نَصَّ الْمُوصِي عَلَى
الْأَنْفِرَادِ أَوْ الْأَجْتِمَاعِ يُتَّبَعُ مَا نَصَّ عَلَيْهِ .

(مَادَّةُ ٤٤٨) إِذَا أَوْصَى الْمَيِّتُ إِلَى اثْنَيْنِ ، وَمَاتَ ، فَقَبِلَ أَحَدُهُمَا وَلَمْ
يَقْبَلِ الْآخَرُ ؛ يَضُمُّ الْقَاضِي إِلَيْهِ غَيْرَهُ إِنْ شَاءَ ، وَإِنْ شَاءَ أَطْلَقَ لِلْقَابِلِ
التَّصَرُّفَ ؛ وَلَوْ جَعَلَ الْمُوصِي مَعَ الْوَصِيِّ مُسْرِفًا يَكُونُ الْوَصِيُّ أَوْلَى بِإِمْسَاكِ
الْمَالِ ، إِنَّمَا لَا يَجُوزُ لَهُ التَّصَرُّفُ فِي شَيْءٍ بِدُونِ عِلْمِ الْمُشْرِفِ وَرَأْيِهِ .

(مَادَّةُ ٤٤٩) وَصِيُّ الْوَصِيِّ الْمُخْتَارِ وَصِيٌّ فِي التَّرِكَتَيْنِ وَلَوْ خَصَّصَهُ
بِتَرِكَتِهِ ، وَوَصِيُّ الْقَاضِي وَصِيٌّ فِي التَّرِكَتَيْنِ أَيْضًا إِنْ كَانَتْ الْوَصَايَةُ عَامَّةً .

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِي تَصَرُّفَاتِ الْوَصِيِّ

(مَادَّة ٤٥٠) إِذَا كَانَتْ التَّرِكَةُ خَالِيَةً عَنِ الدَّيْنِ وَالْوَصِيَّةِ ، وَالْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ صِغَارًا ، يَجُوزُ لِلْقَاضِي أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي كُلِّ الْمُنْقُولَاتِ بَيْعَهَا وَلَوْ بِسِيَرِ الْغَبْنِ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْأَيْتَامِ حَاجَةٌ لِثَمَنِهَا ؛ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ عَقَارَ الصَّغِيرِ إِلَّا بِمُسَوِّغٍ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ الشَّرْعِيَّةِ الْآتِيَةِ ، وَهِيَ : أَنْ يَكُونَ فِي بَيْعِهِ خَيْرٌ لِلْيَتِيمِ بِأَنْ يَبِيعَهُ لِرَغْبَةٍ فِيهِ بِضَعْفِ قِيَمَتِهِ ؛ أَوْ يَكُونَ عَلَى الْمَيْتِ دَيْنٌ لَا وَفَاءَ لَهُ إِلَّا مِنْ ثَمَنِهِ ، فَيَبِيعُ مِنْهُ بِقَدْرِ الدَّيْنِ ؛ أَوْ يَكُونَ فِي التَّرِكَةِ وَصِيَّةٌ مُرْسَلَةٌ وَلَا عُرُوضَ فِيهَا ، وَلَا نَقُودَ لِنَفَادِهَا مِنْهَا ، فَيَبِيعُ مِنَ الْعَقَارِ بِقَدْرِ مَا يَنْقُذُ الْوَصِيَّةَ ؛ أَوْ يَكُونَ الْيَتِيمُ مُحْتَاجًا إِلَى ثَمَنِهِ لِلنَّفَقَةِ عَلَيْهِ فَيَبِيعُ وَلَوْ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ، أَوْ بِسِيَرِ الْغَبْنِ ، أَوْ تَكُونَ مَوْثِقَةٌ وَخَرَّاجَةٌ تَزِيدُ عَلَى غَلَّاتِهِ ؛ أَوْ يَكُونَ الْعَقَارُ دَارًا أَوْ حَانُوتًا آيِلًا إِلَى الْخَرَابِ ، فَيَبِيعُ خَوْفًا مِنْ أَنْ يَنْقُضَ ؛ أَوْ يُخَافُ عَلَيْهِ مِنْ تَسَلُّطِ جَائِرٍ ذِي شَوْكَةٍ عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ بَاعَ الْوَصِيُّ عَقَارَ الصَّغِيرِ بِدُونِ مُسَوِّغٍ مِنْ هَذِهِ الْمُسَوِّغَاتِ فَالْبَيْعُ بَاطِلٌ ، وَلَا تَلَحُّقُهُ إِلَّا جَازَةٌ بَعْدَ بُلُوغِ الْيَتِيمِ ؛ وَالشَّجَرُ وَالنَّخِيلُ وَالْبِنَاءُ دُونَ الْعَرِصَةِ مُعْدُودَةٌ مِنَ الْمُنْقُولَاتِ لَا مِنَ الْعَقَارَاتِ ، فَلِلْوَصِيِّ بَيْعُهَا بِلا مُسَوِّغٍ مِنَ الْمُسَوِّغَاتِ الْمَذْكُورَةِ .

(مَادَّة ٤٥١) إِذَا كَانَتْ التَّرِكَةُ غَيْرَ مَشْغُولَةٍ بِالدَّيْنِ أَوْ الْوَصِيَّةِ وَكَانَتْ الْوَرَثَةُ كُلُّهُمْ كِبَارًا حُضُورًا ، فَلَيْسَ لِلْوَصِيِّ بَيْعُ شَيْءٍ مِنَ التَّرِكَةِ بِلا أَمْرِهِمْ ، وَإِنَّمَا لَهُ أَقْتِضَاءُ دِيُونِ الْمَيْتِ وَقَبْضُ حُقُوقِهِ وَدَفْعُهَا لِلْوَرَثَةِ ، فَإِنْ كَانَتْ

الْوَرْتَةُ كُلُّهُمْ كِبَارًا غُيَّبًا فَلِلْوَصِيِّ أَنْ يَبِيعَ الْعُرُوضَ وَيَحْفَظَ ثَمَنَهَا دُونَ الْعَقَارِ ؛ وَكَذَلِكَ إِنْ كَانُوا كُلُّهُمْ كِبَارًا وَبَعْضُهُمْ حَاضِرًا وَالْبَعْضُ الْآخَرُ غَائِبٌ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا بَيْعُ نَصِيبِ الْغَائِبِ مِنَ الْعُرُوضِ ، وَأَمَّا الْعَقَارُ فَلَا يُبَاعُ إِلَّا لِلدَّيْنِ .

(مَادَّة ٤٥٢) إِذَا لَمْ يَكُنْ عَلَى الْمَيِّتِ دَيْنٌ وَلَا وَصِيَّةٌ ، وَكَانَ بَعْضُ الْوَرْتَةِ صِغَارًا وَالْبَعْضُ كِبَارًا ، فَلِلْوَصِيِّ وَلايَةٌ بِبَيْعِ الْعُرُوضِ وَالْعَقَارِ عَلَى الصِّغَارِ بِأَحَدِ الْمُسَوِّغَاتِ دُونَ الْكِبَارِ ، إِلَّا إِذَا كَانُوا غُيَّبًا ، فَلَهُ بَيْعُ حِصَّتِهِمْ مِنَ الْعُرُوضِ دُونَ الْعَقَارِ .

(مَادَّة ٤٥٣) إِذَا كَانَتِ التَّرِكَةُ مَشْغُولَةً بِاللَّذِينَ أَوْ بِالْوَصِيَّةِ ، وَلَا نَقُودَ فِيهَا ، وَلَمْ تُنْفَذِ الْوَرْتَةُ الْوَصِيَّةَ ، وَلَمْ يَقْضُوا الدَّيْنَ مِنْ مَالِهِمْ ، يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ إِنْ كَانَتِ التَّرِكَةُ مُسْتَعْرَقَةً بِاللَّذِينَ أَنْ يَبِيعَهَا كُلَّهَا مِنْ مَنقُولٍ وَعَقَارٍ وَإِنْ لَمْ تَكُنِ التَّرِكَةُ مُسْتَعْرَقَةً بِاللَّذِينَ ، وَلَا نَقُودَ فِيهَا لِقَضَائِهِ أَوْ لِتَنْفِيذِ الْوَصِيَّةِ ، فَلَهُ أَنْ يَبِيعَ مِنْهَا فِي الدَّيْنِ بِقَدْرِ أَدَائِهِ كُلِّهِ ، وَفِي الْوَصِيَّةِ بِقَدْرِ النَّافِذِ مِنْهَا ، سِوَاءَ شَاءَتِ الْوَرْتَةُ أَوْ أَبَوَا ؛ يَنْبَغِي لِلْوَصِيِّ أَنْ يَبْتَدِيَ بِبَيْعِ الْمَنقُولِ وَيُؤَدِّيَ الدَّيْنَ وَيُنْفِذَ الْوَصِيَّةَ مِنْ ثَمَنِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَفِ ثَمَنُهُ بِذَلِكَ يَبِيعُ مِنَ الْعَقَارِ بِقَدْرِ الْبَاقِي ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ مَا زَادَ عَلَى الدَّيْنِ أَوْ الْوَصِيَّةِ .

(مَادَّة ٤٥٤) لَيْسَ لِلجَدِّ الصَّحِيحِ وَلَا لِوَصِيهِ بَيْعُ الْعَقَارِ وَلَا الْعُرُوضِ لِقَضَاءِ الدَّيْنِ عَنِ الْمَيِّتِ وَلَا لِتَنْفِيذِ الْوَصِيَّةِ وَإِنَّمَا لَهُ بَيْعُهَا لِقَضَاءِ الدَّيْنِ عَنِ الْآيَتَامِ ؛ وَيَرْفَعُ الْغُرَمَاءُ أَمْرَهُمْ إِلَى الْقَاضِي لِيَبِيعَ لَهُمْ مِنَ التَّرِكَةِ بِقَدْرِ دَيُونِهِمْ ، وَكَذَا الْمُوصَى لَهُمْ .

(مَادَّة ٤٥٥) لَيْسَ لِوَصِيِّ الْأُمِّ أَنْ يَتَصَرَّفَ فِي شَيْءٍ مِمَّا وَرِثَهُ الصَّغِيرُ

مِنْ تَرْكَةِ غَيْرِ تَرْكَةِ أُمِّهِ ، سَوَاءٌ كَانَ عَقَارًا ، أَوْ مَنقُولًا مَشْغُولًا بِالذَّيْنِ ، أَوْ خَالِيًا عَنْهُ ؛ كَمَا لَا يَتَصَرَّفُ فِيمَا وَرَثَةُ الصَّغِيرِ مِنْ أُمِّهِ إِذَا كَانَ لَهُ أَبٌ أَوْ جَدٌّ حَاضِرٌ أَوْ وَصِيٌّ مِنْ قِبَلِهِمَا ، فَإِذَا لَمْ يَكُنْ لِلصَّغِيرِ أَبٌ وَلَا جَدٌّ وَلَا وَصِيٌّ مِنْ جِهَتِهِمَا جَازَ تَصَرُّفُ وَصِيِّ الْأُمِّ فِي تَرْكَتِهَا بِنَيْعِ الْمَنْقُولِ وَحِفْظِ ثَمَنِهِ وَشِرَاءِ مَا لَا بُدَّ لِلصَّغِيرِ مِنْهُ خَاصَّةً ، وَلَيْسَ لَهُ بَيْعُ الْعَقَارِ مَا لَمْ يَكُنْ عَلَيْهَا دِيُونٌ أَوْ أَوْصَتْ بِوَصِيَّةٍ ، فَإِنَّ وَصِيَّتَهَا يَمْلِكُ بَيْعُ الْعَقَارِ الْمَشْغُولِ بِالذَّيْنِ أَوْ الْوَصِيَّةِ لِأَدَاءِ الذَّيْنِ وَتَنْفِيذِ الْوَصِيَّةِ ؛ وَمِثْلُ وَصِيِّ الْأُمِّ مَنْ يَعُولُ الصَّغِيرَ وَيَكْفُلُهُ ، فَلَيْسَ لَهُ بَيْعُ عَقَارِهِ وَلَوْ مَعَ وُجُودِ أَحَدِ الْمُسَوِّغَاتِ الشَّرْعِيَّةِ ، وَإِنَّمَا لَهُ بَيْعُ مَا لَا بُدَّ مِنْهُ لِحَاجَتِهِ مِنَ الْمَنْقُولَاتِ وَشِرَاءِ مَا لَا بُدَّ لَهُ مِنْهُ .

(مَادَّة ٤٥٦) يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَتَّجَرَ بِمَالِ الْيَتِيمِ لِلْيَتِيمِ تَنْمِيَةً لَهُ وَتَكْثِيرًا ، وَأَنْ يَعْمَلَ كُلَّ مَا فِيهِ خَيْرٌ لَهُ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَتَّجَرَ لِنَفْسِهِ بِمَالِ الْيَتِيمِ .

(مَادَّة ٤٥٧) يَصِحُّ بَيْعُ الْوَصِيِّ مَالِ الْيَتِيمِ غَيْرِ الْعَقَارِ لِأَجْنَبِيٍّ مِنْهُ وَمِنْ أَلْمِيَّتِ بِمِثْلِ الْقَيْمَةِ وَيَسِيرِ الْعَبْنِ لَا بِفَاحِشِهِ ؛ وَكَذَا شِرَاؤُهُ مَالِ الْأَجْنَبِيِّ مِنْهُمَا عَقَارًا أَوْ مَنقُولًا لِلْيَتِيمِ بِمَا ذَكَرَ لَا بِفَاحِشِهِ ؛ وَلَا يَصِحُّ بَيْعُ وَصِيِّ الْأَبِ لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ ، وَلَا لِوَارِثِ أَلْمِيَّتِ إِلَّا بِالْخَيْرِيَّةِ الْآتِي بَيَانُهَا فِي الْعَقَارِ وَغَيْرِهِ ، فَلَوْ كَانَ وَصِيَّ الْقَاضِي لَمْ يَجْزُ لِمَنْ لَا تُقْبَلُ شَهَادَتُهُ لَهُ كَمَا لَا يَجُوزُ لِنَفْسِهِ .

(مَادَّة ٤٥٨) يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَبِيعَ مَالِ الْيَتِيمِ مِنْ أَجْنَبِيٍّ نَسِيئَةً بِشَرْطِ أَنْ لَا يَكُونَ الْأَجَلُ فَاحِشًا وَأَنْ يَكُونَ الْمُشْتَرِي لَا يُخْشَى مِنْهُ الْجُحُودُ وَالْامْتِنَاعُ عَنِ الدَّفْعِ عِنْدَ حُلُولِ الْأَجَلِ .

(مَادَّة ٤٥٩) يَجُوزُ لِوَصِيِّ الْأَبِ أَنْ يَبِيعَ مَالَ نَفْسِهِ لِلْيَتِيمِ وَأَنْ يَشْتَرِيَ لِنَفْسِهِ مَالَ الْيَتِيمِ إِنْ كَانَ فِيهِ خَيْرٌ ، وَالْخَيْرِيَّةُ فِي الْعَقَارِ وَالشُّرَاءِ التَّضْعِيفُ ، وَفِي الْبَيْعِ التَّنْصِيفُ ، وَفِي غَيْرِ الْعَقَارِ أَنْ يَبِيعَ مَا يُسَاوِي خَمْسَةَ عَشَرَ بَعْشَرَةً مِنَ الصَّغِيرِ ، وَيَشْتَرِيَ مَا يُسَاوِي عَشْرَةَ بِخَمْسَةَ عَشَرَ لِنَفْسِهِ مِنْ مَالِ الصَّغِيرِ ؛ وَلَا يَجُوزُ لِوَصِيِّ الْقَاضِي أَنْ يَشْتَرِيَ لِنَفْسِهِ شَيْئًا مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ وَلَا أَنْ يَبِيعَ مَالَ نَفْسِهِ لِلْيَتِيمِ مُطْلَقًا .

(مَادَّة ٤٦٠) لَا يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ قَضَاءُ دَيْنِهِ مِنْ مَالِ الْيَتِيمِ وَلَا إِقْرَاضُهُ وَلَا أَقْتِرَاضُهُ لِنَفْسِهِ وَلَا رَهْنُ مَالِهِ عِنْدَ الْيَتِيمِ ، وَلَا أَرْتِهَانُ مَالِ الْيَتِيمِ ، وَلَهُ رَهْنُهُ مِنْ أَجْنَبِيٍّ بِدَيْنٍ عَلَى الْيَتِيمِ أَوْ عَلَى الْمَيْتِ أَوْ عَلَى نَفْسِهِ وَأَخْذُ رَهْنٍ وَكَفِيلٍ بِالذَّيْنِ الْمَطْلُوبِ لِلْيَتِيمِ وَالْمَيْتِ .

(مَادَّة ٤٦١) يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يُوَكِّلَ غَيْرَهُ بِكُلِّ مَا يَجُوزُ لَهُ أَنْ يَعْمَلَهُ بِنَفْسِهِ فِي مَالِ الْيَتِيمِ ، وَيَنْعَزِلُ الْوَكِيلُ بِمَوْتِ الْوَصِيِّ أَوْ الصَّبِيِّ .

(مَادَّة ٤٦٢) لَا يَمْلِكُ الْوَصِيُّ إِبْرَاءَ غَرِيمِ الْمَيْتِ عَنِ الدَّيْنِ ، وَلَا أَنْ يَحْطَّ مِنْهُ شَيْئًا ، وَلَا أَنْ يُوجِّلَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ ذَلِكَ الدَّيْنُ وَاجِبًا بَعْقَدِهِ ، فَإِنْ كَانَ وَاجِبًا بَعْقَدِهِ صَحَّ الْحَطُّ وَالتَّأْجِيلُ وَالْإِبْرَاءُ وَيَكُونُ ضَامِنًا .

(مَادَّة ٤٦٣) لِلْوَصِيِّ أَنْ يُصَالِحَ عَنِ دَيْنِ الْمَيْتِ وَدَيْنِ الْيَتِيمِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لَهُمَا بَيِّنَةٌ وَالْغَرِيمُ مُنْكَرٌ ، وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يُصَالِحَ عَلَى أَقْلٍ مِنَ الْحَقِّ إِذَا كَانَ لَهُمَا بَيِّنَةٌ عَادِلَةٌ ، أَوْ كَانَ الْغَرِيمُ مُقْرَأً بِهِ ، أَوْ كَانَ مَقْضِيًّا بِهِ عَلَيْهِ ؛ وَإِنْ أَدْعَى عَلَى الْمَيْتِ أَوْ الْيَتِيمِ حَقٌّ وَلِمُدَّعِيهِ بَيِّنَةٌ عَلَيْهِ ، أَوْ مَقْضِيًّا لَهُ بِهِ ، جَازَ صَلْحُ الْوَصِيِّ بِقَدْرِ قِيَمَةِ الْمُدَّعَى بِهِ .

(مَادَّة ٤٦٤) لَا يَصِحُّ إِقْرَارُ الْوَصِيِّ بِدَيْنٍ أَوْ عَيْنٍ أَوْ وَصِيَّةٍ عَلَى الْمَيْتِ .

(مَادَّة ٤٦٥) إِذَا أَقَرَّ أَحَدُ الْوَرَثَةِ بِدَيْنٍ عَلَى الْمَيِّتِ صَحَّ إِقْرَارُهُ فِي حِصَّتِهِ لَا فِي حِصَّةِ غَيْرِهِ مِنْ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ ، وَيَأْخُذُ الْمُقَرَّرُ لَهُ مِنْهَا بِقَدْرِ مَا يَخْصُهُ ، وَهُوَ الْأَوْفَقُ ، وَكَذَا إِنْ أَقَرَّ لَهُ بِالْوَصِيَّةِ بِالثُّلْثِ لَرِمْتُهُ فِي ثُلْثِ حِصَّتِهِ .

(مَادَّة ٤٦٦) يَنْبَغِي لِلْوَصِيِّ أَنْ لَا يَقْتَرِ وَلَا يُسْرِفَ فِي النِّفْقَةِ عَلَى الْيَتِيمِ ، بَلْ يُوسِعَ عَلَيْهِ فِيهَا بِحَسَبِ مَالِهِ وَحَالِهِ لِيَكُونَ بَيْنَ ذَلِكَ قَوَامًا ، وَلَهُ أَنْ يَرِيدَ فِي النِّفْقَةِ الْمَفْرُوضَةِ إِنْ كَانَتْ غَيْرَ كَافِيَةٍ .

(مَادَّة ٤٦٧) إِذَا أَحْتَاجَ الْيَتِيمُ لِلنِّفْقَةِ وَلَهُ مَالٌ غَائِبٌ ، أَوْ لَا مَالَ لَهُ ، وَلَمْ يَكُنِ الْوَصِيُّ مِمَّنْ تَجِبُ نَفْقَةُ الصَّغِيرِ عَلَيْهِ فِي صُورَةِ كَوْنِهِ لَا مَالَ لَهُ أَصْلًا ، وَأَنْفَقَ عَلَيْهِ الْوَصِيُّ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ فِي لَوَازِمِهِ الضَّرُورِيَّةِ ، فَلَيْسَ لَهُ الرَّجُوعُ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا أَشْهَدَ أَنَّهُ أَنْفَقَ لِيَرْجِعَ .

(مَادَّة ٤٦٨) إِذَا قَضَى الْوَصِيُّ دَيْنًا عَلَى الْمَيِّتِ بِلا بَيِّنَةٍ مِنَ الْغَرِيمِ وَقَضَاءِ الْقَاضِيِ وَلَا تَصْدِيقٍ مِنَ الْوَرَثَةِ ، فَعَلَيْهِ الضَّمَانُ إِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْوَصِيِّ بَيِّنَةٌ أَيْضًا عَلَى ثُبُوتِ الدَّيْنِ وَحَلْفَ الْوَارِثِ عَلَى عَدَمِ عِلْمِهِ بِالدَّيْنِ .

(مَادَّة ٤٦٩) لِلْوَصِيِّ إِذَا عَمِلَ أَجْرَةً مِثْلَ عَمَلِهِ إِنْ كَانَ مُحْتَاجًا وَإِلَّا فَلَا أَجْرَ لَهُ .

(مَادَّة ٤٧٠) إِذَا كَبَرَ الصَّغَارُ فَلَهُمْ مُحَاسَبَةُ الْوَصِيِّ وَمَصَارِفُهَا عَلَيْهِمْ ، لَكِنْ لَوْ أَمْتَنَعَ عَنِ التَّفْصِيلِ لَا يُجْبَرُ عَلَيْهِ ، وَالْقَوْلُ قَوْلُهُ بِيَمِينِهِ فِيمَا أَنْفَقَ هَذَا إِنْ عُرِفَ بِالْأَمَانَةِ ، وَإِلَّا أُجْبِرَ عَلَى التَّفْصِيلِ بِإِحْضَارِهِ يَوْمَيْنِ أَوْ ثَلَاثَةَ وَتَخْوِيفِهِ بِلا حَسْبٍ إِنْ لَمْ يُفْصَلْ ، بَلْ يَكْتَفِي بِيَمِينِهِ فِيمَا لَا يَكْذِبُهُ الظَّاهِرُ مِمَّا هُوَ مُسَلِّطٌ عَلَيْهِ شَرْعًا .

(مَادَّة ٤٧١) إِذَا مَاتَ الْوَصِيُّ مُجْهَلًا مَالَ الْيَتِيمِ فَلَا ضَمَانَ فِي تَرْكِهِ ،

فَإِنْ مَاتَ غَيْرَ مُجْهِلٍ مَالِ الْيَتِيمِ ، وَكَانَ الْمَالُ مَوْجُودًا ، فَلَهُ أَخْذُهُ بِعَيْنِهِ ،
وَإِنْ لَمْ يُوجَدْ بِعَيْنِهِ بَانَ كَانَ مُسْتَهْلَكًا فَلَهُ أَخْذُ بَدَلِهِ مِنْ تَرَكَةِ الْوَصِيِّ .
(مَادَّة ٤٧٢) يُصَدَّقُ الْوَصِيُّ بِبَيْمِينِهِ فِيمَا هُوَ مُسَلِّطٌ عَلَيْهِ شَرْعًا مِنْ
التَّصَرُّفَاتِ .

(مَادَّة ٤٧٣) لَا يُصَدَّقُ الْوَصِيُّ بِبَيْمِينِهِ فِي التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي لَمْ يَكُنْ
مُسَلِّطًا عَلَيْهَا شَرْعًا ، وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُهُ إِلَّا بَيِّنَةً .
(مَادَّة ٤٧٤) لَا يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِيمَا يَكْذِبُهُ الظَّاهِرُ .

(مَادَّة ٤٧٥) يُقْبَلُ قَوْلُ الْوَصِيِّ فِيمَا يَدَّعِيهِ مِنَ الصَّرْفِ فِيمَا يَتَعَلَّقُ
بِالْيَتِيمِ أَوْ مُورَثِهِ إِلَّا فِي مَسَائِلَ مِنْهَا ؛ مَا إِذَا ادَّعَى أَنَّهُ قَضَى دَيْنَ الْمَيْتِ بِلا
أَمْرِ قَاضٍ ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ قَضَاهُ مِنْ مَالِهِ ، أَوْ أَنَّ الْيَتِيمَ اسْتَهْلَكَ فِي صِغَرِهِ
مَالًا لِآخَرَ فَأَدَّاهُ عَنْهُ مِنْ مَالِ نَفْسِهِ أَوْ مَالِ الْيَتِيمِ ، أَوْ أَنَّهُ أَنْفَقَ عَلَى مَحْرَمٍ
لِلْيَتِيمِ ، أَوْ ادَّعَى أَنَّهُ آدَى خَرَّاجَ أَرْضِهِ وَكَانَ ادَّعَاؤُهُ فِي وَقْتِ لَا تَصْلُحُ
الْأَرْضُ لِلزَّرَاعَةِ ، أَوْ أَنَّهُ أَذِنَ لَهُ فِي التَّجَارَةِ فَرَكَبَتْهُ دُيُونٌ فَقَضَاهَا عَنْهُ ، أَوْ
أَنَّهُ زَوَّجَهُ أَمْرًا وَدَفَعَ لَهُ مَهْرَهَا مِنْ مَالِ نَفْسِهِ وَالْمَرْأَةُ مَيْتَةٌ ، أَوْ اتَّجَرَ فِي مَالِ
الْيَتِيمِ وَرَبِحَ وَادَّعَى أَنَّهُ كَانَ مُضَارِبًا ؛ فَفِي هَذِهِ الصُّورِ كُلِّهَا إِذَا أَنْكَرَ الْيَتِيمُ
بَعْدَ بُلُوغِهِ ضَمِنَ الْوَصِيُّ مَا لَمْ يَقُمْ الْبَيِّنَةُ عَلَى دَعْوَاهُ .

(مَادَّة ٤٧٦) يَنْبَغِي لِلْوَصِيِّ أَنْ لَا يَدْفَعَ لِلصَّبِيِّ وَلَا لِلصَّبِيَّةِ مَالَهُمَا بَعْدَ
الْبُلُوغِ إِلَّا بَعْدَ تَجْرِبَتِهِمَا وَأَخْتِبَارِهِمَا فِي التَّصَرُّفَاتِ ، فَإِنْ آنَسَ مِنْهُمَا رُشْدًا
وَصَلَحًا دَفَعَ إِلَيْهِمَا الْمَالَ ، وَإِلَّا فَلَا .

(مَادَّة ٤٧٧) إِذَا بَلَغَ الْوَالِدُ عَاقِلًا فَجَمِيعُ تَصَرُّفَاتِهِ نَافِذَةٌ ، وَيَلْزَمُهُ أَحْكَامُهَا ،
وَلَا يُقْبَلُ قَوْلُ وَلِيِّهِ أَوْ وَصِيِّهِ أَنَّهُ مَحْجُورٌ عَلَيْهِ إِلَّا إِذَا كَانَ الْحَجْرُ بِأَمْرِ الْحَاكِمِ .

(مَادَّة ٤٧٨) إِذَا بَلَغَ أَوْلَادُ غَيْرِ رَشِيدٍ فَلَا يُسَلَّمُ الْمَالُ إِلَيْهِ حَتَّى يَبْلُغَ خَمْسًا وَعِشْرِينَ سَنَةً مَا لَمْ يُؤَنَّسَ رُشْدُهُ قَبْلَهَا .

(مَادَّة ٤٧٩) إِذَا بَلَغَ أَوْلَادُ مُفْسِدًا لِمَالِهِ وَهُوَ فِي حَجْرٍ وَصِيَّهِ ، فَدَفَعَ إِلَيْهِ الْمَالَ عَالِمًا بِفَسَادِهِ عِنْدَ الْبُلُوغِ ، وَضَاعَ الْمَالُ ضَمِنَهُ الْوَصِيُّ ، وَكَمَا يَضْمَنُ بِالذَّفْعِ إِلَيْهِ وَهُوَ مُفْسِدٌ فَكَذَا قَبْلَ ظُهُورِ رُشْدِهِ بَعْدَ الْبُلُوغِ ، حَيْثُ عَلِمَ عَدَمَ رُشْدِهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ .

(مَادَّة ٤٨٠) إِذَا ظَهَرَ رُشْدُ الْغُلَامِ قَبْلَ الْبُلُوغِ ، وَدَفَعَ إِلَيْهِ الْوَصِيُّ الْمَالَ ، فَضَاعَ عِنْدَهُ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَى الْوَصِيِّ .

(مَادَّة ٤٨١) إِذَا ادَّعَى الْوَصِيُّ الرُّشْدَ بَعْدَ بُلُوغِهِ ، وَأَنْكَرَهُ الْوَصِيُّ ، فَلَا يُؤْمَرُ بِتَسْلِيمِ الْمَالِ إِلَيْهِ مَا لَمْ يَثْبُتْ رُشْدُهُ بِحُجَّةٍ شَرْعِيَّةٍ ؛ وَإِذَا ثَبَتَ الرُّشْدُ وَحُكِمَ لَهُ بِهِ ، وَطَلَبَ مِنَ الْوَصِيِّ مَالَهُ ، فَمَنَعَهُ مَعَ تَمَكُّنِهِ مِنْ دَفْعِهِ ، وَهَلَكَ فِي يَدِهِ ، ضَمِنَهُ .

* * *

أَلْبَابُ الثَّانِي

فِي الْحَجْرِ وَالْمَرَاهِقَةِ وَالْبُلُوغِ

أَلْفَضْلُ الْأَوَّلِ

فِي الْحَجْرِ

(مَادَّة ٤٨٢) يُحَجَّرُ عَلَى الصَّغِيرِ وَالْمَجْنُونِ وَالْمَعْتُوهِ وَذِي الْغَفْلَةِ

وَالسَّفِيهِ وَالْمَدْيُونِ .

(مَادَّة ٤٨٣) الصَّغِيرُ الَّذِي لَا يَعْقِلُ ، تَصَرُّفَاتُهُ الْقَوْلِيَّةُ كُلُّهَا بَاطِلَةٌ ، وَمِثْلُهُ الْمَجْبُونُ الْمُطْبَقُ الَّذِي لَا يُفِيقُ بِحَالٍ ، وَأَمَّا مَنْ يُجَنُّ وَيُفِيقُ فَتَصَرُّفَاتُهُ فِي حَالِ إِفَاقَتِهِ حُكْمُهَا حُكْمُ تَصَرُّفَاتِ الْعَاقِلِ .

(مَادَّة ٤٨٤) تَصَرُّفَاتُ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ وَالْمَعْتُوهِ الْقَوْلِيَّةِ غَيْرُ جَائِزَةٍ أَصْلًا إِذَا كَانَتْ مُضِرَّةً لَهُمَا ضَرَرًا مَحْضًا ، وَإِنْ أَجَازَهَا الْوَلِيُّ أَوْ الْوَصِيُّ .

(مَادَّة ٤٨٥) التَّصَرُّفَاتُ الَّتِي تَصُدُّرُ مِنَ الصَّبِيِّ الْمُمَيِّزِ وَالْمَعْتُوهِ ، وَتَكُونُ نَافِعَةً لَهُمَا نَفْعًا مَحْضًا جَائِزَةٌ ، وَلَوْ لَمْ يُجْزَها الْوَلِيُّ أَوْ الْوَصِيُّ .

(مَادَّة ٤٨٦) الْمَحْجُورُ عَلَيْهِ صَبِيًّا مُمَيِّزًا كَانَ أَوْ كَبِيرًا مَعْتُوها إِذَا عَقَدَ عَقْدًا مِنَ الْعُقُودِ الْقَوْلِيَّةِ الدَّائِرَةِ بَيْنَ النِّفْعِ وَالضَّرَرِ تَوَقَّفَ نَفَاذُهُ عَلَى إِجَازَةِ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَصِيِّ ؛ فَإِنْ أَجَازَهُ وَكَانَ قَابِلًا لِلِإِجَازَةِ نَفَذَ ، وَإِنْ لَمْ يُجْزَهِ ، أَوْ أَجَازَهُ وَكَانَ غَيْرَ قَابِلٍ لِلِإِجَازَةِ ، فَلَا يَنْفُذُ أَصْلًا .

(مَادَّة ٤٨٧) الصَّبِيُّ مُؤَاخَذٌ بِأَفْعَالِهِ ، فَإِذَا جَنَى جِنَايَةً مَالِيَّةً أَوْ نَفْسِيَّةً آدَى ضَمَانَهَا مِنْ مَالِهِ بِلا تَأْخِيرٍ إِلَى الْبُلُوغِ ، وَالْمَعْتُوهُ كَالصَّبِيِّ .

(مَادَّة ٤٨٨) إِذَا اسْتَقْرَضَ الصَّبِيُّ أَوْ الْمَعْتُوهُ بِلا إِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ وَصِيِّهِ مَالًا فَاتَّلَفَهُ ، أَوْ أَتْلَفَ مَا أُودِعَ عِنْدَهُ ، أَوْ مَا أُعِيرَ إِلَيْهِ ، أَوْ مَا بَيْعَ لَهُ بِلا إِذْنِ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَصِيِّ ، فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ، مَا لَمْ تَكُنِ الْوَدِيعَةُ نَفْسًا فَعَلَيْهِ ضَمَانُهَا ؛ فَإِنْ قَبِلَ الْوَدِيعَةَ بِإِذْنِ وَلِيِّهِ أَوْ وَصِيِّهِ فَاتَّلَفَهَا فَهُوَ ضَامِنٌ لَهَا .

(مَادَّة ٤٨٩) إِذَا أُقِيمَتِ الْبَيْئَةُ عَلَى حُرِّ مُكَلَّفٍ ، وَثَبَتَ لَدَى الْحَاكِمِ الشَّرْعِيِّ أَنَّهُ سَفِيهٌ يُحْجَرُ عَلَيْهِ ، وَيَمْنَعُهُ مِنْ جَمِيعِ التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي تَحْتَمِلُ الْفَسْخَ ، وَيَبْطُلُهَا الْهَزْلُ ، فَيَكُونُ حُكْمُهُ فِيهَا كَحُكْمِ الصَّغِيرِ ، وَلَا تَنْفُذُ عُقُودُهُ بَعْدَ الْحَجْرِ إِلَّا بِإِذْنِ الْحَاكِمِ ، وَأَمَّا تَصَرُّفَاتُهُ قَبْلَ الْحَجْرِ فَهِيَ جَائِزَةٌ نَافِذَةٌ .

(مَادَّة ٤٩٠) لَا يُحْجَرُ عَلَى السَّفِيهِ الْبَالِغِ الْحُرِّ فِي التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي لَا تَحْتَمِلُ الْفُسْخَ ، وَلَا يُبْطَلُهَا الْهَزْلُ ، فَتَجُوزُ لَهُ هَذِهِ التَّصَرُّفَاتُ ، كَالنِّكَاحِ وَالطَّلَاقِ وَالْإِنْفَاقِ عَلَى مَنْ تَجِبُ عَلَيْهِ نَفَقَتُهُمْ ، وَتَرْوُلُ عَنْهُ وَلايَةُ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ ، وَيَصِحُّ إِقْرَارُهُ عَلَى نَفْسِهِ بِوَجُوبِ الْقِصَاصِ فِي النَّفْسِ ، أَوْ فِيمَا دُونَهَا ، وَتَصِحُّ وَصَايَاهُ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ إِنْ كَانَ لَهُ وَارِثٌ .

(مَادَّة ٤٩١) يُمْنَعُ الْمُفْتِيُّ الْمَاجِنُ الَّذِي يُعَلِّمُ النَّاسَ الْحِيَلِ الْبَاطِلَةَ^(١) ، أَوْ يُفْتِيَّ عَنْ جَهْلِ ؛ وَالطَّبِيبُ الْجَاهِلُ ، وَالْمُكَارِي الْمُفْلِسُ ، وَمَنْ يَخْتَكِرُ الْحِرْفَ .

(مَادَّة ٤٩٢) يَجُوزُ لِلْوَصِيِّ أَنْ يَأْذَنَ لِلصَّبِيِّ بِالتَّجَارَةِ إِذَا جَرَّبَهُ فَرَأَهُ يَعْقِلُ أَنَّ الْبَيْعَ لِلْمَلِكِ سَالِبٌ ، وَأَنَّ الشَّرَاءَ لَهُ جَالِبٌ ، وَأَنَّهُ يَعْرِفُ الْغَبْنَ الْيَسِيرَ مِنَ الْفَاحِشِ وَهُوَ ظَاهِرٌ غَيْرُ خَافٍ عَلَى مَنْ يَعْقِلُ .

(مَادَّة ٤٩٣) يَجُوزُ لِلصَّبِيِّ الْمَأْذُونِ لَهُ فِي التَّجَارَةِ الْبَيْعُ وَالشَّرَاءُ وَلَوْ بِفَاحِشِ الْغَبْنِ ، وَالتَّوَكُّيلُ بِهِمَا وَالرَّهْنُ وَالْإِزْتِهَانُ وَالْإِعَارَةُ وَأَخْذُ الْأَرْضِ إِجَارَةً وَمُسَافَاةً وَمُزَارَعَةً وَالْإِنِّجَارُ وَالْإِقْرَارُ بِالْوَدِيعَةِ وَبِالذِّينِ وَالْحَطُّ مِنَ الثَّمَنِ بَعِيْبٍ ، وَالْمُحَابَاةُ وَالتَّأْجِيلُ وَالصُّلْحُ ؛ وَلَيْسَ لِلْمَأْذُونِ أَنْ يَقْرَضَ وَلَا يَهَبَ وَلَا يَكْفَلَ وَلَا يَتَزَوَّجَ إِلَّا بِإِذْنِ وَلِيِّهِ فِي النِّكَاحِ ، وَلَا يُمْنَعُ الْوَلِيُّ وَالْوَصِيُّ مِنَ التَّصَرُّفِ فِي حَالِهِ^(٢) .

* * *

(١) أَي : مِنَ الْإِفْتَاءِ ، وَأَخْبَانًا يُعْبَرُ عَنْ ذَلِكَ بِفِعْلِ : يُحْجَرُ عَلَى ...

(٢) كَذَا الْأُصُولُ ، وَلَعَلَّ الصَّوَابَ : « مَالِهِ » .

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِي سِنِّ التَّمْيِيزِ وَالْمُرَاهِقَةِ وَالْبُلُوغِ

(مَادَّة ٤٩٤) سِنُّ التَّمْيِيزِ لِلْوَلَدِ سَبْعُ سِنِينَ فَأَكْثَرُ ، فَإِذَا بَلَغَ سِنُّ الْغُلَامِ سَبْعَ سِنِينَ يُنَزَعُ مِنَ الْحَاضِنَةِ ، وَتَنْتَهِي مُدَّةُ حَضَانَتِهِ ، وَفِي الْأُنْثَى تَنْتَهِي بِبُلُوغِهَا حَدَّ الشَّهْوَةِ ، وَقَدَّرَ بِتِسْعِ سِنِينَ ، وَهُوَ سِنُّ الْمُرَاهِقَةِ لَهَا ، وَسِنُّ الْمُرَاهِقَةِ لِلْغُلَامِ اثْنَتَا عَشْرَةَ سَنَةً .

(مَادَّة ٤٩٥) بُلُوغُ الْغُلَامِ بِالْإِحْتِلَامِ وَالْإِنْزَالِ وَالْإِحْبَالِ ، وَبُلُوغُ الْبِنْتِ بِالْحَيْضِ وَالْحَبْلِ وَالْإِحْتِلَامِ مَعَ الْإِنْزَالِ ، فَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ هَذِهِ الْعَلَامَاتُ يُحْكَمُ بِبُلُوغِهِمَا إِذَا بَلَغَا مِنَ السَّنِّ خَمْسَةَ عَشْرَةَ سَنَةً .

(مَادَّة ٤٩٦) إِذَا بَلَغَ الصَّبِيُّ وَالصَّبِيَّةُ رَشِيدَيْنِ تَزَوَّلَ عَنْهُمَا وَلايَةُ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَصِيِّ ، وَيَكُونُ لَهُمَا التَّصَرُّفُ فِي شُؤُونِ أَنْفُسِهِمَا ، وَلا يُجْبَرَانِ عَلَى النِّكَاحِ إِلَّا إِذَا كَانَ بِهِمَا عَتَّةٌ أَوْ جُنُونٌ ، وَلا تَزَوَّلَ عَنْهُمَا وَلايَةُ الْوَلِيِّ أَوْ الْوَصِيِّ فِي الْمَالِ بِمَجَرَّدِ الْبُلُوغِ ، بَلْ بِظُهُورِ الرُّشْدِ وَحُسْنِ التَّصَرُّفِ فِي الْمَالِ .

(مَادَّة ٤٩٧) لا خِيَارَ لِلْوَلَدِ بَيْنَ أَبِيهِ قَبْلَ الْبُلُوغِ ذَكَرًا كَانَ أَوْ أُنْثَى .

(مَادَّة ٤٩٨) إِذَا بَلَغَ الْغُلَامُ رَشِيدًا ، وَكَانَ مَأْمُونًا عَلَى نَفْسِهِ ، فَلَهُ الْخِيَارُ بَيْنَ أَبِيهِ ، فَإِنْ شَاءَ أَقَامَ عِنْدَ مَنْ يَخْتَارُ مِنْهُمَا وَإِنْ شَاءَ أَنْفَرَدَ عَنْهُمَا .

(مَادَّة ٤٩٩) إِذَا بَلَغَتِ الْأُنْثَى مَبْلَغَ النِّسَاءِ ، فَإِنْ كَانَتْ بِكْرًا شَابَةً أَوْ ثَيِّبًا غَيْرَ مَأْمُونَةٍ فَلَا خِيَارَ لَهَا ، وَلايَتُهَا أَوْ جَدُّهَا ضَمُّهَا إِلَيْهِ ، وَإِنْ كَانَتْ بِكْرًا

وَدَخَلَتْ فِي السِّنِّ وَاجْتَمَعَ لَهَا رَأْيٌ وَعِقَّةٌ ، أَوْ تَبِيًّا مَأْمُونَةً عَلَى نَفْسِهَا ،
فَلَيْسَ لِأَحَدٍ مِنْ أَوْلِيَائِهَا ضَمُّهَا إِلَيْهِ .

* * *

أَلْبَابُ الثَّلَاثِ

فِي الْهَبَةِ

أَلْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي أَرْكَانِ الْهَبَةِ وَشَرَائِطِهَا

(مَادَّة ٥٠٠) تَصِحُّ الْهَبَةُ بِإِجَابٍ مِنَ الْوَاهِبِ وَقَبُولٍ مِنَ الْمَوْهُوبِ لَهُ ،
وَالْقَبْضُ يَقُومُ مَقَامَ الْقَبُولِ .

(مَادَّة ٥٠١) يُشْتَرَطُ فِي صِحَّةِ الْهَبَةِ أَنْ يَكُونَ الْوَاهِبُ حُرًّا عَاقِلًا بِالْغَا
مَالِكًا لِلْعَيْنِ الَّتِي يَتَبَرَّعُ بِهَا .

(مَادَّة ٥٠٢) لَا يَثْبُتُ مِلْكُ الْعَيْنِ الْمَوْهُوبَةِ إِلَّا بِقَبْضِهَا قَبْضًا كَامِلًا كَمَا
هُوَ مُبَيَّنٌ فِي مَادَّة ٥٠٧ ، وَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ مِلْكُهَا بِمُجَرَّدِ الْعَقْدِ
بِدُونِ قَبْضِ جَدِيدٍ بِشَرَطِ الْقَبُولِ .

(مَادَّة ٥٠٣) يَجُوزُ لِكُلِّ مَالِكٍ إِذَا كَانَ أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ أَنْ يَهَبَ فِي حَالِ
صِحَّتِهِ مَالَهُ كُلَّهُ أَوْ بَعْضَهُ لِمَنْ يَشَاءُ ، سِوَاءِ كَانَ أَصْلًا لَهُ أَوْ فَرْعًا أَوْ قَرِيبًا أَوْ
أَجْنَبِيًّا مِنْهُ ، وَلَوْ مُخَالَفًا لِدِينِهِ بِشَرُوطِهِ .

(مَادَّة ٥٠٤) الْعُمْرَى جَائِزَةٌ لِلْمُعْمَرِ لَهُ وَلِوَرَثَتِهِ مِنْ بَعْدِهِ ، وَهِيَ :
جَعْلُ نَحْوِ دَارِهِ لِلْمُعْمَرِ لَهُ مُدَّةَ عُمُرِهِ بِشَرَطِ أَنْ يَرُدَّهَا عَلَى الْمُعْمَرِ أَوْ عَلَى

وَرَثْتِهِ إِذَا مَاتَ الْمُعْمَرُ لَهُ أَوْ الْمُعْمِرُ ، وَنَحْوُهُ قَوْلُهُ : أَعْمَرْتُكَ دَارِي هَذِهِ حَيَاتِكَ ، أَوْ وَهَبْتُكَ هَذِهِ الْعَيْنَ حَيَاتِكَ ، فَإِذَا مِتُّ فِيهِ لَوَرَثْتِي ؛ فَتَصِحُّ وَيَبْطُلُ شَرْطُ الرَّدِّ عَلَى الْمُعْمَرِ أَوْ وَرَثَتِهِ . وَالرُّقْبَى غَيْرُ جَائِزَةٍ بِمَعْنَى عَدَمِ إِفَادَتِهَا الْمُلْكَ ، وَهُوَ أَنْ يَقُولَ : دَارِي لَكَ رُقْبَى إِنْ مِتُّ قَبْلَكَ فِيهِ لَكَ ، وَإِنْ مِتَّ قَبْلِي فِيهِ لِي ؛ وَمَنْ أَرْقَبَ شَيْئًا فَهُوَ لَوَرَثَتِهِ ، وَإِذَا لَمْ تَصِحَّ تَكُونُ عَارِيَّةً .

* * *

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِيمَا تَجَوَّزَ هِبَتُهُ وَمَا لَا تَجَوَّزُ

(مَادَّةُ ٥٠٥) هِبَةُ الْمَشَاعِ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ صَحِيحَةٌ ، تُفِيدُ الْمُلْكَ بِقَبْضِهَا بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ الْمَوْهُوبُ مَعْلُومَ الْمِقْدَارِ ؛ وَالْمَشَاعُ الَّذِي لَا يَقْبَلُ الْقِسْمَةَ ، هُوَ الَّذِي يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ ، وَلَا يَبْقَى مُتَّفَعًا بِهِ أَصْلًا بَعْدَ الْقِسْمَةِ ، أَوْ لَا يَبْقَى مُتَّفَعًا بِهِ بَعْدَهَا أَنْتِفَاعًا مِنْ جِنْسِ الْأَنْتِفَاعِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهَا .

(مَادَّةُ ٥٠٦) هِبَةُ الْمَشَاعِ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ لَا تُفِيدُ الْمُلْكَ بِالْقَبْضِ ، وَلَوْ كَانَتْ لِلشَّرِيكَ إِلَّا إِذَا قُسِمَ الْمَوْهُوبُ وَسَلِّمَ مُفْرَزًا عَنْ غَيْرِ الْمَوْهُوبِ لَا مُتَّصِلًا بِهِ وَلَا مَشْعُولًا بِمِلْكِ الْوَاهِبِ ؛ وَالْمَشَاعُ الَّذِي يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ مَا لَا يَضُرُّهُ التَّبْعِيضُ بَلْ يَبْقَى مُتَّفَعًا بِهِ بَعْدَ الْقِسْمَةِ أَنْتِفَاعًا مِنْ جِنْسِ الْأَنْتِفَاعِ الَّذِي كَانَ قَبْلَهُ .

(مَادَّة ٥٠٧) إِذَا كَانَ الْمَوْهُوبُ مُتَّصِلًا بِحَقِّ الْوَاهِبِ اتَّصَالَ خِلْقَةً وَمُمْكِنًا فَضْلُهُ مِنْهُ فَلَا تَصِحُّ هِبَتُهُ شَاغِلًا كَانَ أَوْ مَشْغُولًا مَا لَمْ يَفْضِلْهُ الْوَاهِبُ وَيُسَلِّمَهُ لِلْمَوْهُوبِ لَهُ أَوْ يُسَلِّطَهُ عَلَى فَضْلِهِ وَقَبْضِهِ ، وَيَقْبِضُهُ بِالْفِعْلِ ؛ وَإِذَا كَانَ الْمَوْهُوبُ مُتَّصِلًا بِمِلْكِ الْوَاهِبِ اتَّصَلَ مُجَاوِرَةً ، فَإِنْ كَانَ مَشْغُولًا بِهِ فَلَا تَجُوزُ هِبَتُهُ وَحْدَهُ إِلَّا بِفَضْلِهِ ، وَإِنْ كَانَ شَاغِلًا لَهُ جَازَتْ هِبَتُهُ وَحْدَهُ إِذَا قَبَضَهُ وَلَوْ بِالتَّخْلِيَةِ بِلا فَضْلٍ ؛ وَإِنْ قَبِضَ الْمَوْهُوبُ لَهُ الْعَيْنَ الْمَوْهُوبَةَ شَائِعَةً بِدُونِ فَضْلِهَا ، فَلَا يَنْفَذُ فِيهَا تَصَرُّفَهُ وَيَضْمَنُهَا إِنْ هَلَكَتْ أَوْ اسْتَهْلَكَتْ ، وَيَكُونُ لِلْوَاهِبِ حَقُّ التَّصَرُّفِ فِيهَا وَأَسْتِرْدَادُهَا هُوَ أَوْ وَرَثَتُهُ ، وَلَوْ كَانَ الْمَوْهُوبُ لَهُ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ .

(مَادَّة ٥٠٨) كُلُّ مَا كَانَ فِي حُكْمِ الْمَعْدُومِ فَلَا تَجُوزُ هِبَتُهُ أَصْلًا ،

كَدَقِيقٍ فِي بُرٍّ ، وَدُهْنٍ فِي سَمْسِمٍ ، وَسَمْنٍ فِي لَبَنِ .

(مَادَّة ٥٠٩) تَصِحُّ هِبَةُ اثْنَيْنِ لِوَاحِدٍ مَشَاعًا مُحْتَمِلًا لِلْقِسْمَةِ بِدُونِ

قِسْمَتِهِ ، وَلَا تَصِحُّ هِبَتُهُ مِنْ وَاحِدٍ لِاثْنَيْنِ غَنِيِّينِ إِلَّا بَعْدَ قِسْمَتِهِ وَفَرَزِ نَصِيبِ كُلِّ مِنْهُمَا ، سِوَاءِ كَانَا كَبِيرَيْنِ أَوْ صَغِيرَيْنِ ، أَوْ أَحَدُهُمَا كَبِيرًا وَالْآخَرُ صَغِيرًا ؛ فَإِنْ كَانَا فَقِيرَيْنِ صَحَّتْ هِبَةُ الْمَشَاعِ لَهُمَا .

(مَادَّة ٥١٠) هِبَةُ الدَّيْنِ لِمَنْ عَلَيْهِ الدَّيْنُ تَتِمُّ مِنْ غَيْرِ قُبُولٍ ، وَكَذَا إِبْرَاؤُهُ

عَنْهُ مَا لَمْ يَرُدَّهُ ، وَهَذَا إِذَا لَمْ يَكُنِ الدَّيْنُ بَدَلًا صَرَفٍ أَوْ سَلَمٍ ، فَلَوْ كَانَ أَحَدُهُمَا تَوَقَّفَ عَلَى الْقُبُولِ .

(مَادَّة ٥١١) هِبَةُ الدَّيْنِ مِمَّنْ لَيْسَ عَلَيْهِ الدَّيْنُ بَاطِلَةٌ إِلَّا فِي حَوَالَةِ وَوَصِيَّةٍ ،

وَإِذَا سَلَّطَ الْمَوْهُوبُ لَهُ عَلَى قَبْضِهِ بِالتَّوَكُّيلِ عَنْهُ مِنَ الْمَدْيُونِ وَقَبْضَهُ .

الْفَصْلُ الثَّلَاثُ

فِي مَنْ يَجُوزُ لَهُ قَبْضُ الْهَبَةِ

(مَادَّة ٥١٢) هِبَةٌ مَنْ لَهُ وِلَايَةٌ عَلَى الطِّفْلِ لِلطِّفْلِ تَتِمُّ بِالْإِجَابِ ، وَيُنَوِّبُ قَبْضُ الْوَاهِبِ عَنِ الْقَبْضِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، سِوَاءِ كَانَ الْوَاهِبُ أَبَا أَوْ أُمَّ أَوْ غَيْرَهُمَا مِمَّنْ يَعُولُهُ عِنْدَ عَدَمِ الْأَبِ بِشَرَطِ كَوْنِ الْمَوْهُوبِ مَعْلُومًا مُعَيَّنًا مُفْرَزًا وَكَوْنُهُ فِي يَدِ الْوَاهِبِ أَوْ فِي يَدِ مُودَعِهِ أَوْ مُسْتَعِيرِهِ لَا فِي يَدِ مُرْتَهِنِهِ أَوْ غَاصِبِهِ ؛ وَإِنْ كَانَتْ الْهِبَةُ لِبَالِغٍ يُشْتَرَطُ قَبْضُهُ بِنَفْسِهِ أَوْ قَبْضُ وَكَيْلِهِ عَنْهُ ، وَلَوْ كَانَ فِي عِيَالِ الْوَاهِبِ .

(مَادَّة ٥١٣) إِذَا وَهَبَ أَجْنَبِيٌّ هِبَةً لِصَبِيٍّ جَازَ لِكُلِّ مَنْ هُوَ فِي حِجْرِهِ قَبْضُهَا ، وَالصَّبِيُّ إِذَا كَانَ مُمَيَّرًا فَقَبْضُهُ مُعْتَبَرٌ ، وَلَوْ مَعَ وُجُودِ الْأَبِ .

* * *

الْفَصْلُ الرَّابِعُ

فِي الرَّجُوعِ فِي الْهِبَةِ

(مَادَّة ٥١٤) زَوْجُ الْمَرْأَةِ الصَّغِيرَةِ يَمْلِكُ بَعْدَ زَفَافِهَا قَبْضَ مَا وَهَبَ لَهَا ، وَلَوْ مَعَ حَضْرَةِ أَبِيهَا ، وَلَيْسَ لَهُ ذَلِكَ قَبْلَ زَفَافِهَا وَلَا بَعْدَ بُلُوغِهَا .

(مَادَّة ٥١٥) يَصِحُّ الرَّجُوعُ فِي الْهِبَةِ كُلًّا أَوْ بَعْضًا ، وَلَوْ أَسْقَطَ الْوَاهِبُ حَقَّهُ مَا لَمْ يَمْتَنِعْ مَانِعٌ مِنَ الْمَوَانِعِ الْمَذْكُورَةِ فِي الْمَوَادِّ السَّبْعَةِ الْآتِيَةِ .

(مَادَّة ٥١٦) إِذَا زَادَتْ أَلْعَيْنُ الْمَوْهُوبَةُ زِيَادَةً مُتَّصِلَةً مُوجِبَةً لِيَزَادَةَ قِيَمَتِهَا أَمْتَنَعَ الرَّجُوعُ فِيهَا ، وَلَا يَمْتَنَعُ لِيَزَادَةَ سِعْرِهَا ؛ وَلَا يَمْتَنَعُ الرَّجُوعُ

بِالزِّيَادَةِ الْمُنْفَصِلَةِ الْمُتَوَلَّدَةِ مِنَ الْعَيْنِ الْمَوْهُوبَةِ أَوْ غَيْرِ الْمُتَوَلَّدَةِ ؛ وَإِذَا
أَرْتَفَعَ مَانِعُ الزِّيَادَةِ عَادَ حَقُّ الرَّجُوعِ .

(مَادَّةُ ٥١٧) إِذَا مَاتَ أَحَدُ الْعَاقِدَيْنِ بَعْدَ قَبْضِ الْهَبَةِ سَقَطَ حَقُّ الرَّجُوعِ

فِيهَا .

(مَادَّةُ ٥١٨) إِذَا خَرَجَتِ الْعَيْنُ عَنِ مُلْكِ الْمَوْهُوبِ لَهُ ، فَإِنْ كَانَ

خُرُوجُهَا مِنْ يَدِهِ خُرُوجًا كُلِّيًّا أُمْتِنَعَ الرَّجُوعُ فِيهَا ، وَإِنْ كَانَ خُرُوجُهَا
لَا بِالْكُلِّيَّةِ فَلَا يَمْتَنَعُ الرَّجُوعُ ، فَلَوْ بَاعَ بَعْضَهُ فَلِلْوَاهِبِ الرَّجُوعُ فِي الْبَاقِي .

(مَادَّةُ ٥١٩) إِذَا وَهَبَ أَحَدُ الزَّوْجَيْنِ بَعْدَ الزَّفَافِ أَوْ قَبْلَهُ هِبَةً لِلْآخَرِ فَلَا

رُجُوعَ لَهُ فِيهَا ، وَلَوْ وَقَعَتِ الْفُرْقَةُ بَيْنَهُمَا بَعْدَ الْهِبَةِ ؛ وَإِذَا وَهَبَتِ الْمَرْأَةُ
لِزَوْجِهَا دَارًا فِيهَا مَتَاعٌ لَهَا صَحَّتِ الْهِبَةُ وَإِنْ كَانَتْ مَشْغُولَةً بِمِلْكِهَا .

(مَادَّةُ ٥٢٠) مَنْ وَهَبَ هِبَةً لِذِي رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ ، وَلَوْ ذِمِّيًّا أَوْ مُسْتَأْمِنًا

أَوْ غَيْرَ مُسْتَأْمِنٍ ، فَلَا رُجُوعَ لَهُ عَلَيْهِ ؛ فَإِنْ وَهَبَ لِذِي رَحِمٍ غَيْرِ مَحْرَمٍ ، أَوْ
لِمَحْرَمٍ غَيْرِ ذِي رَحِمٍ ، أَوْ لِمَحْرَمٍ بِالْمُصَاهَرَةِ وَأَرَدَ الرَّجُوعَ ، فَلَهُ ذَلِكَ .

(مَادَّةُ ٥٢١) إِذَا هَلَكَتِ الْعَيْنُ الْمَوْهُوبَةُ فِي يَدِ الْمَوْهُوبِ لَهُ أَوْ

أَسْتَهْلِكَتْ سَقَطَ حَقُّ الرَّجُوعِ فِيهَا ، فَإِنْ أَسْتَهْلِكَتِ الْبَعْضُ فَلِلْوَاهِبِ الرَّجُوعُ
فِيمَا بَقِيَ .

(مَادَّةُ ٥٢٢) إِذَا أَضَافَ الْمَوْهُوبُ لَهُ بَعْدَ الْعَقْدِ عَوَضًا لِلْهِبَةِ وَقَبَضَهُ

الْوَاهِبُ مُفْرَرًا مُمَيِّزًا إِنْ كَانَ مِمَّا يَحْتَمِلُ الْقِسْمَةَ سَقَطَ حَقُّ رُجُوعِهِ بِشَرْطِ أَنْ
لَا يَكُونُ الْعَوَضُ بَعْضَ الْمَوْهُوبِ ، فَإِنْ عَوَّضَهُ الْبَعْضَ عَنِ الْبَاقِي فَلَهُ

الرَّجُوعُ فِي الْبَاقِي ؛ وَإِنْ عَوَّضَ النِّصْفَ فَلَهُ الرَّجُوعُ فِي النِّصْفِ ، وَلَا يَصُرُّ
الشُّيُوعُ الْحَاصِلُ بِالرَّجُوعِ .

(مَادَّة ٥٢٣) إِذَا اسْتَحَقَّ كُلُّ الْعَوَضِ يَرْجِعُ الْوَاهِبُ فِي كُلِّ الْهَبَةِ إِنْ كَانَتْ قَائِمَةً وَلَمْ تَحْصِلْ بِهَا زِيَادَةٌ مَانِعَةٌ مِنْهُ أَوْ مَانِعٌ آخَرُ ؛ وَإِذَا اسْتُحِقَّتِ الْهَبَةُ فَلِلْمُعَوِّضِ الرَّجُوعُ فِي جَمِيعِ الْعَوَضِ الَّذِي آدَاهُ إِنْ كَانَ قَائِمًا ، وَبِمِثْلِهِ إِنْ كَانَ هَالِكًا ، وَهُوَ مِثْلِيٌّ أَوْ بِقِيَمَتِهِ إِنْ كَانَ قِيَمِيًّا ، وَإِنْ اسْتُحِقَّ نِصْفَ الْهَبَةِ رَجَعَ بِنِصْفِ الْعَوَضِ ، وَفِي عَكْسِهِ لَا يَرْجِعُ مَا لَمْ يَرُدَّ مَا بَقِيَ مِنَ الْعَوَضِ .

(مَادَّة ٥٢٤) إِذَا تَلَفَتِ الْعَيْنُ الْمَوْهُوبَةُ ، وَاسْتُحِقَّتْهَا مُسْتَحِقُّ ، وَضَمَّنَ الْمُسْتَحِقُّ الْمَوْهُوبَ لَهُ لَمْ يَرْجِعْ عَلَى الْوَاهِبِ بِمَا ضَمَّنَ .

(مَادَّة ٥٢٥) لَا يَجُوزُ لِلْأَبِ أَنْ يُعَوِّضَ عَمَّا وَهَبَ لِابْنِهِ الصَّغِيرِ مِنْ مَالِ الصَّغِيرِ .

(مَادَّة ٥٢٦) لَا رُجُوعَ فِي الْهَبَةِ لِلْفَقِيرِ بَعْدَ قَبْضِهَا .

(مَادَّة ٥٢٧) لَا يَصِحُّ الرَّجُوعُ فِي الْهَبَةِ إِلَّا بِتَرَاضِي الْعَاقِدَيْنِ ، أَوْ بِحُكْمِ الْحَاكِمِ ؛ فَإِذَا رَجَعَ الْوَاهِبُ بِأَحَدِهِمَا كَانَ رُجُوعُهُ إِبْطَالًا لِأَثَرِ الْعَقْدِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ وَإِعَادَةً لِمُلْكِهِ ، فَلَوْ أَخَذَ الْوَاهِبُ الْعَيْنَ الْمَوْهُوبَةَ قَبْلَ الْقَضَاءِ أَوْ الرِّضَاءِ فَهَلَكَتْ أَوْ اسْتُهْلِكَتْ ضَمَّنَ قِيَمَتَهَا لِلْمَوْهُوبِ لَهُ ، وَإِذَا طَلَبَهَا بَعْدَ الْقَضَاءِ وَمَنَعَهَا الْمَوْهُوبُ لَهُ فَهَلَكَتْ فِي يَدِهِ ضَمِنَهَا .

(مَادَّة ٥٢٨) إِذَا وَقَعَتِ الْهَبَةُ بِشَرْطِ عَوَضٍ مَعْلُومٍ مُعَيَّنٍ وَقَتَ الْعَقْدِ فَلَا تَتِمُّ إِلَّا بِالتَّقَابُضِ فِي الْعَوَضَيْنِ وَيَبْطُلُ الْعَوَضُ بِالشُّيُوعِ فِيمَا يُقَسَّمُ ، فَإِنْ اتَّصَلَ التَّقَابُضُ فِي الْعَوَضَيْنِ ثَبَتَ الْمُلْكُ لِكُلِّ مِنَ الطَّرْفَيْنِ ، وَصَارَتْ مُعَاوَضَةً تَجْرِي عَلَيْهَا أَحْكَامُ الْبَيْعِ ، فَتَرُدُّ بِالْعَيْبِ وَخِيَارِ الرُّؤْيَةِ ، وَتُؤْخَذُ بِالشُّفْعَةِ ، فَإِنْ لَمْ يُوجَدْ التَّقَابُضُ فِي الْعَوَضَيْنِ أَوْ قُبِضَ أَحَدُهُمَا دُونَ

الْآخِرِ ، فَلِكُلِّ مِنْهُمَا الرُّجُوعُ .

(مَادَّة ٥٢٩) الصَّدَقَةُ كَالْهَبَةِ ، لَا تُمْلِكُ إِلَّا بِالْقَبْضِ ، وَلَا رُجُوعَ

فِيهَا ، وَلَوْ كَانَتْ لِعَنِيٍّ .

* * *

الْبَابُ الرَّابِعُ

فِي الْوَصَايَا وَمَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا

وَفِيهِ فُصُولٌ .

الْفَصْلُ الْأَوَّلُ

فِي حَدِّ الْوَصِيَّةِ وَشَرَايِطِهَا وَمَنْ هُوَ أَهْلٌ لَهَا

(مَادَّة ٥٣٠) الْوَصِيَّةُ تَمْلِكُ مُضَافٌ إِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ بِطَرِيقِ التَّبَرُّعِ .

(مَادَّة ٥٣١) يُشْتَرَطُ لِصِحَّةِ الْوَصِيَّةِ كَوْنُ الْمَوْصِي حُرًّا بِالْغَا عَاقِلًا

مُخْتَارًا أَهْلًا لِلتَّبَرُّعِ ، وَالْمَوْصِي لَهُ حَيًّا تَحْقِيقًا أَوْ تَقْدِيرًا ، وَالْمَوْصِي بِهِ

قَابِلًا لِلتَّمْلِكِ بَعْدَ مَوْتِ الْمَوْصِي ، فَلَا تَصِحُّ وَصِيَّةُ مَجْنُونٍ وَلَا صَبِيٍّ وَلَوْ

مُرَاهِقًا أَوْ مَادُونًا لَا تَنْجِزًا وَلَا تَعْلِيْقًا بِالْبُلُوغِ ، وَإِنَّمَا تَجُوزُ وَصِيَّةُ الصَّبِيِّ

الْمُمَيَّرِ فِي أَمْرِ تَجْهِيْزِهِ وَدَفْنِهِ .

(مَادَّة ٥٣٢) وَصَايَا الْمَحْجُورِ عَلَيْهِ لِسَفِهِ جَائِزَةٌ فِي سَبِيلِ الْخَيْرِ .

(مَادَّة ٥٣٣) تَصِحُّ الْوَصِيَّةُ بِالْأَعْيَانِ مَنْقُولَةٍ كَانَتْ أَوْ غَيْرَ مَنْقُولَةٍ ،

وَبِمَنَافِعِهَا ، مُقَيَّدَةً بِمُدَّةٍ مَعْلُومَةٍ أَوْ مُؤَبَّدَةً .

(مَادَّة ٥٣٤) يَجُوزُ لِمَنْ لَا دَيْنَ عَلَيْهِ مُسْتَعْرِقًا لِمَالِهِ وَلَا وَاْرثَ لَهُ أَنْ

يُوصِي بِمَالِهِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ لِمَنْ يَشَاءُ ، وَتَنْفُذُ وَصِيَّتَهُ بِلا تَوْقُفٍ عَلَى إِجَازَةِ بَيْتِ الْمَالِ .

(مَادَّة ٥٣٥) مَنْ كَانَ عَلَيْهِ دَيْنٌ مُسْتَعْرَقٌ لِمَالِهِ ، فَلَا تَجُوزُ وَصِيَّتُهُ إِلَّا أَنْ يُبْرِئَهُ الْغَرَمَاءُ بِإِجَازَتِهِمْ .

(مَادَّة ٥٣٦) لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِوَارِثٍ إِلَّا إِذَا أَجَازَهَا الْوَرِثَةُ الْأُخْرُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ ؛ وَيُعْتَبَرُ كَوْنُهُ وَارِثًا أَوْ غَيْرَ وَارِثٍ وَقَتَ مَوْتِ الْمُوصِي لَا وَقَتَ الْوَصِيَّةِ ، وَلَيْسَ لِلْمُجِيزِ أَنْ يَرْجِعَ فِي إِجَازَتِهِ ، وَيُجْبَرُ عَلَى التَّسْلِيمِ إِذَا أَمْتَنَعَ ؛ وَإِذَا أَجَازَهَا بَعْضُ الْوَرِثَةِ وَرَدَّهَا الْبَعْضُ جَازَتْ عَلَى الْمُجِيزِ بِقَدْرِ حِصَّتِهِ وَبَطَلَتْ فِي حَقِّ غَيْرِهِ .

(مَادَّة ٥٣٧) تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ بِالثُّلْثِ لِلْأَجْنَبِيِّ عِنْدَ عَدَمِ الْمَانِعِ مِنْ غَيْرِ إِجَازَةِ الْوَرِثَةِ ، وَلَا تَجُوزُ بِمَا زَادَ عَلَى الثُّلْثِ إِلَّا إِذَا أَجَازَهَا الْوَرِثَةُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَهُمْ مِنْ أَهْلِ التَّبَرُّعِ ، وَلَا عِبْرَةَ بِإِجَازَتِهِمْ فِي حَالِ حَيَاتِهِ .

(مَادَّة ٥٣٨) تَجُوزُ وَصِيَّةُ الزَّوْجِ لِزَوْجَتِهِ وَوَصِيَّتُهَا لَهُ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِأَحَدٍ مِنْهُمَا وَارِثٌ آخَرٌ ، وَإِلَّا تَوَقَّفَ نَفُوذُهَا عَلَى إِجَازَتِهِ .

(مَادَّة ٥٣٩) لَا تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِقَاتِلِ الْمُوصِي مَبَاشَرَةً عَمْدًا كَانَ الْقَتْلُ أَوْ خَطَأً ، قَبْلَ الْإِنِّصَاءِ أَوْ بَعْدَهُ ، إِلَّا إِذَا أَجَازَتْ الْوَرِثَةُ ، أَوْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا أَوْ لَمْ يَكُنْ لِلْمَقْتُولِ وَارِثٌ سِوَاهُ ، وَلَا يُحْرَمُ الْمُتَسَبِّبُ فِي الْقَتْلِ مِنَ الْوَصِيَّةِ .

(مَادَّة ٥٤٠) تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْحَمْلِ بِشَرْطِ أَنْ يُوَلَدَ حَيًّا ، لِأَقَلِّ مِنْ سِتَّةِ أَشْهُرٍ مِنْ وَقْتِ الْوَصِيَّةِ إِنْ كَانَ زَوْجُ الْحَامِلِ حَيًّا أَوْ لِأَقَلِّ مِنْ سَتَيْنِ مِنْ

وَقَتِ الْمَوْتِ أَوْ الطَّلَاقِ الْبَائِنِ إِنْ كَانَتْ مُعْتَدَّةً لَوَفَاةٍ أَوْ لِطَّلَاقٍ بَائِنٍ حِينَ الْوَصِيَّةِ ؛ فَإِنْ جَاءَتِ الْمَرْأَةُ بِتَوَآمِينَ حَيِّينَ فَالْوَصِيَّةُ لَهُمَا نِصْفَيْنِ ؛ وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا بَعْدَ الْوِلَادَةِ فَوَصِيَّتُهُ مِيرَاثٌ بَيْنَ وَرَثَتِهِ ، وَإِنْ مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ الْوِلَادَةِ فَالْوَصِيَّةُ لِلْحَيِّ مِنْهُمَا .

(مَادَّة ٥٤١) تَجُوزُ الْوَصِيَّةُ لِلْمَسَاجِدِ وَالتَّكَايَا وَالْمَارِسَاتِ وَالْمَدَارِسِ ، وَتُصَرَّفُ عَلَى عِمَارَتِهَا وَفَقْرَائِهَا وَسِرَاجِهَا وَغَيْرِ ذَلِكَ مِمَّا يَلْزَمُ ، وَيُعْتَبَرُ فِي كُلِّ شَيْءٍ مِنْ ذَلِكَ مَا هُوَ مُتَعَارَفٌ فِي الْوَصِيَّةِ لَهُ ، وَمَا يُوجَدُ مِنَ الدَّلَالَاتِ ؛ وَتَجُوزُ لِأَعْمَالِ الْبِرِّ ، وَتُصَرَّفُ فِي وُجُوهِ الْخَيْرِ ، وَمِنْهَا بِنَاءُ الْقَنَاطِرِ وَبِنَاءُ الْمَسَاجِدِ وَسِرَاجِهَا وَطَلَبَةُ الْعِلْمِ وَنَحْوُ ذَلِكَ مِنَ الْأَعْمَالِ النَّافِعَةِ الَّتِي لَيْسَ فِيهَا تَمْلِيكَ لِأَحَدٍ مَخْصُوصٍ .

(مَادَّة ٥٤٢) اِخْتِلَافُ الدِّينِ وَالْمِلَّةِ لَا يَمْنَعُ صِحَّةَ الْوَصِيَّةِ ، فَتَجُوزُ الْوَصِيَّةُ مِنَ الْمُسْلِمِ لِلذَّمِّيِّ وَالْمُسْتَأْمِنِ بِدَارِ الْإِسْلَامِ ، وَمِنَ الذَّمِّيِّ وَالْمُسْتَأْمِنِ لِلْمُسْلِمِ وَالذَّمِّيِّ ، وَلَوْ مِنْ غَيْرِ مِلَّتِهِ ، وَيَجُوزُ لِلْمُسْتَأْمِنِ الَّذِي لَا وَارِثَ لَهُ بِدَارِ الْإِسْلَامِ أَنْ يُوصِيَ بِجَمِيعِ مَالِهِ ، وَإِنْ أَوْصَى بِبَعْضِهِ يُرَدُّ الْبَاقِي إِلَى وَرَثَتِهِ ؛ وَتَنْفَذُ وَصِيَّةُ الذَّمِّيِّ مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ لِغَيْرِ الْوَارِثِ ، وَلَا تَنْفَذُ لِلْوَارِثِ إِلَّا بِإِجَازَةِ الْوَرِثَةِ الْأُخْرَى .

(مَادَّة ٥٤٣) لَا يَمْلِكُ الْمُوصِي بِهِ إِلَّا بِقَبُولِ الْوَصِيَّةِ صَرِيحًا أَوْ دَلَالَةً كَمَوْتِهِ قَبْلَ قُبُولِهِ وَرَدُّهُ كَمَا يَأْتِي ، وَلَا يَصِحُّ قُبُولُهَا إِلَّا بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَلَا عِبْرَةَ بِالْقَبُولِ وَالرَّدِّ فِي حَالِ حَيَاتِهِ ، فَإِنْ قَبِلَ الْمُوصِي لَهُ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي ثَبَتَ لَهُ مُلْكُ الْمُوصِي بِهِ ، سَوَاءً قَبَضَهُ أَوْ لَمْ يَقْبِضْهُ ، فَإِنْ لَمْ يَقْبَلْ أَوْ يُرَدَّ فِيهِ مَوْقُوفَةٌ لَا يَمْلِكُهَا الْوَارِثُ وَلَا الْمُوصِي لَهُ بِهَا حَتَّى

يَقْبَلُ أَوْ يَرُدُّ أَوْ يَمُوتَ ؛ فَإِنْ مَاتَ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي قَبْلَ الْقَبُولِ أَوْ الرَّدِّ دَخَلَ الْمُوصَى بِهِ فِي مِلْكِ وَرَثَتِهِ .

(مَادَّة ٥٤٤) يَجُوزُ لِلْمُوصِي الرُّجُوعُ فِي الوَصِيَّةِ بِقَبُولِ صَرِيحٍ أَوْ فِعْلٍ يُزِيلُ اسْمَ الْمُوصَى بِهِ ، وَيُعَيِّرُ مُعْظَمَ صِفَاتِهِ وَمَنَافِعِهِ ، أَوْ يُوجِبُ فِيهِ زِيَادَةً لَا يُمَكِّنُ تَسْلِيمَهُ إِلَّا بِهَا ، أَوْ تَصَرُّفٍ مِنَ التَّصَرُّفَاتِ الَّتِي تَزِيلُهُ عَن مِلْكِهِ ، وَكَذَا إِذَا خُلِطَ بِغَيْرِهِ بِحَيْثُ لَا يُمَكِّنُ تَمْيِيزَهُ أَوْ يُمَكِّنُ بَعْسَرٍ .

(مَادَّة ٥٤٥) جَحْدُ الوَصِيَّةِ لَا يَكُونُ رُجُوعًا مُبْطَلًا لَهَا ، وَلَا تَجْصِيسُ الدَّارِ الْمُوصَى بِهَا وَلَا هَدْمُهَا .

(مَادَّة ٥٤٦) إِذَا هَلَكَتِ الوَصِيَّةُ فِي يَدِ الْمُوصِي أَوْ فِي يَدِ أَحَدٍ مِنْ وَرَثَتِهِ بِدُونِ تَعَدُّيهِ فَلَا ضَمَانَ عَلَيْهِ ؛ وَإِذَا اسْتَهْلِكَتْ ، فَإِنْ كَانَ اسْتَهْلَاكُهَا مِنْ الْمُوصِي فَهُوَ رُجُوعٌ ، وَإِنْ كَانَ مِنَ الوَرَثَةِ يَكُونُ ضَمَانُهَا عَلَيْهِمْ قَبْلَ الْقَبُولِ أَوْ بَعْدَهُ .

* * *

الْفَصْلُ الثَّانِي

فِي اسْتِحْقَاقِ الْمُوصَى لَهُمْ

(مَادَّة ٥٤٧) لَا تَنْفُذُ وَصِيَّةٌ مَنْ لَهُ وَرَثَةٌ إِلَّا مِنْ ثُلْثِ مَالِهِ ، مُسْلِمًا كَانَ أَوْ ذِمِّيًّا ، فَإِذَا أَوْصَى لِمَنْ هُوَ أَهْلٌ لِلوَصِيَّةِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلْثِ وَلَمْ تُجْزِ الوَرَثَةُ الزِّيَادَةَ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ الْمُوصَى لَهُ إِلَّا الثُّلْثَ مِنْ جَمِيعِ مَالِ الْمُوصِي .

(مَادَّة ٥٤٨) إِذَا أَوْصَى إِلَى اثْنَيْنِ بِأَكْثَرِ مِنَ الثُّلْثِ ، وَأَسْتَوِيًّا فِي

الاستحقات ، وَلَمْ تُجْزِ الْوَرَثَةُ الْوَصِيَّتَيْنِ ، يُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا قِسْمَةً مُتَسَاوِيَةً ؛ وَإِذَا لَمْ يَسْتَوِيَا فِي الْأَسْتِحْقَاقِ ، فَإِنْ زَادَتْ وَصِيَّةٌ أَحَدَهُمَا عَلَى الثُّلُثِ ، وَكَانَتْ الْأُخْرَى بِالْثُلُثِ يُقَسَّمُ الثُّلُثُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ، وَالْمُوصِي لَهُ بِأَكْثَرٍ مِنَ الثُّلُثِ لَا يَضْرِبُ بِأَكْثَرٍ مِنَ الثُّلُثِ إِلَّا فِي السَّعَايَةِ وَالْمُحَابَاةِ ، وَالْوَصِيَّةُ بِالذَّرَاهِمِ الْمُرْسَلَةِ الَّتِي لَمْ تُقَيَّدْ بِكُسْرِ مِنَ الْكُسُورِ ؛ فَإِنَّ الثُّلُثَ فِيهَا يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى قَدْرِ حِصَّتِهِمَا فِي الْوَصِيَّةِ ؛ وَإِنْ لَمْ تَزِدْ وَصِيَّةٌ أَحَدٍ مِنْهُمَا عَلَى الثُّلُثِ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا الثُّلُثُ قِسْمَةً مُتَنَاسِبَةً عَلَى قَدْرِ حَقِّ كُلِّ مِنْهُمَا .

(مَادَّة ٥٤٩) إِذَا أَوْصَى بِقَدْرِ مَجْهُولٍ يَتَنَاوَلُ الْقَلِيلَ وَالْكَثِيرَ كَجُزءٍ أَوْ سَهْمٍ أَوْ نَصِيبٍ مِنْ مَالِهِ ، فَالْبَيَانُ فِي ذَلِكَ لِلْوَرَثَةِ إِنْ لَمْ يُبَيِّنْهُ الْمُوصِي ، وَيَعْطُونَ الْمُوصِي لَهُ مَا شَاؤُوا ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَرَثَةٌ وَأَوْصَى بِسَهْمٍ مِنْ مَالِهِ لِأَحَدٍ فَلَهُ نِصْفُ مَالِهِ وَالنِّصْفُ الْآخَرَ لِبَيْتِ الْمَالِ .

(مَادَّة ٥٥٠) إِذَا أَوْصَى بِالْثُلُثِ لِاثْنَيْنِ مُعَيَّنَيْنِ مِنْ أَهْلِ الْأَسْتِحْقَاقِ ، وَكَانَ أَحَدُهُمَا مَيِّتًا أَوْ مَعْدُومًا وَقَتِ الْإِجْبَابِ ، فَلَا يَسْتَحِقُّ شَيْئًا ، وَالْثُلُثُ كُلُّهُ لِلْحَيِّ أَوْ الْمَوْجُودِ ، فَإِذَا مَاتَ أَحَدُهُمَا قَبْلَ مَوْتِ الْمُوصِي أَوْ خَرَجَ لِفَقْدِ شَرْطِ مَا ، بَعْدَ صِحَّةِ الْإِجْبَابِ يَخْرُجُ بِحِصَّتِهِ ، وَلَا يَسْتَحِقُّ الْآخَرَ إِلَّا نِصْفَ الثُّلُثِ مِنْهُ ، وَكَذَا إِذَا جَعَلَهُ بَيْنَهُمَا وَأَحَدُهُمَا مَيِّتٌ ، فَلِلْحَيِّ نِصْفُهُ ؛ وَإِذَا مَاتَ أَحَدُ الْاِثْنَيْنِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوصِي فَلِوَرَثَةِ ذَلِكَ الْمَيِّتِ حَقٌّ فِي حِصَّتِهِ .

(مَادَّة ٥٥١) إِذَا أَوْصَى لِأَحَدٍ بَعَيْنٍ أَوْ بِنَوْعٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الْأَنْوَاعِ الَّتِي تُقَسَّمُ جَبْرًا كَثُلُثِ ذَرَاهِمِهِ أَوْ غَنَمِهِ أَوْ ثِيَابِهِ الْمُتَّحِدَةِ جِنْسًا ، فَهَلْكَ ثُلُثَاهُ ، فَلَهُ

الْبَاقِي بِتَمَامِهِ إِنْ خَرَجَ مِنْ ثُلُثِ بَاقِي جَمِيعِ أَصْنَافِ مَالِ الْمُوصِي ؛ وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِنِصْفٍ أَوْ نَوْعٍ مِمَّا لَا يُقَسَّمُ جَبْرًا ، كَثُلْتُ دَوَابِّهِ أَوْ ثِيَابِهِ الْمُتَفَاوِتَةَ جِنْسًا ، فَهَلَكَ الثُّلُثَانِ ، فَلَيْسَ لَهُ إِلَّا ثُلُثُ مَا بَقِيَ مِنْهُ ، وَإِنْ خَرَجَ مِنْ ثُلُثِ كُلِّ الْمَالِ .

(مَادَّة ٥٥٢) إِذَا أَوْصَى لِأَحَدٍ بِمِقْدَارٍ مُعَيَّنٍ مِنَ الدَّرَاهِمِ وَلَهُ دَيْنٌ مِنْ جِنْسِهَا وَعَيْنٌ ، فَإِنْ خَرَجَ الْقَدْرُ الْمُوصَى بِهِ مِنْ ثُلُثِ الْعَيْنِ دُفِعَ إِلَيْهِ ، وَإِلَّا يُدْفَعُ لَهُ ثُلُثُ الْعَيْنِ ، وَكُلُّ مَا تَحَصَّلَ مِنَ الدَّيْنِ ^(١) يُدْفَعُ إِلَيْهِ ثُلُثُهُ حَتَّى يَسْتَوْفِيَ حَقَّهُ .

* * *

الفصل الثالث

في الوصية بالمنافع

(مَادَّة ٥٥٣) إِذَا أَوْصَى لِأَحَدٍ بِسُكْنَى دَارِهِ أَوْ بَعْلَتِهَا ، وَنَصَّ عَلَى الْأَبَدِ ، أَوْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ وَلَمْ يُقَيِّدْهَا بِوَقْتٍ ، فَلِلْمُوصَى لَهُ السُّكْنَى وَالْغَلَّةُ مُدَّةَ حَيَاتِهِ ، وَبَعْدَ مَوْتِهِ تُرَدُّ إِلَى وَرَثَةِ الْمُوصِي ، وَإِنْ قُيِّدَتِ الْوَصِيَّةُ بِمُدَّةٍ مُعَيَّنَةٍ فَلَهُ الْإِنْتِفَاعُ بِهَا إِلَى أَنْقِضَاءِ تِلْكَ الْمُدَّةِ ، وَإِنْ أَوْصَى لَهُ بِالْمَنْفَعَةِ سِنِينَ تَنْصَرَفُ إِلَى ثَلَاثِ سَنَوَاتٍ لَا أَكْثَرَ .

(مَادَّة ٥٥٤) إِذَا خَرَجَتِ الْعَيْنُ الْمُوصَى بِسُكْنَاهَا أَوْ بَعْلَتِهَا مِنْ ثُلُثِ مَالِ الْمُوصِي تُسَلَّمُ إِلَى الْمُوصَى لَهُ لِلإِنْتِفَاعِ بِهَا عَلَى حَسَبِ الْوَصِيَّةِ ، وَإِنْ

(١) فِي عِدَّةِ نُسَخٍ إِضَافَةٌ : « إِلَّا لِضِعْفِ الثُّلُثِ » .

لَمْ تَخْرُجْ مِنَ الثُّلُثِ ، وَكَانَتْ مُحْتَمَلَةً لِلْقِسْمَةِ ، وَلَمْ يَكُنْ لِلْمُوصِي مَالٌ غَيْرُهَا ، تُقَسَّمُ أَثْلَاثًا إِنْ كَانَتْ الْوَصِيَّةُ بِالسُّكْنَى ، أَوْ تُقَسَّمُ غَلَّتْهَا إِنْ كَانَتْ بِالْغَلَّةِ ، وَيَكُونُ لِلْمُوصَى لَهُ الثُّلُثُ وَلِلْوَرَثَةِ الثُّلُثَانِ ، وَلَا يَجُوزُ لَهُمْ بَيْعُ الثُّلُثَيْنِ مُدَّةَ الْوَصِيَّةِ ؛ وَإِنْ كَانَ لِلْمُوصِي مَالٌ غَيْرُهَا تُقَسَّمُ بِقَدْرِ ثُلُثِ جَمِيعِ الْمَالِ .

(مَادَّة ٥٥٥) الْمُوصَى لَهُ بِالسُّكْنَى لَا تَجُوزُ لَهُ الْإِجَارَةُ ، وَالْمُوصَى لَهُ بِالْغَلَّةِ لَا تَجُوزُ لَهُ السُّكْنَى .

(مَادَّة ٥٥٦) إِذَا أَوْصَى بِغَلَّةِ أَرْضِهِ لِأَحَدٍ فَلَهُ الْغَلَّةُ الْقَائِمَةُ بِهَا وَقَتَ مَوْتِ الْمُوصِي ، وَالْغَلَّةُ الَّتِي تَحْدُثُ بِهَا فِي الْمُسْتَقْبَلِ سَوَاءً نَصَّ عَلَى الْأَبَدِ فِي الْوَصِيَّةِ أَوْ أَطْلَقَهَا .

(مَادَّة ٥٥٧) إِذَا أَوْصَى بِثَمَرَةِ أَرْضِهِ أَوْ بُسْتَانِهِ ، فَإِنْ أَطْلَقَ الْوَصِيَّةَ فَلِلْمُوصَى لَهُ الثَّمَرَةُ الْقَائِمَةُ وَقَتَ مَوْتِ الْمُوصِي دُونَ غَيْرِهَا مِمَّا يَحْدُثُ مِنَ الثَّمَارِ بَعْدَهَا ؛ وَإِنْ نَصَّ عَلَى الْأَبَدِ فَلَهُ الثَّمَرَةُ الْقَائِمَةُ وَقَتَ مَوْتِهِ ، وَالثَّمَرَةُ الَّتِي تَتَجَدَّدُ بَعْدَهُ ، وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ إِذَا لَمْ يَكُنْ فِي الْعَيْنِ الْمُوصَى بِهَا ثِمَارًا وَقَتَ وَفَاتِهِ .

(مَادَّة ٥٥٨) إِذَا أَوْصَى لِأَحَدٍ بِالْغَلَّةِ وَلَاخَرَ بِالْأَرْضِ جَازَتْ الْوَصِيَّتَانِ ، وَيَكُونُ الْعُشْرُ وَالْخَرَاجُ وَالسَّقْيُ وَمَا يُلْزَمُ مِنَ الْمَصَارِيفِ لِإِصْلَاحِ الْأَرْضِ عَلَى صَاحِبِ الْغَلَّةِ فِي صُورَةِ مَا إِذَا كَانَ بِهَا شَيْءٌ يُسْتَغْلَى ، وَإِلَّا فَهِيَ عَلَى الْمُوصَى لَهُ بِالْعَيْنِ .

الْفَصْلُ الرَّابِعُ فِي تَصَرُّفَاتِ الْمَرِيضِ

(مَادَّة ٥٥٩) اَلتَّصَرُّفُ الْاِنْشَائِيُّ الْمُنَجَّزُ الَّذِي فِيهِ مَعْنَى التَّبَرُّعِ اِنْ صَدَرَ مِنْ اَهْلِهِ فِي حَالِ صِحَّةِ الْمُتَبَرِّعِ يَنْفُذُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ .
(مَادَّة ٥٦٠) اَلتَّصَرُّفُ الْمُضَافُ اِلَى مَا بَعْدَ الْمَوْتِ يَنْفُذُ مِنْ ثُلْثِ الْمَالِ لَا مِنْ جَمِيعِهِ وَاِنْ كَانَ صُدُوْرُهُ فِي حَالِ الصَّحَّةِ .

(مَادَّة ٥٦١) جَمِيعُ تَصَرُّفَاتِ الْمَرِيضِ الْاِنْشَائِيَّةِ مِنْ هِبَةٍ وَوَقْفٍ وَضَمَانٍ وَمُحَابَاةٍ فِي الْاِجَارَةِ وَالْاِسْتِجَارِ وَالْمَهْرِ وَالْبَيْعِ وَالشَّرَاءِ وَعَیْرِ ذَلِكَ مِنَ الْمُعَامَلَاتِ حُكْمُهَا حُكْمُ الْوَصِيَّةِ فِي اَعْتِبَارِهَا مِنَ الثُّلْثِ ؛ وَالْمَرَضُ الَّذِي يَبْرَأُ مِنْهُ مُلْحَقٌ بِالصَّحَّةِ .

(مَادَّة ٥٦٢) هِبَةُ الْمُتَعَدِّ وَالْمَفْلُوجِ وَالْمَسْلُوْلِ تَنْفُذُ مِنْ كُلِّ مَالِهِ اِذَا تَطَاوَلَ مَا بِهِ سَنَةٌ وَلَمْ يُحْشَ مَوْتُهُ مِنْهُ ، فَاِنْ لَمْ تَطُلْ مُدَّتُهُ وَخِيفَ مَوْتُهُ بِاَنْ كَانَ يَزِدَادُ مَا بِهِ يَوْمًا فَيَوْمًا يُعْتَبَرُ تَصَرُّفُهُ مِنَ الثُّلْثِ .

(مَادَّة ٥٦٣) اِقْرَارُ الْمَرِيضِ بَدَيْنٍ لِغَيْرِ وَاْرثِهِ صَحِيْحٌ ، وَيَنْفُذُ مِنْ جَمِيعِ مَالِهِ وَاِنْ اُسْتَعْرَقَهُ ، وَكَذَا اِقْرَارُهُ بَعِيْنٍ ، اِلَّا اِذَا عَلِمَ تَمْلِكُهُ لَهَا فِي مَرَضِهِ .

(مَادَّة ٥٦٤) اِقْرَارُ الْمَرِيضِ لَوَاْرثِهِ باَطِلٌ ، اِلَّا اَنْ يُصَدِّقَهُ بَقِيَّةُ الْوَاْرثَةِ سِوَاءَ كَانَ اِقْرَارًا بَعِيْنٍ اَوْ دَيْنٍ عَلَيْهِ لِلْوَاْرثِ ، اَوْ بِقَبْضِ دَيْنٍ لَهُ مِنَ الْوَاْرثِ اَوْ مِنْ كَفِيْلِهِ ، اِلَّا فِي صُوْرَةٍ مَا اِذَا اَقْرَرَ بِاِسْتِهْلَاكِ وَدِيْعَتِهِ الْمَعْرُوْفَةِ الَّتِي كَانَتْ مُوَدَعَةً عِنْدَهُ ، اَوْ اَقْرَرَ بِقَبْضِهِ مَا كَانَ وَدِيْعَةً عِنْدَ وَاْرثِهِ ، اَوْ بِقَبْضِ مَا قَبْضَهُ الْوَاْرثُ بِالْوَكَاَلَةِ مِنْ مَدْيُوْنِهِ .

(مَادَّة ٥٦٥) الْعِبْرَةُ بِكَوْنِ الْمُتَمَرِّ لَهُ وَارِثًا أَوْ غَيْرَ وَارِثٍ عِنْدَ الْإِقْرَارِ ، وَمَعْنَى كَوْنِهِ وَارِثًا عِنْدَ الْإِقْرَارِ أَنَّهُ قَامَ بِهِ سَبَبٌ مِنْ أَسْبَابِ الْمِيرَاثِ وَلَمْ يَمْنَعْ مِنْ مِيرَاثِهِ مَانِعٌ عِنْدَ الْمَوْتِ ؛ فَلَوْ أَقَرَّ لِعَيْرٍ وَارِثٍ بِهَذَا الْمَعْنَى جَازَ ، وَإِنْ صَارَ وَارِثًا بَعْدَ ذَلِكَ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ إِزْتُهُ بِسَبَبِ حَادِثٍ بَعْدَ الْإِقْرَارِ كَمَا لَوْ أَقَرَّ لِأَجْنَبِيَّةٍ ، ثُمَّ تَزَوَّجَهَا ، بِخِلَافِ مَا إِذَا كَانَ السَّبَبُ قَائِمًا ، لَكِنْ مَنَعَ مَانِعٌ ثُمَّ زَالَ بَعْدَهُ كَمَا لَوْ أَقَرَّ لِابْنِهِ مَعَ اخْتِلَافِ الدِّينِ ، ثُمَّ أَسْلَمَ ، فَإِنَّهُ يَبْطُلُ الْإِقْرَارُ ؛ وَكَذَا لَوْ أَقَرَّ لِأَخِيهِ الْمَحْجُوبِ بِاخْتِلَافِ دِينِ أَوْ وُجُودِ ابْنٍ إِذَا زَالَ حَجْبُهُ بِإِسْلَامِهِ أَوْ مَوْتِ الْابْنِ لَا يَصِحُّ الْإِقْرَارُ ، لِقِيَامِ السَّبَبِ عِنْدَ الْإِقْرَارِ وَزَوَالِ الْمَانِعِ عِنْدَ الْمَوْتِ ، وَلَوْ أَقَرَّ لِأَخِيهِ مَثَلًا ، ثُمَّ وُلِدَ لَهُ ابْنٌ ، وَأَسْتَمَرَ حَيًّا إِلَى الْمَوْتِ يَصِحُّ الْإِقْرَارُ لِوُجُودِ الْمَانِعِ عِنْدَ الْمَوْتِ .

(مَادَّة ٥٦٦) إِذَا أَقَرَّ الْمَرِيضُ بِدَيْنٍ أَوْ أَوْصَى بِوَصِيَّةٍ لِمَنْ طَلَّقَهَا بَائِنًا يَطْلُبُهَا فِي مَرَضِ مَوْتِهِ ، فَلَهَا الْأَقْلُ مِنَ الْإِزْثِ مِنَ الدِّينِ أَوْ الْوَصِيَّةِ إِنْ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا ، وَإِنْ طَلَّقَهَا بِلا طَلْبِهَا فَلَهَا الْمِيرَاثُ بِالِغَا مَا بَلَغَ إِنْ مَاتَ فِي عِدَّتِهَا .

(مَادَّة ٥٦٧) إِبْرَاءُ الْمَرِيضِ مَدْيُونُهُ وَهُوَ مَدْيُونٌ بِمُسْتَعْرِقٍ غَيْرِ جَائِزٍ إِنْ كَانَ الْمَدْيُونُ أَجْنَبِيًّا مِنْهُ ، وَإِبْرَاؤُهُ مَدْيُونُهُ الْوَارِثُ لَهُ غَيْرُ جَائِزٍ مُطْلَقًا ، سِوَاءَ كَانَ الْمَرِيضُ مَدْيُونًا أَوْ لا ، وَسِوَاءَ كَانَ الدِّينُ ثَابِتًا لَهُ عَلَيْهِ أَصَالَةً أَوْ كِفَالَةً .

(مَادَّة ٥٦٨) إِبْرَاءُ الزَّوْجَةِ زَوْجَهَا فِي مَرَضِهَا الَّذِي مَاتَتْ فِيهِ مَوْقُوفٌ عَلَى إِجَارَةِ بَقِيَّةِ الْوَرَثَةِ .

(مَادَّة ٥٦٩) الدِّينُ مُقَدَّمٌ عَلَى الْوَصِيَّةِ ، وَالْوَصِيَّةُ مُقَدَّمَةٌ عَلَى

الْإِرْثِ ، وَدَيْنُ الصَّحَّةِ مُطْلَقًا سِوَاءَ عُلْمِ بَيِّنَةٍ أَوْ عُلْمِ بِالْإِقْرَارِ ، وَمَا لَزِمَهُ فِي مَرَضِهِ بِسَبَبِ مَعْرُوفٍ كِنِكَاحِ مُشَاهِدٍ بِمَهْرٍ الْمِثْلِ ، وَبَيْعِ مُشَاهِدٍ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ ، وَإِتْلَافِ مَالٍ لِلْغَيْرِ مُشَاهِدٍ أَيْضًا ؛ كُلُّ ذَلِكَ مُقَدَّمٌ عَلَى مَا أَقْرَبَهُ فِي مَرَضِ مَوْتِهِ ، وَلَوْ كَانَ الْمُقَرَّبُ فِي الْمَرَضِ وَدِيْعَةً .

(مَادَّة ٥٧٠) لَيْسَ لِلْمَرِيضِ أَنْ يَقْضِيَ دَيْنَ بَعْضِ غُرْمَائِهِ دُونَ الْبَعْضِ عِنْدَ تَسَاوِيِ الدُّيُونِ حُكْمًا ، وَلَوْ كَانَ ذَلِكَ إِعْطَاءَ مَهْرٍ لِلزَّوْجَةِ أَوْ إِيفَاءِ أُجْرَةٍ ، بَلْ تَشَارِكُ الزَّوْجَةَ وَمَنْ يَسْتَحِقُّ الْأُجْرَةَ غُرْمَاءَ الصَّحَّةِ ، وَيُسْتَنْتَى مِنْ ذَلِكَ مَا إِذَا أَدَّى بَدَلَ مَا أُسْتَقْرَضَهُ فِي مَرَضِهِ ، أَوْ نَقَدَ ثَمَنَ مَا اشْتَرَاهُ فِيهِ بِمِثْلِ الْقِيَمَةِ إِذَا ثَبَتَ الْقَرْضُ وَالشَّرَاءُ بِالْبُرْهَانِ . وَإِنْ لَمْ يُؤَدِّ ثَمَنَ مَا اشْتَرَاهُ فِيهِ ، أَوْ بَدَلَ مَا أُسْتَقْرَضَهُ فِيهِ حَتَّى مَاتَ ، فَالْبَائِعُ أَسْوَأُ الْغُرْمَاءِ مَا لَمْ تَكُنِ الْعَيْنُ الْمَبِيعَةَ بَاقِيَةً فِي يَدِ الْبَائِعِ ، فَإِنْ كَانَتْ فِي يَدِهِ تَقَدَّمَ عَلَى غَيْرِهِ .

* * *

الْفَصْلُ الْخَامِسُ

فِي أَحْكَامِ الْمَفْقُودِ

(مَادَّة ٥٧١) الْمَفْقُودُ ، هُوَ : الْغَائِبُ الَّذِي لَا يُدْرَى مَكَانُهُ ، وَلَا تُعْلَمُ حَيَاتُهُ وَلَا وَفَاتُهُ .

(مَادَّة ٥٧٢) إِذَا تَرَكَ الْمَفْقُودُ وَكَيْلًا قَبْلَ غِيَابِهِ لِحِفْظِ أَمْوَالِهِ وَإِدَارَةِ مَصَالِحِهِ فَلَا يَنْعَزِلُ وَكَيْلُهُ بِفَقْدِهِ ، وَلَا تَنْزِعُ الْوَرَثَةُ الْمَالَ مِنْ يَدَيْهِ ، وَلَا أَمِينُ بَيْتِ الْمَالِ ؛ وَلَوْ كَانَ الْمَفْقُودُ لَا وَاِرْثَ لَهُ أَضْلًا ، وَلَيْسَ لِلْوَكِيلِ

تَعْمِيرُ عَقَارَاتِ الْمَفْقُودِ إِذَا أَحْتَا جَبَتْ إِلَى تَعْمِيرِ إِلَّا بِإِذْنِ مَنْ الْحَاكِمِ .
 (مَادَّة ٥٧٣) إِذَا لَمْ يَكُنِ الْمَفْقُودُ تَرَكَ وَكَيْلًا يُنْصَبُ لَهُ الْقَاضِي وَكَيْلًا
 يُخْصِي أَمْوَالَهُ الْمَنْقُولَةَ ، وَغَيْرَ الْمَنْقُولَةَ ، وَيَحْفَظُهَا ، وَيَقُومُ عَلَيْهَا ،
 وَيَحْصِلُ غَلَاتِهِ وَرَيْعَ عَقَارَاتِهِ ، وَيَقْبِضُ دِيُونَهُ الَّتِي أَقْرَتْ بِهَا غُرْمَاؤُهُ .
 (مَادَّة ٥٧٤) لِلْقَاضِي أَنْ يَبِيعَ مَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ مِنْ مَالِ الْمَفْقُودِ
 مَنْقُولًا كَانَ أَوْ عَقَارًا ، وَيَحْفَظُ ثَمَنَهُ لِيُعْطَى لَهُ إِنْ ظَهَرَ حَيًّا أَوْ لِمَنْ يَسْتَحِقُّهُ
 مِنْ وَرَثَتِهِ بَعْدَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ وَلَيْسَ لَهُ أَنْ يَبِيعَ شَيْئًا مِمَّا لَا يُخْشَى عَلَيْهِ الْفَسَادُ
 لَا لِنَفَقَةِ عِيَالِهِ وَلَا لِغَيْرِهَا .

(مَادَّة ٥٧٥) لِلْوَكِيلِ الْمَنْصُوبِ أَنْ يُنْفِقَ عَلَى عِرْسِ الْمَفْقُودِ وَعَلَى
 أَصُولِهِ وَفُرُوعِهِ الْمُسْتَحَقِّينَ لِلنَّفَقَةِ مِنْ مَالِهِ الْحَاصِلِ فِي بَيْتِهِ ، أَوْ الْوَاصِلِ
 مِنْ ثَمَنِ بَيْعِ مَا يَتَسَارَعُ إِلَيْهِ الْفَسَادُ أَوْ مِنْ مَالِ مَوْدُوعٍ عِنْدَ مُقَرَّرٍ أَوْ دَيْنٍ عَلَى
 مُقَرَّرٍ .

(مَادَّة ٥٧٦) الْمَفْقُودُ يُعْتَبَرُ حَيًّا فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَضُرُّهُ ، وَهِيَ
 الَّتِي تَتَوَقَّفُ عَلَى ثُبُوتِ مَوْتِهِ ، فَلَا يَتَزَوَّجُ عِرْسَهُ أَحَدٌ ، وَلَا يُقَسَمُ مَالُهُ عَلَى
 وَرَثَتِهِ ، وَلَا تُفْسَخُ إِجَارَاتُهُ ، وَلَا يُفَرَّقُ بَيْنَهُ وَبَيْنَ عِرْسِهِ وَلَوْ بَعْدَ مُضِيِّ أَرْبَعِ
 سِنِينَ قَبْلَ ظُهُورِ الْحَالِ .

(مَادَّة ٥٧٧) الْمَفْقُودُ يُعْتَبَرُ مَيِّتًا فِي حَقِّ الْأَحْكَامِ الَّتِي تَنْفَعُهُ وَتَضُرُّ
 غَيْرَهُ ، وَهِيَ الْمُتَوَقَّفَةُ عَلَى ثُبُوتِ حَيَاتِهِ ، فَلَا يَرِثُ مِنْ غَيْرِهِ ، وَلَا يُحْكَمُ
 بِأَسْتِحْقَاقِهِ لِلْوَصِيَّةِ إِذَا أُوصِيَ لَهُ بِوَصِيَّةٍ ، بَلْ يُوقَفُ نَصِيبُهُ فِي الْإِرْثِ
 وَقِسْطُهُ فِي الْوَصِيَّةِ إِلَى ظُهُورِ حَيَاتِهِ أَوْ الْحُكْمِ بِوَفَاتِهِ .

(مَادَّة ٥٧٨) يُحْكَمُ بِوَفَاةِ الْمَفْقُودِ إِذَا انْقَرَضَتْ أَقْرَانُهُ فِي بَلَدِهِ فَإِنْ تَعَدَّرَ

التَّفَحُّصُ عَنِ الْأَقْرَانِ ، وَحُكْمَ الْقَاضِي بِمَوْتِهِ بَعْدَ مُضِيِّ تِسْعِينَ سَنَةً مِنْ حِينِ وِلَادَتِهِ صَحَّ حُكْمُهُ .

(مَادَّة ٥٧٩) مَتَى حُكْمَ بَوفاةِ الْمَفْقُودِ يُقَسَّمُ مَالُهُ بَيْنَ وَرَثَتِهِ الْمَوْجُودِينَ وَفَتَ صُدُورِ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ ، وَيُرَدُّ الْقِسْطُ الْمَوْقُوفُ لَهُ إِلَى مَنْ يَرِثُ مُورَثَهُ عِنْدَ مَوْتِهِ ، وَيُرَدُّ الْمَوْصِي لَهُ بِهِ إِنْ كَانَتْ لَهُ وَصِيَّةٌ إِلَى وَرَثَةِ الْمَوْصِي ، وَتَعْتَدُ عِنْدَ ذَلِكَ زَوْجَتُهُ عِدَّةَ الْوفاةِ ، وَتَحِلُّ لِلْأَزْوَاجِ بَعْدَ أَنْقِضَائِهَا .

(مَادَّة ٥٨٠) إِذَا عَلِمَتْ حَيَاةُ الْمَفْقُودِ أَوْ حَضَرَ حَيًّا فِي وَفَتٍ مِنْ الْأَوْقَاتِ ، فَإِنَّهُ يَرِثُ مِمَّنْ مَاتَ قَبْلَ ذَلِكَ مِنْ أَقَارِبِهِ ؛ فَإِنْ عَادَ حَيًّا بَعْدَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ فَالْبَاقِي مِنْ مَالِهِ فِي أَيْدِي وَرَثَتِهِ يَكُونُ لَهُ ، وَلَا يُطَالَبُ أَحَدًا مِنْهُمْ بِمَا ذَهَبَ .

(مَادَّة ٥٨١) إِذَا أَدَّعَتْ زَوْجَةُ الْمَفْقُودِ مَوْتَهُ ، أَوْ أَدَّعَاهُ الْوَرَثَةُ ، أَوْ غَيْرُهُمْ مِنْ أَرْبَابِ الْحُقُوقِ ، وَأُقِيمَتِ الْبَيِّنَةُ عَلَى ذَلِكَ ، يَجْعَلُ الْقَاضِي الْوَكِيلَ الَّذِي بِيَدِهِ مَالُ الْمَفْقُودِ خَصْمًا عَنْهُ ، وَإِنْ لَمْ يَكُنْ لَهُ وَكِيلٌ يُنْصَبُ لَهُ قِيَمًا تُقْبَلُ عَلَيْهِ الْبَيِّنَةُ لِإِثْبَاتِ دَعْوَى مَوْتِهِ .

* * *

الْجُزْءُ الثَّانِي

فِي الْمَوَارِيثِ

وَفِيهِ أَبْوَابٌ .

الْبَابُ الْأَوَّلُ

فِي ضَوَابِطِ عُمُومِيَّةِ

(مَادَّةُ ٥٨٢) شُرُوطُ الْمِيرَاثِ ثَلَاثَةٌ :

أَوَّلًا : تَحَقُّقُ مَوْتِ الْمُوْرَثِ ، أَوْ إِحْقَاقُهُ بِالْمَوْتِ حُكْمًا .

ثَانِيًا : تَحَقُّقُ حَيَاةِ الْوَارِثِ بَعْدَ مَوْتِ الْمُوْرَثِ أَوْ إِحْقَاقُهُ بِالْأَحْيَاءِ تَقْدِيرًا .

ثَالِثًا : الْعِلْمُ بِالْجِهَةِ الَّتِي بِهَا الْإِرْثُ وَبِالذَّرَجَةِ الَّتِي يَجْتَمِعُ فِيهَا

الْوَارِثُ وَالْمُوْرَثُ .

(مَادَّةُ ٥٨٣) يَتَعَلَّقُ بِمَالِ الْمَيِّتِ حُقُوقٌ أَرْبَعٌ مُقَدَّمٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ :

أَوَّلًا : يُبْدَأُ مِنَ التَّرِكَةِ بِمَا يَحْتَاجُ إِلَيْهِ الْمَيِّتُ مِنْ حِينِ مَوْتِهِ إِلَى دَفْنِهِ .

ثَانِيًا : قَضَاءُ مَا وَجَبَ فِي الذَّمَّةِ مِنَ الدُّيُونِ مِنْ جَمِيعِ مَا بَقِيَ مِنْ مَالِهِ .

ثَالِثًا : تَنْفِيذُ مَا أَوْصَى بِهِ مِنْ ثُلْثِ مَا بَقِيَ بَعْدَ الدَّيْنِ .

رَابِعًا : قِسْمَةُ الْبَاقِي إِذَا تَعَدَّدَتِ الْوَرَثَةُ الَّذِينَ ثَبَتَ إِرْثُهُمْ بِالْكِتَابِ أَوْ

السُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ ، وَإِلَّا فَالْكَلُّ لِوَاحِدٍ مِنْهُمْ إِذَا أَنْفَرَدَ غَيْرُ الزَّوْجِ وَالزَّوْجَةِ

فَإِنَّهُمَا لَا يَرِثَانِ كُلَّ التَّرَكَةِ ، هَذَا إِذَا لَمْ يَتَعَلَّقْ بِهَا حَقُّ الْغَيْرِ ، كَالرَّهْنِ أَوْ غَيْرِهِ مِنَ الْحُقُوقِ الْمُتَعَلِّقَةِ بِعَيْنِ الْمَالِ فِي حَالِ الْحَيَاةِ .
(مَادَّة ٥٨٤) الْمُسْتَحِقُّونَ لِلتَّرَكَةِ عَشْرَةٌ أَصْنَافٍ ، مُقَدَّمٌ بَعْضُهَا عَلَى بَعْضٍ كَالتَّرْتِيبِ الْآتِي :

الأوَّلُ : صَاحِبُ الْفَرَضِ ، وَهُوَ : مَنْ فَرِضَ لَهُ سَهْمٌ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ أَوْ السُّنَّةِ أَوْ الْإِجْمَاعِ .

الثَّانِي : الْعَصْبَةُ مِنَ النَّسَبِ ، وَهُوَ : مَنْ يَأْخُذُ مَا بَقِيَ مِنَ التَّرَكَةِ بَعْدَ الْفَرَضِ ، أَوْ الْكُلَّ عِنْدَ عَدَمِ صَاحِبِ الْفَرَضِ .

الثَّلَاثُ : الْعَصْبَةُ السَّبَبِيَّةُ ، وَهُوَ : مَوْلَى الْعَتَاقَةِ ، وَهِيَ عَصُوبَةُ سَبَبِهَا نِعْمَةُ الْمُعْتَقِ .

الرَّابِعُ : عَصْبَتُهُ بِنَفْسِهِمْ عَلَى التَّرْتِيبِ ، وَالْمُعْتَقُ لَا يَرِثُ مِنْ مُعْتَقِهِ .
الخَامِسُ : الرَّدُّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ النَّسَبِيَّةِ بِقَدْرِ حُقُوقِهِمْ .
السَّادِسُ : ذُوُّ الْأَرْحَامِ عِنْدَ عَدَمِ الرَّدِّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ ؛ وَذُوُّ الرَّحِمِ هُمْ : الَّذِينَ لَهُمْ قَرَابَةٌ لِلْمَيِّتِ وَلَيْسُوا بِعَصْبَةٍ وَلَا ذَوِي سَهْمٍ .

السَّابِعُ : مَوْلَى الْمُوَالَاةِ ، وَهُوَ : كُلُّ شَخْصٍ وَالَاهُ آخِرُ بَشَرٍ كَوْنِ الْأَدْنَى حُرًّا غَيْرَ عَرَبِيٍّ ، وَلَا مُعْتَقًا لِعَرَبِيٍّ ، وَلَا لَهُ وَارِثٌ نَسَبِيٌّ ، وَلَا عَقَلَ عَنْهُ بَيْتُ الْمَالِ ، أَوْ مَوْلَى مُوَالَاةٍ آخَرَ ، وَكَوْنُهُ مَجْهُولَ النَّسَبِ بِأَنْ قَالَ : أَنْتَ مَوْلَايَ ، تَرِثُنِي إِذَا مِتُّ ، وَتَعَقَّلَ عَنِّي إِذَا جَنَيْتُ ؛ وَقَالَ الْآخَرُ وَهُوَ حُرٌّ مُكَلَّفٌ : قَبَلْتُ ؛ فَيَصِحُّ هَذَا الْعَقْدُ ، وَيَصِيرُ الْقَابِلُ وَارِثًا ؛ وَإِذَا كَانَ الْآخَرُ أَيْضًا مَجْهُولَ النَّسَبِ إِلَى آخِرِ شُرُوطِ الْأَدْنَى ، وَقَالَ لِلأَوَّلِ مِثْلَ ذَلِكَ ، وَقَبَلَهُ ، وَرِثَ كُلُّ مِنْهُمَا صَاحِبَهُ ، وَعَقَلَ عَنْهُ ؛ فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَوْلَى

الْمُوَالَاةِ وَاحِدَ الزَّوْجَيْنِ فَالْبَاقِي مِنَ التَّرِكَةِ بَعْدَ نَصِيبِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ لَهُ .
 الثَّامِنُ : الْمُقَرُّ لَهُ بِالنَّسَبِ ، وَهُوَ : مَنْ أَقَرَّ لَهُ شَخْصٌ أَنَّهُ أَخُوهُ أَوْ عَمُّهُ
 بِحَيْثُ لَمْ يَثْبُتْ بِإِقْرَارِهِ نَسَبُهُ مِنْ أَبِي الْمُقَرِّ ، وَأَنْ يُصَرَّ الْمُقَرُّ عَلَى ذَلِكَ
 الْإِقْرَارِ إِلَى حِينِ مَوْتِهِ ، فَإِنْ لَمْ يَكُنْ لِلْمُقَرِّ وَارِثٌ مَعْرُوفٌ غَيْرَ أَحَدِ
 الزَّوْجَيْنِ وَمَاتَ وَتَرَكَ الْمُقَرُّ لَهُ بِالنَّسَبِ الْمَذْكُورِ ، فَمَا بَقِيَ مِنَ التَّرِكَةِ بَعْدَ
 نَصِيبِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فَهُوَ لَهُ .

التَّاسِعُ : الْمُوَصَّى لَهُ بِجَمِيعِ الْمَالِ ، وَهُوَ : مَنْ أَوْصَى لَهُ شَخْصٌ
 لَا وَارِثَ لَهُ غَيْرَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ، أَوْ لَا وَارِثَ لَهُ أَصْلًا ، فَلَهُ بَاقِي التَّرِكَةِ بَعْدَ
 نَصِيبِ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ أَوْ كُلِّهَا .

العَاشِرُ : بَيْتُ الْمَالِ : يُوَضَعُ فِيهِ الْمَالُ الَّذِي لَا مُسْتَحِقَّ لَهُ مِمَّنْ ذُكِرَ
 بِطَرِيقِ الْحِفْظِ ، وَيُصْرَفُ فِي مَصَارِفِهِ .

* * *

أَلْبَابُ الثَّانِي

فِي الْمَوَانِعِ مِنَ الْإِرْثِ

(مَادَّة ٥٨٥) مَوَانِعُ الْإِرْثِ أَرْبَعَةٌ :

الأَوَّلُ : الرِّقُّ كَامِلًا^(١) كَانَ ، كَالْقِنِّ وَالْمَكَاتِبِ ؛ أَوْ نَاقِصًا ، كَالْمُدَبَّرِ
 وَأُمِّ الْوَلَدِ ؛ لِأَنَّ الرِّقَّ يُنَافِي أَهْلِيَّةَ الْإِرْثِ ، لِأَنَّهَا بِأَهْلِيَّةِ الْمُلْكِ رَقَبَةٌ .

(١) فِي نُسْخَةِ شَرْحِ الْإِبْتِائِي : « وَافِرًا » بَدَلًا مِنْ : « كَامِلًا » .

(مَادَّة ٥٨٦) الثَّانِي : الْقَتْلُ الَّذِي يَتَعَلَّقُ بِهِ حُكْمُ الْقِصَاصِ أَوْ الْكُفَّارَةِ ، وَهُوَ إِمَّا عَمْدٌ ، وَفِيهِ الْإِثْمُ وَالْقِصَاصُ ؛ أَوْ شِبْهُ عَمْدٍ ، وَفِيهِ الْكُفَّارَةُ وَالْإِثْمُ وَالِدِّيَّةُ الْمَغْلَطَةُ لَا الْقَوْدُ ؛ أَوْ خَطَأً كَأَن رَمَى صَيْدًا فَأَصَابَ إِنْسَانًا ، وَفِيهِ الْكُفَّارَةُ وَالِدِّيَّةُ ؛ فَفِي هَذِهِ الْأَحْوَالِ لَا يَرِثُ الْقَاتِلُ الْمَقْتُولَ إِذَا لَمْ يَكُنِ الْقَتْلُ بِحَقٍّ ، أَمَّا إِذَا قَتَلَ مُورَثَهُ قِصَاصًا أَوْ حَدًّا أَوْ دَفْعًا عَنِ نَفْسِهِ ، فَلَا حِرْمَانَ مِنَ الْإِرْثِ ، وَكَذَا لَوْ كَانَ الْقَتْلُ تَسْبُبًا بِلَا مُبَاشَرَةٍ ، أَوْ كَانَ الْقَاتِلُ صَبِيًّا أَوْ مَجْنُونًا لِعَدَمِ تَعَلُّقِ حُكْمِ الْقِصَاصِ أَوْ الْكُفَّارَةِ بِذَلِكَ .

(مَادَّة ٥٨٧) الثَّلَاثُ : اِخْتِلَافُ الدِّينِ ، فَلَا يَرِثُ الْكَافِرُ مِنَ الْمُسْلِمِ ، وَلَا الْمُسْلِمُ مِنَ الْكَافِرِ ؛ بِخِلَافِ الْمُرْتَدِّ ، فَإِنَّهُ يَرِثُهُ قَرِيبُهُ الْمُسْلِمُ ، أَي : يَرِثُ مَالَهُ الَّذِي أَكْتَسَبَهُ الْمُرْتَدُّ فِي حَالِ إِسْلَامِهِ ، وَأَمَّا مَا أَكْتَسَبَهُ فِي حَالِ رَدِّهِ فَيُوضَعُ فِي بَيْتِ الْمَالِ ، هَذَا فِي حَقِّ الْمُرْتَدِّ الذَّكَرِ ؛ وَأَمَّا الْمَرْأَةُ الْمُرْتَدَّةُ فَيَرِثُ قَرِيبُهَا الْمُسْلِمُ مَا أَكْتَسَبَتْهُ فِي حَالِ إِسْلَامِهَا وَفِي حَالِ رَدِّهَا .

(مَادَّة ٥٨٨) الرَّابِعُ : اِخْتِلَافُ الدَّارَيْنِ فِي حَقِّ الْمُسْتَأْمِنِ وَالذَّمِّيِّ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ ، وَفِي حَقِّ الْحَرْبِيِّينَ وَالْمُسْتَأْمِنِينَ مِنْ دَارَيْنِ مُخْتَلِفَيْنِ ، وَفِي حَقِّ الْحَرْبِيِّ وَالذَّمِّيِّ ، وَيُوقَفُ مَالُ الْمُسْتَأْمِنِ فِي دَارِ الْإِسْلَامِ إِلَى وَرَثَتِهِ الَّذِينَ فِي دَارِ الْحَرْبِ إِذَا اتَّحَدَتْ دَارُهُمَا .

الْبَابُ الثَّلَاثُ

فِي أَصْحَابِ الْفُرُوضِ وَبَيَانِ فُرُوضِهِمْ

(مَادَّة ٥٨٩) الْإِرْثُ الْمُجْمَعُ عَلَيْهِ نَوْعَانِ : إِرْثٌ بِالْفُرْضِ ، وَإِرْثٌ بِالْتَّعْصِيبِ ؛ وَالْفُرُوضُ الْمَقْدَّرَةُ فِي الْقُرْآنِ الْعَزِيزِ سِتَّةٌ : النِّصْفُ ، وَالرُّبْعُ ، وَالثُّمْنُ ، وَالثُّلْثَانِ ، وَالثُّلْثُ ، وَالسُّدُسُ ؛ وَأَصْحَابُهَا أَثْنَا عَشَرَ ، أَرْبَعَةٌ مِنَ الذُّكُورِ ، وَهُمْ : الْأَبُ ، وَالْجَدُّ الصَّحِيحُ وَهُوَ أَبُو الْأَبِ وَإِنْ عَلَا ، وَالْأَخُ لِأُمِّ ، وَالزَّوْجُ ؛ وَمِنَ النِّسَاءِ ثَمَانِيَّةٌ ، هُنَّ : الزَّوْجَةُ ، وَالْبِنْتُ ، وَالْأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَتْ ، وَالْأُخْتُ لِأُمِّ ، وَالْأُمُّ ، وَالْجَدَّةُ الصَّحِيحَةُ .

(مَادَّة ٥٩٠) النِّصْفُ هُوَ فَرَضٌ خَمْسَةٌ مِنَ الْوَرِثَةِ : لِلزَّوْجِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ أَبْنٍ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالْوَالِدُ يَتَنَاوَلُ الذَّكَرَ وَالْأُنْثَى ، وَلِبِنْتِ الصُّلْبِ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً ، وَلِبِنْتِ الْإِبْنِ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً وَمُنْفَرِدَةً عَنِ الصُّلْبِيَّةِ ، وَلِلْأُخْتِ لِأَبَوَيْنِ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً وَمُنْفَرِدَةً عَنِ الْبِنْتِ ، وَبِنْتِ الْإِبْنِ ، وَلِلْأُخْتِ لِأَبٍ إِذَا كَانَتْ وَاحِدَةً وَمُنْفَرِدَةً عَنْهُنَّ بِشَرَطِ عَدَمِ وُجُودِ الْمُعْصَبِ عَلَى مَا يَأْتِي .

(مَادَّة ٥٩١) الرُّبْعُ هُوَ فَرَضٌ أَثْنَيْنِ مِنَ الْوَرِثَةِ : لِلزَّوْجِ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ أَبْنٍ وَإِنْ سَفَلَ ، وَلِلزَّوْجَةِ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ أَبْنٍ وَإِنْ سَفَلَ .

(مَادَّة ٥٩٢) الثُّمْنُ هُوَ فَرَضٌ صِنْفٍ مِنَ الْوَرِثَةِ ، وَهُوَ : الزَّوْجَةُ أَوْ الزَّوْجَاتُ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ أَبْنٍ وَإِنْ سَفَلَ ، سِوَاءِ كَانَ مِنْهَا أَوْ مِنْ غَيْرِهَا .

(مَادَّة ٥٩٣) الثُّلثَانِ هُمَا فَرَضُ أَرْبَعَةٍ مِنَ الْوَرَثَةِ ، وَهُنَّ : بِنْتَا الصُّلْبِ ، وَبِنْتَا الْأَبْنِ فَصَاعِدًا إِذَا كَانَتَا مُنْفَرِدَتَيْنِ عَنِ الصُّلْبِيَّةِ ، وَلِلأُخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ إِذَا كَانَتَا مُنْفَرِدَتَيْنِ عَنِ بَنَاتِ الصُّلْبِ وَبَنَاتِ الْأَبْنِ أَوْ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ ، وَلِلأُخْتَيْنِ لِأَبٍ إِذَا كَانَتَا مُنْفَرِدَتَيْنِ عَنْهُنَّ بِشَرْطِ عَدَمِ الْمُعَصَّبِ الذَّكَرِ فِي الْجَمِيعِ .

(مَادَّة ٥٩٤) الثُّلْثُ هُوَ فَرَضُ اثْنَيْنِ مِنَ الْوَرَثَةِ : فَرَضُ الْأُمِّ سِوَاءِ كَانَ الثُّلْثُ ثُلْثَ الْكُلِّ إِذَا لَمْ يَكُنْ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ أَوْ اثْنَانِ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا أَوْ مِنْهُمَا أَوْ ثُلْثُ الْبَاقِي بَعْدَ فَرَضِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فِي زَوْجٍ وَأَبَوَيْنِ أَوْ زَوْجَةٍ وَأَبَوَيْنِ ، وَلِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا مِنْ وَلَدِ الْأُمِّ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا أَوْ مِنْهُمَا .

(مَادَّة ٥٩٥) السُّدُسُ هُوَ فَرَضُ سَبْعَةٍ مِنَ الْوَرَثَةِ ، وَهُمُ : الْأَبُ ، وَالْجَدُّ أَبُو الْأَبِ وَإِنْ عَلَا إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ وَإِنْ سَفَلَ ، وَلِلْأُمِّ إِذَا كَانَ لِلْمَيِّتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدُ ابْنٍ وَإِنْ سَفَلَ أَوْ تَرَكَ اثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ فَصَاعِدًا أَوْ مِنْهُمَا ، وَلِلْجَدَّةِ وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ أَكْثَرَ ، وَلِلْوَالِدِ الْأُمِّ إِذَا كَانَ وَاحِدًا ، وَلِلْبِنْتِ الْأَبْنِ إِذَا كَانَ مَعَهَا بِنْتُ صُلْبِيَّةٍ ، وَلِلأُخْتِ لِأَبٍ إِذَا كَانَ مَعَهَا أُخْتُ لِأَبَوَيْنِ .

الْبَابُ الرَّابِعُ فِي بَيَانِ أَحْوَالِ نَصِيبِ ذَوِي الْفُرُوضِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَعَ غَيْرِهِمْ مِنَ الْوَرَثَةِ

(مَادَّة ٥٩٦) الْأَبُ لَهُ أَحْوَالٌ ثَلَاثٌ : الْفَرَضُ الْمَطْلُوقُ الْخَالِي عَنِ التَّعْصِيبِ وَهُوَ السُّدُسُ ، وَذَلِكَ مَعَ الْأَبْنِ وَأَبْنِ الْأَبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالْفَرَضُ وَالتَّعْصِيبُ مَعَ ابْنَتِ وَبِنْتِ الْأَبْنِ وَإِنْ سَفَلَتْ ، وَالتَّعْصِيبُ الْمَحْضُ عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْأَبْنِ وَإِنْ سَفَلَ .

(مَادَّة ٥٩٧) الْجَدُّ الصَّحِيحُ ، وَهُوَ : الَّذِي لَا يَدْخُلُ فِي نِسْبَتِهِ إِلَى الْمَيِّتِ أُمَّ كَالأَبِ عِنْدَ عَدَمِهِ إِلَّا فِي الْمَسَائِلِ الْآتِيَةِ :
الْأُولَى : : أَنْ أُمَّ الْأُمِّ لَا تَرِثُ مَعَ الْأَبِ وَتَرِثُ مَعَ الْجَدِّ .

الثَّانِيَةُ : أَنْ الْمَيِّتَ إِذَا تَرَكَ الْأَبَوَيْنِ مَعَ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ فَلِلْأُمِّ ثُلُثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ نَصِيبِ أَحَدِ الزَّوْجَيْنِ ، وَلَوْ كَانَ مَكَانَ الْأَبِ جَدٌّ فَلِلْأُمِّ ثُلُثُ الْكُلِّ .

الثَّلَاثَةُ : أَنْ الْإِخْوَةَ الْأَشْقَاءَ أَوْ لِأَبٍ يَسْقُطُونَ مَعَ الْأَبِ إِجْمَاعًا ، وَلَا يَسْقُطُونَ مَعَ الْجَدِّ إِلَّا عِنْدَ أَبِي حَنِيفَةَ .

الرَّابِعَةُ : أَنْ أَبَا الْمُعْتَقِ مَعَ ابْنِهِ يَأْخُذُ السُّدُسَ بِالْوَلَاءِ عِنْدَ أَبِي يُوسُفَ ، وَلَيْسَ لِلْجَدِّ ذَلِكَ اتِّفَاقًا ، وَيَسْقُطُ الْجَدُّ بِالْأَبِ .

(مَادَّة ٥٩٨) أَوْلَادُ الْأُمِّ لَهُمْ أَحْوَالٌ ثَلَاثٌ : السُّدُسُ لِلْوَاحِدِ ، وَالثُّلُثُ لِلِاثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ذُكُورِهِمْ وَإِنَاثِهِمْ فِي الْقِسْمَةِ سَوَاءً ، وَيَسْقُطُونَ بِالْأَبْنِ وَأَبْنِ الْأَبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَبِابْنَتِ وَبِنْتِ الْأَبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَبِالْأَبِ وَالْجَدِّ .

(مَادَّة ٥٩٩) الزَّوْجُ لَهُ حَالَتَانِ : النِّصْفُ عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ وَوَلَدِ الْوَلَدِ

وَوَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالرُّبْعُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ .
 (مَادَّة ٦٠٠) الزَّوْجَةُ أَوْ الزَّوْجَاتُ لَهُنَّ حَالَتَانِ : الرُّبْعُ لِوَاحِدَةٍ أَوْ أَكْثَرَ
 عِنْدَ عَدَمِ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَالثُّمْنُ مَعَ الْوَلَدِ أَوْ وَلَدِ الْإِبْنِ وَإِنْ
 سَفَلَ .

(مَادَّة ٦٠١) الْبَنَاتُ الصُّلْبِيَّاتُ لَهُنَّ أَحْوَالٌ ثَلَاثٌ : النِّصْفُ لِلوَاحِدَةِ إِذَا
 أَنْفَرَدَتْ ، وَالثُّلْثَانِ لِلْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ، وَمَعَ الْإِبْنِ ﴿لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ
 الْأُنثِيَّاتِ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية : ١١] وَهُوَ يَعْصِبُهُنَّ .

(مَادَّة ٦٠٢) بَنَاتِ الْإِبْنِ كَبَنَاتِ الصُّلْبِ ، وَلَهُنَّ أَحْوَالٌ سِتٌّ : النِّصْفُ
 لِلوَاحِدَةِ إِذَا أَنْفَرَدَتْ ، وَالثُّلْثَانِ لِلْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا عِنْدَ عَدَمِ بَنَاتِ الصُّلْبِ ،
 وَلَهُنَّ السُّدُسُ مَعَ الْوَاحِدَةِ الصُّلْبِيَّةِ تَكْمِلَةً لِلثُّلْثَيْنِ ، وَلَا يَرِثْنَ مَعَ الْبَنَاتِ
 الصُّلْبِيَّاتِ اثْنَتَيْنِ فَصَاعِدًا إِلَّا أَنْ يَكُونَ بَحْدَائِهِنَّ أَوْ أَسْفَلَ مِنْهُنَّ غُلَامٌ
 فَيَعْصِبُهُنَّ وَيَكُونُ الْبَاقِي بَيْنَهُمْ ﴿لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَّاتِ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية :
 ١١] وَيَسْقُطْنَ بِالْإِبْنِ بِخِلَافِ بَنَاتِ الصُّلْبِ .

(مَادَّة ٦٠٣) الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ وَأُمٍّ لَهُنَّ أَحْوَالٌ أَرْبَعٌ ، هِيَ : النِّصْفُ
 لِلوَاحِدَةِ ، وَالثُّلْثَانِ لِلْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا ، وَمَعَ الْأَخِ الشَّقِيقِ ﴿لِلذَّكْرِ مِثْلُ حَظِّ
 الْأُنثِيَّاتِ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية : ١١] وَيَصِرُونَ عَصَبَةً بِهِ لِاسْتِوَائِهِمْ فِي الْقَرَابَةِ إِلَى
 أُمِّئْتِ وَلَهُنَّ الْبَاقِي مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ بَنَاتِ الْإِبْنِ .

(مَادَّة ٦٠٤) الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ كَالْأَخَوَاتِ لِأَبَوَيْنِ ، وَلَهُنَّ أَحْوَالٌ سِتٌّ :
 النِّصْفُ لِلوَاحِدَةِ إِذَا أَنْفَرَدَتْ ، وَالثُّلْثَانِ لِلْإِثْنَيْنِ فَصَاعِدًا عِنْدَ عَدَمِ الْأَخَوَاتِ
 لِأَبَوَيْنِ ، وَلَهُنَّ السُّدُسُ مَعَ الْأَخْتِ الْوَاحِدَةِ لِأَبَوَيْنِ تَكْمِلَةً لِلثُّلْثَيْنِ ، وَلَا
 يَرِثْنَ مَعَ الْأَخْتَيْنِ لِأَبَوَيْنِ إِلَّا أَنْ يَكُونَ مَعَهُنَّ أَخٌ لِأَبٍ فَيَعْصِبُهُنَّ ، السَّادِسُ

مِنَ الْأَحْوَالِ الْمَذْكُورَةِ أَنْ يَصْرَنَ عَصَبَةً مَعَ الْبَنَاتِ الصُّلْبِيَّاتِ أَوْ مَعَ بَنَاتِ
الْأَبْنِ كَمَا تَقَدَّمَ فِي الْأَحْوَالِ لِأَبُوَيْنِ .

(مَادَّة ٦٠٥) الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبُوَيْنِ وَالْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبٍ كُلُّهُمُ
يَسْقُطُونَ بِالْأَبْنِ وَالْأَبْنِ وَالْأَبْنِ وَإِنْ سَفَلَ ، وَبِالْأَبِ ، وَبِالْجَدِّ ، وَتَسْقُطُ
الْإِخْوَةُ وَالْأَخَوَاتُ لِأَبٍ بِالْأَخِ لِأَبُوَيْنِ وَبِالْأُخْتِ لِأَبُوَيْنِ إِذَا صَارَتْ عَصَبَةً
مَعَ الْبَنَاتِ أَوْ مَعَ بَنَاتِ الْأَبْنِ .

(مَادَّة ٦٠٦) لِلْأُمَّ أَحْوَالٌ ثَلَاثٌ : السُّدُسُ إِنْ كَانَ لِلْمَيْتِ وَلَدٌ أَوْ وَلَدٌ
أَبْنٍ وَإِنْ سَفَلَ ، أَوْ مَعَ الْأَثْنَيْنِ مِنَ الْإِخْوَةِ أَوْ الْأَخَوَاتِ فَصَاعِدًا مِنْ أَيْ جِهَةٍ
كَانَا ، وَلَهَا ثَلَاثُ الْكُلِّ عِنْدَ عَدَمِ الْمَذْكُورَيْنِ ، وَثَلَاثُ مَا بَقِيَ بَعْدَ فَرَضِ أَحَدِ
الزَّوْجَيْنِ وَذَلِكَ فِي مَسْأَلَتَيْنِ : إِحْدَاهُمَا زَوْجٌ وَأَبَوَانِ ، وَثَانِيَتُهُمَا زَوْجَةٌ
وَأَبَوَانِ ، وَلَوْ كَانَ مَكَانُ الْأَبِ جَدًّا فَلِلْأُمَّ ثَلَاثُ جَمِيعِ الْمَالِ بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ
أَوْ الزَّوْجَةِ كَمَا تَقَدَّمَ (١) .

(مَادَّة ٦٠٧) وَلِلْجَدَّةِ السُّدُسُ لِأُمَّ كَانَتْ أَوْ لِأَبٍ ، وَاحِدَةً كَانَتْ أَوْ
أَكْثَرَ ، إِذَا كُنَّ صَحِيحَاتٍ مُتَحَادِيَّاتٍ فِي الدَّرَجَةِ ، لِأَنَّ الْقُرْبَى تَحْجِبُ
الْبُعْدَى ، وَيَسْقُطَنَّ ، أَيْ : الْجَدَّاتُ ، كُلُّهُنَّ سَوَاءٌ كُنَّ أَبَوِيَّاتٍ ، أَيْ : مِنْ
جِهَةِ الْأَبِ ، أَوْ أُمِّيَّاتٍ ، أَيْ : مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ، أَوْ مُخْتَلَطَاتٍ بِالْأُمَّ ؛
وَتَسْقُطُ الْجَدَّاتُ الْأَبَوِيَّاتُ دُونَ الْأُمِّيَّاتِ بِالْأَبِ ، وَكَذَلِكَ تَسْقُطُ الْأَبَوِيَّاتُ
بِالْجَدِّ إِلَّا أُمَّ الْأَبِ وَإِنْ عَلَتْ ، فَإِنَّهَا تَرِثُ مَعَ الْجَدِّ لِأَنَّهَا لَيْسَتْ مِنْ قِبَلِهِ ،

(١) « بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجِ أَوْ الزَّوْجَةِ كَمَا تَقَدَّمَ » هَذِهِ الْجُمْلَةُ لَا مَعْنَى لَهَا ، وَقَدْ تَوَهَّمُ خَطَأً ثَلَاثُ
الْبَقِيَّةِ بَعْدَ فَرَضِ الزَّوْجَةِ .

وَهَكَذَا الْقَرِيبَةُ تَحْجِبُ الْبَعِيدَةَ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَتْ ، وَارِثَةٌ أَوْ مَحْجُوبَةٌ ، إِذَا كَانَتْ جَدَّةً ذَاتَ قَرَابَةٍ وَاحِدَةٍ ، كَأُمِّ أُمِّ الْأَبِ ، وَالْأُخْرَى ذَاتَ قَرَابَتَيْنِ أَوْ أَكْثَرَ ، كَأُمِّ أُمِّ الْأُمِّ ، وَهِيَ أَيْضًا أُمُّ أَبِي الْأَبِ ، يُقْسَمُ السُّدُسُ بَيْنَهُمَا أَنْصَافًا .

* * *

الْبَابُ الْخَامِسُ فِي الْإِزْثِ بِالتَّعْصِيبِ

(مَادَّةُ ٦٠٨) الْعَاصِبُ شَرْعًا : كُلُّ مَنْ حَازَ جَمِيعَ التَّرِكَةِ إِذَا انْفَرَدَ أَوْ حَازَ مَا أَبْقَتْهُ الْفَرَائِضُ ، وَالْعَصَبَةُ نَوْعَانٌ : نَسَبِيٌّ وَنَسَبِيٌّ ، فَالنَّسَبِيُّ عَلَى ثَلَاثَةِ أَقْسَامٍ : عَاصِبٌ بِنَفْسِهِ ، وَعَاصِبٌ بغيرِهِ ، وَعَاصِبٌ مَعْ غَيْرِهِ .

* * *

الْقِسْمُ الْأَوَّلُ

(مَادَّةُ ٦٠٩) الْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ ، هُوَ : كُلُّ مَنْ لَمْ يَحْتَجْ فِي عَصُوبَتِهِ إِلَى الْغَيْرِ وَلَا يَدْخُلُ فِي نَسَبَتِهِ إِلَى الْمَيِّتِ أَنْثَى . وَهُوَ أَرْبَعَةٌ أَصْنَافٍ ، بَعْضُهَا أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنْ بَعْضٍ عَلَى التَّرْتِيبِ الْآتِي بَعْدَ :

الصَّنْفُ الْأَوَّلُ : ابْنُ الْمَيِّتِ وَإِنْ سَفَلَ ، فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ أَبْنَاءً لَا غَيْرَ ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلابْنِ بِالْعَصُوبَةِ مِنْهُ .

الصَّنْفُ الثَّانِي : الْأَبُ أَوْ ^(١) الْجَدُّ الصَّحِيحُ وَإِنْ عَلَا عِنْدَ عَدَمِ الْإِبْنِ ،
فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ ابْنًا وَأَبًا أَوْ جَدًّا فَالْجَدُّ لِلأَبِ أَوْ الْجَدُّ بِالْفَرْضِ وَالْبَاقِي
لِلْإِبْنِ بِالْعُصُوبَةِ .

الصَّنْفُ الثَّلَاثُ : الْإِخْوَةُ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ بَنُو الْإِخْوَةِ لِأَبَوَيْنِ ،
ثُمَّ لِأَبٍ عِنْدَ عَدَمِ الْأَبِ أَوْ الْجَدِّ ؛ فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ أَبًا أَوْ جَدًّا أَوْ أَحًا لِأَبَوَيْنِ
أَوْ لِأَبٍ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلأَبِ أَوْ الْجَدِّ بِالْعُصُوبَةِ ، وَلَا شَيْءَ لِلأَخِ ، لِأَنَّ الْأَبَ
أَوْ الْجَدَّ أَوْلَى رَجُلٍ ذَكَرَ عِنْدَ عَدَمِ الْإِبْنِ ؛ أَوْ مَاتَ وَتَرَكَ أَحًا وَأَبْنًا أَخٍ فَالْمَالُ
كُلُّهُ لِلأَخِ وَلَا شَيْءَ لِإِبْنِ الأَخِ عِنْدَ وُجُودِ الأَخِ .

الصَّنْفُ الرَّابِعُ : عَمٌّ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ بَنُو الْعَمِّ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ
لِأَبٍ وَإِنْ سَفَلُوا عِنْدَ عَدَمِ الأَخِ وَأَبْنِهِ ، فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ عَمًّا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ
وَأَخًا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أَوْ ابْنَ أَخٍ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلأَخِ أَوْ أَبْنِهِ
وَلَا شَيْءَ لِلْعَمِّ ، لِأَنَّ الأَخَ أَوْ أَبْنَهُ أَوْلَى ؛ أَوْ مَاتَ وَتَرَكَ عَمًّا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ
وَأَبْنًا عَمًّا ، فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْعَمِّ دُونَ ابْنِ الْعَمِّ ، ثُمَّ عَمُّ أَبِيهِ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ
لِأَبٍ ، ثُمَّ بَنُو عَمِّ الْأَبِ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِأَبٍ وَإِنْ سَفَلُوا عِنْدَ عَدَمِ ذَلِكَ الْعَمِّ
وَأَبْنِهِ ، ثُمَّ عَمُّ جَدِّهِ الصَّحِيحِ لِأَبَوَيْنِ ، ثُمَّ لِأَبٍ ، ثُمَّ بَنُوهُ وَإِنْ سَفَلُوا عِنْدَ
عَدَمِ عَمِّ الْأَبِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ وَبَيْنِهِ وَإِنْ سَفَلُوا ، ثُمَّ وَثَمَّ عَلَى التَّرْتِيبِ
الْمَذْكُورِ .

(مَادَّةُ ٦١٠) قَاعِدَةٌ : كُلُّ مَنْ كَانَ أَقْرَبَ لِلْمَيِّتِ دَرَجَةً فَهِيَ أَوْلَى
بِالْمِيرَاثِ كَالْإِبْنِ ، ثُمَّ الْأَبِ ، أَوْ الْجَدِّ ، وَكُلُّ مَنْ كَانَ ذَا قَرَابَتَيْنِ أَوْلَى مِنْ

(١) فِي بَعْضِ النُّسخِ : « وَ » بَدَلًا مِنْ : « أَوْ » .

ذِي قَرَابَةٍ وَاحِدَةٍ ، سِوَاءِ كَانِ ذُو الْقَرَابَتَيْنِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ، فَإِنَّ الْأَخَ لِأَبَوَيْنِ
أَوْلَى مِنَ الْأَخِ لِأَبٍ ، وَالْأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ إِذَا صَارَتْ عَصَبَةً مَعَ ابْنَتِ الصُّلْبِيِّ
أَوْ ابْنَتِ الْإِبْنِ أَوْلَى مِنَ الْأَخِ لِأَبٍ ، وَابْنُ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ أَوْلَى مِنَ ابْنِ الْأَخِ
لِأَبٍ ، وَعَمُّ الْمَيِّتِ لِأَبَوَيْنِ أَوْلَى مِنَ الْعَمِّ لِأَبٍ ؛ وَكَذَلِكَ الْحُكْمُ فِي أَعْمَامِ
أَبِيهِ وَأَعْمَامِ جَدِّهِ .

* * *

الْقِسْمُ الثَّانِي

(مَادَّةُ ٦١١) الْعَصْبَةُ بغيره ، هِيَ : كُلُّ أُنْثَى أَحْتَا جَت فِي عَصُوبَتِهَا إِلَى
الْغَيْرِ وَشَارَكَتْ ذَلِكَ الْغَيْرَ فِي تِلْكَ الْعُصُوبَةِ ، وَهُنَّ أَرْبَعَةٌ مِنَ الْإِنَاثِ
فَرَضُهُنَّ نِصْفٌ أَوْ ثُلُثَانٍ ، كَالْبَنَاتِ الصُّلْبِيَّاتِ ، وَبَنَاتِ الْإِبْنِ ، وَالْأَخَوَاتِ
لِأَبَوَيْنِ ، وَالْأَخَوَاتِ لِأَبٍ ؛ يَحْتَاجُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُنَّ فِي الْعُصُوبَةِ إِلَى
أَخَوَاتِهِنَّ أَوْ يَحْتَاجُ بَعْضُهُنَّ إِلَى مَنْ يَقُومُ^(١) مَقَامَ أَخَوَاتِهِنَّ ، وَقِسْمَةُ التَّرِكَةِ
بَيْنَهُنَّ ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثِيَيْنِ ﴾ [سورة النساء/ الآية : ١١] .

(مَادَّةُ ٦١٢) مَنْ لَا فَرَضَ لَهَا مِنَ الْإِنَاثِ وَأَخُوها عَصْبَةٌ فَلَا تَصِيرُ
عَصْبَةً بِأَخِيهَا ، كَالْعَمِّ مَعَ الْعَمَّةِ لِأَبَوَيْنِ ، فَإِنَّ الْمَالَ كُلَّهُ لِلْعَمِّ دُونَهَا ، وَكَذَا
الْحَالُ فِي ابْنِ الْعَمِّ لِأَبٍ مَعَ ابْنَتِ الْعَمِّ لِأَبٍ ، وَابْنِ الْأَخِ لِأَبٍ مَعَ ابْنَتِ الْأَخِ
لِأَبٍ .

* * *

(١) فِي نُسْخَةِ : « أَنْ يَقُومُوا » بَدَلًا مِنْ : « مَنْ يَقُومُ » .

الْقِسْمُ الثَّلَاثُ

(مَادَّة ٦١٣) الْعَصْبَةُ مَعَ الْغَيْرِ ، هِيَ : كُلُّ أُثْنَى اُحْتَاجَتْ فِي عَصُوبَتِهَا إِلَى الْغَيْرِ وَلَمْ يُشَارِكْهَا ذَلِكَ الْغَيْرُ فِي تِلْكَ الْعُصُوبَةِ ، وَهُمَا أُثْنَتَانِ : اُخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، وَأُخْتُ لِأَبٍ ؛ تَصِيرُ كُلُّ وَاحِدَةٍ مِنْهُمَا عَصْبَةً مَعَ بِنْتِ الصُّلْبِ أَوْ مَعَ بِنْتِ الْإِبْنِ ، سِوَاءَ كَانَتْ وَاحِدَةً أَوْ أَكْثَرَ .

(مَادَّة ٦١٤) الْفَرْقُ بَيْنَ هَاتَيْنِ الْعَصَبَتَيْنِ أَنَّ الْغَيْرَ فِي (١) الْعَصْبَةِ بغيرِهِ يَكُونُ عَصْبَةً بِنَفْسِهِ ، فَتَعَدَّى بِسَبَبِهِ الْعُصُوبَةُ إِلَى الْأُنْثَى ، وَفِي الْعَصْبَةِ مَعَ غَيْرِهِ لَا يَكُونُ عَصْبَةً بِنَفْسِهِ أَصْلًا ، بَلْ تَكُونُ عُصُوبَةً تِلْكَ الْعَصْبَةُ مُجَامِعَةً لِذَلِكَ الْغَيْرِ .

(مَادَّة ٦١٥) وَالسَّبَبِيُّ ، هُوَ : مَوْلَى الْعَتَاقَةِ ، وَهُوَ وَارِثُ بِالتَّعْصِيبِ ، وَآخِرُ الْعَصَبَاتِ ، وَمُقَدَّمٌ عَلَى ذَوِي الْأَرْحَامِ وَالرَّدُّ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ ، وَالْمُعْتَقُ يَرِثُ مِنْ مُعْتَقِهِ ، وَلَوْ شَرَطَ فِي عَتَقِهِ أَنْ لَا وِلَاءَ لَهُ عَلَيْهِ ، ثُمَّ عَصْبَةُ الْمُعْتَقِ الذُّكُورُ عَلَى التَّرْتِيبِ الَّذِي تَقَدَّمَ فِي الْعَصَبَاتِ النَّسَبِيَّةِ ، فَكَوْنُ الْعَصْبَةِ النَّسَبِيَّةِ لِلْمُعْتَقِ مُقَدَّمَةٌ عَلَى السَّبَبِيَّةِ ، وَالْمُرَادُ بِالْعَصْبَةِ النَّسَبِيَّةِ لِلْمُعْتَقِ مَا هُوَ عَصْبَةٌ بِنَفْسِهِ فَقَطْ ، فَيَكُونُ ابْنُ الْمُعْتَقِ عِنْدَ عَدَمِ الْمُعْتَقِ أَوْلَى الْعَصَبَاتِ بِالْإِزْثِ ، ثُمَّ ابْنُ ابْنِهِ وَإِنْ سَفَلَ ، ثُمَّ أَبُوهُ ، ثُمَّ جَدُّهُ وَإِنْ عَلَا إِلَى آخِرِ الْعَصَبَاتِ ؛ وَلَا وِلَاءَ لِمَنْ هُوَ عَصْبَةٌ لِلْمُعْتَقِ بغيرِهِ أَوْ مَعَ غَيْرِهِ عَلَى مَنْ أَعْتَقَهُ ، وَمَنْ مَلَكَ ذَا رَحِمٍ مَحْرَمٍ مِنْهُ عَتَقَ عَلَيْهِ ، وَوِلَاؤُهُ لَهُ ، فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَوْلَى الْعَتَاقَةِ وَلَا وَارِثَ لَهُ فَالْمَالُ كُلُّهُ لِلْمَوْلَى ثُمَّ

(١) « الْغَيْرُ فِي » سَقَطَتْ مِنْ بَعْضِ النُّسخِ .

لِعَصَبَتِهِ عَلَى مَا تَقَدَّمَ .

(مَادَّة ٦١٦) مَوْلَاةُ الْعَتَاقَةِ كَمَوْلَى الْعَتَاقَةِ فِيمَا تَقَدَّمَ ، وَالْأَصْلُ أَنَّهُ لَيْسَ لِلنِّسَاءِ مِنَ الْوَلَاءِ إِلَّا مَا أَعْتَقْنَ أَوْ أَعْتَقَ مَنْ أَعْتَقْنَ ، أَوْ كَاتِبِنَ أَوْ كَاتِبَ مَنْ كَاتِبِنَ ، أَوْ دَبَّرَنَ أَوْ دَبَّرَ مَنْ دَبَّرَنَ ، أَوْ جَرَّ وَلَاءَ مُعْتَقِهِنَّ أَوْ مُعْتَقِ مُعْتَقِهِنَّ ؛ فَمَنْ مَاتَ وَتَرَكَ مَوْلَاةَ الْعَتَاقَةِ فَالْمَالُ كُلُّهُ لَهَا .

* * *

الْبَابُ السَّادِسُ

فِي الْحَجْبِ

(مَادَّة ٦١٧) الْحَجْبُ : مَنَعُ شَخْصٍ مُعَيَّنٍ عَنِ مِيرَاثِهِ كُلِّهِ أَوْ بَعْضِهِ بِوُجُودِ شَخْصٍ آخَرَ ؛ وَهُوَ نَوْعَانِ :

الْأَوَّلُ : حَجْبُ نَقْصَانٍ عَنِ حِصَّةٍ مِنَ الْإِرْثِ إِلَى أَقَلِّ مِنْهَا ، كَانْتِقَالِ الزَّوْجِ بِالْوَلَدِ مِنَ النِّصْفِ إِلَى الرَّبْعِ ، وَكَانْتِقَالِ الزَّوْجَةِ مَعَ وُجُودِ الْوَلَدِ مِنَ الرَّبْعِ إِلَى الثُّمَنِ ، وَالْأُمِّ مِنَ الثُّلْثِ إِلَى السُّدُسِ ، وَالْأَبِ مِنَ الْكُلِّ إِلَى السُّدُسِ .

الثَّانِي : حَجْبُ حِرْمَانٍ مِنَ الْمِيرَاثِ ، كَحَجْبِ ابْنِ الْأَخِ بِالْأَخِ .

(مَادَّة ٦١٨) حَجْبُ الْحِرْمَانِ لَا يَدْخُلُ عَلَى سِتَّةٍ مِنَ الْوَرَثَةِ ، وَهُمْ : الْأَبُ ، وَالْأُمُّ ، وَالْأَبْنُ ، وَالْبِنْتُ ، وَالزَّوْجُ ، وَالزَّوْجَةُ ؛ وَيَدْخُلُ حَجْبُ الْحِرْمَانِ عَلَى مَنْ عَدَا السِّتَّةَ الْمَذْكُورِينَ ؛ وَحَجْبُ النُّقْصَانِ يَدْخُلُ عَلَى خَمْسَةٍ ، وَهُمْ : الْأُمُّ ، وَبِنْتُ الْإِبْنِ ، وَالْأَخْتُ لِأَبٍ ، وَالزَّوْجَانِ .

(مَادَّة ٦١٩) يُحَجَّبُ الْجَدُّ مِنَ الْمِيرَاثِ بِالْأَبِ ، سِوَاءِ كَانِ الْجَدُّ يَرِثُ

بِالتَّعْصِيبِ ، كَجَدِّ فَقَطْ ؛ أَوْ بِالْفَرْضِ وَحْدَهُ ، كَجَدِّ مَعَ ابْنٍ ؛ أَوْ بِالْفَرْضِ
وَالْتَّعْصِيبِ ، كَجَدِّ مَعَ بِنْتٍ ؛ وَتَحْجُبُ أُمُّ الْمَيِّتِ الْجَدَّاتِ ، سِوَاءِ كُنَّ مِنْ
جِهَةِ الْأُمِّ ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ ، أَوْ مِنْ جِهَةِ الْجَدِّ .

(مَادَّة ٦٢٠) الْأَبْنُ يُحْجَبُ ابْنِ الْأَبْنِ ، وَكُلُّ ابْنِ ابْنٍ أَسْفَلَ يُحْجَبُ
بِابْنِ ابْنٍ أَعْلَى مِنْهُ ، وَتَسْقُطُ الْأَخُوَّةُ مِنَ الْمِيرَاثِ ذُكُورًا وَإِنَاثًا ، سِوَاءِ كَانُوا
لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمٍّ بِالْأَبِ وَالْجَدِّ وَالْبَيْنِ وَبَنِي الْبَيْنِ وَإِنْ سَفَلُوا .

(مَادَّة ٦٢١) الْأَخُ لِأَبٍ يُحْجَبُ بِالْأَبِ وَالْأَبْنِ وَابْنِ الْأَبْنِ وَبِالْأَخِ
الشَّقِيقِ وَبِالْأُخْتِ الشَّقِيقَةِ إِذَا صَارَتْ عَصَبَةً مَعَ الْغَيْرِ .

(مَادَّة ٦٢٢) ابْنُ الْأَخِ الشَّقِيقِ يُحْجَبُ بِسَبْعَةٍ ، وَهُمْ : الْأَبُ ،
وَالْجَدُّ ، وَالْأَبْنُ ، وَابْنُ الْأَبْنِ ، وَالْأَخُ الشَّقِيقُ ، وَبِالْأَخِ لِأَبٍ ، وَبِالْأُخْتِ
لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ إِذَا صَارَتْ عَصَبَةً مَعَ الْغَيْرِ .

(مَادَّة ٦٢٣) ابْنُ الْأَخِ لِأَبٍ يُحْجَبُ بِثَمَانِيَةٍ مِنَ الْوَرَثَةِ ، وَهُمْ السَّبْعَةُ
الْمَذْكُورُونَ بِالمَادَّةِ السَّابِقَةِ وَابْنِ الْأَخِ الشَّقِيقِ .

(مَادَّة ٦٢٤) الْأَخُوَّةُ لِأُمٍّ يُحْجَبُونَ بِسِتَّةٍ : بِالْأَبِ ، وَالْجَدِّ ، وَالْأَبْنِ ،
وَابْنِ الْأَبْنِ ، وَالْبِنْتُ الصُّلْبِيَّةُ ، وَبِنْتُ الْأَبْنِ .

(مَادَّة ٦٢٥) الْعَمُّ الشَّقِيقُ يُحْجَبُ بِعَشْرَةٍ ، وَهُمْ : الْأَبُ ، وَالْجَدُّ ،
وَالْأَبْنُ ، وَابْنُ الْأَبْنِ ، وَالْأَخُ لِأَبَوَيْنِ ، وَبِالْأَخِ لِأَبٍ ، وَالْأُخْتِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ
لِأَبٍ إِذَا صَارَتْ عَصَبَتَيْنِ ، وَبِابْنِ الْأَخِ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ .

(مَادَّة ٦٢٦) ابْنُ الْعَمِّ الشَّقِيقِ يُحْجَبُ بِالْوَرَثَةِ الْحَاجِبِينَ الْمَذْكُورِينَ فِي
الْمَادَتَيْنِ السَّابِقَتَيْنِ ، وَبِالْعَمِّ لِأَبَوَيْنِ [أَوْ لِأَبٍ] ، وَكَذَا ابْنُ الْعَمِّ لِأَبٍ
يُحْجَبُ بِمَنْ ذَكَرُوا وَبِابْنِ الْعَمِّ الشَّقِيقِ .

(مَادَّة ٦٢٧) إِذَا اجْتَمَعَ بَنَاتُ أَلْمَيْتِ الصُّلْبِيَّاتِ وَبَنَاتُ الْأَبْنِ ، وَحَازَتْ أَلْبَنَاتُ الثُّلُثَيْنِ ، بِأَنْ كُنَّ أَثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ سَقَطَ (١) بَنَاتُ الْأَبْنِ كَيْفَ كُنَّ ، وَاحِدَةً كُنَّ أَوْ أَكْثَرَ ، قَرُبَتْ دَرَجَتُهُنَّ أَوْ بَعُدَتْ ، أُتْحَدَتْ دَرَجَتُهُنَّ أَوْ اخْتَلَفَتْ ، إِلَّا إِذَا وُجِدَ ذَكَرٌ مِنْ وَلَدِ الْأَبْنِ ، فَإِنَّهُ يَعْصِبُهُنَّ إِذَا كَانَ فِي دَرَجَتِهِنَّ أَوْ أَنْزَلَ مِنْهُنَّ ، وَلَا يَعْصِبُ مَنْ تَحْتَهُ مِنْ بَنَاتِ الْأَبْنِ بَلْ يَحْجُبُهُنَّ .

(مَادَّة ٦٢٨) الْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ إِذَا أَخَذْنَ الثُّلُثَيْنِ ، بِأَنْ كُنَّ أَثْنَتَيْنِ فَأَكْثَرَ ، تَسْقُطُ مَعَهُنَّ الْأَخَوَاتُ لِأَبٍ كَيْفَ كُنَّ ، إِلَّا إِذَا كَانَ مَعَهُنَّ أَخٌ لِأَبٍ فَإِنَّهُ يَعْصِبُهُنَّ .

(مَادَّة ٦٢٩) الْأُخْتُ لِأَبَوَيْنِ إِذَا أَخَذَتْ النِّصْفَ فَإِنَّهَا لَا تَحْجُبُ الْأَخَوَاتِ لِأَبٍ ، بَلْ لِهِنَّ مَعَهَا السُّدُسُ .

(مَادَّة ٦٣٠) أَلْمَحْرُومُ مِنَ الْإِرْثِ بِمَانِعٍ مِنْ مَوَانِعِ الْمُبَيَّنَةِ فِي الْبَابِ الثَّانِي لَا يَحْجُبُ أَحَدًا مِنَ الْوَرَثَةِ ، وَالْمَحْجُوبُ يَحْجُبُ غَيْرَهُ ، كَالْأَثْنَيْنِ مِنَ الْأُخْوَةِ وَالْأَخَوَاتِ ، فَإِنَّهُ يَحْجُبُهُمَا الْأَبُ ، وَهُمَا يَحْجُبَانِ الْأُمَّ مِنَ الثُّلْثِ إِلَى السُّدُسِ .

* * *

(١) فِي بَعْضِ النُّسخِ : « سَقَطَتْ » بَدَلًا مِنْ : « سَقَطَ » .

الْبَابُ السَّابِعُ فِي بَيَانِ مَسَائِلَ مُتَنَوِّعَةٍ

(مَادَّة ٦٣١) يُؤَقَفُ لِلْحَمَلِ مِنَ التَّرِكَةِ نَصِيبُ ابْنٍ وَاحِدٍ أَوْ بِنْتٍ وَاحِدَةٍ أَيُّهُمَا كَانَ أَكْثَرَ ، هَذَا لَوْ كَانَ الْحَمَلُ يُشَارِكُ الْوَرَثَةَ أَوْ يَحْجُبُهُمْ حَجَبَ نَقْصَانٍ ، فَلَوْ كَانَ يَحْجُبُهُمْ حَجَبَ حِرْمَانٍ وَقَفَ الْكُلُّ ، وَيُؤْخَذُ الْكَفِيلُ مِنَ الْوَرَثَةِ فِي صُورَةِ الْقِسْمَةِ ؛ وَيَرِثُ الْحَمَلُ إِنْ وُضِعَ حَيًّا أَوْ خَرَجَ أَكْثَرُهُ حَيًّا فَمَاتَ ، لَا إِنْ خَرَجَ أَقْلُهُ فَمَاتَ ، إِلَّا إِنْ خَرَجَ بِجِنَايَةٍ ، فَإِنَّهُ يَرِثُ وَيُورَثُ ، فَإِذَا ظَهَرَ الْحَمَلُ فَإِنْ كَانَ مُسْتَحِقًّا لِجَمِيعِ الْمَوْقُوفِ فِيهَا أَخَذَهُ ، وَإِنْ كَانَ مُسْتَحِقًّا لِلْبَعْضِ يَأْخُذُ مَا يَسْتَحِقُّهُ ، وَالْبَاقِي يُعْطَى لِكُلِّ وَارِثٍ مَا كَانَ مَوْقُوفًا مِنْ نَصِيبِهِ .

(مَادَّة ٦٣٢) الْمَفْقُودُ : مَنْ انْقَطَعَ خَبْرُهُ وَلَا يُدْرَى حَيَاتُهُ وَلَا مَوْتُهُ ، وَحُكْمُهُ أَنْ يُؤَقَفَ نَصِيبُهُ مِنْ مَالِ مُورَثِهِ كَمَا فِي الْحَمَلِ ، فَإِنْ كَانَ الْمَفْقُودُ مِمَّنْ يَحْجُبُ الْحَاضِرِينَ لَمْ يُصْرَفْ لَهُمْ شَيْءٌ ، بَلْ يُؤَقَفُ الْمَالُ كُلُّهُ ، وَإِنْ كَانَ لَا يَحْجُبُهُمْ حَجَبَ حِرْمَانٍ يُعْطَى لِكُلِّ وَاحِدٍ مِنْهُمْ الْأَقْلُ مِنْ نَصِيبِهِ عَلَى تَقْدِيرِ حَيَاتِهِ وَمَمَاتِهِ ، فَإِذَا حُكِمَ بِمَوْتِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَبْقَ مِنْ أَقْرَانِهِ أَحَدٌ فِي بَلَدِهِ فَمَالُهُ لَوَرَثَتِهِ الْمَوْجُودِينَ عِنْدَ الْحُكْمِ بِمَوْتِهِ ، وَلَا شَيْءَ لِمَنْ مَاتَ مِنْهُمْ قَبْلَ الْحُكْمِ بِذَلِكَ ، لِأَنَّ شَرْطَ التَّوْرِيثِ بَقَاءُ الْوَارِثِ حَيًّا بَعْدَ مَوْتِ الْمُورَثِ ، وَمَا كَانَ مَوْقُوفًا لِأَجَلِهِ مِنْ مَالِ مُورَثِهِ يُرَدُّ إِلَى وَرَثَةِ مُورَثِهِ ، وَإِنْ ظَهَرَتْ حَيَاتُهُ أَسْتَحَقَّ مَا كَانَ مَوْقُوفًا لِأَجَلِهِ مِنْ مَالِ مُورَثِهِ .

(مَادَّة ٦٣٣) الْحُنْيَا ، هُوَ : إِنْسَانٌ لَهُ التَّا رَجُلٍ وَامْرَأَةٍ ، أَوْ لَيْسَ لَهُ

شَيْءٌ مِنْهُمَا ، فَإِنْ بَالَ مِنَ الذَّكَرِ فَعُغْلَامٌ ، وَإِنْ بَالَ مِنَ الْفَرْجِ فَأُنْثَى ، وَإِنْ بَالَ مِنْهُمَا فَالْحُكْمُ لِلْأَسْبَقِ ، وَإِنْ أَسْتَوِيَا بَانَ خَرَجَ مِنْهُمَا مَعًا فَمُشْكِلٌ ، وَهَذَا قَبْلَ الْبُلُوغِ ، فَإِنْ بَلَغَ وَخَرَجَتْ لَهُ لِحْيَةٌ ، أَوْ وَصَلَ إِلَى أَمْرَأَةٍ ، أَوْ أَحْتَلَمَ كَمَا يَحْتَلِمُ الرَّجُلُ فَرَجُلٌ ؛ وَإِنْ ظَهَرَ لَهُ نُذْيٌ ، أَوْ لَبَنٌ ، أَوْ حَاضَ ، أَوْ حَبَلَ ، أَوْ أُتِيَ كَمَا يُوتَى النِّسَاءُ فَأَمْرَأَةٌ ؛ وَإِنْ لَمْ تَظْهَرْ لَهُ عِلْمَةٌ أَصْلًا ، أَوْ تَعَارَضَتْ الْعِلْمَاتُ فَمُشْكِلٌ ، وَلَهُ حِينَئِذٍ فِي الْمِيرَاثِ أَضْرُّ الْحَالِيْنَ ، فَلَوْ مَاتَ أَبُوهُ وَتَرَكَ مَعَهُ ابْنًا وَاحِدًا فَلِلْإِبْنِ سَهْمَانِ وَلِلْخُنْثَى سَهْمٌ لِأَنَّهُ الْأَضْرُّ .

(مَادَّة ٦٣٤) وَلَدُ الزَّوْنَا وَوَلَدُ اللَّعَانِ يَرِثَانِ الْأُمَّ وَقَرَابَتَهَا ، وَتَرِثُ هِيَ وَقَرَابَتَهَا مِنْهُمَا ، وَلَا يَرِثُ الْأَبُ وَلَا قَرَابَتُهُ مِنْهُمَا .

(مَادَّة ٦٣٥) لَا تَوَارِثَ بَيْنَ الْعَرَقِيِّ وَالْهَدَمِيِّ وَالْحَرَقِيِّ إِذَا كَانُوا مِمَّنْ يَرِثُ بَعْضُهُمْ بَعْضًا ، لِأَنَّهُ لَا يُعْلَمُ أَيُّهُمَا مَاتَ أَوْلًا ، وَيُقَسَّمُ مَالُ كُلِّ مِنْهُمْ عَلَى وَرَثَتِهِ أَحْيَاءً .

(مَادَّة ٦٣٦) التَّخَارُجُ ، هُوَ : أَنْ يَتَّصَلَ الْوَرِثَةُ عَلَى إِخْرَاجِ بَعْضِهِمْ مِنَ الْمِيرَاثِ عَلَى شَيْءٍ مَعْلُومٍ مِنَ التَّرِكَةِ أَوْ غَيْرِهَا ، وَهُوَ جَائِزٌ عِنْدَ التَّرَاضِي ، فَمَنْ صَالَحَ عَلَى شَيْءٍ مِنَ التَّرِكَةِ فَاطْرَحَ سَهَامَهُ مِنَ التَّصْحِيحِ ثُمَّ أَقْسَمَ بِأَقْبِي التَّرِكَةِ عَلَى سِهَامِ الْبَاقِيْنَ ، كَمَنْ مَاتَتْ وَتَرَكَتْ زَوْجًا وَأُمَّ وَعَمًّا ، فَالْمَسْأَلَةُ مِنْ سِتَّةِ ، النِّصْفِ لِلزَّوْجِ ، وَالثُّلُثُ لِلْأُمِّ ، وَالْبَاقِي لِلْعَمِّ ، فَصَالَحَ الزَّوْجَ عَنِ نَصِيْبِهِ عَلَى مَا فِي ذِمَّتِهِ لِلزَّوْجَةِ مِنَ الْمَهْرِ ، فَيُقَسَّمُ بِأَقْبِي التَّرِكَةِ ، وَهُوَ مَا عَدَا الْمَهْرَ بَيْنَ الْأُمِّ وَالْعَمِّ اثْنَاثًا : سَهْمَانِ لِلْأُمِّ وَسَهْمٌ لِلْعَمِّ .

الْبَابُ الثَّامِنُ

فِي الْعَوْلِ وَالرَّدِّ

(مَادَّة ٦٣٧) الْعَوْلُ ، هُوَ : زِيَادَةٌ فِي عَدَدِ سِهَامِ ذَوِي الْفُرُوضِ ، وَنَقْصَانٌ مِنْ مَقَادِيرِ أَنْصِبَائِهِمْ مِنَ التَّرِكَةِ ؛ فَإِذَا زَادَتْ سِهَامُ أَصْحَابِ الْفُرُوضِ فِي تَرِكَةِ مَيِّتٍ عَلَى مَخْرَجِ التَّرِكَةِ يُزَادُ مَخْرَجُ التَّرِكَةِ لِتُوفِّي سِهَامَهُمْ ، فَيَدْخُلُ النَّقْصُ فِي مَقَادِيرِ أَنْصِبَاءِ الْوَرَثَةِ بِسَبَبِ زِيَادَةِ عَدَدِ السَّهَامِ ، كَمَنْ إِذَا مَاتَ الْمَيِّتُ عَنْ زَوْجِهَا وَشَقِيقَتَيْهَا ، فَمَخْرَجُ أَصْلِ التَّرِكَةِ مِنْ سِتَّةِ أَسْهُمٍ ، وَعَالَتْ بِسُدْسِهَا إِلَى سَبْعَةٍ ، لِأَنَّ فَرَضَ الزَّوْجِ النِّصْفُ ، وَفَرَضُ الشَّقِيقَتَيْنِ الثُّلثَانِ ، فَزَادَتْ الْفُرُوضُ بِسَهْمٍ وَهُوَ السُّدُسُ ، وَهَكَذَا يَعُولُ هَذَا الْمَخْرَجُ إِلَى ثَمَانِيَةٍ بِالثُّلْثِ ، كَهُمْ وَأُمَّ ، وَيَعُولُ إِلَى تِسْعَةٍ بِالنِّصْفِ كَهُمْ وَأَخٍ ، وَيَعُولُ أَيْضًا إِلَى عَشْرَةٍ بِالثُّلْثَيْنِ كَهُمْ وَأَخٍ آخَرَ لِأُمَّ ؛ وَإِذَا كَانَ مَخْرَجُ التَّرِكَةِ مِنْ أَثْنِي عَشَرَ سَهْمًا تَعُولُ إِلَى ثَلَاثَةِ عَشَرَ ، كَزَوْجَةٍ فَرَضُهَا الرَّبْعُ ، وَشَقِيقَتَيْنِ فَرَضُهُمَا الثُّلثَانِ ، وَأُمَّ فَرَضُهَا السُّدُسُ ؛ وَإِلَى خَمْسَةِ عَشَرَ كَهُمْ وَأَخٍ آخَرَ لِأُمَّ ؛ وَإِذَا كَانَ مَخْرَجُ التَّرِكَةِ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَعِشْرِينَ فَإِنَّهَا تَعُولُ إِلَى سَبْعَةٍ وَعِشْرِينَ فَقَطْ ، كَزَوْجَةٍ فَرَضُهَا الثُّمْنُ ، وَبِنْتَيْنِ فَرَضُهُمَا الثُّلثَانِ ، وَأَبَوَيْنِ فَرَضُ كُلِّ مِنْهُمَا السُّدُسُ .

(مَادَّة ٦٣٨) الرَّدُّ ضِدُّ الْعَوْلِ ، وَهُوَ : رَدُّ مَا فَضَلَ عَنْ فَرَضِ ذَوِي الْفُرُوضِ وَلَا مُسْتَحِقَّ لَهُ مِنَ الْعَصَبَةِ ، فَيَرُدُّ مَا فَضَلَ عَلَى ذَوِي الْفُرُوضِ بِقَدْرِ سِهَامِهِمْ إِلَّا عَلَى الزَّوْجَيْنِ . وَأَصْحَابُ الرَّدِّ مِنَ الْوَرَثَةِ سَبْعَةٌ : وَاحِدٌ مِنَ الذُّكُورِ ، وَهُوَ أَخٌ لِأُمَّ ؛ وَسِتَّةٌ مِنَ الْإِنَاثِ ، وَهُنَّ : بِنْتُ الصُّلْبِ ، وَبِنْتُ الْأَبْنِ ، وَالْأَخْتُ لِأَبَوَيْنِ ، وَالْأَخْتُ لِأَبٍ ، وَالْأَخْتُ لِأُمَّ ، وَالْأُمَّ ،

وَالْجَدَّةُ الصَّحِيحَةُ ، لَا فَرْقَ بَيْنَ أَنْ يَكُونَ أَحَدُ السَّبْعَةِ الْمَذْكُورِينَ وَاحِدًا أَوْ مُتَعَدِّدًا سِوَى الْأُمِّ ، وَمَنْ أَنْفَرَدَ مِنْهُمْ حَازَ جَمِيعَ التَّرِكَةِ .

وَمَسَائِلُ الرَّدِّ أَقْسَامُ أَرْبَعَةٌ : أَحَدُهَا أَنْ يَكُونَ فِي الْمَسْأَلَةِ صِنْفٌ وَاحِدٌ مِمَّنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مَا فَضَلَ عَنِ الْفُرُوضِ عِنْدَ عَدَمِ مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ تُقَسَّمُ التَّرِكَةُ عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِمْ ، كَمَا إِذَا تَرَكَ الْأَمِيْتُ بِنْتَيْنِ أَوْ أُخْتَيْنِ أَوْ جَدَّتَيْنِ ، فَتُقَسَّمُ التَّرِكَةُ بَيْنَهُمَا نِصْفَيْنِ ؛ وَالثَّانِي أَنْ يَكُونَ فِيهَا صِنْفَانِ أَوْ ثَلَاثَةٌ مِمَّنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ عِنْدَ عَدَمِ مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ تُقَسَّمُ التَّرِكَةُ مِنْ مَجْمُوعِ سَهَامِهِمْ إِذَا كَانَ فِيهَا سُدْسَانِ ، كَجَدَّةٍ وَأُخْتٍ لِأُمِّ ، تُقَسَّمُ مِنْ اثْنَيْنِ ، لِكُلِّ مِنْهُمَا نِصْفُ الْمَالِ ؛ وَتُقَسَّمُ مِنْ ثَلَاثَةٍ إِذَا كَانَ فِيهَا ثُلُثٌ وَسُدْسٌ ، كَوَلَدَيْ أُمِّ مَعَهَا ، فَلَوْلَدَيْ الْأُمِّ الثَّلَاثَانِ وَلِلْأُمِّ الثُّلُثُ مِنَ التَّرِكَةِ ؛ وَمِنْ أَرْبَعَةٍ إِذَا كَانَ فِيهَا نِصْفٌ وَسُدْسٌ ، كَبْنَتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ أَوْ بِنْتٍ وَأُمِّ ، فَلِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ أَرْبَاعِهَا وَلِلْبِنْتِ الْآبِنِ أَوْ الْأُمِّ رُبْعُهَا ؛ وَمِنْ خَمْسَةٍ إِذَا كَانَ فِيهَا ثُلَاثَانِ وَسُدْسٌ ، كَبِنْتَيْنِ وَأُمِّ ، أَوْ كَانَ فِيهَا نِصْفٌ وَسُدْسَانِ ، كَبْنَتٍ وَبِنْتِ ابْنٍ وَأُمِّ ، أَوْ كَانَ فِيهَا نِصْفٌ وَثُلُثٌ كَأُخْتٍ لِابْوَيْنِ وَأُمِّ ، أَوْ أُخْتٍ لِابْوَيْنِ وَأُخْتَيْنِ لِأُمِّ ، فَيُعْطَى فِي الْأَوَّلِ أَرْبَعَةٌ أَخْمَاسِهَا لِلْبِنْتَيْنِ وَلِلْأُمِّ خُمْسُهَا ، وَفِي الثَّانِيَةِ يُعْطَى لِلْبِنْتِ ثَلَاثَةٌ مِنْهَا وَلِلْبِنْتِ الْآبِنِ وَاحِدٌ وَلِلْأُمِّ وَاحِدٌ ، وَفِي الثَّلَاثَةِ يُعْطَى لِلْأُخْتِ مِنَ الْآبْوَيْنِ ثَلَاثَةٌ وَلِلْأُمِّ أَوْ لِلْأُخْتَيْنِ لِأُمِّ سَهْمَانِ ؛ وَالثَّلَاثُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الصَّنْفِ الْوَاحِدِ مِمَّنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ يُعْطَى مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ نَصِيبُهُ مِنْ أَقَلِّ مَخَارِجِ فَرَضِهِ ، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَى مَنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ كَزَوْجٍ وَثَلَاثِ بَنَاتٍ ، فَيُعْطَى لِلزَّوْجِ فَرَضُهُ الرُّبْعُ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِ الْبَنَاتِ الثَّلَاثِ فِي هَذَا الْمِثَالِ لِاسْتِقَامَةِ

الْبَاقِي عَلَى عَدَدِ رُؤُوسِهِنَّ ؛ وَالرَّابِعُ أَنْ يَكُونَ مَعَ الصَّنْفَيْنِ مِمَّنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ ، وَحِينَئِذٍ يُعْطَى مَنْ لَا يُرَدُّ عَلَيْهِ نَصِيبُهُ مِنْ أَقْلٍ مَخَارِجِ فَرَضِهِ ، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَى سِهَامٍ مِنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ ، كَزَوْجَةِ وَجَدَّةٍ وَأُخْتَيْنِ لِأُمِّ ، فَيُعْطَى لِلزَّوْجَةِ فَرَضُهَا الرَّبْعُ وَاحِدٌ مِنْ أَرْبَعَةٍ ، وَيُقَسَّمُ الْبَاقِي عَلَى سِهَامٍ مِنْ يُرَدُّ عَلَيْهِ مِنَ الصَّنْفَيْنِ الْمَذْكُورَيْنِ ، وَهُوَ مُسْتَقِيمٌ فِي هَذَا الْمِثَالِ عَلَى السَّهَامِ ، فَيُعْطَى لِلجَدَّةِ سَهْمٌ وَهُوَ الرَّبْعُ ، وَلِلأُخْتَيْنِ لِأُمِّ سَهْمَانِ وَهُمَا النِّصْفُ .

* * *

الْبَابُ التَّاسِعُ

فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ وَكَيْفِيَّةِ تَوْرِيثِهِمْ

(مَادَّةُ ٦٣٩) ذَوُو الْأَرْحَامِ عَلَى أَرْبَعَةِ أَصْنَافٍ ، بَعْضُهَا أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنْ بَعْضٍ عَلَى التَّرْتِيبِ فِي الْمَوَادِّ الْآتِيَةِ : الصَّنْفُ الْأَوَّلُ مَنْ يَنْتَسِبُ لِلْمَيْتِ ، وَهُمْ أَوْلَادُ الْبَنَاتِ وَإِنْ سَفَلُوا ، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا ، وَأَوْلَادُ بَنَاتِ الْأَبْنِ كَذَلِكَ .

(مَادَّةُ ٦٤٠) الصَّنْفُ الثَّانِي مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَيْهِمُ الْمَيْتُ ، وَهُمْ الْأَجْدَادُ السَّاقِطُونَ ، كَأَبِي أُمِّ الْمَيْتِ ، وَأَبِي أَبِي أُمِّهِ ، وَالْجَدَّاتِ السَّاقِطَاتِ وَإِنْ عَلَوْنَ ، كَأُمِّ أَبِي الْمَيْتِ وَأُمِّ أُمِّ أَبِي أُمِّهِ .

(مَادَّةُ ٦٤١) الصَّنْفُ الثَّلَاثُ : مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى أَبِي الْمَيْتِ ، وَهُمْ : أَوْلَادُ الْأَخَوَاتِ ، سِوَاءِ كَانَتْ تِلْكَ الْأَوْلَادُ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا ، وَسِوَاءِ كَانَتْ الْأَخَوَاتُ لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمِّ ، وَبَنَاتُ الْإِخْوَةِ وَإِنْ سَفَلْنَ ، سِوَاءِ كَانَتْ

الإِخْوَةُ مِنَ الْأَبَوَيْنِ أَوْ مِنْ أَحَدِهِمَا ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِأُمِّ وَإِنْ سَفَلُوا .
 (مَادَّة ٦٤٢) الصَّنْفُ الرَّابِعُ : مَنْ يَنْتَسِبُ إِلَى جَدِّي الْمَيْتِ ، وَهُمَا :
 أَبُو الْأَبِ وَأَبُو الْأُمِّ ، سِوَاءِ كَانَا قَرِيبَيْنِ أَوْ بَعِيدَيْنِ ، أَوْ إِلَى جَدَّتَيْهِ ،
 وَهُمَا : أُمُّ الْأُمِّ ، وَأُمُّ الْأَبِ ، سِوَاءِ كَانَتَا قَرِيبَتَيْنِ أَوْ بَعِيدَتَيْنِ ، وَهُمَا :
 الْأَعْمَامُ لِأُمِّ ، وَالْعَمَّاتُ وَالْأَخْوَالُ وَالْخَالَاتُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، ثُمَّ أَوْلَادُهُمْ
 وَإِنْ سَفَلُوا ، ذُكُورًا كَانُوا أَوْ إِنَاثًا .

(مَادَّة ٦٤٣) الصَّنْفُ الْأَوَّلُ مِنْ ذَوِي الْأَرْحَامِ أَوْلَاهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ
 إِلَى الْمَيْتِ دَرَجَةً ، كَبِنْتَ الْبِنْتِ ، فَإِنَّهَا أَوْلَى بِالْمِيرَاثِ مِنْ بِنْتِ بِنْتِ
 الْإِبْنِ ؛ فَإِنْ أَسْتَوَوْا فِي الدَّرَجَةِ بَانَ يُدْلُوا كُلُّهُمْ إِلَى الْمَيْتِ بِدَرَجَتَيْنِ أَوْ
 ثَلَاثِ دَرَجَاتٍ مَثَلًا ، فَوَلَدُ الْوَارِثِ أَوْلَى مِنْ وَلَدِ ذِي الرَّحِمِ ، كَبِنْتَ بِنْتِ
 الْإِبْنِ ، فَإِنَّهَا أَوْلَى مِنْ ابْنِ بِنْتِ الْبِنْتِ ، فَإِنْ أَسْتَوَتْ دَرَجَاتُهُمْ فِي الْقُرْبِ ،
 وَلَمْ يَكُنْ فِيهِمْ مَعَ ذَلِكَ الْأَسْتِوَاءِ وَلَدٌ وَارِثٌ ، كَبِنْتَ ابْنِ الْبِنْتِ ، وَابْنِ بِنْتِ
 الْبِنْتِ ، أَوْ كَانُوا كُلُّهُمْ يُدْلُونَ بِوَارِثٍ ، كَابْنِ الْبِنْتِ ، وَبِنْتِ الْبِنْتِ ، فَيُعْتَبَرُ
 أَبْدَانُ الْفُرُوعِ الْمُتَسَاوِيَةِ فِي الدَّرَجَاتِ الْمَذْكُورَةِ ، وَيُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَيْهِمْ
 بِاعْتِبَارِ حَالَةِ ذُكُورَتِهِمْ وَأُنُوثَتِهِمْ ، أَعْنِي : إِنْ كَانَتِ الْفُرُوعُ ذُكُورًا فَقَطُّ أَوْ
 إِنَاثًا فَقَطُّ تَسَاوَوْا فِي الْقِسْمَةِ ، وَإِنْ كَانُوا ذُكُورًا وَإِنَاثًا فَ ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ
 الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية : ١١] هَذَا إِنْ اتَّفَقَتْ صِفَةُ الْأَصُولِ فِي الذُّكُورَةِ
 وَالْأُنُوثَةِ وَإِنْ اخْتَلَفَتْ صِفَةُ الْأَصُولِ فِي الذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ ، كَبِنْتَ ابْنِ بِنْتِ
 وَابْنِ بِنْتِ بِنْتِ قُسِمَ الْمَالُ عَلَى أَوْلِ بَطْنٍ اِخْتَلَفَ بِالذُّكُورَةِ وَالْأُنُوثَةِ ، وَهُوَ
 هُنَا الْبَطْنُ الثَّانِي ، وَهُوَ ابْنُ بِنْتِ وَبِنْتِ وَبِنْتِ ، فَتُعْتَبَرُ صِفَةُ الْأَصُولِ فِي
 الْبَطْنِ الثَّانِي فِي هَذِهِ الصُّورَةِ ، فَيُقَسَّمُ عَلَيْهِمْ أَثْلَاثًا ، وَيُعْطَى كُلٌّ مِنْ

الْفُرُوعِ نَصِيبَ أَصْلِهِ ، فَحِينَئِذٍ يَكُونُ ثَلَاثُهُ لِبِنْتِ ابْنِ الْبِنْتِ ، لِأَنَّهُ نَصِيبُ
أَيْبِهَا ، وَثَلَاثُهُ لِابْنِ بِنْتِ الْبِنْتِ ، لِأَنَّهُ نَصِيبُ أُمَّهِ .

(مَادَّةُ ٦٤٤) الصَّنْفُ الثَّانِي ، وَهُمْ : السَّاقِطُونَ مِنَ الْأَجْدَادِ
وَالْجَدَّاتِ ، أَوْلَاهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ لِلْمَيْتِ مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ ، أَيُّ :
سِوَاءِ كَانَ الْأَقْرَبُ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ، مِثَالُهُ : مَاتَ عَنْ أُمِّ أَبِي
أُمِّ وَأَبِي أَبِي أُمِّ أُمِّ ، كَانَ الْمَالُ كُلُّهُ لِأُمِّ أَبِي الْأُمِّ لِقُرْبَاهَا ، وَلَا فَرْقَ بَيْنَ كَوْنِهِ
مُدْلِيًا بِوَارِثٍ أَوْ بغيرِ وَاْرِثٍ ، وَلَا بَيْنَ كَوْنِهِ ذَكَرًا أَوْ أُنْثَى ؛ وَإِنْ أُسْتَوَتْ
دَرَجَاتُهُمْ ؛ فَمَاذَا أَنْ يَكُونَ بَعْضُهُمْ مُدْلِيًا بِوَارِثٍ ، أَوْ كُلُّهُمْ يُدْلُونَ بِهِ ، أَوْ
كُلُّهُمْ لَا يُدْلُونَ بِهِ ، فَفِي الْأَوَّلِ لَا يُقَدَّمُ الْمُدْلِيُّ بِوَارِثٍ عَلَى غَيْرِهِ ، بِخِلَافِ
الصَّنْفِ الْأَوَّلِ ؛ مِثَالُهُ : مَاتَ عَنْ أَبِي أُمِّ الْأُمِّ وَأَبِي أَبِي الْأُمِّ ، فَهُمَا سِوَاءٌ ،
وَإِنْ كَانَ الْأَوَّلُ مُدْلِيًا بِالْجَدَّةِ الصَّحِيحَةِ ، أَعْنِي : أُمُّ الْأُمِّ ؛ وَالثَّانِي بِالْجَدِّ
الْفَاسِدِ ، أَعْنِي : أَبَا الْأُمِّ ؛ وَفِي الْآخِرِينَ كَأَبِي أُمِّ أَبِي وَأَبِي أُمِّ أُمِّ ، وَكَأَبِي
أَبِي أُمِّ وَأُمِّ أَبِي أُمِّ ، فَمَاذَا أَنْ تَخْتَلِفَ قَرَابَتُهُمْ ، أَيُّ : بَعْضُهُمْ مِنْ جَانِبِ
الْأَبِ وَبَعْضُهُمْ مِنْ جَانِبِ الْأُمِّ ، كَالْمِثَالِ الْأَوَّلِ ، وَإِذَا أَنْ تَتَّحَدَ كَالْمِثَالِ
الثَّانِي ؛ فَإِنْ اخْتَلَفَتْ قَرَابَتُهُمْ فَالْثُلُثَانِ لِقَرَابَةِ الْأَبِ ، وَالثُّلُثُ لِقَرَابَةِ الْأُمِّ ،
كَأَنَّهُ مَاتَ عَنْ أَبِي وَأُمِّ ؛ ثُمَّ مَا أَصَابَ قَرَابَةَ الْأَبِ يُقَسَّمُ بَيْنَهُمَا عَلَى أَوَّلِ
بَطْنٍ وَقَعَ فِيهِ الْخِلَافُ ، وَكَذَا مَا أَصَابَ قَرَابَةَ الْأُمِّ ؛ وَإِنْ لَمْ يَخْتَلِفْ فِيهِمْ
بَطْنٌ ، فَالْقِسْمَةُ عَلَى أَبْدَانِ كُلِّ صِنْفٍ ؛ وَإِنْ اتَّحَدَتْ قَرَابَتُهُمْ ، أَيُّ : كُلُّهُمْ
مِنْ جَانِبِ الْأُمِّ أَوْ الْأَبِ ، فَمَاذَا أَنْ تَتَّفِقَ صِفَةٌ مَنْ أَدْلُوا بِهِ فِي الذُّكُورَةِ
وَالْأُنْثَوِيَّةِ أَوْ تَخْتَلِفَ ، فَإِنْ اتَّفَقَتِ الصِّفَةُ أَعْتَبِرَتْ أَبْدَانُهُمْ وَتَسَاوَوْا فِي
الْقِسْمَةِ لَوْ كَانُوا ذُكُورًا فَقَطُّ أَوْ إِنَاثًا فَقَطُّ ، وَإِنْ كَانُوا مُخْتَلِطِينَ فَـ ﴿ لِلذَّكَرِ

مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴿٤﴾ [سورة النساء/ الآية : ١١] ؛ وَإِنْ اخْتَلَفَتِ الصِّفَةُ فَالْقِسْمَةُ عَلَى أَوْلٍ بَطْنٍ اخْتَلَفَ لِلذَّكَرِ ضِعْفُ الْأُنثَى ، ثُمَّ تُجْعَلُ الذُّكُورُ طَائِفَةً وَالْإِنَاثُ طَائِفَةً عَلَى قِيَاسِ مَا تَقَرَّرَ فِي الصَّنْفِ الْأَوَّلِ .

(مَادَّة ٦٤٥) الصَّنْفُ الثَّلَاثُ ، وَهُمْ : أَوْلَادُ الْأَخْوَاتِ مُطْلَقًا أَوْ بَنَاتُ الْإِخْوَةِ مُطْلَقًا ، وَبَنُو الْإِخْوَةِ لِأُمَّ الْحُكْمِ فِيهَا كَالْحُكْمِ فِي الصَّنْفِ الْأَوَّلِ ، أَعْنِي : أَوْلَاهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ إِلَى الْمَيِّتِ دَرَجَةً ، وَلَوْ أَنْثَى ؛ فَبِنْتُ الْأَخْتِ أَوْلَى مِنْ ابْنِ بِنْتِ الْأَخِ ، لِأَنَّهَا أَقْرَبُ ، فَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الْقُرْبِ فَوَلَدُ الْعَصْبَةِ أَوْلَى مِنْ وَلَدِ ذِي الرَّحِمِ ، كَبِنْتُ ابْنِ أَخٍ وَابْنِ بِنْتِ أَخٍ ، كِلَاهُمَا لِابْوَيْنِ ، أَوْ لِأَبٍ ، أَوْ أَحَدُهُمَا لِابْوَيْنِ وَالْآخَرُ لِأَبٍ ، أَلْمَالُ كُلُّهُ لِبِنْتِ ابْنِ الْأَخِ ، لِأَنَّهَا وَلَدُ الْعَصْبَةِ ، وَإِنْ اسْتَوَوْا فِي الْقُرْبِ وَلَيْسَ فِيهِمْ وَلَدُ الْعَصْبَةِ كَبِنْتُ بِنْتِ الْأَخِ وَابْنِ بِنْتِ الْأَخِ ، أَوْ كَانَ كُلُّهُمْ أَوْلَادَ الْعَصَبَاتِ ، كَبِنْتِي ابْنِي الْأَخِ لِابْوَيْنِ ، أَوْ لِأَبٍ ، أَوْ بَعْضُهُمْ أَوْلَادُ الْعَصَبَاتِ وَبَعْضُهُمْ أَوْلَادُ أَصْحَابِ الْفَرَايِضِ ، كَبِنْتُ أَخٍ لِابْوَيْنِ ، أَوْ لِأَبٍ وَبِنْتُ أَخٍ لِأُمِّ ، أَوْ كَانَ كُلُّهُمْ أَصْحَابَ فَرَايِضٍ ، كَبَنَاتُ أَخْوَاتٍ مُتَفَرِّقَاتٍ ، يُقَسَّمُ الْمَالُ عَلَى الْأَصُولِ ، أَيِ : الْإِخْوَةِ وَالْأَخْوَاتِ ، مَعَ اعْتِبَارِ عَدَدِ الْفُرُوعِ وَالْجِهَاتِ فِي الْأَصُولِ ، فَمَا أَصَابَ كُلَّ فَرِيقٍ يُقَسَّمُ بَيْنَ فُرُوعِهِ كَمَا فِي الصَّنْفِ الْأَوَّلِ .

(مَادَّة ٦٤٦) الصَّنْفُ الرَّابِعُ ، وَهُمْ الَّذِينَ يَنْتَمُونَ إِلَى جَدِّي الْمَيِّتِ أَوْ جَدَّتِيهِ ، وَهُمْ الْعَمَّاتُ عَلَى الْإِطْلَاقِ ، وَالْأَعْمَامُ لِأُمِّ ، وَالْأَخْوَالُ ، وَالْخَالَاتُ مُطْلَقًا ؛ إِذَا اجْتَمَعُوا وَكَانَ حَيْزُ قَرَابَتِهِمْ مُتَّحِدًا ، بَأَن يَكُونَ الْكُلُّ مِنْ جَانِبٍ وَاحِدٍ كَالْعَمَّاتِ وَالْأَعْمَامُ لِأُمِّ ، فَإِنَّهُمْ مِنْ جَانِبِ الْأَبِ وَالْأَخْوَالِ وَالْخَالَاتِ ، فَإِنَّهُمْ مِنْ جَانِبِ الْأُمِّ ، فَلِأَقْوَى مِنْهُمْ فِي الْقَرَابَةِ أَوْلَى ،

أَعْنِي : مَنْ كَانَ لِأَبَوَيْنِ أَوْلَى مِمَّنْ كَانَ لِأَبٍ وَمَنْ كَانَ لِأَبٍ أَوْلَى مِمَّنْ كَانَ لِأُمِّ ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا ، وَإِنْ كَانُوا ذُكُورًا أَوْ إِنَاثًا وَأَسْتَوَتْ قَرَابَتُهُمْ فِي الْقُوَّةِ فَ﴿ لِلذَّكَرِ مِثْلُ حَظِّ الْأُنثَيَيْنِ ﴾ [٤ سورة النساء/ الآية : ١١] ، كَعَمِّ وَعَمَّةٍ كِلَاهُمَا لِأُمِّ ، أَوْ خَالَ وَخَالَةٍ كِلَاهُمَا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ أَوْ لِأُمِّ ، وَإِنْ كَانَ حَيْزُ قَرَابَتِهِمْ مُخْتَلِفًا فَلَا أَعْتِبَارَ لِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ ، وَيَكُونُ الثُّلَاثَانُ لِقَرَابَةِ الْأَبِ ، وَالثَّلَاثُ لِقَرَابَةِ الْأُمِّ ، كَعَمَّةٍ لِأَبٍ وَأُمِّ وَخَالَةٍ لِأُمِّ ، ثُمَّ مَا أَصَابَ كُلَّ فَرِيقٍ مِنْ قَرَابَتِي الْأَبِ وَالْأُمِّ يُقَسَمُ بَيْنَهُمْ كَمَا لَوْ اتَّحَدَ حَيْزُ قَرَابَتِهِمْ .

(مَادَّة ٦٤٧) أَوْلَادُ الصَّنْفِ الرَّابِعِ ، الْحُكْمُ فِيهِمْ كَالْحُكْمِ فِي الصَّنْفِ الْأَوَّلِ ، أَعْنِي : أَوْلَاهُمْ بِالْمِيرَاثِ أَقْرَبُهُمْ إِلَى الْمَيِّتِ دَرَجَةً مِنْ أَيِّ جِهَةٍ كَانَ ، فَإِنْ أَسْتَوُوا فِي الْقُرْبِ إِلَى الْمَيِّتِ ، وَكَانَ حَيْزُ قَرَابَتِهِمْ مُتَّحِدًا ، بِأَنْ تَكُونَ قَرَابَةُ الْكُلِّ مِنْ جَانِبِ الْأَبِ أَوْ مِنْ جَانِبِ الْأُمِّ ، فَمَنْ كَانَ لَهُ قُوَّةُ الْقَرَابَةِ فَهُوَ أَوْلَى ، أَعْنِي : مَنْ كَانَ أَصْلُهُ لِأَبَوَيْنِ فَهُوَ أَوْلَى مِمَّنْ كَانَ أَصْلُهُ لِأَبٍ ؛ فَإِنْ أَسْتَوُوا فِي الْقُرْبِ بِحَسَبِ الدَّرَجَةِ ، وَفِي الْقَرَابَةِ بِحَسَبِ الْقُوَّةِ ، وَكَانَ حَيْزُ قَرَابَتِهِمْ مُتَّحِدًا ، بِأَنْ كَانَ الْكُلُّ مِنْ جِهَةِ الْأَبِ أَوْ مِنْ جِهَةِ الْأُمِّ ، فَوَلَدُ الْعَصْبَةِ أَوْلَى ، كَبْنِ الْعَمِّ وَأَبْنِ الْعَمَّةِ كِلَاهُمَا لِأَبَوَيْنِ أَوْ لِأَبٍ ، أَلْمَالُ كُلُّهُ لِبْنِ الْعَمِّ ، لِأَنَّهَا وَلَدُ الْعَصْبَةِ ؛ وَإِنْ أَسْتَوُوا فِي الْقُرْبِ ، وَلَكِنْ اخْتَلَفَ حَيْزُ قَرَابَتِهِمْ ، بِأَنْ كَانَ بَعْضُهُمْ مِنْ جَانِبِ الْأَبِ وَبَعْضُهُمْ مِنْ جَانِبِ الْأُمِّ ، فَلَا أَعْتِبَارَ هُنَا لِقُوَّةِ الْقَرَابَةِ وَلَا لَوْلَادِ الْعَصْبَةِ ، وَيَكُونُ الثُّلَاثَانُ لِمَنْ يُدْلِي بِقَرَابَةِ الْأَبِ ، وَالثَّلَاثُ لِمَنْ يُدْلِي بِقَرَابَةِ الْأُمِّ .
وَاللَّهُ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى أَعْلَمُ .

فَهْرَسُ الْمَوَادِّ

٦٣٧	الْعَوْلُ :	٥٨٤	بَيْتُ الْمَالِ :
٣٥٦	الَلَّقِيطُ :	٦٣٦	التَّخَارُجُ :
٩٠	الْمُتَعَّةُ :	٥٩٧	الْجَدُّ الصَّحِيحُ :
٦٣٢ ، ٥٧١	الْمَفْقُودُ :	٦١٧	الْحَجَبُ :
٥٨٤	الْمَقْرَرُ لَهُ بِالنَّسَبِ :	٣ ، ٢ ، ١	الْخِطْبَةُ :
٥٨٤	الْمَوْصَى لَهُ بِجَمِيعِ الْمَالِ :	٨٢	الْخَلْوَةُ الصَّحِيحَةُ :
٥٨٤	مَوْلَى الْمَوَالَةِ :	٦٣٣	الْخُنْثَى :
١٧١	النَّاشِزَةُ :	٦٣٩ ، ٥٨٤	ذَوُّ الْأَرْحَامِ :
١٠	نِكَاحُ الْأَخْرَسِ :	٥٨٤	ذَوُّ الرَّجْمِ :
١٥	نِكَاحُ الشَّغَارِ :	٦٣٨	الرَّذُّ :
١٣	النِّكَاحُ الْمُؤَقَّتُ :	٥٨٤	صَاحِبُ الْفَرَضِ :
١٤	نِكَاحُ الْمُتَعَّةِ :	٣٧٤	الطَّنْزُ :
١٢	نِكَاحُ الْمُعَلَّقِ :	٦٠٨	الْعَاصِبُ :
١١٠ ، ٤	هَدِيَّةُ الْخَاطِبِ :	٦٠٩	الْعَاصِبُ بِنَفْسِهِ :
٥٣٠	الْوَصِيَّةُ :	٦٠٨	الْعَصَبَةُ :
٣٥	وَلِيُّ الْمَجْنُونَةِ :	٦١٥ ، ٥٨٤	الْعَصَبَةُ السَّبِيَّةُ :
٣٥	الْوَلِيُّ فِي النِّكَاحِ :	٦١٣	الْعَصَبَةُ مَعَ الْغَيْرِ :
		٥٨٤	الْعَصَبَةُ مِنَ النَّسَبِ :

أَلْفِهْرَسُ أَلْعَامُ

- ٥ مُقَدِّمَةُ التَّحْقِيقِ
- ٥ تَرْجَمَةُ مُحَمَّدِ قَدْرِي بَاشَا
- ٧ مَوْلَانَاهُ
- ٨ مَصَادِرُ تَرْجَمَتِهِ
- ٩ هَذَا الْكِتَابُ
- ١٢ مِلَا حَظَّةٌ
- ١٢ هَذِهِ الطَّبَعَةُ
- ١٦ كَلِمَةُ الْأُسْتَاذِ مَأْمُونِ عَارِفِ الْجُوَيْجَاتِيِّ عَنِ الْكِتَابِ
- ٢٣ ● الْأَحْكَامُ الشَّرْعِيَّةُ فِي الْأَحْوَالِ الشَّخْصِيَّةِ
- ٢٥ مُقَدِّمَةُ الْمُؤَلَّفِ
- ٢٧ الْجُزْءُ الْأَوَّلُ : فِي الْأَحْكَامِ الْمُخْتَصَّةِ بِذَاتِ الْإِنْسَانِ
- ٢٧ الْكِتَابُ الْأَوَّلُ : فِي النِّكَاحِ
- ٢٧ الْبَابُ الْأَوَّلُ : فِي مُقَدِّمَاتِ النِّكَاحِ
- ٢٨ الْبَابُ الثَّانِي : فِي شَرَائِطِ النِّكَاحِ وَأَرْكَانِهِ وَأَحْكَامِهِ
- الْبَابُ الثَّلَاثُ : فِي مَوَانِعِ النِّكَاحِ الشَّرْعِيَّةِ وَبَيَانِ الْمُحَلَّلَاتِ
- ٣١ وَالْمُحَرَّمَاتِ مِنَ النِّسَاءِ
- ٣٤ الْبَابُ الرَّابِعُ : فِي الْوِلَايَةِ عَلَى النِّكَاحِ

- ٣٤ أَلْفَضْلُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ الْوَلِيِّ وَشُرُوطِهِ
- أَلْفَضْلُ الثَّانِي : فِي نِكَاحِ الصَّغِيرِ وَالصَّغِيرَةِ وَمَنْ يَلْحَقُ بِهِمَا ،
- ٣٦ وَالْكَبِيرِ وَالْكَبِيرَةِ الْمُكَلَّفَيْنِ
- ٤٠ أَلْبَابُ الْخَامِسُ : فِي الْوَكَالَةِ بِالنِّكَاحِ
- ٤٠ أَلْبَابُ السَّادِسُ : فِي الْكِفَاءَةِ
- ٤٢ أَلْبَابُ السَّابِعُ : فِي الْمَهْرِ
- أَلْفَضْلُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ مِقْدَارِ الْمَهْرِ وَمَا يَصْلُحُ تَسْمِيَتُهُ مَهْرًا وَمَا
- ٤٢ لَا يَصْلُحُ
- ٤٣ أَلْفَضْلُ الثَّانِي : فِي وُجُوبِ الْمَهْرِ
- أَلْفَضْلُ الثَّلَاثُ : فِي الْأَسْبَابِ الَّتِي تُؤَكِّدُ لُزُومَ الْمَهْرِ بِتَمَامِهِ لِلْمَرْأَةِ
- وَالْأَحْوَالِ الَّتِي يَجِبُ لَهَا فِيهَا نِصْفُ الْمَهْرِ وَالَّتِي
- ٤٥ لَا تَسْتَحِقُّ فِيهَا شَيْئًا مِنْهُ
- ٤٨ أَلْفَضْلُ الرَّابِعُ : فِي شُرُوطِ الْمَهْرِ
- ٤٩ أَلْفَضْلُ الْخَامِسُ : فِي قَبْضِ الْمَهْرِ وَمَا لِلْمَرْأَةِ مِنَ التَّصَرُّفِ فِيهِ . .
- ٥١ أَلْفَضْلُ السَّادِسُ : فِي ضَمَانِ الْمَهْرِ وَهَلَاكِهِ وَأَسْتِهْلَاكِهِ وَأَسْتِحْقَاقِهِ
- ٥٢ أَلْفَضْلُ السَّابِعُ : فِي قَضَايَا الْمَهْرِ
- أَلْفَضْلُ الثَّامِنُ : فِي الْجِهَازِ وَمَتَاعِ الْبَيْتِ وَالْمُنَازَعَاتِ الَّتِي تَقَعُ
- ٥٥ بِشَأْنَيْهِمَا
- أَلْبَابُ الثَّامِنُ : فِي نِكَاحِ الْكِتَابِيَّاتِ وَحُكْمِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ إِسْلَامِ الزَّوْجَيْنِ
- ٥٧ أَوْ أَحَدِهِمَا
- ٥٨ أَلْفَضْلُ الثَّانِي : فِي حُكْمِ الزَّوْجِيَّةِ بَعْدَ إِسْلَامِ الزَّوْجَيْنِ أَوْ أَحَدِهِمَا

- ٦٠ البابُ التَّاسِعُ : فِي النِّكَاحِ الْغَيْرِ الصَّحِيحِ وَالْمَوْقُوفِ .
- ٦٠ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي النِّكَاحِ الْغَيْرِ الصَّحِيحِ .
- ٦٢ الْفَصْلُ الثَّانِي : فِي النِّكَاحِ الْمَوْقُوفِ .
- ٦٤ البابُ الْعَاشِرُ : فِي إِثْبَاتِ النِّكَاحِ وَالْإِقْرَارِ بِهِ .
- ٦٦ الْكِتَابُ الثَّانِي : فِيْمَا يَجِبُ لِكُلِّ مِنَ الزَّوْجَيْنِ عَلَى صَاحِبِهِ .
- ٦٦ البابُ الْأَوَّلُ : فِيْمَا يَجِبُ عَلَى الزَّوْجِ مِنْ حُسْنِ الْمُعَامَلَةِ لِلزَّوْجَةِ .
- ٦٨ البابُ الثَّانِي : فِي النِّفْقَةِ الْوَاجِبَةِ عَلَى الزَّوْجِ لِلْمَرْأَةِ .
- ٦٨ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي بَيَانِ مَنْ تَسْتَحِقُّ النِّفْقَةَ مِنَ الزَّوْجَاتِ .
- ٦٩ الْفَصْلُ الثَّانِي : فِي بَيَانِ مَنْ لَا نَفْقَةَ لَهُنَّ مِنَ الزَّوْجَاتِ .
- ٧١ الْفَصْلُ الثَّلَاثُ : فِي تَقْدِيرِ نَفْقَةِ الطَّعَامِ .
- ٧٣ الْفَصْلُ الرَّابِعُ : فِي تَقْدِيرِ الْكُسُورَةِ وَالسُّكْنَى .
- ٧٤ الْفَصْلُ الْخَامِسُ : فِي نَفْقَةِ زَوْجَةِ الْغَائِبِ .
- ٧٦ الْفَصْلُ السَّادِسُ : فِي دَيْنِ النِّفْقَةِ .
- ٧٨ البابُ الثَّلَاثُ : فِي وِلَايَةِ الزَّوْجِ وَمَا لَهُ مِنَ الْحُقُوقِ .
- ٨٠ البابُ الرَّابِعُ : فِيْمَا لِلزَّوْجَةِ وَمَا عَلَيْهَا مِنَ الْحُقُوقِ .
- ٨٠ الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِيْمَا عَلَى الزَّوْجَةِ مِنَ الْحُقُوقِ لِزَوْجِهَا .
- ٨٠ الْفَصْلُ الثَّانِي : فِيْمَا لِلْمَرْأَةِ مِنَ الْحُقُوقِ .
- ٨٢ الْكِتَابُ الثَّلَاثُ : فِي فَرْقِ النِّكَاحِ .
- ٨٢ البابُ الْأَوَّلُ : فِي الطَّلَاقِ .
- الْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِيْمَنْ يَقَعُ طَلَاقُهُ وَمَنْ لَا يَقَعُ ، وَمَحَلُّ الطَّلَاقِ
- وَعَدْدُهُ .

- ٨٤ أَلْفَصْلُ الثَّانِي : فِي أَقْسَامِ الطَّلَاقِ .
- ٨٤ أَلْقِسْمُ الْأَوَّلُ : فِي الطَّلَاقِ الرَّجْعِيِّ وَحُكْمِهِ وَالرَّجْعَةَ .
- ٨٧ أَلْقِسْمُ الثَّانِي : فِي الطَّلَاقِ الْبَائِنِ وَنَوْعَيْهِ ، وَأَحْكَامِ كُلِّ مِنْهُمَا .
- ٩٠ أَلْفَصْلُ الثَّلَاثُ : فِي تَعْلِيْقِ الطَّلَاقِ .
- ٩٢ أَلْفَصْلُ الرَّابِعُ : فِي تَفْوِيْضِ الطَّلَاقِ لِلْمَرْأَةِ .
- ٩٤ أَلْفَصْلُ الْخَامِسُ : فِي طَّلَاقِ الْمَرِيضِ .
- ٩٦ أَلْبَابُ الثَّانِي : فِي الْخُلْعِ .
- ١٠١ أَلْبَابُ الثَّلَاثُ : فِي الْفُرْقَةِ بِالْعِنَّةِ وَنَحْوِهَا .
- ١٠٣ أَلْبَابُ الرَّابِعُ : فِي الْفُرْقَةِ بِالرَّدَّةِ .
- ١٠٤ أَلْبَابُ الْخَامِسُ : فِي الْعِدَّةِ وَفِي نَفَقَةِ الْمُعْتَدَّةِ .
- ١٠٤ أَلْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِيْمَنْ تَجِبُ عَلَيْهَا الْعِدَّةُ مِنَ النِّسَاءِ وَمَنْ لَا تَجِبُ .
- ١٠٨ أَلْفَصْلُ الثَّانِي : فِي نَفَقَةِ الْمُعْتَدَّةِ .
- ١١٠ أَلِكِتَابُ الرَّابِعُ : فِي الْأَوْلَادِ .
- ١١٠ أَلْبَابُ الْأَوَّلُ : فِي ثُبُوتِ النَّسَبِ .
- أَلْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي ثُبُوتِ نَسَبِ الْوَلَدِ الْمَوْلُودِ حَالَ قِيَامِ النِّكَاحِ .
- ١١٠ الصَّحِيْح .
- أَلْفَصْلُ الثَّانِي : فِي ثُبُوتِ نَسَبِ الْوَلَدِ الْمَوْلُودِ مِنْ نِكَاحٍ فَاسِدٍ أَوْ
- ١١٣ مِنْ الْوَطْءِ بِشُبُهَةٍ .
- ١١٣ أَلْفَصْلُ الثَّلَاثُ : فِي وَلَدِ الْمُطَلَّقَةِ وَالْمُتَوَفَّى عَنْهَا زَوْجُهَا .
- أَلْفَصْلُ الرَّابِعُ : فِي دَعْوَى الْوِلَادَةِ وَالْإِقْرَارِ بِالْأَبُوَّةِ وَالْبُنُوَّةِ وَالْأُخُوَّةِ
- ١١٥ وَغَيْرَهَا وَإِثْبَاتِ ذَلِكَ .

- ١١٧ أَلْفَصْلُ الْخَامِسُ : فِي أَحْكَامِ اللَّقِيْطِ .
- ١٢٠ أَلْبَابُ الثَّانِي : فِيْمَا يَجِبُ عَلَى الْوَالِدَيْنِ .
- ١٢٠ أَلْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي الرِّضَاعَةِ .
- ١٢٢ أَلْفَصْلُ الثَّانِي : فِي مِقْدَارِ الرِّضَاعِ الْوَاجِبِ لِتَحْرِيمِ النِّكَاحِ .
- ١٢٤ أَلْفَصْلُ الثَّلَاثُ : فِي الْحَضَانَةِ .
- ١٢٨ أَلْفَصْلُ الرَّابِعُ : فِي النِّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لِلْأَبْنَاءِ عَلَى الْآبَاءِ .
- ١٣٢ أَلْبَابُ الثَّلَاثُ : فِي النِّفَقَةِ الْوَاجِبَةِ لِلْأَبْوَيْنِ عَلَى الْآبْنَاءِ .
- ١٣٣ أَلْبَابُ الرَّابِعُ : فِي نَفَقَةِ ذَوِي الْأَرْحَامِ .
- ١٣٥ أَلْبَابُ الْخَامِسُ : فِي وِلَايَةِ الْأَبِ .
- ١٣٩ الْكِتَابُ الْخَامِسُ : فِي الْوَصِيِّ وَالْحَجْرِ وَالْهَبَةِ وَالْوَصِيَّةِ .
- ١٣٩ أَلْبَابُ الْأَوَّلُ : فِي الْوَصِيِّ وَتَصَرُّفَاتِهِ .
- ١٣٩ أَلْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي إِقَامَةِ الْوَصِيِّ .
- ١٤٢ أَلْفَصْلُ الثَّانِي : فِي تَصَرُّفَاتِ الْوَصِيِّ .
- ١٤٨ أَلْبَابُ الثَّانِي : فِي الْحَجْرِ وَالْمُرَاهِقَةِ وَالْبُلُوغِ .
- ١٤٨ أَلْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي الْحَجْرِ .
- ١٥١ أَلْفَصْلُ الثَّانِي : فِي سِنِّ التَّمْيِيزِ وَالْمُرَاهِقَةِ وَالْبُلُوغِ .
- ١٥٢ أَلْبَابُ الثَّلَاثُ : فِي الْهَبَةِ .
- ١٥٢ أَلْفَصْلُ الْأَوَّلُ : فِي أَرْكَانِ الْهَبَةِ وَشَرَايِطِهَا .
- ١٥٣ أَلْفَصْلُ الثَّانِي : فِيْمَا تَجُوزُ هَبَتُهُ وَمَا لَا تَجُوزُ .
- ١٥٥ أَلْفَصْلُ الثَّلَاثُ : فِيْمَنْ يَجُوزُ لَهُ قَبْضُ الْهَبَةِ .
- ١٥٥ أَلْفَصْلُ الرَّابِعُ : فِي الرُّجُوعِ فِي الْهَبَةِ .

- ١٥٨ أَلْبَابُ الرَّابِعِ : فِي الْوَصَايَا وَمَنْ هُوَ أَهْلُ لَهَا .
- ١٥٨ أَلْفَضْلُ الْأَوَّلُ : فِي حَدِّ الْوَصِيَّةِ وَشَرَائِطِهَا وَمَنْ هُوَ أَهْلُ لَهَا .
- ١٦١ أَلْفَضْلُ الثَّانِي : فِي اسْتِحْقَاقِ الْمُوصَى لَهُمْ .
- ١٦٣ أَلْفَضْلُ الثَّلَاثِ : فِي الْوَصِيَّةِ بِالْمَنَافِعِ .
- ١٦٥ أَلْفَضْلُ الرَّابِعِ : فِي تَصَرُّفَاتِ الْمَرِيضِ .
- ١٦٧ أَلْفَضْلُ الْخَامِسُ : فِي أَحْكَامِ الْمَفْقُودِ .
- ١٧١ أَلْجُزْءُ الثَّانِي : فِي الْمَوَارِيثِ .
- ١٧١ أَلْبَابُ الْأَوَّلُ : فِي ضَوَابِطِ عُمُومِيَّةِ .
- ١٧٣ أَلْبَابُ الثَّانِي : فِي الْمَوَانِعِ مِنَ الْإِرْثِ .
- ١٧٥ أَلْبَابُ الثَّلَاثِ : فِي أَصْحَابِ الْفُرُوضِ وَبَيَانِ فُرُوضِهِمْ .
- أَلْبَابُ الرَّابِعِ : فِي بَيَانِ أَحْوَالِ نَصِيبِ ذَوِي الْفُرُوضِ الْمُتَقَدِّمَةِ مَعَ
١٧٧ غَيْرِهِمْ مِنَ الْوَرَثَةِ .
- ١٨٠ أَلْبَابُ الْخَامِسُ : فِي الْإِرْثِ بِالتَّعْصِيبِ .
- ١٨٠ أَلْقِسْمُ الْأَوَّلُ .
- ١٨٢ أَلْقِسْمُ الثَّانِي .
- ١٨٣ أَلْقِسْمُ الثَّلَاثِ .
- ١٨٤ أَلْبَابُ السَّادِسُ : فِي الْحَجْبِ .
- ١٨٧ أَلْبَابُ السَّابِعِ : فِي بَيَانِ مَسَائِلَ مُتَنَوِّعَةٍ .
- ١٨٩ أَلْبَابُ الثَّامِنُ : فِي الْعَوْلِ وَالرَّدِّ .
- ١٩١ أَلْبَابُ التَّاسِعِ : فِي ذَوِي الْأَرْحَامِ وَكَيْفِيَّةِ تَوْرِيثِهِمْ .
- ١٩٦ فَهْرِسُ الْمَوَادِّ .
- ١٩٧ أَلْفَهْرِسُ الْعَامِّ .

رَفَعُ

عبد الرحمن النجدي
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

www.moswarat.com

رَفَع

عبد الرحمن البخاري
أسكنه الله الفردوس
www.moswarat.com

الإسلام الشريعة

في الأحوال الشخصية

عبد الرحمن البخاري

أول
مكتبة فقهية إسلامية

مكتبة
بازم بنو حنبل

دار ابن خزيمة

دار ابن خزيمة



9 789953 815343